









# الاستثمار فى الموارد البشرية

دراسة إقتصادية إسلامية

د. اسامة احمد الفيل

مدرس الإقتصاد

كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

2014



دار التعليم الجامعى

٢١ شادى عبد السلام - برج زهرة الأنوار - مينا - الإسكندرية - ج.م.ع.

تليفاكس: ٥٥٦٣٩٦١-٠٢ ٠٠٢ موبايل: ٠٠٢/٠١٠١٨٣١٧٩٦

٠٠٢/٠١١١٩٩٩٥٠٠٩ Email: dartaleng@yahoo.com



## إهداء

إلى المسجد قبل المسجد ، والمدرسة قبل المدرسة ، والجامعة قبل الجامعة.  
إلى أصحاب الفضل الأول على الكاتب:

أبي رحمه الله

أمي أطل الله في عمرها





## شكر وتقدير

بعد توجهي بالشكر لله العليّ القدير، أتوجه بخالص شكري واعترازي وعميق امتناني لعالم جليل من أبرز علماء الاقتصاد الإسلامي الحاليين في مصر والعالم الإسلامي : الأستاذ الدكتور/عبد الرحمن يسري أحمد أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الإسكندرية، والذي قلّ الكاتب من فيض علمه الغزير، وعلى يده ولد هذا الكتاب ورعا بعلمه وأعطاه من وقته وجهده الكثير حتى اكتمل في صورته الحالية، داعياً الله عز وجل أن يجعله دائماً ذخراً للباحثين وطلاب العلم وأن يشبهه عنى خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أسجل عظيم امتناني وشكري للأستاذ القدير المرحوم/أحمد محمد الفيل أستاذ اللغة العربية ووكيل مدرسة الناصرية الثانوية سابقاً - والدي - الذي كان له أبلغ الأثر على تكويني العلمي وعلى إخراج هذا الكتاب بالشكل اللائق بفضل مناقشاته وتوجيهاته العلمية المتعددة والمتتالية. وإنّي لأفخر باتسالي إليه جزاء الله عنى خير الجزاء.

وأخيراً أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى جميع السادة أعضاء هيئة التدريس بقسم الاقتصاد، وإلى زملائي بقسمي الاقتصاد والعلوم السياسية بالكلية لما لمسته منهم من عون صادق ومساعدات قيمة طوال فترة إعداد هذا الكتاب داعياً الله لهم بالتوفيق والنجاح.

اللهم إنّي أشهدك أنّي قد بذلت أقصى ما أستطيع فإن كنت قد وفقت فمن عندك، وإن كنت قد أخطأت أو قصرت فمن عندى، ونسألك التوفيق والهداية لنا والمسلمين أجمعين.

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين

أسامة أحمد محمد الفيل



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"ولو أُنْ أهل القرى ءامنوا وانتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض"

(سورة الأعراف الآية ٩٦)

"قالت إحداهما يا ابت استأجره إِنْ خیر من استأجرت القوى الأيمن"

(سورة القصص الآية ٢٦)



## محتويات البحث

### الصفحة

مقدمة .....	٥
الفصل الأول: تطور الفكر الوضعى للمفهوم الإنتاجى للعنصر البشرى .....	١
المبحث الأول: الفكر الوضعى فى مرحلة ما قبل الكلاسيك .....	٣
أولاً: أفكار العصر الإغريقى .....	٣
ثانياً: الفكر الأوروبى فى العصور الوسطى .....	٥
ثالثاً: أفكار التجاريين .....	٧
رابعاً: أفكار كانتيلون .....	٩
خامساً: أفكار الطبيعيين .....	٩
المبحث الثانى: الفكر الوضعى فى مرحلة الكلاسيك وما بعدها .....	١١
أولاً: أفكار الكلاسيك .....	١١
ثانياً: الفكر الاشتراكى وكارل ماركس .....	١٦
ثالثاً: المدرسة النيوكلاسيكية والفريد مارشال .....	٢٠
رابعاً: فيلن والعمل من أجل العمل .....	٢٢
خامساً: جوزيف شومبيتر ودور المنظم فى عملية التنمية .....	٢٣
سادساً: النظريات الاجتماعية .....	٢٤
المبحث الثالث: مدرسة رأس المال البشرى .....	٢٧
أولاً: مبررات الأخذ بمبدأ رأس المال البشرى .....	٢٩
ثانياً: النتائج الاقتصادية المترتبة على الأخذ بمبدأ رأس المال الشامل ....	٣٢
ثالثاً: الانتقادات الموجهة إلى مبدأ رأس المال البشرى والرد عليها .....	٣٨
الفصل الثانى: المفهوم الإنتاجى للعنصر البشرى فى الفكر الإسلامى .....	٤٥

## الصفحة

المبحث الأول: المفهوم الإنتاجي للعنصر البشري في القرآن والسنة .....	٤٧
المبحث الثاني: المفهوم الإنتاجي للعنصر البشري في الفكر الإسلامي القديم .....	٥٦
المرحلة الأولى: مفهوم العمل عند الخلفاء الراشدين .....	٥٧
المرحلة الثانية: مفهوم العمل عند أئمة وعلماء المسلمين .....	٦٢
المرحلة الثالثة: مفهوم العمل عند ابن خلدون .....	٧٢
المبحث الثالث: المفهوم الإنتاجي للعنصر البشري في الفكر الإسلامي المعاصر .....	٧٦
الفصل الثالث: الاستثمار في العنصر البشري في الفكر الوضعي	
(المفهوم - الأهداف والمجالات - الآثار) .....	٨٨
المبحث الأول: مفهوم الاستثمار في العنصر البشري .....	٨٩
المبحث الثاني: أهداف ومجالات الاستثمار في العنصر البشري .....	٩٤
أولاً: أهداف الاستثمار في العنصر البشري .....	٩٤
ثانياً: مجالات ونطاق الاستثمار في العنصر البشري .....	١٠٣
المبحث الثالث: آثار الاستثمار في العنصر البشري .....	١٠٧
أولاً: الأثر على زيادة الإنتاج والإنتاجية (زيادة الدخل) .....	١٠٧
ثانياً: الأثر على زيادة فرص العمل بين الأفراد .....	١٠٩
ثالثاً: الأثر على زيادة حركية عنصر العمل .....	١١٠
الفصل الرابع: أولويات الاستثمار في العنصر البشري في النظم الوضعية .....	١١٢
المبحث الأول: أولويات تخصيص الموارد للاستثمار في العنصر البشري .....	١١٣
المعيار الأول: الأهداف والظروف السائدة في المجتمع .....	١١٥
المعيار الثاني: تحليل التكاليف - المنافع .....	١١٦
المبحث الثاني: سياسات الاستثمار في العنصر البشري (المعايير - المؤشرات -	
المشاكل) .....	١٣٣

## الصفحة

أولاً: معايير اختيار سياسات الاستثمار في العنصر البشري	١٣٣
ثانياً: مؤشرات الحكم على مدى نجاح أو فشل سياسات الاستثمار في العنصر البشري	١٣٧
ثالثاً: المشاكل المتعلقة بسياسات الاستثمار في العنصر البشري	١٤٥
المبحث الثالث: نظرة على الوضع الحالي والمستقبلي للاستثمارات البشرية في دول العالم	١٥٤
أولاً: مقارنة العوائد بالتكاليف	١٥٤
ثانياً: الدور المتزايد للإتفاق الحكومي المركزي	١٥٦
ثالثاً: الاستثمارات الحكومية في رأس المال البشري خلال فترة الثمانينات	١٥٧
رابعاً: مستقبل الإتفاق الحكومي على التعليم والصحة	١٦٢
الفصل الخامس: الاستثمار في العنصر البشري في النظام الإسلامي (مفهومه - أهدافه - مجالاته)	١٦٥
المبحث الأول: مفهوم الاستثمار في العنصر البشري	١٦٦
المبحث الثاني: أهداف ومجالات الاستثمار في العنصر البشري	١٧٠
أولاً: أهداف الاستثمار في العنصر البشري	١٧٠
ثانياً: مجالات الاستثمار في العنصر البشري	١٨١
الفصل السادس: أولويات الاستثمار في العنصر البشري في النظام الإسلامي	١٨٥
المبحث الأول: معايير الاستثمار في العنصر البشري	١٨٦
أولاً: أهداف وظروف المجتمع	١٨٧
ثانياً: العدالة الاجتماعية الإسلامية	١٩١
ثالثاً: تحليل التكاليف - المنافع	١٩٢
المبحث الثاني: أولويات تخصيص الموارد للاستثمار في العنصر البشري	١٩٥

## الصفحة

أولاً: المنهج العام للأولويات الإسلامية (الأولويات النهائية) .....	١٩٥
ثانياً: منهج حسب حاجة المجتمع الإسلامى (الأولويات المرحلية) .....	١٩٧
البحث الثالث: مدى انطباق الأولويات الإسلامية على الواقع المصرى .....	٢٠١
أولاً: التعليم .....	٢٠١
ثانياً: الصحة .....	٢١٠
خاتمة البحث .....	٢١٩
أولاً: النتائج .....	٢١٩
ثانياً: التوصيات .....	٢٢٨
قائمة المراجع .....	٢٣١
أولاً: المراجع العربية .....	٢٣١
ثانياً: المراجع الأجنبية .....	٢٣٧



## مقدمة

الحمد كله من الأزل إلى الأبد لله. الحمد لله الذي خلق الإنسان فسواه. شق سمعه وبصره وهياً له طعامه وسقاه. ثم نفخ فيه من روحه فأحياه. جعل له فى الأرض علامات وفى السماء ثرىيات وبها فى ظلمات البر والبحر هداة. نحمده سبحانه وتعالى ونطلب رضاه. وأشهد أن سيدنا محمداً رسول الله. خاتم أنبيائه ورسله ومصطفاه. اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى كل عبد والاه. ومن اتبع طريقه ونهج سبيله وترسم خطاه.

## ويهد

فى الآونة الأخيرة تنبه الدارسون فى المجالات الاجتماعية إلى أهمية الدراسات الإنسانية وخاصة فيما يتعلق بالعنصر البشرى ذاته، وأثر تكوين هذا العنصر البشرى على المجالات الاجتماعية المختلفة. وقد تنبه الدارسون الاقتصاديون خاصة إلى أهمية العنصر البشرى فى التنمية الاقتصادية، بل وأرجع العديد منهم نسبة كبيرة من هذا التفاوت الواضح بين الدول فى تقدمها الاقتصادى إلى اختلاف تكوين هذا العنصر البشرى فى هذه البلاد. بيد أن هذه الملاحظة لم تكن خافية طوال السنوات والقرون الماضية، بل كان يشار إليها على سبيل المعرفة وليس على سبيل التدقيق والتحصيص وذلك لصعوبة الخوض فى تلك المجالات. فقد لوحظ أن الاهتمام بالاستثمار فى العنصر البشرى قد ظهر فى كتابات آدم سميث والفريد مارشال وهنرى فون ثن وغيرهم.

وتوضح الدراسات التطبيقية الحديثة عظم دور العنصر البشرى فى التنمية الاقتصادية، فقد أوضحت دراسة "وهرت سولو" على مدى الفترة ١٩٠٩ - ١٩٤٩ فى الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك "فضلة أو متبقية" تقدر بأكثر من ٨١٪ من النمو فى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى لاتنصرها العوامل المادية. وقد حاول الاقتصاديون الوضعيون تفسير انخفاض نسبة مساهمة رأس المال المادى فى النمو الاقتصادى والوصول إلى مصدر الجزء المتبقى، حيث أرجعه البعض إلى عامل التقدم التقنى الذى ينعكس فى معدل الاستثمار المادى (مدرسة الاستثمار المادى وعلى رأسها وهرت سولو) بينما أرجعه آخرون إلى عنصر التحسينات فى نوعية القوة البشرية الراجعة إلى الاستثمار فى العنصر البشرى (مدرسة الاستثمار البشرى وعلى رأسها ثيودور شولتز على المستوى التجميعى وجارى بيكر على المستوى الجزئى).

ويرى الفكر الوضعى المعاصر أن تقدم العنصر البشرى من أهم عوامل الإسراع بمعدلات النمو والتنمية الاقتصادية. ويدلل على ذلك بما حدث إبان الحرب العالمية الثانية حينما أتت الحرب على الصرح الاقتصادى لعظم بلدان أوروبا، حيث توقع بعض الاقتصاديين أن إعادة بناء هذه البلدان سيحتاج إلى وقت طويل وكم كانت دهشتهم كبيرة عندما استغرق إعادة البناء وقتا فعليا أقل بكثير مما توقعوه، ويرجع ذلك إلى إهمال هؤلاء الاقتصاديين لأهمية العنصر البشرى فلم يأخذوا فى حسابهم إلا الاحتياجات المادية فقط. ولعل هذا يوضح لنا أنه بالرغم من المعونات والمنح والهبات التى تتلقاها بعض البلدان المتخلفة فإن لحاقها بركب التقدم يتم ببطء شديد وينتج عن ذلك ازدياد الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة يوما بعد يوم. ولذا فإن هذه البلدان تحتاج ويشدة إلى هذا النوع من الاستثمار فى العنصر البشرى حتى يمكنها أن تستخدم مواردها الاقتصادية المتاحة بأقصى كفاءة اقتصادية ممكنة. أو بعبارة أخرى، فإن الزيادة فى معدل تكوين رأس المال المادى لن تؤتى ثمارها فى عملية التنمية الاقتصادية إذا لم يقابلها زيادة فى معدل تكوين رأس المال البشرى بنفس النسبة على الأقل. ولذا فإن أى نظرية خاصة بالاستثمار يجب أن تأخذ فى اعتبارها الاستثمار فى العنصر البشرى جنباً إلى جنب الاستثمار فى رأس المال المادى، خاصة وأن العنصر البشرى يتمتع بحياة إنتاجية أطول نسبياً مقارنة بأشكال رأس المال المادى خصوصاً فى البلدان التى تتميز بارتفاع توقعات الحياة.

وإذا كان الفكر الوضعى قد بدأ فى وضع أسس عديدة للاستثمار فى العنصر البشرى ومساهمته فى التنمية الاقتصادية، فإن الإسلام كدين وعقيدة من جهة وإطار للحياة من جهة أخرى قد أشار إلى ذلك منذ العديد من القرون. فقد كان موقفه من العنصر البشرى أكثر وضوحاً وقيماً، حيث إن هدف الإسلام الأساسى هو الفرد ذاته وبما يحمله على عمارة الأرض بصفته خليفة فيها. ولعل هذا واضح فى موقف الإسلام من الإنسان وتكريمه وفى مواقف الإسلام الأخرى تجاه فضيلة العمل وحركيته ومدحه للعمال وتقديسه للعمل الشريف واعتباره من العبادات والفروض، وبما كفل من ضوابط وضمانات لعنصر العمل وحصوله على عائدته العادل، وبما حض على زيادة الكفاءة الإنتاجية للعامل (القوة والأمانة وإتقان العمل)، وبما اهتم بالعلم والتخصص فيه والاستمرار والمطالبة به مادام الإنسان حياً، وبما حض على الكفاءة الصحية من نظافة ووقاية وعلاج. وإذا كنا كمجتمع مسلم

يعتنق الإسلام عقيدة ودينا وسعى جاهداً فى تطبيق شرائعه السامية، فإن الباحث يرى انه لزماً علينا نحن الباحثين الجدد فى هذا المجال أن نتطرق بأدوات بحثنا المتاحة للكشف عن مكنون هذه العلاقة بين مفهوم وكيفية وأثر الاستثمار فى العنصر البشرى إسلامياً وبين التنمية الاقتصادية. راجين من الله عز وجل أن ييسر لنا الطريق فى الكشف عن أهم الأسس التى يمكن الاسترشاد بها فى توضيح كيفية الارتفاع بمعدلات النمو والتنمية عن طريق الارتفاع بالعنصر البشرى ذاته من خلال الاستثمار فيه وفقاً للمفهوم الإسلامى. لعلنا نضع هذه الأسس أمام من يهمه التطبيق العملى للشريعة الإسلامية الغراء.

ويهدف هذا البحث إلى إبراز التباين فى نظرة كل من الفكر الوضعى والفكر الإسلامى إلى المفهوم الإنتاجى للعنصر البشرى وما يترتب عليه من وجود اختلاف فى مفهوم كل منهما للاستثمار فى العنصر البشرى ومن ثم اختلاف كل من أهداف ومجالات هذا الاستثمار فى كل من النظم الوضعية والنظام الإسلامى. وحينما تختلف الأهداف والمجالات الاستثمارية، لابد وأن تختلف المعايير ومن ثم الأولويات الاستثمارية. وعلى ذلك يهدف هذا البحث أيضاً إلى وضع تصور مبدئى عام للأولويات الاستثمارية فى العنصر البشرى من وجهة النظر الإسلامية - مقارنة بهذه الأولويات وفقاً لوجهة النظر الوضعية.

وناءً على ما سبق ينقسم هذا البحث إلى ستة فصول. يتناول أولها تطور المفهوم الإنتاجى للعنصر البشرى فى الفكر الوضعى من خلال ثلاثة مباحث: يختص الأول منها بمرحلة ما قبل الكلاسيك، بينما يختص الثانى بمرحلة الكلاسيك وما بعدها أما المبحث الثالث فيختص بالفكر الوضعى المعاصر أو مدرسة رأس المال البشرى.

ويتناول الفصل الثانى المفهوم الإنتاجى للعنصر البشرى فى الفكر الإسلامى فى ثلاثة مباحث: يختص الأول منها باشتقاق هذا المفهوم من القرآن والسنة بينما يعرض الثانى للفكر الإسلامى القديم أما المبحث الثالث فيختص بعرض أفكار بعض العلماء المسلمين المعاصرين.

بينما يتعرض الفصل الثالث للاستثمار فى العنصر البشرى فى النظم الوضعية من حيث مفهومه وأهدافه ومجالاته وآثاره، وذلك فى ثلاثة مباحث: يختص الأول منها بعرض مفهوم هذا الاستثمار، بينما يختص الثانى بعرض أهدافه ومجالاته المتعلقة بالجانب

الإنتاجى للعنصر البشرى، أما المبحث الثالث فيتناول أهم الآثار المترتبة على هذا الاستثمار من وجهة النظر الوضعية.

أما الفصل الرابع فيتناول أولويات الاستثمار فى العنصر البشرى فى النظم الوضعية من خلال ثلاثة مباحث: يستعرض الأول منها معايير الاستثمار فى العنصر البشرى فى هذه النظم. بينما يتناول المبحث الثانى سياسات الاستثمار البشرى من حيث معايير المفاضلة بين هذه السياسات ومؤشرات نجاحها والمشاكل المختلفة التى يمكن أن تواجهها. أما المبحث الثالث فيعرض لنظرة عامة على الوضع الحالى والمستقبل للاستثمارات البشرية فى دول العالم المختلفة.

ويتناول الفصل الخامس الاستثمار فى العنصر البشرى فى النظام الإسلامى من حيث مفهومه وأهدافه ومجالاته، وذلك فى مبحثين: يختص الأول منهما بتبيان مفهوم هذا الاستثمار وعناصره المختلفة. بينما يختص الثانى بتبيان أهداف هذا الاستثمار فى المنهج الإسلامى والمجالات الاستثمارية التى تحقق هذه الأهداف.

أما الفصل الأخير فيتناول أولويات الاستثمار فى العنصر البشرى فى النظام الإسلامى من خلال ثلاثة مباحث: يختص الأول منها بتبيان معايير هذا الاستثمار من وجهة النظر الإسلامية. بينما يتناول المبحث الثانى بالتحليل أولويات هذا الاستثمار. أما المبحث الأخير فيدرس مدى انطباق هذه الأولويات التى تم التوصل إليها على الواقع المصرى.

وتتكون خاتمة البحث من جزئين رئيسيين: يتناول أولهما خلاصة ماتم التوصل إليه من نتائج فى هذا البحث. بينما يعرض الثانى لأهم التوصيات التى يمكن أن تساعد فى وضع سياسات الاستثمار فى العنصر البشرى - من وجهة النظر الإسلامية - من أجل الإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الإسلامية.

"لا يكلف الله نفساً إلا وسعها، لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت، ربنا لاتؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا، ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا، أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين"

صدق الله العظيم

الباحث

## الفصل الأول

### تطور الفكر الوضعى للمفهوم الإنتاجى للعنصر البشرى

#### مقدمة:

يرى الاقتصاديون الوضعيون المحدثون أن دور العنصر البشرى فى العملية الإنتاجية يتمثل فى عاملين رئيسيين من عوامل الإنتاج هما "العمل والتنظيم"<sup>(١)</sup>. ولم ينشأ الفكر الاقتصادى المتعلق بهذين العاملين الإنتاجيين منذ بداية نشأة علم الاقتصاد على يد آدم سميث فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر، بل تمتد جذوره إلى تيارات فكرية متعددة لرواد سبقوا آدم سميث وكان لهم أكبر الأثر فى الفكر الإنسانى بصفة عامة والفكر الاقتصادى بصفة خاصة. كما ظل يتطور هذا الفكر حتى وصل إلى ماوصل إليه فى وقتنا الحالى.

وإذا قسمنا تطور الفكر الاقتصادى الوضعى إلى مراحل متعددة ومتتالية فيمكن القول أن بداية هذه المراحل هو ما اشتملت عليه أفكار العصر الإغريقى المتعلقة بهذين العاملين الإنتاجيين. وأن نهاية هذه المراحل هو ما تشتمل عليه أفكار مدرسة رأس المال البشرى (والتي على رأسها وليم شولتز وجارى بيكر) فى النصف الثانى من القرن الحالى. وبالتالي أصبح لزاما على الباحث أن يقوم بتقسيم هذا الفصل إلى المراحل التالية:

المرحلة الأولى: ما قبل الكلاسيك وتشتمل على أفكار العصر الإغريقى والفكر الأوربى

(١) يقصد بالعمل فى المفهوم الوضعى الحديث أى مجهود إرادى جسدى أو ذهنى يقوم به الإنسان فى سبيل خلق المنافع أو زيادتها (أى فى سبيل إنتاج السلع والخدمات). أما المنظم فهو الذى يقوم بتحديد نوع السلعة وكيفية إنتاجها وتسويقها حيث يحدد النسب التى تفتزج بها عوامل الإنتاج ويحتمل مخاطر عدم التأكد النظرية على ذلك أو على أى قرارات إنتاجية أخرى.

- ويمكن الرجوع فى هذه التعريفات إلى أى من الكتب المتقدمة أو الدراسة المتعلقة بمبادئ علم الاقتصاد وعلى سبيل المثال:

د. محمد على الليسى، د. محمد محروس اسماعيل، مقدمة فى علم الاقتصاد، الجزء الأول: الاقتصاد

الجزئى، قسم الاقتصاد كلية التجارة - جامعة الاسكندرية، ١٩٨٨، ص ص ١٤٧ - ١٥٩.

فى العصور الوسطى وأفكار التجاريين والطبيين.

المرحلة الثانية: من الكلاسيك وحتى منتصف القرن الحالى وتشتمل على أفكار الكلاسيك والاشتراكيين والنيوكلاسيك.

المرحلة الثالثة: مدرسة رأس المال البشرى.

ولهذا سيقوم الباحث بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الفكر الوضعى فى مرحلة ما قبل الكلاسيك.

المبحث الثانى: الفكر الوضعى فى مرحلة الكلاسيك وما بعدها.

المبحث الثالث: مدرسة رأس المال البشرى.

## المبحث الأول

### الفكر الوضعى فى مرحلة ما قبل الكلاسيك

#### أولاً: أفكار العصر الإغريقى

لقد احتوى الفكر الإغريقى على العديد من المعالجات المفيدة للعديد من المسائل الاقتصادية والتي كانت تأتى عرضاً من خلال كتاباتهم عن الفلسفة والسياسة والأخلاق. وبمنظرة فاحصة على بلاد الإغريق فى العصور القديمة نجد أن النظام القبلى كان يسودها غير أنها تحولت إلى مجتمعات تنتشر فيها المدن. وقد ساعد على ازدهارها انتشار الملكية الخاصة والتجارة واستخدام النقود والتخصص وتقسيم العمل فى الإنتاج<sup>(١)</sup>. حيث انقسم المجتمع اليونانى القديم إلى طبقات من السادة والعبيد، وقد ارتبط العمل اليدوى الإنتاجى بطبقة الرق مما أعطى انطباعاً فى أذهان اليونانيين باحتقار العمل، خاصة اليدوى. وعموماً نستطيع أن نجسد الفكر الإغريقى فى أفكار اثنين من أشهر الفلاسفة الإغريق هما أفلاطون وأرسطو.

#### أفلاطون (٤٢٧ - ٣٤٧ ق.م)

لقد اهتم أفلاطون بفكرة المدينة المثالية (اليوتوبيا) من خلال كتابه الرئيسى "الجمهورية". وتعد إحدى أفكاره الرئيسية البارزة هى تلك المتعلقة بتقسيم العمل. حيث يرى أنه ضرورى جداً للتنظيم الاجتماعى فى مدينته الفاضلة ولذا يؤكد على أهميته كأساس لأى زيادة فى كفاءة الإنسان. غير أنه رأى أن تقسيم العمل يقوم على أساس المهارات الموجودة لدى الأفراد بصورة طبيعية<sup>(٢)</sup>. ذلك أن الأفراد لا يتساوون فى قدراتهم الجسمية والذهنية وبالتالي فى مهاراتهم مما يستدعى تقسيم العمل ويصبح التخصص<sup>٥</sup>

(١) د. راشد البراوى، تطور الفكر الاقتصادى، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٦، ص ١٦ - ١٧.

(٢) د. عبد الرحمن يسرى أحمد، تطور الفكر الاقتصادى، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٨٧، ص ١٦.

ضرورياً<sup>(١)</sup>. ولكن يلاحظ أن أفلاطون لم يمر بتحليله هذا خطوة أخرى بعد ذلك على نحو ما فعل الكتاب المحدثون.

وابتداءً من فكرة تقسيم العمل قام أفلاطون بتقسيم مدينته الفاضلة إلى ثلاث طبقات: طبقة من الذهب وتتكون من الحكام، وطبقة من الفضة وتضم الجنود والنبلاء، وطبقة من النحاس وتشمل العمال والصناع والفلاحين. ولما كان هذا التقسيم يقوم على أساس المواهب ومن الممكن أن يكون للنساء نفس المواهب التي للرجال (فى رأى أفلاطون) فإنه لم يفرق فى مدينته بين الرجال والنساء<sup>(٢)</sup>. ويرى أفلاطون أن خلق طبقة الحكام يستلزم عزل أفرادها منذ الطفولة وتوفير قدر كبير من التعليم الدقيق فى الفلسفة وفنون الحرب لهم، ومع بلوغهم سن الثلاثين وجب امتحانهم لاختيار (الملوك - الفلاسفة)<sup>(٣)</sup>.

أرسطو (٣٨٤ - ٣٢٢ ق.م.)

لقد وردت معظم المعالجات الاقتصادية لأرسطو فى كتابيه الشهيرين "السياسة" و "الأخلاق". وقد آمن أرسطو بنفس أفكار أفلاطون الخاصة بتقسيم العمل. فقد دافع عن نظام الرق على أساس أنه يرجع إلى تفاوت المزايا والصفات الطبيعية للأمم والبشر، فهناك شعوب لاتصلح إلا للخضوع للغير وهذا هو الرق الطبيعى الذى لايتعارض مع العدالة فهو قائم على تفرقة طبيعية. ولكن هناك رق غير طبيعى حينما ينهزم شعب خلق للسيادة فيسترقه المنتصرون<sup>(٤)</sup>.

استنتاجات

(١) إن فكرة تقسيم العمل عند أفلاطون تختلف عن المبدأ الاقتصادى الهام الذى نادى به

(1) Joseph A. Schumpeter, *History of Economic Analysis*, George Allen & Unwin, London, Second Printing, 1955, p. 56.

(٢) د. لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادى، مكتبة نهضة مصر، طبعة ١٩٥٦، ص ٢٠.

(٣) د. راشد البراوى، تطور الفكر الاقتصادى، مرجع سابق، ص ١٨.

(٤) د. رمزى على ابراهيم سلامة، تطور الفكر الاقتصادى، بدون ناشر أو تاريخ، ص ٦١.



آدم سميث فيما بعد. فتقسيم العمل عند أفلاطون يقوم على أساس طبقي طبيعي. حيث تقوم كل طبقة ويقوم كل فرد بعمل معين تمليه عليه مواهبه وقدراته الطبيعية، وكانت هذه الفكرة ضرورية لكي تخدم تصوره عن المدينة الفاضلة وتقسيم طبقاتها. أما آدم سميث فكان يهتم بالعملية الإنتاجية ذاتها حيث يتخصص الفرد في القيام بإحدى مراحل وهذا التقسيم للعمل أساسه فنّ إنتاجي وليس طبيعياً<sup>(١)</sup>.

(٢) كان أرسطو فيلسوفاً تنعكس في كتاباته مصالح بلاده والطبقة التي ينتمى إليها ويكتب لها. فقد عاش وكتب معبراً بلسان طبقة المثقفين المترفين الذين احتقروا العمل والسعى للكسب وأحبوا الفلاح الذي يدمهم بالفناء<sup>(٢)</sup>.

(٣) يلاحظ أن أفكار كل من أفلاطون وأرسطو تناولت عنصر العمل وركزت عليه ولم تتطرق إلى فكرة التنظيم ودوره في العملية الإنتاجية والسبب الأساسي الواضح وراء ذلك هو أن المجتمع اليوناني القديم لم يعرف أشكال المشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى منظم. فغالبية النشاط الاقتصادي كان يتمثل في الزراعة والتي كانت تقوم بها طبقة العبيد لصالح طبقة الأسياد. كما أن غالبية المشروعات الحرفية (إذا جاز عليها هذا التعبير) لم تكن إلا مشروعات فردية يدوية بدائية في أغلب الأحيان.

### ثانياً: الفكر الأوربي في العصور الوسطى:

بعد هذا الفكر الإغريقي جاء العصر الروماني، ولا توجد في هذا العصر الأخير أي كتابات تستحق الذكر. أما الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى (وهي الفترة الواقعة بين القرن الخامس والقرن الخامس عشر الميلادي، أي الفترة التي تبدأ مع سقوط الامبراطورية الرومانية الغربية في يد القبائل الجرمانية وتنتهي بسقوط القسطنطينية في يد الأتراك) فكان يرى أن هناك أنواعاً من الحرف غير كريمة تحط من المكانة الاجتماعية

(1) Eric Roll, *A History of Economic Thought*, Faber and Faber, London, 1973, pp. 27 - 28.

(٢) د. لييب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٢٠.

لممارسيها ومن بينها العمل اليدوى الذى يتم دون توافر فرص التعليم<sup>(١)</sup>. فى نفس الوقت الذى احتكرت فيه الكنيسة قطاع التعليم وكانت العلوم والأفكار والمناهج مرتبطة بمبادئ الدين وخاضعة لها، وكانت كل الدراسات فى كافة المجالات الاجتماعية والطبيعية مرتبطة بمجموعة من القواعد الأخلاقية المتبلورة فى فكرة واحدة هى العدالة واستنكار الجشع. ويستطيع الباحث أن يرجع هذا التعارض إلى سيادة النظام الطبقي الذى كانت فيه الكنيسة من أكبر السادة الإقطاعيين ويمتلك رؤساؤها كلا من السلطة الدينية والدنيوية. حيث إنقسم المجتمع إلى سادة وعبيد، فالأرض ملكيتها الحقيقية للأسياذ بينما يقوم العبيد والفلاحون بزراعتها مقابل ريع عيني ونقدي للسادة<sup>(٢)</sup>. وبالتالي أصبح من مصلحة الكنيسة بقاء هذا النظام الطبقي والإقطاعى بين أفراد المجتمع ومايستتبعه من تحقير لبعض أنواع من الحرف. فعلى الرغم من أن مبادئ المسيحية تدعو إلى فكرة المساواة بين البشر، غير أن هذه المبادئ لم تطبق فى الواقع حتى تحطم التقسيم الطبقي للمجتمع الإقطاعى، حيث نجد فى فلسفة مفكرى العصور الوسطى تعارضا لايقبل التوفيق بين طبيبات الدنيا وثواب الآخرة فى هذه المبادئ. ولهذا لم يشر المدرسيون (وهو الاسم الذى أطلق على مفكرى هذه الفترة) وعلى رأسهم القديس توماس الأكويني (١٢٢٥ - ١٢٧٤م) لهذا التناقض بين أفكار المساواة وبين الواقع بالرغم من مساهمتهم فى موضوعات أخرى اقتصادية وذلك للمحافظة على مكاسب الكنيسة.

(١) جورج سولء الملائم الاقتصادية الكبرى، ترجمة د. راشد البراوى، الطبعة الرابعة، ص ٢٣ - ٢٤.

(٢) د. عبد الرحمن يسرى أحمد، تطور الفكر الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٢٣ - ٢٤.

### ثالثاً: أفكار التجاريين<sup>(١)</sup>

وتقصد بهم مجموعة الكتاب وواضعى السياسة الاقتصادية والتي سادت آراؤهم على مدى ثلاثة قرون من تاريخ أوروبا ما بين السادس عشر والقرن الثامن عشر الميلادى . ومن الواضح أن التجاريين قد تعرضوا للعنصر البشرى بشكل واسع فى أفكارهم ويتمثل ذلك فى الآتى :

(١) دعوتهم إلى سياسة الأجور المنخفضة ويرجع ذلك إلى السببين الآتيين:

أ- أن انخفاض الأجور يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وبالتالي زيادة المقدرة على التصدير.

ب- أن انخفاض الأجور يشجع العمال على بذل مجهود أكبر من أجل اكتساب دخولهم وبالتالي يزداد الإنتاج المخصص للتصدير (وذلك على عكس رأى القائل بأن ارتفاع الأجور يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية) . وذلك لأنهم اعتقدوا أن نوعية العنصر البشرى التى تعمل يدوياً تستطيع أن تؤدي دورها فى ظل الكفاف، أما لو إزدادت الأجور فإنها تفسد الأخلاق لأنها سوف ترتبط بالرغبة فى الراحة أو الانغماس فى عادات سيئة، أى أن الأجور المرتفعة قد تؤدي إلى تقليل ساعات الإنتاج.

وقد ترتب على اتباع هذه السياسة مايلى:

(١) رجع الباحث فى كل ماكتب عن التجاريين إلى المراجع العربية الآتية:

أ- د. عبد الرحمن يسرى أحمد، *تطور الفكر الاقتصادى*، مرجع سابق، ص ١٤٣ - ١٥٨.

ب- د. راشد البراوى، *تطور الفكر الاقتصادى*، مرجع سابق، ص ٤٠ - ٥٤.

ج- د. لبيب شقير، *تاريخ الفكر الاقتصادى*، مرجع سابق، ص ١٠٧ - ١٢٣.

د- د. رمزي على ابراهيم سلامة، *تطور الفكر الاقتصادى*، مرجع سابق، ص ١٢٣ - ١٦٠.

هـ- د. المرسى السيد حجازى، *مذكرات فى اقتصاديات الخدمات العامة*، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ١٩٨٧، ص ٢٣٠.

- كما رجع الباحث إلى المرجع الأجنبى الآتى: Eric Roll, *Op. Cit.*, pp. 54 - 85.

أ- اعتبر التجاريون أن البطالة مفيدة حيث تؤدي إلى انخفاض الأجور (على عكس ما نعتبره اليوم من أن البطالة هي تبديد لمورد هام هو الطاقة البشرية).

ب- حذ التجاريون استخدام النساء والأطفال بسبب انخفاض أجورهم مقارنة بأجور الذكور.

ج- كانت ساعات العمل طويلة وتتم في ظل ظروف قاسية وصدر العديد من التشريعات التي تكبح جماح العمال إذا فكروا في التمرد على الأوضاع السائدة داخل أوروبا في هذه الفترة.

(٢) رأى التجاريون أن المهارة البشرية تعد عنصراً من عناصر الإنتاج، وبالتالي يجب أن يهدف التعليم إلى رفع مستوى هذه المهارة بما يترتب عليه من ارتفاع في إنتاجية العمل للمجتمع وهذا بدوره يؤدي إلى حفظ الثروة الطبيعية للدولة (عن طريق تشجيع تصدير السلع والخدمات التي تتضمن جزءاً كبيراً من المهارة البشرية) ولهذا شجعوا التعليم والتدريب لخلق المهارات الفنية كما اتخذ الوزير الفرنسي كولبير (١٦١٩ - ١٦٨٣م) - وهو من أبرز التجاريين في عصره - إجراء بتحريم هجرة العمال الوطنيين إلى الخارج، بل وعلى العكس فإنه شجع هجرة الحرفيين الأجانب إلى فرنسا للاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم.

(٣) أوضح انطونيو سيرا (١٥٨٠ - ١٦٥٠ م) - وهو من أبرز التجاريين الإيطاليين - في مؤلفه "بحث موجز في الأسباب التي تؤدي إلى توفير الذهب والفضة في الممالك التي ليست فيها معادن"، الوسائل التي تكفل للبلد للحصول على مورد وفير من الذهب والفضة ومن ضمن هذه الوسائل كانت صفة ونوعية السكان والتي تتمثل في مدى الجِد والبراعة وروح الإقدام والمغامرة وكلها صفات لازمة للتاجر ورجل الصناعة الناجح (ولعل في ذلك أول إشارة إلى أهمية دور المنظم في الصناعة والتجارة - كما أشار إلى ذلك شومبيتر فيما بعد في نظريته الشهيرة - ويرجع السبب في ذلك إلى قيام التجار بإقامة مصانع يدوية تجمع أعداداً من الصناع ويمتلكها ويشرف التجار وذلك من أجل تأمين تجارتهم وضمان الحصول على السلع المتاجر فيها دورية ودائمة)<sup>(١)</sup>.

(٤) وعموما تحول عنصر العمل في ظل سياسة التجارين إلى سلعة تباع وتشترى، فقد استغل المستعمرون الأوروبيون سكان المستعمرات أسوأ استغلال، فأرغموا الهنود الحمر في العالم الجديد على العمل في المناجم والمزارع، كما أتوا بالملايين من أبناء أفريقيا للعمل كعبيد في مزارع أوروبا والعالم الجديد.

#### رابعاً: أفكار كانتيلون Cantillon

كان كانتيلون أول من استخدم مصطلح المنظم Entrepreneur ، فقد كان لديه مفهوم واضح عن وظيفة المنظم. وتمثل فكرته في أن هذا المنظم يتحمل المخاطر عن طريق شراء خدمات إنتاجية عند أسعار مؤكدة ومحددة من أجل إنتاج منتج قد يكون سعره غير محدد. وبالرغم من أن هذه الفكرة كانت فكرة عامة إلا أنه قام بتحليلها بحرص شديد في حالة المزارع، فالمزارع يدفع دخلاً متعاقد عليها (وبالتالي دخلاً أكيدة) لأصحاب الأراضي والعمال، ولكنه يبيع بأسعار غير مؤكدة، وينطبق نفس الوضع على التجار الآخرين. فالمنظم إذن عند كانتيلون يلزم نفسه بمدفوعات مؤكدة في ظل توقع عوائد غير مؤكدة، وبالقطع فهو الذي يدير الإنتاج والتجارة متحملاً كافة المخاطر<sup>(١)</sup>.

#### خامساً: أفكار الطبيعيين

اعتبر الطبيعيون أن النشاط المنتج الوحيد هو النشاط الزراعي وأن ماعداه من أنشطة هي عقيمة (التجارة والصناعة) وتمثل فلسفتهم في أن المهارات البشرية غير منتجة بالمعنى الحقيقي (إخراج منتج صاف) إلا إذا استخدمت مع الأرض (الطبيعة). ومعنى ذلك أنهم فرقوا بين العمال المنتجين وغير المنتجين. فالعمال المنتجين هم الذين لديهم القدرة على خلق فائض يتمثل في الفرق بين قيمة المستلزمات الإنتاجية وبين قيمة الإنتاج النهائي. وحيث لم يكن لديهم فكرة واضحة عن الفرق بين قيمة الاستخدام وقيمة التبادل، فإن المنتج الصافي عندهم لم يكن فائضاً للثروة الاجتماعية كقيمة تبادل ولكن فائضاً لثروة

(1) J. A. Schumpeter, *Op.Cit.*, p. 222, p. 555.

مادية ملموسة متمثلة فى سلع مفيدة. وهو الأمر الذى أدى إلى تحديدهم لمجال واحد فقط يعد منتجاً. وقد دلت على ذلك عميدهم فرانسوا كيتاى باستخدام الجدول الاقتصادى. وعموماً، يعد السبب الرئيسى فى هذه المعتقدات أن الفكر الدينى فى عصرهم قد تطور كثيراً، وظهرت آراء جديدة تؤكد أن الخالق قد أعطى لكل شئ قانونه الخاص، وبالتالي هناك قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادى وتسيره بانتظام (من هنا جاءت تسمية الطبيعيين)، والنشاط الطبيعى الوحيد فى نظرهم هو النشاط الزراعى<sup>(١)</sup>.

---

(١) د. عبد الرحمن يسرى أحمد، تطور الفكر الاقتصادى، مرجع سابق، ص ١٥٩ - ١٦١.

## المبحث الثانى

### الفكر الوضعى فى مرحلة الكلاسيك وما بعدها

#### أولاً: أفكار الكلاسيك<sup>(١)</sup>

لقد سادت أفكار معينة عن العمال لدى الكلاسيك (ماعدا ميل) من حيث إن لهم العديد من الصفات الخاصة. فهم يتزايدون بكثرة كلما زاد معدل أجرهم، ولا يستطيعون التحكم فى سلوكهم وتناسلهم، ولا يتوقع أن ترتقى تصرفاتهم، كما لا يتوقع أن يتجهوا إلى تعليم أنفسهم أو تبوأ مكانة أخرى غير مكانتهم كطبقة عاملة، وأنهم يتوارثون المهن والحرف المختلفة، كما أنهم متجانسون من حيث الكفاءة والظروف الاجتماعية التى يعيشونها، ولهم ميل طبيعى لاستهلاك ما يجعلهم على قيد الحياة فقط دون تطلع إلى مستويات أعلى من الاستهلاك .... الخ. وقد بنى الكلاسيك تحليلهم بناء على تصورهم لهذه الصفات.

ويعد من أبرز مفكرى هذه المدرسة - والذين تناولوا بالمبحث مفهوم وفكرة العمل واهتموا بالعنصر البشرى فى تحليلهم:

آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠م)

اعتبر آدم سميث أن كل القدرات المفيدة والمكتسبة لمواطنى بلد ما كجزء من ثروتها، وأكد على أهمية التعليم فى رفع القدرات والمهارات وأثر ذلك على الفرد وعلى المجتمع. وقد أبرز أن لدى الأفراد معارف ومهارات وطاقات لها منفعة تختلف من شخص لآخر طبقاً لما اكتسبه الأفراد من معرفة وخبرة، وأن هذه المهارات تشكل جزءاً هاماً من ثروة المجتمع. ومعنى ذلك أن العنصر البشرى يتطلب استثماراً لكى يكتسب المهارة والخبرة. كما أشار إلى أن جزءاً من رأسمال المجتمع الثابت يضم محصلة هذه الخبرات والقدرات والمهارات

(١) اعتمد الباحث فى عرض الأفكار الرئيسية للمدرسة الكلاسيكية والتعلقة بفكرة العمل والعنصر البشرى على

المرجع الآتى:

د. عبد الرحمن يسرى أحمد، المرجع السابق، ص ١٦٧ - ٢٤٢.

التي يتمتع بها الأفراد. وتعد نظريته هذه من أقدم الكتابات في هذا المجال وربما كانت المصدر الذي استمد منه علماء الاقتصاد المحدثون أنكارهم عن "رأس المال الشامل"<sup>(١)</sup>.

وقد أولى آدم سميث فكرة تقسيم العمل اهتماما كبيرا - حتى تكاد تلتصق باسمه - وأعزى إليها أى زيادة فى الرفاهية الاقتصادية. وقد فرق آدم سميث فى فكرته لتقسيم العمل بين مفهومين:

الأول يتعلق بتقسيم العمل الفنى أى بتخصص كل فرد فى جزئية واحدة من العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة المهارة والقدرة على الابتكار وهذا لن يحدث إلا فى الاقتصاد التبادلى، ولذلك اعتقد آدم سميث أن تقسيم العمل يتحدد بدرجة اتساع السوق، فكلما اتسع هذا السوق كلما أمكن زيادة درجة التخصص وتقسيم العمل. وقد أعزى آدم سميث الكسب الناتج من تقسيم العمل الفنى إلى:

أ- ازدياد مهارة العامل حيث يقتصر على أداء مهمة معينة واحدة.

ب- الوفرة فى الوقت الذى قد يضيع بسبب قيام العامل بتغيير الحرفة باستمرار.

ج- المخترعات والتحسينات التى يستلهمها الأفراد المتخصصون فى نوع واحد من العمل<sup>(٢)</sup>.

والمفهوم الثانى يتعلق بالفرقة بين العمل المنتج وغير المنتج، حيث وضع شرطين أساسيين للعمل المنتج:

أ- أنه عمل يؤدي إلى إنتاج سلع مادية.

ب- أنه عمل يؤدي إلى خلق فائض يمكن أن يساهم فى استثمارات المستقبل<sup>(٣)</sup>.

(1) Adam Smith, *An Inquiry Into Nature and Causes of The Wealth of Nations*, London, 1935, pp. 265 - 266.

(٢) د. راشد البرزاي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٨٥.

(٣) د. عبد الرحمن يسرى أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص ١٧٧.



وقد خدمه المفهوم الأول فى مطالبته بإزالة العوائق التى تقف أمام التجارة مما يسمح بتوسيع السوق كما اعتمد على المفهوم الثانى اعتمادا كبيرا فى تحليله للتركيب الرأسالى والنمو الاقتصادى\*. ووفقا لهذا المفهوم فند مزاعم الطبيعيين بأن العمل الزراعى هو وحده المنتج فقد أضاف إليه العمل فى النشاط الصناعى غير أن هذا المفهوم استبعد أنشطة الخدمات من الأعمال المنتجة<sup>(١)</sup>. وعموما فإن تقسيم العمل عند آدم سميث إذا تم فى إطار الأعمال المنتجة سيؤدى إلى زيادة إنتاجية العمل. أما فى إطار الأعمال غير المنتجة فهو أمر غير مهم عنده.

وفى تأكيد جديد لأهمية العمل فى رأى آدم سميث اعتبر أن العمل هو العنصر المحدد والمقياس الصالح لقياس القيمة وكانت هذه الفكرة متمشية مع التيار الفكرى السائد فى إنجلترا منذ أن قرر الفيلسوف الانجليزى لوكه (١٦٢٣ - ١٧٠٤م) أن العمل هو المساهم الأساسى أو الأصلى فى العملية الاقتصادية<sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ أن اهتمام آدم سميث (وكذلك فعل ريكاردو من بعده) بالعمل لم يكن إلا لاستخدامه كوحدة قياس طبيعية، ولكنه لم يعالج العمل بنظرة إنسانية.

ولم يشر آدم سميث إلى عنصر التنظيم كعنصر إنتاجى رابع بسبب أن ملكية رأس المال لم تكن فى عصره منفصلة عن قيادة وتنظيم المشروع الصناعى، فقد كانت طبقة الرأسماليين هى الطبقة التى تقود عملية النمو، فتقوم بالاستثمار وتطبق الاختراعات

\* وفقا لنظرية آدم سميث فى النمو فإن اتباع مبدأ تقسيم العمل والتخصص سيؤدى إلى زيادة إنتاجية العمال نتيجة لزيادة مهاراتهم وقدرتهم على الابتكار، ومع وجود السوق ورأس المال فإنه يعتقد أن النمو الاقتصادى يحدث بطريقة تراكمية فزيادة إنتاجية العمال سيؤدى إلى زيادة الدخل الحقيقى وبطريقة تراكمية يؤدى هذا بدوره إلى زيادة جديدة فى المدخرات (التكوين الرأسالى) وحجم السوق وبالتالي زيادة أخرى فى الإنتاج والدخل.

انظر د. عبدالرحمن يسرى أحمد، المرجع السابق، ص ١٩١.

(1) Overton H. Taylor, *A History of Economic Thought*, Economics Handbook Series, Seymour E. Harris (ed.), Mc Graw - Hill Book Company inc., U. S. A, 1960, pp. 99 - 101.

(٢) د. عبد الرحمن يسرى أحمد، المرجع السابق، ص ١٨١.

الجديدة. ولذا اعتبر الأرباح عائداً لطبقة أصحاب رأس المال (المنهج الطبقي في تحليل التوزيع - وهو ما فعله أيضا الاقتصاديون الكلاسيك التايكون). أما الأجر ففي رأيه يدفع مقابل المجهود البشرى الإنتاجى سواء كان جسمانيا أو فنيا أو ذهنيا. ويتحدد مستوى الأجور بمجموعة من العوامل الخاصة مثل مدى ملائمة العمل جغرافيا ومدة العمل ومدى معرفة العامل بفرص التوظيف الأخرى وشروطها ..... الخ. وعموما فإن مستوى الأجر يتقلب حول مستوى الكفاف، ولكنه في نفس الوقت أشار إلى إمكانية وجود مستويات أجور مختلفة تتفق مع درجة المهارة وهذا لا يخجل بفكرة أن أجر الكفاف (أى الحد الأدنى من الأجر الذى يكفى لحفظ صحة العامل وقوته الإنتاجية - وهى الفكرة التى أسهب ريكاردو فى شرحها) هو أجر توازنى عام.

جون ستوارت ميل (١٨٠٦ - ١٨٧٣)

حاول "ميل" معالجة الخطأ الذى وقع فيه آدم سميث من حيث تفرقه بين العمل المنتج وغير المنتج، وإن ظل متمسكا بنفس الفكرة الكلاسيكية إلى حد كبير، فيرى أن أحد الأعمال المنتجة هى عملية التدريس والتعليم (على الرغم من أنها تنتج أعمالا غير ملموسة) حيث تؤدي إلى زيادة المهارة العمالية وكذلك بعض الأعمال الحكومية التى قد تزيد الناتج المادى للموس. كما أكد أن هناك بعضا من الأعمال التى قد تزيد من السلع المادية المنتجة ولكنها لاتعد أعمالا منتجة حيث قد تجعل الأمة أفقر مما كانت عليه عن طريق إنتاج سلع غير مطلوبة اجتماعيا أو يترتب على إنتاجها ضياع فى موارد المجتمع بسبب عدم استخدام التطورات الفنية الحديثة فى الإنتاج (وقد استفاد من هذه النقطة كارل ماركس عندما قرر أن العمل الاجتماعى ضرورى فقط هو الذى يدخل فى حساب قيمة الأشياء أما الأعمال التى لا يحتاجها المجتمع فهى غير منتجة ولوأضافت إلى رصيد المجتمع سلعا مادية)<sup>(١)</sup>.

(١) د. عبدالرحمن يسرى أحمد، دراسات فى علم الاقتصاد الإسلامى، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية،

وقد أشار "ميل" إلى أن إنتاجية العمال تتوقف على عدد من العوامل بعضها ظاهر وبعضها غير ظاهر بنفس الدرجة وأهم هذه العوامل القدرات أو المزايا الطبيعية للأفراد، والظروف المحيطة بأدائهم للعمل، والمهارة والمعرفة الموجودة لديهم سواء كانت مهارة أو معرفة العمال أو المديرين وأصحاب الأعمال، والإبتكار ... الخ.

كما أشار "ميل" إلى أهمية التعليم العام والتعليم المتخصص والتدريب الأفضل والأعلى نسبيا في الرقى بسلوك العمال وتفضيل العمال الذين يتمتعون بذلك حيث ترتفع أجورهم خاصة في الأجل الطويل مقارنة بزملائهم الذين لا يتمتعون بهذه الأمور. فقد أكد أن لدى العمال الأفضل تعليما عادات أخلاقية متميزة في كل النواحي فهم يتسمون بالرشد والتطلع إلى مجتمع أفضل والاندماج بسهولة في المجتمعات الراقية بل والتطلع إلى تبوء مكانة اجتماعية أعلى، وبالتالي يمكن الاعتماد عليهم. وبناء على ذلك اعتبر "ميل" أن القدرات الأخلاقية للعمال هامة جداً بالنسبة لكفاءتهم وإنتاجيتهم<sup>(١)</sup>.

وبالرغم من أن "ميل" رأى أن زيادة أعداد المتعلمين والتحسين في مستوى التعليم سيكون له أثر إيجابي في ترقية السلوك الإنساني إلا أنه عارض مجرد التفكير في العنصر البشري كـرأس مال أو كثرة قومية (على عكس سميث) لأن هذا يذكرنا بعصور العبودية عندما كان العنصر البشري يباع ويشترى، فهذه الفكرة تهبط بالبشر إلى المستوى المادى القابل للاحتلاك. فقد كتب يقول "إنه لا يجب النظر إلى أفراد المجتمع باعتبارهم ثروة لأن الثروة إنما توجد فقط حتى يتمتع بها الأفراد"<sup>(٢)</sup>.

هـ. فون ثين H. von Thiinen

وعلى عكس ميل (وفى نفس اتجاه سميث) كتب Von Thiinen في برلين بألمانيا عام ١٨٧٥ مؤكداً أن تطبيق مفهوم رأس المال على الإنسان لا يحيط من قدره ولا ينقص من حريته وكرامته، بل على العكس فإن تجاهل العنصر البشري كـرأس مال له أهميته في العملية الإنتاجية بعد خطأ كبيراً كان من آثاره أنه اعتبر المير الذي استخدم قديماً في قيام الحروب الضارية والتي لم يكن فيها حساب للعنصر البشري، ذلك أن الدول خلال الحروب كان من السهل عليها التضحية بمائة من المقاتلين وبدون تفكير في سبيل ادخار بندقية

(1) J. S. Mill, *Principles of Political Economy*, W. J. Ashley (ed.), Longman, London, 1909, p.102 - 111.

(2) *Ibid*, n 8

واحدة اعتقاداً منهم بأن فقد السلاح يشكل خسارة رأسمالية تنقص من الثروة القومية أما فقد الأفراد فيمكن تعويضه واستبداله دون أن يترتب على ذلك أية خسارة مادية<sup>(١)</sup>. وربما يعد ذلك أول إشارة لفكرة رأس المال البشرى التى بدأت فى ستينات القرن الحالى.

ثانياً: الفكر الاشتراكى وكارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣)<sup>(٢)</sup>

تاريخياً فإن كارل ماركس لم يكن أول من نادى بالفكر الاشتراكى، بل سبقه فى ذلك العديد من الاقتصاديين أهمهم روبرت أوين (١٧٧١ - ١٨٥٩) وشارل فوربيه (١٧٧٢ - ١٨٣٧) ولويس بلان (١٨١١ - ١٨٨٢) والذين رأوا أن سوء حالة العمال ترجع إلى سوء النظام الرأسمالى نفسه وهذا يتطلب إصلاح المعوج منه (وليس هدمه) عن طريق دروب الإصلاح العديدة لتحديد الملكية وفرض الضرائب التصاعدية وتعميم التعليم المجانى وضرورة التدريب المستمر للعمال والأخذ بنظام الضمان الاجتماعى كما أكدوا على قيمة التعاون ونادوا بإقامة المؤسسات التى تنمى هذه القيمة لكى يستفيد منها المجتمع. فيما يمكن أن نطلق عليهم الاشتراكيين التعاونيين (أو الاشتراكيين المعتدلين). أما ماركس فقد صاحبه صديقه فردريك إنجلز (١٨٢٠ - ١٨٩٥) فيما أطلق عليهم الاشتراكيون المتطرفون<sup>(٣)</sup>.

(١) Theodore W. Schultz, "Investment in Human Capital, The Roll of Education and Research", The Free Press, New York, 1971, p. 27.

(٢) اعتمد الباحث فى عرضه لأفكار كارل ماركس على أربعة مراجع رئيسية:

أ- كارل ماركس، رأس المال - نقد الاقتصاد السياسى، المجلد الأول، الجزء ١، ترجمة د. فهد كم نقش، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٥.

ب- عبد الرحمن يسرى أحمد، تطور الفكر الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٢٤٣ - ٢٦٢.

ج- بول لويس، الفكر الاشتراكى فى مائة وخمسين عاماً، الجزء الأول، ترجمة عبد الحميد الدواخلى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢، ص ١٥٩ - ١٧٥.

د- ج. د. كول "تاريخ الفكر الاشتراكى (الماركسية والفوضوية. ١٨٥٠ - ١٨٩٠)", ترجمة عبد الكريم على ، مراجعة على آدم، وزارة الثقافة والإرشاد القومى، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٩٦٣، ص ٣٦١ - ٤٢٣.

(٣) د. محمد على الليسى، د. محمد محروس ابناعيل، مقدمة فى علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٦٢ - ٦٤.

وظاهريا فإن الفكر الاشتراكي بدا هو المدافع عن العنصر البشرى خاصة فئة العمال، فقد عرض كارل ماركس فى كتابه "رأس المال" وجهة نظره فى نظرية القيمة وقائض القيمة وقد صاغ تحليله فى صورة مستمدة من الاقتصاد الكلاسيكى. فهو يرى أن العمل هو أساس القيمة (مثل سميث وريكاردو) وبالتالي هو العنصر الوحيد المنتج كذلك نظر إلى السلع الرأسمالية على أنها عمل مختزن واستخدم فى ذلك مصطلحات ريكاردو غير أنه امتاز عنه بمعالجته للمشكلة الرئيسية الخاصة بعدم تجانس قوة العمل. ويمكن سرد آرائه على النحو التالى:

(أ) فهو يرى أن "وقت العمل الضرورى" هو وحده الذى يخلق القيمة وهو الوقت الذى يأخذه العامل "العادى أو المتوسط" للقيام بمهمة محددة مستخدما الأساليب الفنية السائدة. فماركس يدرك تماما أن الناتج قد يختلف من عامل لآخر ومن مصنع لآخر وفقا لاختلاف المهارة والنشاط وكفاءة الإدارة والأجهزة الآلية (وبالتالى لابد وأن تختلف الأجور تبعاً لذلك)<sup>(١)</sup>.

وهكذا نجد يذكر (....) بما أن قيم البضائع القابلة للاستبدال ليس سوى الوظائف الاجتماعية لهذه البضائع ولأصله لها بصفاتها الطبيعية فينبغى لنا أولاً أن نتساءل عن المادة الاجتماعية المشتركة لكافة هذه البضائع، إنها العمل، ولكى يتم إنتاج سلعة من السلع يجب أن تدخل فيها كمية عمل اجتماعى .. فالشخص الذى ينتج سلعا لاستعماله الشخصى المباشر بقصد استهلاكه يخلق إنتاجا لسلعا ... حيث لا تكون له علاقات بالمجتمع، ولكن الذى ينتج سلعة يجب أن يكون عمله نفسه جزءا متمما لقيمة العمل الذى نفذه المجتمع ... وإذا نظرنا إلى السلع بوصفها قيما، فإنما نقصر مواجهتنا لها على زاوية وحيدة، زاوية العمل الاجتماعى الحقيقى المحدد المتبلور ... لا يمكن أن تختلف هذه السلع إلا عندما تمثل كميات من العمل أكبر أو أصغر ... ولكن كيف تقاس كميات العمل؛ من واقع الزمن نفسه الذى يستغرقه العمل، مع قياس العمل بالساعة، باليومية .. الخ، ولكى يطبق هذا المقياس، تكون شتى أنواع العمل منتسبة إلى العمل المتوسط الذى هو بمثابة وحدتها ... وأجر العمل وكميته هما شيان مختلفان تماما ... ولا يمكن أن تتجاوز الأجور

(١) ج. هـ كول، تاريخ الفكر الاشتراكي، مرجع سابق، ص ٣٦٣ - ٣٧٦.

قيمة السلع المنتجة أو تكون أكبر منها بل تكون أقل منها ... وتكون الأجور محددة بقيم المنتجات ولكن قيم المنتجات لا تكون محددة بالأجور ... وعند احتساب قيمة سلعة ... ، علينا أن نضيف إلي كمية العمل المستخدم في النهاية (يقصد العمل المباشر) كمية العمل السابق دخوله في الكيفية الأولى للسلعة وكذلك كمية العمل التي دخلت في الأدوات والآلات والمباني التي ساعدت على تسيير العمل الأخير (يقصد العمل غير المباشر أو المختزن) ... قد يتراءى للبعض أنه إذا كانت قيمة السلعة محددة بكمية العمل التي استغرقها إنتاجها فيمكن أن تزيد قيمة السلعة حسب حالة العامل من تلكاً أو عدم خبرة حيث سيشتغل فيها زمناً أطول ... هذا الرأي خطأ فاحش ... فقد ذكرت كلمة "عمل اجتماعي" ... فإنما نعني كمية العمل اللازم لإنتاجها في حالة ملائمة لمجتمع معين وفي ظروف اجتماعية إنتاجية معينة .. ويمعدل اجتماعي بقوة معينة، ويمعدل مهارة في العمل المستخدم ... وباستثناء فروق في القوة الطبيعية وفي المهارة الفنية المكتسبة عند مختلف الشعوب، يجب في قوى العمل الإنتاجية أن تخضع بصفة أساسية لما يلي:

أولاً: ظروف العمل الطبيعية مثل خصوبة التربة والثروة المعدنية وما إليها.

ثانياً: تحسين قوى العمل الاجتماعية وتقديمها بحسب ما يسفر عنه الإنتاج بالجملة، وتركيز رأس المال والتعاون، ومساعدة قوى العمل وتقسيم العمل....<sup>(١)</sup>.

(ب) وبينما اعتمد ماركس كثيراً في نظرية القيمة على هيكل الأفكار الكلاسيكية، لمجده بتقديم تحليله خطوة إلى نظريته في فائض القيمة والتي تعد جوهر التحليل الماركسي، فهو يبدأ من مسلمات بأن العامل لا يبيع عمله مباشرة وإنما يبيع قدرته (طاقته) على العمل. وأن العامل ينتج يومياً سلعة تحتوي على كمية من العمل الاجتماعي الضروري أكبر من تلك اللازمة لحفظه على قيد الحياة لليوم التالي أي أكثر مما يتحصل عليه وهو أجر الكفاف (وقد هاجم ماركس نظرية أجر الكفاف هجوماً شديداً). وأن العامل مضطر لذلك حيث لا يستطيع مفاوضة أو مجادلة الرأسمالي (بسبب وجود عدد كبير من المتعطلين) ووفقاً لهذه المسلمات فإن فائض القيمة هو الفرق بين قيمة ما ينتجه

(١) بول ليريس، الفكر الاشتراكي في مائة وخمسين عاماً، مرجع سابق، ص ١٦٨ - ١٧٠.

العامل وقيمة ما يتحصل عليه، وأن معدل فائض القيمة (ويطلق عليه أحيانا معدل استغلال العمال) هو النسبة بين فائض القيمة وأجر الكفاف للعامل. ويسعى الرأسمالي دائما إلى زيادة معدل فائض القيمة عن طريق:

- ١- إطالة ساعات العمل اليومي بالضغط المستمر على العامل مستغلا جيوش العمال المتعطلين الذين يفضلون العمل لساعات أطول على التشرد أو الموت.
- ٢- إنقاص ساعات العمل الاجتماعي اللازم لإنتاج كفاف العامل عن طريق التقدم التكنولوجي الذي يكثف رأس المال ويوفر عنصر العمل لإنتاج نفس الكمية من السلع<sup>(١)</sup>.

وهكذا نجد ماركس يذكر " ... إن العامل لا يبيع عمله مباشرة، وإنما يبيع قدرته على العمل التي يضعها مؤقتا تحت تصرف الرأسمالي ... وقيمة قوة العمل تحدّد - شأنها شأن قيمة أى سلعة أخرى - بكمية العمل اللازم لإنتاجها ... إن قدرة الفرد على العمل تأتي عندما ينمى ذاته ويحافظ على وجوده وهذا يلزمه أن يستهلك جملة مواد غذائية ضرورية فهو معرض للبلوى مثل الآلة ... وهو يحتاج أيضا إلى جملة من تلك الأشياء ذاتها ليربى نسبة ما من الأولاد الذين يحلون محله فيما بعد فى سوق العمل ويخلدون بذلك فصيلة العمال .. وفوق ذلك لكى ينمى قدرته على العمل ويكتسب مهارة معينة ... وفى نظام العمالة ... بما أن قوى العمل المختلفة ذات القيم المتباينة يتطلب إنتاجها كميات عمل مختلفة، فينبغى بالضرورة أن تبلغ فى سوق العمل أسعارا مختلفة .. وحين يشتري الرأسمالي من العامل قوته ويدفع له قيمتها ... يكون قد اكتسب حق استخدام هذه القوة وتشغيلها .. بفرض أنه سيشتغل عامل المغزل اثنى عشرة ساعة فى اليوم ... زيادة على الساعات الست اللازمة لإنتاج أجره أو قيمة قوته، سيكون على هذا العامل أن يشتغل ست ساعات، أو سميتها ساعات مافوق العمل ستحقق فائض قيمة ... فإذا أنفق صاحب رأس المال ثلاثة شلنات كأجر، فإنه سيحقق إذن قيمة ستة شلنات ... يستخدم نصفها فى دفع أجر جديد، ويتكون من نصفها الثانى فائض القيمة الذى لا يدفع الرأسمالي أى مقابل له ... يخضع معدل فائض القيمة للنسبة الموجودة بين هذا الجزء من

يوم العمل الذي هو ضرورى لإنتاج قيمة قوة العمل وبين الوقت الإضافى لهذا اليوم أو العمل الزائد الذى ينفذه صاحب رأس المال، فهو يخضع لدرجة إطالة اليوم إلى أبعد من المدة التى فى أثنائها لايقوم العامل إلا بإنتاج قيمة قوته فى العمل... " (١).

ومن الواضح أن ماركس اهتم بالعنصر البشرى بطريقة خاصة واستخدمها فى الهجوم على النظام الرأسمالى. وقد اعتبر أن العمل الاجتماعى الضرورى هو المحدد للقيمة، والذى قد يتغير نتيجة للتقدم التكنولوجى أو تدريب العمال بطريقة أفضل - وهذا يعنى أن الاستثمار فى العنصر البشرى سيؤثر على القيمة ويفهم من تحليله أن هذا التأثير سيكون بطريقة عكسية، ولهذا فإن النظرية الماركسية ربما تكون صحيحة فقط فى حدود الافتراضات التى قامت عليها وأحدها هو سيادة درجة معينة من التكنولوجى والمهارات العمالية<sup>(٢)</sup>. بيد أنه فرق فى تحليله - دون قصد - بين الرغبة فى العمل والتى ترجع لديه فقط إلى محاولة العمال البقاء على قيد الحياة، وبين القدرة على العمل التى يبيعها العامل ويحصل على أجر فى مقابل ذلك، ولذا فهو يحاول تنمية هذه القدرة والحفاظ عليها من البلى. وكلما زادت هذه القدرة زاد الأجر المتحصل عليه. أيضا لم يسمح ماركس بدخول فكرة التنظيم فى تحليله، فالمنظم هو الرأسمالى الذى يملك وسائل الإنتاج ويستغل بهذه الملكية العمال، ويحصل نتيجة لذلك على فائض القيمة دون وجه حق. وقد تجاهل ماركس متعمدا المجهود الذى يمكن أن يقوم به المنظم فى سبيل إنتاج السلع.

ثالثا: المدرسة النيوكلاسيكية والفريد مارشال (١٨٤٢ - ١٩٢٤)<sup>(٣)</sup>

ظهرت المدرسة النيوكلاسيكية فى نهاية القرن الماضى وبداية هذا القرن. ومن أهم مساهمتهم فى المجال الإنتاجى للعنصر البشرى، ظهور عنصر التنظيم لأول مرة كعنصر رابع من عناصر الإنتاج نتيجة لأخذهم بالتحليل الوظائفى بدلا من التحليل الطبقي لتوزيع الدخل (مفترضين الرشد الاقتصادى فى تصرفات المنتج والمستهلك). وقد اعتمد مارشال

(١) بول لويس، الفكر الاشتراكى فى مائة وخمسين عاما، مرجع سابق، ص ١٧٠ - ١٧٢.

(٢) د. عبد الرحمن يسرى أحمد، تطور الفكر الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٣) اعتمد الباحث فى عرض أفكار هذه المدرسة بصفة أساسية على المرجع السابق، ص ٢٦٣ - ٢٩١.



على فكرة المنظم عند مناقشته لفكرة "غلة الحجم" حيث يرى أن نمو أى مشروع يرتبط بالمنظم الذي أنشأه وأشرف عليه، فمع نمو خبرة المنظم ينمو المشروع حتى يصل إلى أكبر حجم وكفاءة عندما يصل المنظم إلى أقصى كفاءة فى إدارته عند اكتمال رجولته وحكمته فى أواخر شبابه. وعندئذ يفقد تدريجيا عناصر النشاط والقوة والقدرة فيخمد نشاط المشروع تدريجيا إلى أن يموت المنظم ويحل ورثته الذين عادة ما يكونون أقل كفاءة من المنظم الأصلي فيموت المشروع أو يضمحل. وهكذا يفسر مارشال مراحل تزايد وتناقص غلة الحجم<sup>(١)</sup>. ويغض النظر عن فكرة موت المشروع بموت صاحبه والتي ثبت خطأها مع نمو الشركات المساهمة الكبرى، فقد أتاح هذه الفكرة لمن بعده أن يبحث فى العوامل التى تؤثر فى الدوافع والمهارات التنظيمية حيث أن مثل هذه العوامل يصبح لها أهمية كبرى فى نمو النشاط الاقتصادى.

ولم ينظر مارشال إلى العمال على أنهم طيقة وإنما على أساس مساهمتهم فى العملية الإنتاجية كعنصر من عناصرها. ولذلك وجه هجوما حادا للتحليل الماركسى. وأرجع مارشال اختلاف الأجور بين العمال إلى اختلاف إنتاجيتهم، فالأجر المرتفع يعكس الإنتاجية المرتفعة والعكس صحيح. وفتشيا مع ذلك فقد رفض مارشال فكرة الأجر الحديدى، حيث توقع أن يتطور العمال ويتحسنوا من حيث الخبرة والطاقة على العمل والتصرفات اللاتقة وبالتالي تزداد إنتاجيتهم وكذلك أجورهم. كما رفض الآراء الريكاردية والماركسية بشأن أثر التكريم الرأسمالى على العمال. حيث يرى أن التوفير فى عدد العمال نتيجة إحلال الآلة محل العمل فى الأجل القصير سيؤدى إلى زيادة الطلب على العمال فى صناعات السلع الرأسمالية والصناعات الثقيلة. ويرى أيضا أن المكاسب الناتجة عن تخفيض نفقات الإنتاج نتيجة لزيادة الميكنة سوف توزع على جميع المشتغلين فى الأنشطة الاقتصادية وفقا لميكانيكية السوق الحر وليس على الرأسماليين فقط كما اعتقد ماركس<sup>(٢)</sup>.

ومن ناحية أخرى، فقد لاحظ مارشال الأهمية الاقتصادية للتقدم فى المعرفة والتحسينات فى نوعية القوى البشرية ولهذا أمكنه اعتبار الإنسان رأسمال محقق من

(1) Overton H. Taylor, *Op. Cit.*, pp. 366 - 376.

(2) Joseph A. Schumpeter, *Op. Cit.*, 939 - 946.

الوجهه النظرية فقط، غير أن اعتبار الإنسان كرأس مال ليس له معنى، حيث لا يتحدد داخل نطاق السوق وبالتالي لا يجب أن يعالج كرأس مال في التحليل التطبيقي. بيد أنه - مع ذلك - رأى أن أعظم أنواع رأس المال المستثمر يكون فى الموارد البشرية. وقد أكد على أهمية الاستثمار فى التعليم - بقوله المأثور "إن المعرفة تمثل معظم قوانا المحركة للإنتاج" - والذى يعتبر استثمارا قوميا يحقق نوعين من المنافع، منافع مباشرة تتمثل فى زيادة الدخول فى المجتمع، ومنافع غير مباشرة تتمثل فى رفع مستوى الكفاءة الصناعية. كما رأى أن مجانية التعليم لاتعارض مع التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية<sup>(١)</sup>.

### رأىها: ثبلن والعمل من أجل العمل (١٨٥٧ - ١٩٢٩م)

بالرغم من أن كلا من ماركس و ثبلن هاجما الكلاسيك من حيث اعتمادهم على فكرة الرجل الاقتصادي عند القيام بالتحليل الاقتصادي، إلا أن ماركس لم يصل إلى نظرية مهتمة بالدوافع الإنسانية (ماعدا نظريته عن الطبقات)، أما ثبلن فكان مهتما بالدرجة الأولى بالدوافع الإنسانية، وقد أدخل بعض العوامل المؤسسية (مثل الدين والتحسينات وعوامل أخرى معقدة) ضمن هذه الدوافع. وقد اعتمد ثبلن فى تحليلاته على مذهب المتعة أو الإشباع، فالعامل مثلا قد يقوم بالعمل - بصرف النظر عن العائد المادى المتوقع - من أجل متعته (العمل من أجل العمل). وفى نظريته عن التغيير الاقتصادى، يركز ثبلن على الحركية والتغيير ويبنى نظامه حول مواجهة بين قوتين متعارضتين (مثل ماركس). فهو ينظر إلى التقنية (الفن التكنولوجى) على أنها المجموع الإجمالى للمعرفة والمهارة والأسلوب (التكنيك) المتاح فى المجتمع عند لحظة زمنية معينة، والهدف الوحيد لها هو جعل الإنتاج أكثر كفاءة ووفرة. وتتطور التقنية باستمرار ويدفعها لذلك إحساس بالجدارة الاقتصادية أو الصناعية موجود عند كل الأفراد والذى يعتبر من قبيل المواهب والحوافز من أجل البراعة فى العمل. وهنا يبرز التعارض بين قوتين، الأولى هى طريقة الأداء والتفكير والمواهب وردود الأفعال البيولوجية ... الخ والتي تعتبر نتيجة مجموعة من

(١) د. المرسى السيد حجازى، مذكرات فى اقتصاديات الخدمات العامة، مرجع سابق، ص ٢٣١ وكذلك

- Alfred Marshall, "Principles of Economics", 8th ed., The Macmillan Company, London, 1930, pp. 787 - 788.

العوامل الخاصة بالتكيف والتطبيع مع الفن التكنولوجى القديم، والثانية تتمثل فى نظائره المصاحبة للفن التكنولوجى الجديد. هذا التعارض القوى بين الأفكار القديمة والأفكار الجديدة، يبيل شيئا فشيئا إلى ترجيح الأفكار الجديدة... وهكذا تتطور التقنية فى إطار من الحركية والتغيير<sup>(١)</sup>.

خامسا: جوزيف شومبيتر (١٨٨٣ - ١٩٥٠م) ودور النظم فى عملية التنمية<sup>(٢)</sup>

كانت بداية ظهور أفكار شومبيتر عن التنمية فى كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" الذى نشر باللغة الألمانية عام ١٩١١ وترجم إلى الإنجليزية فيما بعد. وقد أولى عنصر التنظيم أهمية كبرى فى عملية التنمية، حيث يرى أن المنظمين المجددين هم الذين قادوا حركة التقدم الصناعى فى البلدان المتقدمة وقد ساعدهم على ذلك ملامة المناخ الاجتماعى والثقافى بهذه البلدان الذى سمح بظهور الاكتشافات العلمية والابتكارات التى حفزت على ظهور المنظمين المجددين الذين لمحو القيمة الاقتصادية فيها وطبقوها فى مجال الاستثمار والإنتاج متحملين مخاطرها سعيا وراء الربح الوفير. ففى رأيه أن النظم هو مفتاح التنمية والدينامو الذى يحرك عملية التنمية، حيث يملك المواهب الفذة والقدرة على المخاطرة والقيام بالابتكارات والتجديدات التى تستند عليها عملية التنمية.

الذى يقود المجتمع (وعملية التنمية) معتمدا على الدافع الشخصى - أى أن الإنسان نظر شومبيتر هو الذى يقود عملية التنمية<sup>(٣)</sup>. ويرى شومبيتر أن عرض المنظمين يعتمد على معدل الأرباح السائد وكذلك المناخ الاجتماعى الذى يتضمن العوامل الاجتماعية والسياسية والتباين الطبقي والمستوى التعليمى والقيم المختلفة الأخرى. ولهذا فقد اهتم

(1) Eric Roll, *Op. Cit.*, pp. 439 - 454..

(٢) اعتمد الباحث بصفة أساسية فى كتابة هذا الجزء على:

أ- د. عبد الرحمن يسرى أحمد، دراسات فى التنمية الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية.

١٩٧٣، ص ١٢٨ - ١٤١.

ب- د. رمزي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٩١، ص ٦٩ - ٧١.

ص ٣٥٥ - ٣٧٠.

(3) J. Schumpeter, *The Theory of Economic Development*, Translated by R. Opie, Cambridge, 1934, p. 66, p. 126.

شوميتير بالعوامل النفسية والاجتماعية والتعليمية التى تسود المجتمع كما اهتم بنظرة المجتمع إلي المنظمين ومدى تقديره لهم.

وفى سياق عرضه لنظريته رأى أن مدير المشروع يختلف عن المنظم فالأول قد يقوم ببعض التجديدات ولكنها مجرد تنفيذ لمهام إدارية موكلة إليه وهو يفتقد إلى الحافز الذاتى الذى يتحرك من خلاله المنظم، كما اعتبر الابتكار والتجديد (التقدم التكنولوجى و/أو اكتشاف الموارد) هما الباعث علي الاستثمار التلقائى.

### سادسا: النظريات الاجتماعية<sup>(١١)</sup>

فى نظريته عن الثنائية الاجتماعية<sup>(١٢)</sup> Sociological Dualism يرى بويك أن الفرد الشرقى فى نشاطه الإنتاجى يسلك سلوكا مغايراً لما هو موجود فى المجتمعات الغربية، فهو يعمل لساعات أقل إذا ارتفع معدل أجره، ويبدل مجهودا أقل فى الزراعة إذا ارتفعت أسعار المحاصيل وهكذا .. أى أن بويك يفسر ظاهرة منحى عرض العمل الملتوى للخلف بمسائل سلوكية اجتماعية، ذلك أن احتياجات المجتمعات الشرقية تتحدد أساسا (فى نظره) بعوامل اجتماعية وليس بعوامل اقتصادية. أضف إلى ذلك غياب دافع الربح لدى الشرقى وقلة وجود التجار المحترفين، وعدم اتجاه رجال الصناعة الشرقيين للاستثمار فى مجالات جديدة والتى تحتوى على درجات من المخاطرة، وقلة عنايتهم بالعمليات النهائية فى صناعة السلع وعدم التقيد بمستويات معينة للجودة، وقلة مرونة العرض ونقص المهارات التنظيمية والإدارية وغياب التخصص السليم ... كل هذا يدعو إلى تخلف هذه المجتمعات ويدعو فى نفس الوقت إلى عدم انطباق النظريات الاقتصادية الغربية عليها. وإذا تأثرت الطبقات القائدة بهذه المجتمعات بالنظريات الغربية، فإنها تضع برامج طموحة لتحقيق التنمية لا يستطيع العنصر البشرى مسايرتها بل يفتقد قدرته على التحرك الذاتى نحو النمو، وهى القدرة المستمدة من حضارته الأصلية مما يؤدي إلى استمرار الركود الاقتصادى. ومن الواضح أن بويك وقع فى خطأ تحليلى خطير حين ربط بين ظاهرة قلة

(١١) د. عبد الرحمن يسرى أحمد، دراسات فى التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص ٢٠٨ - ٢٣٠.

(١٢) وهى النظرية التى ترى أن المجتمعات الشرقية تعاني من تضارب بين نظام اجتماعى غربى مستورده وبين نظام اجتماعى داخلى من طراز آخر.

الدافع للعمل وضعف الحافز على المخاطرة وبين طبيعة الفرد الشرقى لأن هذه الظواهر يمكن تفسيرها بعوامل اقتصادية عامة وليست قاصرة على الشرق فقط. وقد سبق لمانتس ولآخرين التحدث عن ظاهرة عرض العمل الملتوى للخلف وتفسيرها بأسباب اقتصادية وغير اقتصادية. غير أن الاستفادة التي نخرج بها من هذا التحليل هو أن للعوامل الاجتماعية تأثيرا كبيرا على قيام العنصر البشرى بدوره فى العملية الإنتاجية.

أما ماكليتلاند فيرى أن أحد الدوافع النفسية المؤثرة على إنتاجية العامل هو دافع الإنجاز Achievement Motivation . وهذا الدافع يميز الأفراد الذين يمتلكونه عن غيرهم بأنهم من صغره أكثر قدرة علي بذل العمل الشاق، وأسرع فى تعلم الأشياء الجديدة، ويستطيعون إنجاز الأعمال على أكمل وجه. ولكن هؤلاء الأفراد لا يستطيعون تحمل أى نوع من الضغوط عليهم من جانب رؤسائهم والمشرفين عليهم. وفى حالة ممارسة الضغط عليهم تتأثر كفاءتهم بطريقة عكسية كما لا يتأثرون بالمجائز والحوافز الشائعة التى ترضى الفرد العادى. كذلك لا يخضع رجال الأعمال الذين يتمتعون بهذا الحافز لأى ضغوط اجتماعية بل يقاومونها، حيث يفضلون النظرة الموضوعية فى اختيار شركائهم ومعاونيهم ويستعينون بالكفاء من الخبراء والمتخصصين بدلا من الأقارب والأصدقاء، ويهونون الأعمال التى تحتوى علي المخاطرة حتى ولو احتاجت إلى مجهود مستمر ومواجهة مصاعب غير عادية. ويفترض ماكليتلاند أن الأفراد الذين يمتلكون دافع الإنجاز يأتون من فئات معينة لها ظروف اجتماعية متميزة عن بقية المجتمع مثل العائلات العسافية التى استطاعت بالمجهود الذاتى إثبات مقدرتها وتفوقها، وأفراد الطبقة المتوسطة الذين يتميزون بقوة دافع الإنجاز بالمقارنة بأفراد الطبقة العالية، وبعض الطوائف الدينية المعينة التى تزاد قوة دافع الإنجاز لدى أفرادها. كما يفترض ماكليتلاند أنه من الممكن تفسير اختلاف معدل النمو الاقتصادى وفقا لقوة دافع الإنجاز لدى المجتمع. وبالرغم من المشاكل والصعوبات القياسية التى واجهت ماكليتلاند خصوصا علي المستوى التجميعى، وبالرغم من أن النتائج التى حصل عليها تعد أقرب للتخمينات العلمية منها للنظريات العلمية، إلا أنه أبرز مدى أهمية بعض العوامل الاجتماعية فى التأثير على دوافع وقدرات العنصر البشرى للقيام بالعمل.

ويؤكد هاجن فى نظريته عن المجتمع القروى The Peasant Society على أن الدوافع الأساسية التى تحكم أعمال أفراد المجتمعات المتخلفة وتؤثر فى نشاطهم الاقتصادى تتمثل فى إرضاء الآخرين أو دافع المجاملة، ودافع الاعتماد على الآخرين وذلك على عكس دافع الإنجاز الذى يحكم أعمال نسبة كبيرة من أفراد المجتمعات المتقدمة. كما يركز على أهمية عنصر التنظيم فى عملية التنمية الاقتصادية للمجتمع القروى ويرى أن المجموعة السفلى من صفوة أفراد المجتمع (الطبقة الوسطى) هى التى يمكن أن تقوم بهذا الدور، حيث بإمكانها القيام بأعمال اقتصادية غير عادية من أجل المحافظة على مركزها الاجتماعى وتأكيده. وهذه التصرفات غير العادية هى التى تدفع عجلة النمو فى المجتمع القروى.

وقد قام هوزلتز ببحث الظروف الاجتماعية التى تؤثر فى عرض المنظمين على اعتبار أن نشاطهم هو الأساس فى عملية التجديد ومن ثم فى عملية التنمية الاقتصادية. وقد أيد البحوث التى ربطت بين دافع الإنجاز وبين نجاح المنظم. غير أنه رأى أن مجرد وجود دافع قوى للإنجاز لدى مجموعة من الأفراد بالمجتمع لا يعد شرطاً كافياً لتوليد أعداد من المنظمين، فلكى يقوم المنظمون بأداء أعمالهم لابد من توافر مناخ اجتماعى ملائم لهم (وهو ماسبق لشومبيتر تأكيده). ويستعين هوزلتز بالنظرية الحديثة الاجتماعية للربط ما بين وجود دافع قوى للإنجاز لدى بعض الأفراد فى المجتمعات المتخلفة وبين تحقيق التنمية الاقتصادية، فىرى أنه عندما يشعر بعض أفراد المجتمع بأن مراكزهم الاجتماعية غير مستقرة أو مهددة - لأسباب ثقافية أو عنصرية أو اجتماعية - فإنهم يندفعون لإنجاز بعض الأعمال غير العادية بهدف تغيير وضعهم الاجتماعى، والتى ترتبط بالتجديد وتنعكس فى قيام مشروعات جديدة أو إنتاج سلع جديدة أو اتباع طرق جديدة للإنتاج أو التنظيم، وفى حالة تحقيق النجاح تتحقق التنمية الاقتصادية.

## المبحث الثالث

### مدرسة رأس المال البشرى

بادئ ذي بدء فإن الاهتمام الجاد بمبدأ رأس المال البشرى نشأ كرد فعل للمبالغة فى أهمية دور رأس المال المادى فى التنمية الاقتصادية وفى النظام الاقتصادى ككل وذلك فيما قبل الستينات من القرن الحالى (القرن العشرين)، وذلك عندما ألقى شولتز محاضراته الشهيرة فى ديسمبر ١٩٦٠ أمام الجمعية الاقتصادية الامريكية حيث جاء فيها <sup>(١)</sup> "... إن عدم معالجة الموارد البشرية على أساس أنها نوع من أنواع رأس المال، ووسيلة من وسائل الإنتاج، سبق إنتاجها فى مرحلة سابقة قد أدى إلى الإبقاء على الفكرة الكلاسيكية القديمة القائلة بأن القوى العاملة ماهى إلا طاقة مسخرة لأداء الأعمال اليدوية التى تتطلب القليل من المعلومات والمهارات. وبناء على هذه الفكرة يتساوى نصيب العمال من هذه الطاقة دون أية فروق بين عامل وآخر. ولاشك أن هذه الفكرة عن القوى العاملة كانت خاطئة خلال الفترة التى سادت فيها الأفكار الكلاسيكية كما هى خاطئة الآن. إن حصر الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه، واعتبار هذا العدد مقياسا سليما وكميا لعنصر اقتصادى إجراء ليس له معنى، تماما مثل حصر مختلف أنواع الآلات والمعدات فى مجتمع ما واعتبار أن هذا المجموع العددي ممثلا لأهميتها الاقتصادية كعنصر من عناصر المخزون الرأسمالى أو كعنصر من عناصر الإنتاج". وقد تعددت الكتابات الاقتصادية خلال الثلاثين عاما الماضية فى محاولة لبذل المزيد من الجهد لإدخال الاستثمار البشرى ضمن التيار الرئيسى للفكر الاقتصادى. ويعد كل من شولتز وبيكر أبرز مؤسسى مدرسة رأس المال البشرى فى الأدب الاقتصادى المعاصر، شولتز على المستوى التجميعى وبيكر على المستوى الجزئى.

وقد أخذ مبدأ رأس المال البشرى فى الازدهار والتوسع بعد النتائج التى توصلت إليها الأبحاث والدراسات التى اكتشفت أن الزيادة فى الناتج القومى فى الدول الصناعية المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الامريكية تعد كبيرة جدا بالمقارنة بالزيادة فى عوامل

(1) Theodore W. Schultz, Investment in human capital, *The American Economic Review*, Vol. 51, No. 1, March 1961, pp. 1 - 17.

الإنتاج المادية. فقد أثبتت هذه الدراسات والأبحاث<sup>(١)</sup> أن عائد الاستثمار فى رأس المال البشرى أكبر بكثير من عائد الاستثمار فى رأس المال المادى.

فقد أوضحت دراسة سولو على مدى الفترة من ١٩٠٩ - ١٩٤٩ فى الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك "فضلة أو متبقية" تقدر بأكثر من ٨١٪ من النمو فى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى لتفسرها المتغيرات المادية<sup>(٢)</sup>. كما أظهرت المقارنات الدولية والتي قام بها هيل وجونسون وشو صفر معامل الارتباط بين الاستثمار المادى والتغير فى الدخل فى العديد من البلدان فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وبخاصة فى البلدان النامية<sup>(٣)</sup>. كذلك أوضحت دراسة دنسيون فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة ١٩٤٨ - ١٩٧٣ أن نسبة مساهمة رأس المال المادى فى النمو الاقتصادى تراوحت بين ١٦٪ - ٢٣٪<sup>(٤)</sup>. وقد حاول الاقتصاديون تفسير انخفاض نسبة مساهمة رأس المال المادى فى النمو الاقتصادى والوصول إلى مصدر الجزء المتبقى والذي أرجعه البعض إلى عوامل التقدم التكنولوجى الذى ينعكس فى معدل الاستثمار المادى (مدرسة الاستثمار المادى وعلى رأسها سولو) بينما أرجعه آخرون إلى عنصر التحسينات فى نوعية القوة البشرية الراجعة إلى الاستثمار فى رأس المال البشرى (مدرسة الاستثمار البشرى وعلى رأسها شولتز) ولكن يلاحظ أن كلا من الفريقين لم يستطع أن يفسر "المتبقى" بصورة كاملة<sup>(٥)</sup>.

(١) أحمد محمد مندور، تفهيم المساهمة الاقتصادية للتعليم فى النمو الاقتصادى مع التطبيق على مصر، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ١٩٨٤. ص ٤ - ١٢.

(2) Robert Solow, "Investment and economic growth, some comments" in *Investment in Human Capital*, B. F. Kiker (Editor), Columbia University of South Carolina Press, 1971, pp. 101- 108.

(3) T. P. Hill, Growth and investment according to international comparisons, *Economic Journal*, June, 1964, pp. 297 - 298.

D. W. Johnson and J. S. Chiu "Reply" *Economic Journal*, Sept., 1965, p. 631.

(4) E. F. Denson, The contribution of capital to economic growth, *The American Economic Review*, Vol 70, No. 2, May 1980, pp. 220 - 224.

\_\_\_\_\_, *Why Growth Rates Differ: Postwar Experience in Nine Western Countries*, Brookings Institution, Washington, 1967.

(5) Gary S. Becker, *Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education*, Second Edition, The University of Chicago Press, 1980.



أولاً؛ مبررات الأخذ بمبدأ رأس المال البشرى:

يؤيد المنادون بمبدأ رأس المال البشرى فكرتهم بالعديد من المبررات المنطقية والعملية فنجد أن:

(١) شولتز يؤكد أن المهارات والمعرفة تعد نوعاً من أنواع رأس المال، حيث يوضح أن الأفراد يكتسبون مهارات ومعارف مفيدة والتي تعد شكلاً من أشكال رأس المال بل جزءاً أساسياً من ناتج الاستثمار المتداول، وأن رأس المال هذا ينمو في المجتمعات الغربية بمعدل أسرع بكثير من نمو رأس المال التقليدي (غير البشرى) بل إن نموه قد يصبح أكثر تمييزاً لمستقبل النظام الاقتصادي، ذلك أن الزيادات في الناتج القومي في الولايات المتحدة الأمريكية كانت أكبر بكثير من الزيادات في الأرض وساعات العمل ورأس المال المادي، ومن المحتمل أن يكون الاستثمار في رأس المال البشرى هو التفسير الرئيسي لهذا الفرق<sup>(١)</sup>.

(٢) أن الكثير من الإنفاقات على الإنسان والتي قد تبدو استهلاكية هي في واقع الأمر إنفاقات استثمارية من حيث دوافعها وتأثيرها على إنتاجية العمل. حيث يؤكد شولتز على أن الإنفاق المباشر على الصحة والتعليم والهجرة الداخلية من أجل الحصول على وظائف أفضل وكذلك الإنفاق غير المباشر\*\* أو الضمني على الإنسان مثل الدخول الضمنية التي يتنازل عنها الطلاب من أجل التفرغ للدراسة والدخول الضمنية التي يتنازل عنها العمال أثناء فترات تدريبهم وكذلك استخدام وقت الراحة في تحسين

(1) Theodore W. Schultz, "Investment in Human Capital, The Role of Education and of Research," The Free Press, New York, 1971, p. 24.

\* يرى شولتز أن هذا الفرق يمكن أن يرجع إلى مجموعتين من القوى:

أ- تورات الحجم الكبير (تزايد غلة الحجم). ولكن إذا كان ذلك صحيحاً في بعض الصناعات في الولايات المتحدة الأمريكية فهو غير صحيح بالنسبة للصناعات الأخرى. وبالتالي يجب ألا ينسب إلا جزء صغير من هذا الفرق بين معدل نمو الموارد ومعدل نمو الدخل (الناتج القومي) إلى وفورات الحجم الكبير.

ب- الجزء الأكبر من الفرق يرجع إلى التحسن الذي طرأ على نوعية المنصر البشرى بالمجتمع والذي أهملته النظرية التقليدية.

\*\* هذا الإنفاق غير المباشر يعد من قبيل تكلفة الفرصة البديلة.

المهارات والمعرفة - كل هذه الأنواع من الإتفاق الضمنى أو غير المباشر تؤدي إلى تحسين نوعية المجهود البشرى وتعظيم إنتاجيته. نخرج من ذلك بنتيجة مؤداها أن مثل هذا الاستثمار فى رأس المال البشرى يعد هو المسبب الرئيسى لمعظم الزيادات فى المتحصلات الحقيقية لكل عامل<sup>(١)</sup>.

(٣) يؤكد البعض\* أن أهمية العنصر البشرى فى العملية الإنتاجية تتضح عندما نتصور أن الإمكانات المادية لأكبر الدول المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا (ولكن الولايات المتحدة الأمريكية مثلا) وضعت تحت تصرف أفراد لاخبرة لهم بكيفية إدارتها واستخدامها. والنتيجة المتوقعة هى بالطبع انخفاض مستويات الإنتاج، ذلك أن عملية التجديد تتوقف على كفاءة العنصر البشرى والقصور فى تنمية العنصر البشرى سيترتب عليه انخفاض وسوء استخدام المتاح من رأس المال المادى، ولذلك تحتاج أغلب الدول النامية إلى الخبراء الأجانب للمساعدة فى استخدام المخترعات الحديثة<sup>(٢)</sup>.

(٤) هناك من الدلائل مايشير إلى أنه كلما تقدمت عملية النمو الاقتصادى كلما انخفضت نسبة رأس المال إلى الدخل، فهل هذا يعنى أنه لايمكن استخدام هذه النسبة فى تفسير أسباب فقر المجتمعات أو تقدمها؟ أو أن ارتفاع معدل رأس المال إلى الدخل ليس شرطا للتنمية الاقتصادية؟ إن السبب فى هذا الغموض يرجع إلى أن النظرية الاقتصادية التقليدية عند تقديرها لنسبة رأس المال إلى الدخل لاتقدر كل رأس المال الموجود والمتاح (رأس المال الشامل)\*\*، ذلك أنها تستبعد رأس المال البشرى من هذه التقديرات بالرغم من أن معدل نموه يفوق معدل نمو رأس المال المادى. وعلى هذا فإن انخفاض نسبة رأس المال المادى إلى الدخل يرجع إلى الزيادة المطردة فى رأس المال البشرى بالنسبة ليس فقط إلى رأس المال المادى بل أيضا إلى الدخل<sup>(٣)</sup>.

(1) *Ibid.*, pp. 24 - 25.

\* د. نعمة الله نجيب إبراهيم.

(٢) د. نعمة الله نجيب إبراهيم، د. كامل بكري، "مبادئ علم الاقتصاد"، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية، ١٩٨٤. ص ٤١٢.

\*\* ويقصد به رأس المال المادى مضافا إليه رأس المال البشرى.

(3) Theodore W. Schultz, *Op. Cit.*, pp. 30 - 34.

(٥) يلاحظ أيضا حدوث زيادة كبيرة جوهرية وغير مفسرة في الأجور الحقيقية للعمال مع اطراد تقدم المجتمع ونموه. فهل تحدث هذه الزيادة مصادفة؟ أم أنها ترجع لعدم التوازن بين العرض والطلب على العمال؟ أم أن هذه الزيادة في الأجور الحقيقية هي مقابل مادی لثبات وعدم مرونة حجم قوة العمل في المجتمع؟ إن الأخذ بمبدأ رأس المال البشرى يحل هذا اللغز، ذلك أن إنتاجية وحدة العمل تقدر على أساس أن هذه الوحدة ثابتة على مر الزمن، ولكن في الواقع فإن وحدة العمل في ازدياد مستمر - جزئياً - نتيجة للزيادة المستمرة في نصيبها من رأس المال البشرى<sup>(١)</sup>.

(٦) يفسر مبدأ رأس المال البشرى ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن أو من إقليم لآخر (أي الهجرة الداخلية) بحثاً عن فرص عمل أفضل، حيث ينتقل بعض أفراد القوى العاملة من الرجال والنساء الأصغر سناً من مكان لآخر بحثاً عن فرص عمل تحقق معدل عائد مرتفع (يلاحظ أن المقدرة على التنقل والترحال بين صغار السن تكون أكبر بالمقارنة بكبار السن). فتكلفة التنقل تعد استثماراً بشرياً. ولا يزال أمام صغار السن متسعاً من الوقت يستطيعون خلاله الاستفادة من هذا الاستثمار حتى وإن قبلوا أجوراً منخفضة نسبياً في البداية، خاصة إذا كانت الصناعات أو الأنشطة التي ينتقل إليها الأفراد تقع في إطار الصناعات أو الأنشطة ذات معدلات النمو المرتفعة نسبياً، ذلك أنهم يتوقعون (فيما بعد) الحصول على معدل عائد مرتفع على استثمارهم بالمقارنة بزملائهم كبار السن<sup>(٢)</sup>.

(٧) من الظواهر المألوفة في المجتمعات النامية اتجاه أعداد متزايدة من أفراد القوة العاملة بالزراعة إلى العمل في القطاعات الأخرى ورغم ذلك تبقى أجورهم دون مستوى أقرانهم من العمال الصناعيين المتعادلين معهم جنساً ولوناً وسناً. وتشير الدلائل إلى أن تلك الفروق الداخلية ترتبط بوجود فروق في مستوى التعليم والتدريب بين المجموعتين من الأفراد وهو ما يؤكد أن الاختلاف في كمية رأس المال المستثمر في العنصر البشرى يكمن وراء الفروق الداخلية بين الأفراد<sup>(٣)</sup>.

(١) *Ibid.*, pp. 32 - 33.

(٢) محمد الدين محمد عبد الجواد، تنمية الموارد البشرية والتطوير الاقتصادي في الدول النامية مع التركيز على المجتمع المصري، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٢، ص ٥٦ - ٥٧.

(٣) *Ibid.*, p. 29.

(٨) أن العديد من الدول النامية لم تستفد من رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إليها (سواء عن طريق المنح والإعانات أو عن طريق القروض) - خلال الحقبة الماضية من القرن الحالى - نتيجة لعدم قدرتها على استيعاب رأس المال المادى، ويرجع السبب فى ذلك إلى عدم توافر الخبرات الإدارية والمهارات الفنية اللازمة. ذلك أن القدرات والمهارات البشرية فى تلك الدول لم تكن قادرة على إنشاء وإدارة المشروعات الحديثة التى تتمتع بإنتاجية عالية، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن نوعية وطبيعة رأس المال البشرى فى الدول المتخلفة لم تكن متناسبة مع نوعية وطبيعة رأس المال المادى. وعلى العكس، نجد أن الحرب العالمية الثانية أتت على الصرح الاقتصادى لمعظم دول أوروبا وسببت خسائر هائلة فى رأس المال المادى والقوى الإنتاجية المادية. وقد توقع الاقتصاديون أن إعادة البناء الاقتصادى ستستغرق فترة زمنية طويلة، وكما كانت دهشتهم كبيرة عندما استغرق إعادة البناء فترة أقل بكثير مما كان متوقعا. والسبب الرئيسى فى ذلك أن الاقتصاديين أهملوا أهمية رأس المال البشرى فى عملية البناء الاقتصادى. فعلى سبيل المثال، دمرت الحرب المذكورة القواعد الإنتاجية والمادية لألمانيا تدميرا شديدا ولذلك تنبأ الاقتصاديون بأنها ستحتاج لفترة طويلة من الزمن كى تعيد معدلاتها الإنتاجية السابقة معتقدين أن رأس المال المادى سيلعب الدور الأكبر فى عملية الإنماء - ولكن الواقع كان غير ذلك حيث أعادت ألمانيا الغربية بناء قواعدها الإنتاجية بدرجة تفوق بعض الدول الغربية الأخرى التى لم تتأثر بالحرب كما تأثرت ألمانيا<sup>(١)</sup>، ونفس الموقف كان فى اليابان.

### ثانياً: النتائج الاقتصادية المترتبة على الأخذ بهذا رأس المال الشامل

يرى الفكر الوضعى أن الأخذ بمفهوم رأس المال الشامل سوف تنعكس آثاره على السياسات الاقتصادية التى تطبق فى العديد من البلدان، كما أنه قد يؤدى إلى العديد من النتائج التى تسرع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو تساعد المخطط الاقتصادى

(١) جابر عبد السلام شومان، دور الإتفاق على البرامج الصحية فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى

مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ١٩٨٨ ص ٥٠.

على تخطى العديد من المشاكل والعقبات المرتبطة بالمفاهيم الخاطئة عن طبيعة العلاقة بين الاستثمار والإنتاج. فعلى سبيل المثال، يعد من أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على الأخذ بمفهوم رأس المال الشامل مايلي<sup>(١)</sup>:

### (١) الأثر على القوانين الضرائبية فى المجتمع:

إن القوانين الضرائبية السائدة فى معظم دول العالم عادة ماتتحيىض ضد رأس المال البشرى وتعامله معاملة قاسية. فعلى الرغم من كبر حجم رأس المال البشرى مقارنة برأس المال المادى، وعلى الرغم من أنه يتقادم ويتطلب صيانة Maintenance مثل رأس المال المادى تماما. فإن القوانين الضرائبية تتجاهل كل هذه الحقائق عندما تتعامل معه. والأخذ بمفهوم رأس المال الشامل واعتبار الاستثمارات البشرية (كالإنفاق على التعليم والصحة والتدريب... الخ) جزءا من إجمالى رصيد المجتمع من رأس المال، تنطبق عليه كافة القواعد والنظم والإجراءات المنطبقة على الأشكال الأخرى من رأس المال، قد يؤدي إلى أن تتعامل القوانين الضرائبية معه بصورة أكثر مرونة وواقعية. ذلك أن فرض ضرائب على الدخل وكذلك على الأرباح الناتجة من كسب العمل، والتي يقصد بها استرجاع تكلفة الاستثمار فى رأس المال البشرى (فى صورته المختلفة من تعليم وتدريب وبحوث وصحة... الخ) والذي وفرته الدولة بالمجان أو بتكلفة مدعومة جزئيا، من شأنه أن يخلق حوافز سلبية فى العمل أو قد يؤدي إلى خلق الشعور بعدم جدوى أو بعدم أهمية الاستخدام الأمثل لرأس المال فى جميع أشكاله.

### (٢) الأثر على البطالة:

يتعرض رأس المال البشرى بلاشك إلى التدهور والتلف إذا لم يستخدم بصورة منتظمة ومستمرة، حيث تؤثر البطالة تأثيرا سلبيا على المهارات التى يكتسبها العامل. وكون الحكومات قد تعطى (فى بعض الأحيان) تعويضات بطالة، فإن هذه التعويضات قد تسد النقص فى الدخل الشخصى للفرد، غير أنها لن تمنع (مع ذلك) البطالة من أن تؤثر تأثيرا ضارا على رأس المال البشرى. وإذا اعتبرنا أن الاستثمار فى الإنسان جزء من رأس

(1) Theodore W. Schultz, *Op.Cit.*, pp. 43 - 47.

المال الشامل يجب المحافظة عليه فى صورة قابلة للاستخدام باستمرار وبأعلى كفاءة اقتصادية ممكنة يتشابه فى ذلك مع بقية أنواع رأس المال الأخرى، فإنه يتحتم على الدولة أن تولي عناية فائقة وخاصة لمشكلة البطالة، ليس باعتبارها مشكلة اجتماعية فقط تؤدي إلى نتائج وأضرار اجتماعية غير مرغوب فيها مثل انتشار وتزايد معدلات الجريمة والمشاكل الأسرية المتعلقة بها وغيرها من المشاكل الاجتماعية التى تعانى منها المجتمعات التى ترتفع فيها معدلات البطالة، وإذا باعتبارها أيضا مشكلة اقتصادية ينتج عنها تآكل وتدهور فى رأس المال البشرى وبالتالي تآكل وتدهور فى رأس المال المتاح للمجتمع.

### (٣) الأثر على سوق العمل:

اعتبار أن الاستثمار فى الإنسان يشكل نوعا هاما من أنواع رأس المال طبقا لمفهوم رأس المال الشامل، فإنه من الضروري أن يتم استخدام رأس المال البشرى بكفاءة اقتصادية عالية تضمن تحقيق أقصى معدل عائد ممكن منه. غير أن العوائق والموانع التى عادة ما توضع أمام الأفراد وتحدد من قدراتهم على الاختيار الحر للمهنة أو الوظيفة، مثل التفرقة العنصرية والاضطهاد للذين مازالا منتشرين فى العديد من دول العالم، بالإضافة إلى الشروط والعقبات التى قد تضعها الحكومة أو النقابات المهنية أمام الأفراد الراغبين فى امتحان مهنة معينة (الطب مثلا) - مثل هذه التدخلات المقصودة قد تجعل الاستثمارات الموظفة فى هذا النوع من رأس المال البشرى أقل ويكثر من حجمه الأمثل. وعلى ذلك فإن النظر إلى رأس المال البشرى كجزء من رأس المال الشامل قد يساعد على إعادة النظر فى القواعد واللوائح والأساليب التى تحكم سبل الدخول إلى سوق العمل والقواعد التى تحكم بتلك السوق. كذلك فإن من الحقائق الأولية التى تكاد تكون مؤكدة هو عدم كمال سوق رأس المال البشرى فيما يتعلق بتقديم الاعتمادات للاستثمار فى الإنسان - خاصة إذا ما قورنت بالاستثمارات المادية. واعتبار رأس المال البشرى جزءا من رأس المال الشامل يفسح المجال أمام العديد من الإجراءات التى تسعى إلى الإقلال من عدم كمال سوق رأس المال البشرى. ومن ضمن هذه الإجراءات - على سبيل المثال وليس الحصر - إعادة تشكيل الضرائب وتغيير القوانين والممارسات المصرفية بحيث تسمح بإعطاء قروض طويلة الأجل خاصة أو عامة للدارسين، وغيرها من الإجراءات الشبيهة.

### (٤) الأثر على الهجرة الداخلية:

إن الهجرة الداخلية، خاصة الهجرة من الريف إلى المدن، وهى الهجرة التى قد تفرضها حركية الاقتصاد المعاصر، تتطلب استثمارات كبيرة. وعموما إذا كان الزوج و/ أو الزوجة فى نهاية العقد الثالث من عمرهما، فإنه من الصعب عليهما تحمل تكلفة هذا الاستثمار. ذلك أن ماتبقى لهما من عمر قد لا يكفى لاسترداد قيمة هذا الاستثمار (فى صورة زيادة فى دخليهما) بالرغم من أن العائد الاجتماعى قد يكون كبيرا فى هذه الحالة. فبالإضافة إلى زيادة الإنتاجية الحدية التى سوف تتحقق كنتيجة لاشتغالهما فى الصناعة (وترك الزراعة التى تنخفض فيها الإنتاجية الحدية والتي تعاني فى كثير من البلدان النامية من ظاهرة البطالة المقنعة) فإن أطفالهما سوف يشبون فى المدينة حيث تتوفر فرص عمل أفضل وأجور أعلى. وبناء على ماسبق فإن اعتبار الهجرة الداخلية قتل تكلفة حقيقية واستثمارا بشريا وبالتالي تدخل ضمن نطاق رأس المال الشامل سوف يسمح بأن نطالب بتحمل الحكومة لجزء من تكلفة هذه الهجرة الداخلية وذلك فقط فى حالة وجود ربح محقق للمجتمع ككل (أى طالما تحققت الحكومة من أن العائد الاجتماعى المترتب على قيام الأفراد بهذه الهجرة أعلى من التكلفة الاستثمارية المتمثلة فى تكلفة الهجرة وما يصاحبها من تضحيات مادية ومعنوية).

### (٥) الأثر على القروض والمساعدات الخارجية:

إن الأخذ بمفهوم رأس المال الشامل قد يؤدى إلى تعظيم استخدام القروض والمساعدات التى تقدمها الدول الغربية المتقدمة إلى الدول النامية. ذلك أن معظم المساعدات الخارجية المتجهة إلى الدول النامية لا تأخذ فى حسابها تنمية رأس المال البشرى. ويرجع ذلك إلى اعتقاد معظم القادة والزعماء والمسؤولين فى الدول الغربية المتقدمة بأهمية الأفكار التقليدية والمعتقدات القديمة الموروثة، وهى الأفكار التى يتم تصديرها إلى الدول النامية ويكيلون بها مساعداتهم المالية لهذه الدول. هذه الأفكار والمبادئ التقليدية لاتعطى أهمية كبرى لعملية تكوين رأس المال البشرى، حيث تفترض ضمنيا أن عرض العمل غير محدود (أى أن مرونة عرض العمل لانهائية) وأن هناك وفرة فى رأس المال البشرى. ذلك أن الشعار الحقيقى للتقدم الصناعى فى نظر معتنقى هذه

الآراء هو تكوين وإقامة مصانع الحديد والصلب وغيرها من المنشآت والمشاريع المادية الضخمة وحجبتهم فى ذلك أن الدول الغربية المتقدمة لم تنهض صناعيا (فى أول عهودها بالتصنيع) نتيجة للاستثمار فى رأس المال البشرى، بل نتيجة للاستثمار فى رأس المال المادى. أضف إلى ذلك أن العديد من مؤسسات الإقراض الدولية مثل البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى وبنك التصدير والاستيراد الأمريكى، قد مولت العديد من الاستثمارات المادية فى مختلف دول العالم النامى وتكونت لديها الخبرات العالية المرتبطة بإيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بالاستثمارات المادية. أما الدخول فى مجال الاستثمارات البشرية فإنه يعد بالنسبة لهذه المنظمات من الأمور الجديدة والغامضة والذى يصاحبه درجات عالية من المخاطرة وعدم التأكد، مما يدفع بهذه المنظمات إلى الابتعاد عن هذا المجال من الاستثمارات.

وفى نفس الوقت الذى يكرس فيه الجهود لتنمية رأس المال المادى، بهمل تماما النهوض بمستوى الخبرات والمهارات المطلوبة لمجاراة التقدم التكنولوجى فى العصر الحاضر. وبلاشك فإنه من المحتمل تحقيق قدر معين من التنمية الاقتصادية فى المجتمع عن طريق الاستثمار المادى وحده دون توفر قدر مناسب من المهارات والخبرات البشرية اللازمة، غير أن معدل النمو الاقتصادى سيكون فى هذه الحالة بطيئا جدا، وإذا أخذنا بالإضافة إلى ذلك معدل نمو السكان فى الاعتبار فإن النتائج التى سوف تترتب على ذلك قد تؤدى بالمجتمع إلى كارثة محققة. وخلاصة ماسبق تتمثل فى أن إدخال رأس المال البشرى ضمن رأسمال المجتمع ككل يسمح لواضعى الخطط الاقتصادية بأن يأخذوا فى حساباتهم عند وضع الخطط الكفيلة بزيادة التكوين الرأسمالى المادى للدولة، أن يخططوا لعدد معين من الاستثمارات البشرية التى سيتحتم القيام بها للوصول إلى مستوى معين من النمو الرأسمالى وزيادة الدخل.

#### (٦) الأثر على عدالة توزيع الدخل:

إن أحد الأهداف العامة لتحقيق الرفاهية فى المجتمع هو تخفيض التفاوت فى توزيع الدخل الشخصية بين الأفراد والعائلات. وقد اعتمدت المجتمعات المعاصرة فى ذلك على العديد من الوسائل والإجراءات والتى من أهمها الضرائب التصاعدية والإنفاق العام.



فكثيرا ما اهتمت الحكومات بالأفراد ذوى الدخل المنخفضة (ولفترات طويلة) فى محاولة منها لرفع مستواهم الاقتصادى والاجتماعى. غير أنه غالبا ما ركزت هذه السياسات التى اتبعتها تلك الحكومات، جهودها على الآثار وتجاهلت الأسباب فالأسباب الرئيسية وراء انخفاض دخول هؤلاء الأفراد، فى أغلب الأحيان، ترجع إلى عجزهم عن الاستثمار فى أنفسهم سواء أخذ هذا الاستثمار صورة التعليم والتدريب أو تحسين المستويات الصحية أو الهجرة الداخلية... الخ.

والنظر إلى الإنسان باعتباره رأسمال بشرى يدخل ضمن رأس المال الشامل للمجتمع يجعل هذه الحكومات تقف على مدى أهمية الاستثمارات البشرية كإحدى الوسائل الفعالة لزيادة دخول الأفراد. فعلى سبيل المثال يعد الإنفاق العام فى المدارس الابتدائية والثانوية اداة إنفاق كفاء وكافية لتحقيق هذا الهدف، كما أن الإنفاق على البرامج الصحية (فى صورة تأمين صحى أو ماشابه ذلك) قد يساهم بدرجة كبيرة فى تقليل التفاوت فى توزيع الدخل، ويعمل بصورة ضمنية على زيادة الدخل بالنسبة للأفراد ذوى الدخل المنخفضة. هناك العديد من أوجه الإنفاق العام الأخرى التى يمكنها أن تقوم بنفس الدور وتؤدى إلى نفس النتيجة. وبالتالي يجب أن تعمل هذه الحكومات على تدارك الأخطاء التى طالما وقعت فيها فى الماضى بأن تتجه إلى معالجة الأسباب وليس الآثار.

#### (٧) الأثر على برامج التنمية الاقتصادية:

إن اتباع مبدأ رأس المال الشامل فى عملية التنمية الاقتصادية يترتب عليه العديد من النتائج أهمها إعادة تخصيص الموارد بين رأس المال المادى ورأس المال البشرى. بحيث يتحقق أقصى عائد اقتصادى واجتماعى من كليهما معا. وهذا يؤدى إلى توجيه النظر إلى أهمية البحث فى تحليل كفاءة مجموعة كبيرة من الأنظمة والسياسات التى من شأنها توزيع رأس المال الشامل المتاح على القطاعات الاقتصادية المختلفة - هذه الأنظمة والسياسات التى لاتعد فى طبيعتها استثمارية. فعلى سبيل المثال، أمكن عن طريق التجربة الميدانية إثبات أن معدلات العائد على الاستثمار فى التعليم تختلف اختلافا كبيرا بتفاوت مستويات النظم التعليمية. ففى مصر مثلا، هناك من الأسباب مايدعو للشك فى كفاءة أنظمة التعليم الحالية عندما ينظر إليها نظرة اقتصادية باعتبارها "صناعة" تقوم

بإنتاج أصول رأسمالية ذات عمر افتراضى طويل جدا. وبالمثل نجد أن ميدان الصحة العامة والرعاية الطبية إذا نظرنا إليه اقتصاديا باعتباره صناعة تهتم "بصيانة وإصلاح" رأس المال البشرى، فإنه يجب علينا أن نحسب ونحلل معدل العائد من الاستثمار فى مختلف البرامج الاستثمارية البديلة فى هذا المجال بغية الوصول إلى أعلى كفاءة ممكنة فى هذا الميدان. كذلك من الميادين الهامة والمثيرة للبحث الاقتصادى هذا الميدان المتعلق بالإجراءات والسياسات التى تتبعها مختلفة المؤسسات بالدولة لتشجيع ومكافأة البحوث التطبيقية الأساسية إذا ما نظرنا إليها اقتصاديا باعتبارها "صناعة" تقوم بإنتاج "رأسمال فكرى".

والحقيقة أن الأخذ بمفهوم رأس المال الشامل قد يترتب عليه العديد من الآثار الأخرى غير التى سبق سردها من قبل. ذلك أن الأخذ بمفهوم رأس المال الشامل يتطلب ثورة كبيرة سواء كانت هذه الثورة على مستوى النظرية الاقتصادية أو على مستوى التطبيق العملى لها. فعوامل مثل مرونة عرض وطلب وإحلال عنصر العمل، وسياسات مكافحة البطالة، والسياسات المتعلقة بتحديد المواقع الجغرافية المناسبة لإقامة صناعات ومنشآت صناعة رأس المال البشرى وغيرها من الموضوعات الهامة تتطلب تطبيق النظرية الاقتصادية عليها. إلا أنه يمكن القول أن من أهم الموضوعات التى تتطلب الكثير من التعمق فى التحليل الاقتصادى - بمعنى إخضاعها لمفهوم رأس المال الشامل سواء تم ذلك عند دراستها أو تحليل آثارها - هو التمويل الحكومى نظريا وتطبيقيا.

ثالثاً: الانتقادات الموجهة إلى مبدأ رأس المال البشرى والرد عليها:

يعترض مبدأ رأس المال البشرى - شأنه فى ذلك شأن أى فكرة أو مفهوم جديد - إلى بعض الانتقادات من جانب الفكر الوضعى المناوئ له، خاصة وأن الصورة الكاملة لهذا الشكل من رأس المال لم تصبح بعد واضحة المعالم. فنجد أن هناك بعض الاقتصاديين الوضعيين وعلى رأسهم شيفر وويسمان يعترضون على معالجة الإنسان فى البحث الاقتصادى كنوع من أنواع رأس المال. وقد عرضوا انتقاداتهم ورد عليها شولتز على

النحو التالي<sup>(١)</sup> :

(١) كان أول نقد وجه إلي مبدأ رأس المال البشرى يتمثل في صعوبة الفصل والتمييز بين الشق الاستثمارى والشق الاستهلاكى للإنفاق على الإنسان، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار الدوافع الاقتصادية للمستثمر والآثار الاقتصادية التى تترتب على ذلك بالنسبة للشخص ذاته وبالنسبة للمجتمع ككل. فبالضرورة يختلف الاستثمار فى الإنسان عن الاستثمار فى رأس المال المادى، ذلك أنه يوجد على الأقل جزء من أي إنفاق مباشر (وأبضا غير المباشر) لتنمية الإنسان لا يعد استثمارا بالمعنى المتعارف عليه لأنه يرجع إلى أسباب أخرى غير توقع العائد النقدي كما أنه لا يؤثر على المتحصلات المستقبلية بل يشبع الرغبات مباشرة فضلا عن أن هذا الجزء لا ينفصل عن باقى الأجزاء، فمن الصعب أن يشار إلى هذا الجزء على أنه استثمارى وذلك الجزء على أنه استهلاكى.

وكان رد شولتز أنه اعتبر أن هذا الانتقاد هو الانتقاد الرئيسى لمبدأ وفكرة رأس المال البشرى ومع التسليم بصحة هذا الانتقاد فإنه لا ينفى أن الإنفاق على الإنسان يحتوى على شق استثمارى وآخر استهلاكى. وافترض أن الإنفاق على الإنسان إنفاقا استهلاكيا بحثا يعد افتراضا غير واقعى ولا يمكن قبوله بأى حال من الأحوال، كما أن اعتبار هذا الإنفاق إنفاقا استثماريا بحثا يعد مبالغة غير مقبولة وجائرة. وقد اعترف شولتز بأنه لا يوجد إجراء عملى مقبول تماما حتى الآن يمكن عن طريقة تحديد وقياس حجم الموارد التى تدخل ضمن كل شق من شقى الإنفاق على الإنسان، وعلى ذلك فإن ما يمكن اعتباره إنفاقا

(1) Harry G. Shaffer, "Investment in human capital, comment" *The American Economic Review*, Vol. 52, No. 4, 1961, pp. 1026 - 1035.

- Jack Wiseman, "Cost - benefit analysis in education", *The Southern Economic Journal*, 32 (July, 1965), Part 2, pp. 1-12.

ولزيد من التفاصيل انظر:

أ- مجد الدين محمد عبد الجواد، مرجع سابق، ص ٧٩ - ٨٨.

B) Theodore W. Schultz, "Investment in human capital: reply" *The American Economic Review*, Vol. 52, No. 4, 1961, pp. 1035 - 1039.

C) "Cost - benefit analysis in education: comment", *The Southern Economic Journal*, 32 (July, 1965), Part 2, pp. 13 - 14.

D) Thomas Balogh and Paul Streeten, "The coefficient of ignorance", *Bulletin of the Oxford University Institute of statistics*, Vol. 25 (1963), No. 2, pp. 97 - 107.

استهلاكيا أو استثماريا لاهد وأن يشوبه شئ من عدم الدقة (تحكميا إلي حد ما). ويرى شولتز أن العجز عن القياس الدقيق لاينفى الحقيقة الظاهرة فى أن الإنفاق على الإنسان له جانب أو شئ استثمارى. فعدم دقة القياس ليس وقفا على هذا النوع من الإنفاق فقط بل يمتد إلى العديد من أوجه الإنفاق الأخرى التى يصعب قياسها، مثل صعوبة قياس تكلفة الكهرباء والسيارات الخاصة التى يستخدمها المزارعون أو رجال الأعمال أو حتى الموظفون: هل هى تكلفة إنتاج أم مصاريف شخصية؟ أم أن جزءا منها يمكن اعتباره تكلفة إنتاج والآخر يعتبر مصاريف شخصية؟ وتنشأ نفس الصعوبة فى حالة المسكن الخاص الذى يستخدم جزء منه كمكتب أو فى مباشرة عمل آخر.

ويعتقد شولتز أن أى صورة من صور الإنفاق على الإنسان لها ثلاثة مكونات:

(أ) مكون استهلاكى جارى.

(ب) مكون استهلاكى مستقبلى طويل الأجل.

(ج) مكون استثمارى فى المتحصلات المستقبلية<sup>(١)</sup>.

(٢) أما نقطة النقد الثانية التى وجهت إلى مبدأ رأس المال البشرى فتتمثل فى أنه حتى بافتراض إمكانية فصل الإنفاق الاستهلاكى عن الإنفاق الاستثمارى فى الإنسان، فإن هناك استحالة حقيقية فى تخصيص عائد محدد لاستثمار محدد فى الإنسان. على الرغم من أن الإنفاق الكلى لتنمية المهارات والقدرات البشرية بكل تأكيد سيجقق تأثيرا موجبا كبيرا على الكفاءة البشرية كعنصر إنتاجى.

ويعتقد المؤيدون لفكرة رأس المال البشرى أن هذا الانتقاد له ما يبرره، فالاختلاف فى القدرات الفطرية والجنس وفرص العمالة وطول العمر والمستوى المادى والأدبى للأسرة ومدى قوة نفوذها فى المجتمع ... الخ كلها وبلاشك عوامل هامة من حيث درجة تأثيرها على الدخل، غير أن هناك العديد من الأبحاث والدراسات تناولت بالفعل هذه العوامل سواء بالدراسة أو البحث أو التحليل واستطاعت بالفعل تحديد وقياس أثر هذه العوامل على زيادة الدخل. ومن أمثلة هذه الدراسات:

(1) Theodore W. Schultz, "Education and economic growth" *Social Forces Influencing American Education*, Nelson. B. Henery (ed.), University of Chicago Press, 1961, Part II, pp. 46 – 86.

(أ) دراسة شولتز التى حاولت قياس مساهمة التعليم فى النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة الأمريكية بين عامى ٢٩ - ١٩٥٧. وقد انتهت هذه الدراسة إلى أنه بالإمكان تفسير ما بين ٣٦ - ٧٠٪ من الزيادة فى دخل العمل من خلال العائد على الاستثمار الإضافى فى رأس المال البشرى<sup>(١)</sup>.

(ب) دراسة دنسيون والتى عزل فيها أثر الاختلافات فى القدرات الفطرية والخواص الأخرى فى التأثير على عوائد التعليم. وقد أكدت هذه الدراسة أن التعليم قد ساهم بحوالى ٦٠, ٢٪ من الزيادة فى الدخل القومى بين عامى ٢٩ - ١٩٦٩ فى الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٢)</sup>.

(ج) دراسة ويسبرود - التى هدمت إدعاء شيفر بأن الاقتصاديين الماديين برأس المال البشرى لم يأخذوا فى حسابهم تكاليف الصيانة - القائمة على افتراض أن قيمة الشخص بالنسبة للآخرين تقاس بواسطة الفرق بين مساهمته فى الإنتاج وبين مقدار مايستهلكه من هذا الإنتاج، وقد قام بتقدير تكاليف الصيانة وأسقطها من

(1) Elchanan Cohn, *The Economics of Education*, Ballinger, 1979, pp. 149 - 53.

وقد انتقد د. أحمد مندور هذه الدراسة على أساس أن شولتز قد عالج رأس المال البشرى بطريقة مشابهة لمعالجة رأس المال المادى من حيث اعتباره عامل إنتاج منفصل، حيث قام بتقدير قيمته وحساب الزيادة الصافية فيه ثم احتساب العائد عليه فى ظل معدلات مختلفة من العائد.

انظر: د. أحمد محمد مندور، مرجع سابق.

(2) E. F. Denson, "Accounting for United States Economic Growth, 1929 - 1969", D. C. the Brookings Institution, Washington, 1974.

وقد انتقد د. أحمد مندور أيضا هذه الدراسة على أساس أن دنسيون لم يأخذ فى الاعتبار المساهمة الناشئة عن مكون "الصيانة" أو الاحتفاظ بنفس المستوى التعليمى لأفراد قوة العمل على مر الزمن، وإنما ركز فقط على المساهمة الناشئة عن زيادة المستوى التعليمى لأفراد قوة العمل مما أدى إلى إعطاء تقدير منخفض للمساهمة الكلية للتعليم فى النمو الاقتصادى.

انظر: د. أحمد محمد مندور، المرجع السابق.

### المتحصلات الكلية للحصول على متحصلات صافية<sup>(١)</sup>.

ويرى المؤيدون لمبدأ رأس المال البشرى أن كل هذه الدراسات وغيرها استطاعت عزل أثر العوامل المختلفة التى يمكن أن تؤثر على زيادة الدخل وتحديد مداها. وبالرغم من أنها تصل إلى تقديرات تقريبية للحقيقة إلا أن هذه غالبا ما تعطى صورة أفضل من إهمال أثر الإتفاق على الإنسان فى زيادة الدخل بحجة صعوبة القياس.

(٣) أما نقطة النقد الثالثة التى وجهت إلى مبدأ رأس المال البشرى فتتعلق برسم السياسات الاقتصادية وما يستتبعها من خطط وتحديد للأولويات الاستثمارية. فحتى لو أمكن فصل الإتفاق الاستهلاكى عن الإتفاق الاستثمارى فى الإنسان، وكذلك لو أمكن حساب ذلك الجزء من دخل الفرد المتولد عن استثمار بشرى معين، فإنه يظل من غير المفضل - من وجهة نظر الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية - أن تستخدم هذه المعلومات فى رسم السياسات الاقتصادية عامة والاستثمارية خاصة وتحديد أولويات للاستثمار على أساسها سواء كان ذلك على مستوى الفرد أو المجتمع. ذلك أنه من الخطورة اتخاذ مبدأ رأس المال البشرى (أو حتى الشامل) أساسا لمطالبات الحكومات بزيادة من الإتفاق على البرامج الصحية والتعليمية ... الخ. حيث إن تطبيق مبدأ رأس المال البشرى يتطلب تكثيف الاستثمار حيث معدل العائد الأعلى (أى فى المدن أو الفئات ذات الإنتاجية العالية) وإهمال الفئات الأقل إنتاجية (لأن معدل عائد الاستثمار فيها أقل من الفئات الأخرى). وبالقسط فإن هذا يعمل على تقليل فرص العمل أمام القطاع الأكثر احتياجا له ويفرض مظلة من الظلم الاجتماعى ذى العواقب الوخيمة. ومن هنا تكمن خطورة استخدام مبدأ رأس المال البشرى فى رسم السياسات الاقتصادية أنه قد يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها.

ويرى أنصار مبدأ رأس المال البشرى أن هذا الانتقاد هو أضعف نقاط النقد الموجه إلى مبدأ رأس المال البشرى. فهو مبنى على اعتقاد خاطئ بأن معرفة أى نوع من الإتفاق على الإنسان هو أكثر ربحية ودخلا مستقبليا سيؤثر على السياسات الاستثمارية للدولة بحيث توجه جل مواردها المتاحة لهذا النوع من الإتفاق مع إهمال جميع أنواع الإتفاقات

(1) Burton A. Weisbrod, "The valuation of human capital", *The Journal of Political Economy*, oct. 1961, Vol. 69, pp. 425 - 36.

الأخرى. وبالقِطْع فهو اعتقاد ساذج، فهناك أهداف عليا تسعى الحكومات فى المجتمعات المختلفة إلى تحقيقها وما يضعه الاقتصادى هو مجرد تصور عن الفرص الاستثمارية المتاحة، وعلى السلطة السياسية أن ترسم خططها وبرامجها الاقتصادية مسترشدة بهذه التصورات الاقتصادية ولكن فى حدود أهدافها العليا التى ينبغى تحقيقها. فلا يتصور إهمال قطاع الريف مثلا لمجرد أن قطاع المدن يتمتع بمعدل عائد مرتفع نسبيا. وعلى ذلك فيجب التأكيد على أنه يجب ألا تتخذ البيانات المتعلقة برأس المال البشرى (معبرا عنها بزيادة الدخل المستقبلية) كأساس وحيد لرسم سياسات الإنفاق الحكومى والعام على الإنسان.

(٤) أما الانتقاد الرابع والأخير الذى وجه إلى مبدأ رأس المال البشرى فيتمثل فى صعوبة القِطْع بمعنى رأس المال البشرى، ذلك أنه إذا اعتبر أن كل ما يعمل على تنمية القدرة الإنتاجية للأفراد يعد استثمارا، فإن كل ما يعتبر استهلاكا سيصبح استثمارا حيث إن غالبية تصرفات الأفراد تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الإنتاج. وإذا لم تكن عملية الفصل هذه ممكنة ومفيدة للتقدم العلمى، فما جدوى تحمل كل هذا العناء؟

ويعتقد أنصار مبدأ رأس المال البشرى أن الاستعانة بهذا المبدأ يقسر العديد من الألفاظ والمتناقضات التى وقعت فيها النظرية الاقتصادية التقليدية، كما أنه يعطى بعدا أعمق وقدرة أكبر للتحليل الاقتصادى. ونستطيع من خلاله الوصول إلى نتائج جديدة وجيدة يمكن الاستعانة بها عند تحديد الأولويات الاستثمارية فى المجتمع. وأن تاريخ البشرية قد علمنا أن الأفكار الجديدة تتطلب الكثير من الجهد والفكر لتفقيتها وجعلها صالحة للتطبيق فى الواقع العلمى، وهذا ما ينطبق على مبدأ رأس المال البشرى.

ويستطيع الباحث أن يستنتج من آراء المؤيدين لمبدأ رأس المال البشرى أن التطور فى مفهوم فكرة العمل (والتنظيم أيضا) والتحول إلى فكرة رأس المال البشرى كان ردا على فشل الاقتصاديين الوضعيين فى حل العديد من الألفاظ والمتناقضات التى وقعت فيها النظرية الاقتصادية التقليدية (والتي ركزت على الجوانب المادية فقط). فلم يكن هذا التطور إلا محاولة لزيادة القدرة التحليلية للمفهوم الوضعى. وفى بداية علم الاقتصاد أكد آدم سميث على أهمية زيادة إنتاجية العمل غير أن الفكر الاقتصادى انصرف فيما بعد

إلى التأكيد على أهمية رأس المال المادى وتراكمه باعتباره المحرك الأساسى لعملية التنمية، وعندما عجز الفكر المادى عن تفسير العديد من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية عاد مرة أخرى فأكد على أن الإنسان بقدراته ومهاراته هو المحرك الأساسى للتنمية وليس رأس المال المادى بمفرده. وبالرغم من تأكيد الفكر الاقتصادى الوضعى المعاصر على أهمية الإنسان إلا أنه اهتم بالقدرات الفكرية والجسدية فقط وأغفل القدرات الروحية والخلقية للإنسان. وفى نفس الوقت لم يتخل عن المفهوم المادى الذى سيطر عليه فأدخل عملية تكوين قدرات الإنسان تحت سقف المال ناظراً إليها من منظور اقتصادى بحت، فبتأثير المال والمادية أطلق على الإنسان مصطلح "رأس المال البشرى"<sup>(١)</sup>.

---

(١) شوقى أحمد دنيا، تمويل التنمية فى الاقتصاد الإسلامى دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية التجارة جامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٨٢.



## الفصل الثانى

### المفهوم الإنتاجى للعنصر البشرى فى الفكر الإسلامى

مقدمة:

يرى بعض المفكرين الإسلاميين<sup>(١)</sup> أن الفكر الاقتصادى الإسلامى هو "اجتهاد علماء المسلمين فى مجال بحث وتحليل المشكلة الاقتصادية التى واجهت مجتمعاتهم فى العصور المختلفة، ومحاولة استنباط العلاج الملائم لها داخل إطار الشريعة الإسلامية، أخذاً فى الاعتبار مقاصد هذه الشريعة وأهداف الأمة الإسلامية". وهذا يعنى أن نصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية لتدخل بشكل مباشر فى نطاق الفكر الاقتصادى الإسلامى، فالقرآن الكريم هو كلام الله عز وجل والأحاديث النبوية هى أقوال وأفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد نزهه الله عز وجل عن الهوى<sup>(٢)</sup>. وبالتالي لا يجب أن توضع الآيات القرآنية ولا الأحاديث النبوية فى مرتبة واحدة مع الفكر البشرى: وثمة ملاحظتان رئيسيتان هما:

(١) أن الإطار العام للفكر الاقتصادى الإسلامى لابد أن يكون محدداً (أو مقيداً) بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، فلا يجب لأى باحث أو مجتهد أن يتعدى هذا الإطار تحت أى ظرف من الظروف أو لأى سبب من الأسباب.

(٢) أن القواعد الأساسية التى قام عليها الفكر الاقتصادى الإسلامى عبارة عن حقائق مستمدة من كلام الله عز وجل وأحاديث رسوله صلى الله عليه وسلم وليس فروضاً اجتهدية من ثمرة العقول البشرية كما هو الحال فى الفكر الاقتصادى الوضعى<sup>(٣)</sup>.

وبناء على ماتقدم فإننا نعتبر النصوص الواردة فى القرآن الكريم والسنة المطهرة بمثابة القواعد الأساسية والعوامل المحددة لإطار الفكر الاقتصادى الإسلامى الخاص

(١) د. عبد الرحمن يسرى أحمد، تطور الفكر الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٢) قال تعالى: "وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى"، سورة النجم الآية: ٣، ٤.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٣٣ - ٣٤.

بالمفهوم الإنتاجي للعنصر البشري<sup>(١)</sup>. بينما أن اجتهادات علماء المسلمين تكون في مجموعها الفكر الخاص بالعنصر البشري الذي نريد بحث تاريخه وكيفية تطوره<sup>(٢)</sup>. وعليه سيقوم الباحث بتقسيم الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: المفهوم الإنتاجي للعنصر البشري في القرآن والسنة.

المبحث الثاني: المفهوم الإنتاجي للعنصر البشري في الفكر الإسلامي القديم.

المبحث الثالث: المفهوم الإنتاجي للعنصر البشري في الفكر الإسلامي المعاصر.

---

(١) من الجدير بالذكر أن المفهوم الإنتاجي للعنصر البشري في الفكر الاقتصادي المعاصر يشمل مفهومي العمل والتنظيم معا، وقد استخدم العلماء المسلمون الأوائل مفهوم العمل ليشمل المفهومين معا، وهو ما سيجتبعه الباحث في هذا الفصل.

(٢) تقصد بعلماء المسلمين أولئك الذين عرفوا بأنهم من رجال العلم ولهم اجتهادات علمية معروفة والذين استقر الرأي على أنهم قد تمسكوا في حياتهم الخاصة وفي اجتهادهم وبحوثهم العلمي بالتمهج الإسلامي، المرجع السابق، ص ٣٣ - ٣٤.

## المبحث الأول

### المفهوم الإنتاجي للعنصر البشري في القرآن والسنة

إن المفهوم الإنتاجي للعنصر البشري في الفكر الإسلامي، تحكمه مجموعة من القواعد والأسس التي وضعتها الشريعة الإسلامية الغراء والتي يجب مراعاتها عند الإتيان بالعمل والإنتاج. وبالتالي فهذه القواعد والأسس تحدد الإطار العام لهذا المفهوم الإنتاجي وتتمثل في:

(١) أن يقع العمل في دائرة الحلال: حيث تستلزم الشريعة الإسلامية أن يكون كل عمل يقوم به المسلم واقعاً داخل دائرة الحلال، فلا يصح القيام بأعمال يترتب عليها أضرار بالمجتمع أو الفرد نفسه مثل بيع الخمر أو فتح بيوت أو أماكن للقصار<sup>(١)</sup>. كما يستلزم أن تكون جميع خطوات العملية الإنتاجية بمراحلها المختلفة سليمة شرعاً بمعنى أن تكون قائمة على طاعة الله، وعليه فالمسلم يجب أن يكون حريصاً على العمل وفقاً لما أحله الله لعباده راضياً بما قسمه الله له<sup>(٢)</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن الشريعة لم تفرق بين الأعمال من حيث إن بعضها له احترامه اجتماعياً والآخر مختقر، فكل جهد يهدف إلى كسب الرزق هو جهد محترم ومحبيب ومرغوب أياً كان مجاله وطالما لا ينطوي على غش أو سرقة أو ضرر بالمجتمع وبالنفس. كما تجدر الإشارة إلى أن الشريعة تشترط صلاح الهدف من العمل، فقد روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه"<sup>(٣)</sup> وهذا يدل على أن الحكم على العمل إما صالح أو سيئ يتوقف على نوعية الباعث.

(١) لقوله تعالى "يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما" سورة البقرة، الآية ٢١٩.

(٢) وفي ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "يا أيها الناس اتقوا الله وأكملوا في الطلب، فإن نفساً لن تموت حتى تستوفى رزقها وإن أبطأ عنها، فاتقوا الله وأكملوا في الطلب خذوا ما حل ودعوا ما حرم" رواه ابن ماجه.

(٣) رواه البخاري في كتاب بدء الوحي، كتاب الإيمان، كتاب العتق، كتاب مناقب الأنصار، كتاب النكاح، كتاب الإيمان والنذور، ورواه مسلم في كتاب الإمارة.

(٢) صلاح مناخ العمل: بمعنى أن يتجز العمل تحت أفضل الظروف ويؤكد الوسائل وهذا يتطلب التخصص وتقسيم العمل بمعنى أن يكون العمل تبعاً للمواهب والقدرات<sup>(١)</sup>. كما يتطلب صلاح مناخ العمل التجديد والتحسين والإتقان وبذل الطاقة.

(٣) صلاح توقيت العمل: ووفقاً لهذا المبدأ يجب على المسلم اختيار الوقت المناسب للقيام بالنشاط الإنتاجي بحيث لا يضيع وقت العبادة أو بهمل تربية أولاده التربية الصالحة أو بهمل رعاية والدين كبيرين أو يقطع صلة رحمه .... الخ<sup>(٢)</sup>. وهذا يعني أن يوازن المسلم بين نشاطه وعمله من أجل الآخرة من جهة، ونشاطه الإنتاجي والاجتماعي من أجل الدنيا من جهة أخرى<sup>(٣)</sup>.

(٤) هوكية العمل في الإسلام: سواء كانت حركية العمل من مكان لآخر، فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم من سافر وعمل في مال غيره. أو كانت حركية العمل من نشاط إنتاجي لآخر، حيث شجع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض المهاجرين المكيين على العمل بالزراعة في المدينة ولم تكن مهنتهم (حيث اعتادوا التجارة)، كما شجع بعض الأنصار على التجارة ولم تكن مهنتهم (حيث اعتادوا الصناعة والزراعة).

وفي ظل هذا الإطار العام السابق بيانه فإن الشريعة الغراء تنظر إلى الإنسان على أنه مكون من جزئين الأول مادي ويشمل الجسد والعقل والثاني غير مادي أو معنوي ويشمل الروح<sup>(٤)</sup>. وبناء على ذلك فإن الجانب الإنتاجي في الإنسان لا بد وأن يتأثر

(١) وفي ذلك يقول صلى الله عليه وسلم "اعملوا فكل ميسر لما خلق له"، رواه مسلم، ورواية البخاري "كل يعمل لما خلق له أو لما يسر له".

(٢) وفي ذلك يقول تعالى "يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع" سورة الجمعة، الآية ٩. كما يقول "رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار"، سورة النور، الآية ٣٧.

(٣) د. عبد الرحمن يسري أحمد، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ١٩٨٨، ص ٥٤.

(٤) يقول تعالى "إذ قال ربك للملائكة إني خالق بشرا من طين، فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين" سورة ص، الآيتين ٧١ - ٧٢.

بالجانبين ويترتب على ذلك أن المفهوم الإنتاجي للعنصر البشرى يتمثل فى أمرين: الأول هو الرغبة فى الإنتاج والثانى هو القدرة على الإنتاج. وتتوقف الرغبة فى الإنتاج على الدوافع (أو الحوافز) التى تحث الإنسان على القيام به ومدى قوة هذه الدوافع. وتنقسم هذه الدوافع بدورها إلى قسمين رئيسيين، أولهما الدوافع المعنوية والتى تشتمل على الرغبة فى التقرب إلى الله سبحانه وتعالى والوصول إلى مرضاته وإعمار الأرض ومساعدة الآخرين... الخ. وثانيهما الدوافع المادية والتى تشتمل على الرغبة فى الحياة وزيادة الثروة... الخ. بينما تنقسم القدرة على الإنتاج إلى قدرة طبيعية وقدرة مكتسبة والقدرة الطبيعية للإنسان على العمل والإنتاج هى نتاج الموهبة الطبيعية الفطرية التى ولد بها الإنسان، أما القدرة المكتسبة فلا يولد بها الإنسان وإنما يكتسبها على مر الزمن بطرق ووسائل مختلفة منها التعليم والتدريب والمحاكاة. وفى كلتا الحالتين لن يتجه الفرد إلى تنمية استعداداته وقدراته الإنتاجية سواء كانت طبيعية فطرية أو مكتسبة مالم يوجد لديه الدافع (أو الحافز) على ذلك. وتختلف الدوافع بل أيضا تختلف قوتها من فرد إلى آخر بل ومن مجتمع إلى آخر وأيضاً من نظام لآخر.

ولم تغفل الشريعة الإسلامية هذا التسلسل المنطقى المتمثل فى إيجاد الرغبة أولاً ثم القدرة وتحسينها فى مرحلة تالية. فأول مايلفت النظر فى أوجه الاختلاف بين الإسلام والنظم الوضعية الأخرى أن الأمر بالعمل والإنتاج فى الإسلام هو أمر ريانى، بينما هو أمر وضعى فى النظم الأخرى وشتان بين الحالتين. فمن الإيمان لدى المسلم أن يطيع الله فى أوامره بالعمل، فالهدف الأساسى لدى الإنسان المسلم وبالتالى الدافع الأساسى للقيام بالإنتاج فى الإسلام هو محاولة الوصول إلى مرضاة الله وهو يعلم أن فى ذلك نفعه ومصلحته. ويترتب على هذا الدافع العديد من النتائج بالغة الأهمية. فالمسلم لا ينظر إلى العائد المادى القريب على أنه كل العائد الذى يمكنه الحصول عليه من جراء قيامه بالعمل، بل إنه فى بعض الأحيان قد يقوم بهذا العمل دون انتظار مباشر لهذا العائد المادى القريب. إن النظرة المادية هى التى تشكل المفهوم الوضعى أما المفهوم الإسلامى فيدور حول محور واحد وواحد فقط هو "مرضاة الله".

وبالرغم من وجود دوافع أخرى للقيام بالعمل والإنتاج بينتها الشريعة الإسلامية

وأكدت عليها مثل إعمار الأرض وتكوين الثروة ... الخ<sup>(١)</sup>. إلا أن هذه الدوافع تعد جزئية وتنبع من الدافع الأساسي "مرضاة الله". وتتوقف قوة هذه الدوافع على مدى العمق الإيماني داخل الفرد والمجتمع المسلم. والنتيجة المتبثقة من ذلك أن أحد أوجه الاستثمار في العنصر البشري لابد وأن يتجه إلى تقوية الباعث الإيماني لدى المسلم، إنه الاستثمار في الجانب الروحي للإنسان، هذا النوع من الاستثمار ليس له نظير في النظم الوضعية. ومن ناحية أخرى تقوى الرغبة في الإنتاج إذا ماتيقن المسلم وبدأ يفهم المغزى والمقصد الشرعى من العمل، فالله سبحانه وتعالى أمرنا بالعمل وهو في غنى عن ذلك، فهو القادر على كل شيء يقول للأمر كن فيكون. فإذا ماتيقن المسلم من أن قيامه بالعمل لن ينقص أو يزيد من ملك الله شيئا وأن العائد المرجو منه إنما سيعود على المسلم ومجتمعه في صورة زيادة السلع والخدمات المنتجة في صورة زيادة الرفاهية الخاصة والعامة. إذا ماتبلورت هذه الحقيقة في يقين المسلم حقيقة أن الله قد أمرنا بالعمل لمصلحتنا نحن، ستصبح عاملا مساعدا في زيادة الرغبة في القيام بالعمل والإنتاج، بل أيضا ستكون عاملا مساعدا في زيادة الرغبة في تنمية القدرات والطاقات من أجل إتقان العمل وتحسينه، ستزيد الرغبة أيضا في التخصص والتعاون من أجل زيادة الإنتاج طالما أنه سيعود في النهاية على الفرد والمجتمع. إنها أيضا أحد أوجه الاستثمار في الجانب الروحي للإنسان. إذا كانت الرغبة في الإنتاج (المتثلة في مجموعة من الدوافع) تمثل الشق الأول من المفهوم الإنتاجي للعنصر البشري في الإسلام، فإن القدرة على الإنتاج هي الشق الثاني لهذا المفهوم، سواء كانت هذه القدرة طبيعية أو مكتسبة. والواجب على المسلم بعد وجود الرغبة بدخاله أن ينمي قدراته وطاقاته، فهو مطالب بتحسين الأعمال التي يقوم بها وإتقانها وبالتالي هو مطالب باختيار أفضل المجالات لقدرته على العمل (أي التخصص وتقسيم العمل).

وإذا كان الوصول إلي مرضاة الله هو الهدف النهائي لأي إنسان مسلم، فإن الشريعة الإسلامية الغراء لم تتركه دون أن ترشده إلى الوسائل والطرق التي تمكنه من تحقيق ذلك، بعض هذه الوسائل تعبدية محضة كالصوم والصلاة، والبعض الآخر دنيوي يحمل مفهوم

(١) سيتم التعرض لهذه الدوافع بالتفصيل في الصفحات التالية.

العبادة كما ينطوى تحت مفهوم تحقيق مصلحة العباد الدنيوية. والعمل فى الإسلام أو بمعنى آخر العمل فى القرآن والسنة يشتمل على الجانبين - الجانب الإنتاجى الدنيوى والجانب التعبدى الأخرى. وبالتالي فإن الدوافع أو الحوافز الجزئية للقيام به فى الإسلام قد تكون تعبدية أو دنيوية، مع التأكيد مرة أخرى بأن الدافع الأساسى للقيام بالعمل والإنتاج عند المسلم هو الوصول إلى مرضاة الله، وإنما ينبثق من هذا الدافع عدة دوافع جزئية نستطيع أن نحمل أهمها فيما يلى:

### (١) إعمار الأرض:

إن المسلم مطالب بعمارة الأرض بصفته خليفة لله فيها<sup>(١)</sup>. قاله سبحانه وتعالى الذى فضل الإنسان على سائر مخلوقاته الأخرى فجعله خليفة له فى الأرض ألقى عليه فى نفس الوقت تبعات متمثلة فى عمارتها. فقد جعل الله سبحانه وتعالى سبب بقاء الأرض مروهون بكسب وعمل العباد. والابتعاد عن هذا المنهج الربانى يعنى انهيار نظامه فى الأرض وهو المرفوض منطقياً. ولهذا أمر الله بإعمار الأرض واعتبر الشرع أن العمل فرض لكىلا يجتمع الناس على تركه قاماً. والاستنتاج الذى يخرج به المسلم ويتعمق تدريجياً فى داخله هو أن هناك ربطاً واضحاً بين كون الإنسان خليفة لله وبين أمر الله بعمارة الأرض<sup>(٢)</sup>. وهكذا فإن العمل الصالح بمفهوميته التعبدية الأخرى والإنتاجية الدنيوى يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق الخلافة على أكمل صورها كما أمرنا الله وبالتالي الوصول إلى مرضاته سبحانه وتعالى.

### (٢) فرضية العمل:

ويتمثل الدافع الجزئى الثانى للقيام بالعمل فى أن الشريعة الإسلامية اعتبرت

(١) يقول تعالى "وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل فى الأرض خليفة" سورة البقرة، الآية ٣٠. كما يقول تعالى "ويستخلفكم فى الأرض فينظر كيف تعملون"، سورة الأعراف، الآية ١٢٩، ويقول تعالى "اعبدوا الله مالكم من إله غيره هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها فاستغفروا ثم رويوا إليه إن ربي قريب مجيب". سورة هود، الآية ٦١.

(٢) يقول تعالى "وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ليستخلفنكم فى الأرض كما استخلف الذين من قبلهم" سورة النور، الآية ٥٥.

فرضا. فالعمل هو أحد الفرائض المنوط بها الإنسان في الإسلام<sup>(١)</sup>. ذلك أنه مالا يتأتى إقامة الفرض إلا به يكون فرضا في نفسه، فالعمل من أجل الاكتساب هو فرض ذلك أنه يمكن المسلم من أداء الفرائض الأخرى. فالإنسان يحتاج إلى مأكّل ومشرب وملبس ومسكن كي يستطيع أن يقيم صلبه ويعبد الله حق عبادته. ولا يعدّ العمل فرضا من هذه الجهة فحسب، بل إنه كذلك لاعتبارات أخرى، فالإتفاق على الزوجة والأولاد بقدر كفايتهم هو فرض<sup>(٢)</sup>، والإتفاق على الأبوين الكبيرين المعسرين بقدر كفايتهم فرض لقوله تعالى: "وصاحبهما في الدنيا معروفا"<sup>(٣)</sup> وليس من المصاحبة بالمعروف تركهما يموتان جوعا مع القدرة على الكسب<sup>(٤)</sup>. وقضاء الدين وهو فرض<sup>(٥)</sup> لن يتأتى إلا بالعمل والاكتساب.

بالإضافة إلى ذلك فقد جعلت الشريعة الإسلامية العمل الصالح في المرتبة الثانية بعد الإيمان بالله<sup>(٦)</sup>، كما جعلت العمل يسمو على كل الفرائض في تكفير بعض الذنوب<sup>(٧)</sup>. كما اعتبرت العمل جهادا لقوله تعالى: "علم أنه سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله"<sup>(٨)</sup>، وفي هذه الآية يؤكد عمر

(١) حيث يقول عليه الصلاة والسلام "طلب الكسب بعد الصلاة المكتوبة الفريضة بعد الفريضة". رواه الطبراني.

(٢) لقوله تعالى "اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم" سورة الطلاق الآية ٦، وقوله تعالى "وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن" سورة البقرة، الآية ٢٣٣.

(٣) سورة لقمان، الآية ١٥.

(٤) وفي هذا المضمار روى عن كعب بن عجرة رضى الله عنه قال: مر على النبي صلى الله عليه وسلم رجل، فرأى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلده ونشاطه، فقالوا يا رسول الله لو كان هذا في سبيل الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إن كان خرج يسعى على ولده صغارا فهو في سبيل الله، وإن كان خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو في سبيل الله، وإن كان خرج يسعى على نفسه يعفها فهو في سبيل الله، وإن كان خرج يسعى رياء ومفخرة فهو في سبيل الشيطان". رواه الطبراني.

(٥) لقوله عليه الصلاة والسلام "الدين مقضى" رواه الإمام أحمد.

(٦) فيقول تعالى "إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لنضفيح أجر من أحسن عملا، سورة الكهف، الآية ٣٠.

(٧) لقوله صلى الله عليه وسلم "إن من الذنوب ذنوبا لا يكفرها الصوم ولا الصلاة ولا الصدقة، ولكن يكفرها السعي على العيال" رواه البخاري.

(٨) سورة الزمل، الآية ٢٠.



بن الخطاب رضى الله عنه أن درجة الكسب مقدمة على درجة الجهاد لأن الله تعالى قدم الذين يضررون فى الأرض يبتغون من فضله على المجاهدين. وهكذا أصبح العمل الصالح فى الشريعة الإسلامية واجبا وحقا وعبادة وكفارة<sup>(١)</sup>.

ونتيجة لذلك فقد نادى الشريعة الإسلامية بالإجادة والإتقان فى العمل<sup>(٢)</sup>. وذلك يتطلب توافر صفتين فى العامل هما القوة والأمانة<sup>(٣)</sup>. وهكذا فإن المسلم مطالب بأن يعمل بقوة وأمانة بصرف النظر عن العائد الذى يحصل أو يتوقع الحصول عليه، فإتقانه فى عمله يعد طاعة لله ورسوله فى السر والعلانية.

كما طالبت المسلم بأن يعمل بكامل طاقته بحيث لا تبقى طاقة إنسانية عاطلة ولا جزء منها، وهذا التكليف مرتبط باستعداد الفرد لتنفيذه وفقا لقدرته واستطاعته فى كل من الجانبين المادى والروحى فى الإنسان<sup>(٤)</sup> ونستدل على الاستطاعة فى الجانب المادى من قوله تعالى "وأعدو لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل"<sup>(٥)</sup>، كما نستدل على الاستطاعة فى الجانب الروحى من قوله تعالى "فاتقوا الله ما استطعتم"<sup>(٦)</sup>.

### (٣) القدوة:

الحافظ الجزئى الثالث ينبع من داخل المسلم نفسه بتأثير من الشريعة الإسلامية ويتمثل

(١) فيقول صلى الله عليه وسلم "طلب الحلال واجب على كل مسلم" رواه البخارى، ويقول أيضا "من أمسى كالا من عمل يده أمسى مغفورا له" رواه البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما.

(٢) فيقول تعالى "ولكل درجات مما عملوا"، سورة الأنعام، الآية ١٣٢. كما يقول الحق تعالى "إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إننا لاتضع أجر من أحسن عملا"، سورة الكهف، الآية ٣٠. وقد أكد على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه" رواه البيهقى عن عائشة رضى الله عنها.

(٣) فيقول تعالى "قالت إحداهما يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوى الأمين"، سورة القصص، الآية ٢٦. ويقول تعالى "إنك اليوم لدينا مكين أمين"، سورة يوسف، الآية ٥٤.

(٤) فيقول تعالى "والذين آمنوا وعملوا الصالحات لاتكلف نفسا إلا وسعها"، سورة الأعراف، الآية ٤٢. ويقول تعالى "لايكلف الله نفسا إلا وسعها"، سورة البقرة، الآية ٢٨٦. ويقول تعالى "لايكلف الله نفسا إلا ما آتاه"، سورة الطلاق، الآية ٧. ويؤكد رسول الله صلى الله عليه وسلم دلى هذا الأمر عندما يقول "إن إخوانكم خولكم. جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل، وليلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإذا كلفتموهم ما يغلبهم فاعينهم" رواه البخارى ومسلم فى كتاب الإيمان.

(٥) سورة الأنفال، الآية ٦٠.

(٦) سورة التغابن، الآية ١٦.

فى الاقتداء بالأنبياء والمرسلين<sup>(١)</sup> فقد كان العمل والكسب طريق المرسلين صلاة الله عليهم أجمعين (آدم ونوح وإدريس وإبراهيم وداود وسليمان ومحمد)، فعلى الرغم من أنهم بعثوا لدعوة الناس إلى دين الحق وإظهار ذلك، وكانوا مشغولين بما بعثوا لأجله ولم يشتغلوا عامة أوقاتهم بالكسب، إلا أنهم قاموا بالعمل والاكتساب فى بعض الأوقات ليبينوا للناس أن ذلك ما ينبغى أن يشتغل به المرء وهذا الحافز يتضمن بطريقة غير مباشرة الاقتداء بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup>. وتشير كتب السير الشخصية لهؤلاء بأنهم قاموا بالعمل والاكتساب فى عامة أوقاتهم ودعوا إليه ومجده ولم يألوا جهداً فى سبيل دعوة الناس إلى ذلك وهو ما سيرد فيما بعد بالتفصيل.

#### (٤) دواعى دينية أخرى:

هناك مجموعة من الدوافع الدينية الأخرى تشكل فى مجموعها الدافع الرابع للقيام بالعمل والإنتاج وهى فى ذاتها لاتزال مرتبطة بالدافع الأساسى وهو مرضاة الله وتمثل فى الخلق الحسن مثل مساعدة الآخرين والعقيدة مثل الإنفاق فى سبيل الله. وهذه الدوافع تجعل العمل مندوباً إليه. فمثلاً لا يفترض على المسلم العمل والكسب للإنفاق على غير النفس والزوجة والأولاد والوالدين من ذوى الرحم المحرم (كالأخوة والأخوات والعم والعمة والخال والخالة) لأنه لاتستحق نفقتهم عليه إلا باعتبار صفة اليسار، ولكن يندب إلى الكسب والإنفاق عليهم لما فيه صلة الرحم، وهو مندوب إليه فى الشرع<sup>(٣)</sup>. كما يندب أيضاً الكسب للتعفف والاستغناء عن السؤال<sup>(٤)</sup>، ويندب أيضاً العمل والتكسب لكى يستطيع المرء الإنفاق فى سبيل الله، سواء كان هذا الإنفاق زكاة أو حجا وهما فرضان لا يكلف بهما عامة الناس ولكن فقط من استطاع إليهما سبيلاً وأحد طرق الاستطاعة هو العمل والتكسب، أو كان هذا الإنفاق سنة أو صدقة<sup>(٥)</sup>.

(١) لقوله تعالى "فبهدهم اقتده" سورة الأنعام، الآية ٩٠.

(٢) لقوله صلى الله عليه وسلم: أصحابى كأنهم اقتديتم بأهم اقتديتم، أخرجه زين.

(٣) لقوله صلى الله عليه وسلم "لا خير فىمن لا يحب المال ليعمل به رحمه، ويكرم به ضيفه، ويبر به صديقه" أخرجه السيوطى فى الجامع الصغير.

(٤) لقوله عليه الصلاة والسلام "السؤال أخر كسب العيد" أى يبقى فى ذلته إلى يوم القيامة أخرجه المنذرى فى الترغيب والترهيب. ولقوله صلى الله عليه وسلم "لا تحمل الصدقة لغنى ولا لذى مرة سوى" أى لا يحمل السؤال للقرى القادرة على الكسب رواء أبو داود.

(٥) لقوله تعالى "وأتوهم من مال الله الذى آتاكم" سورة النور، الآية ٣٣. وقوله تعالى "آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير" سورة الحديد، الآية ٧. وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى، واليد العليا خير من اليد السفلى، وأبدأ بمن تعمل" رواء البخارى ومسلم فى كتاب الزكاة.

### (٥) الحصول على الدخل وتكوين الثروة؛

الدافع الجزئى الخامس للقيام بالعمل والإنتاج لدى المسلم فى ظاهره دافع دنيوى ولكنه - وهذه إحدى نقاط سمو النظام الإسلامى - فى باطنه يتقلب إلى دافع دينى لمجرد أن الهدف النهائى منه هو "مرضاة الله"، فالبناء على المقاصد الأصلية بصير تصرفات المكلف كلها عبادات سواء كانت هذه الأعمال أو التصرفات من قبيل العبادات أو العادات<sup>(١)</sup>. هذا الدافع يتمثل فى محاولة الحصول على الدخل وتكوين الثروة<sup>(٢)</sup>، فالإنسان بطبيعته مفطور على حب المال والاستئثار به لمنفعته<sup>(٣)</sup>. والإسلام يقر ويعترف بهذه الحقيقة ولهذا لا يكتبتها وإنما ينظمها فقط، فيضع القيود على عملية الإنتاج والاكْتِسَاب والتى منها أن يكون حلالاً طيباً<sup>(٤)</sup>. فشرعاً مباح للمسلم العمل والاكْتِسَاب من أجل الحصول على الدخل وتكوين الثروات الخاصة والعامة ولكن فى حدود شرع الله.

٨

(١) حيث يقول تعالى "قل إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين" سورة الأنعام، الآية ١٦٢.

(٢) يقول تعالى "ليس عليكم جناح أن تنكحوا فطراً منكم" سورة البقرة، الآية ١٧٨.

(٣) يقول تعالى "زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل

المسومة والأنعام والحرث ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المآب" سورة آل عمران، الآية ١٤.

(٤) يقول تعالى "قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق"، سورة الأعراف، الآية ٣٢.

ويقول تعالى "يا أيها الذين آمنوا لا تهرموا طيبات ما أحل الله لكم"، سورة المائدة، الآية ٨٧.

## المبحث الثانى

### المفهوم الإنتاجى للعنصر البشرى فى الفكر الإسلامى القديم

لقد تميز العطاء الفكرى الإسلامى بالغزارة فى العصور الأولى من صدر الإسلام، وبالإقلال فى العصور التالية لها<sup>(١)</sup>. ومع ذلك فإن الإسهام الفكرى الإسلامى لم يتوقف بالرغم من تدهور حالة الدولة الإسلامية، بل استمر فى العطاء خلال الإثنتى عشرة قرنا الأولى وسبب ذلك ارتباطه بالفقه الإسلامى من ناحية ودراسات القرآن والحديث من ناحية أخرى<sup>(٢)</sup>.

وسوف يقوم الباحث بعرض الاتجاه العام لأفكار الخلفاء الراشدين وكذا أفكار أئمة وعلماء المسلمين الأوائل المتعلقة بالمفهوم الإنتاجى للعنصر البشرى من خلال ثلاث مراحل، تعنى الأولى منها بأفكار اثنين من الخلفاء الراشدين، وتعنى الثانية منها بأفكار بعض

(١) مصداقا لقوله عليه الصلاة والسلام "خير الناس قرنى، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجىء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويعينه شهادته" رواه البخارى فى باب فضائل أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم.

(٢) لقد كتب العديد من أمهات كتب الفقه والتفسير والتى تحتوى على أفكار اقتصادية بعد خمسة قرون أو أكثر من صدر الإسلام. فبداية المجتهد ونهاية المقتصد لإبن رشد "الحفيد" كتب فى القرن السادس الهجرى والجامع لأحكام القرآن للقرطبى كتب فى القرن السابع الهجرى والشرح الكبير للإمام الدردير كتب فى القرن الثانى عشر الهجرى بل إن أهم وأكبر مصنف فى الفقه الحنفى وهو المبسوط للسرخسى كتب فى القرن الخامس الهجرى وأيضاً تحفة الفقهاء للإمام علاء الدين السمرقندى وشرحه بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين الكاسانى "ملك العلماء" كلاهما كتب فى القرن السادس الهجرى. أما فى الفقه الشافعى فإن مجموع التروى كتب فى القرن السابع الهجرى والأشياء والنظائر للسيوطى كتب فى القرن التاسع الهجرى ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للإمام شمس الدين الرملى كتب فى القرن العاشر الهجرى. أما فى الفقه الحنبلى فإن المفتى لإبن قدامة كتب فى القرن السابع الهجرى، وأعلام الموقعين عن رب العالمين والطرق الحكيمة فى السياسة الشرعية وكلاهما لإبن القيم كتب فى القرن الثامن الهجرى. ناهيك عن مفخرة الفكر الاجتماعى والاقتصادى فى الإسلام وهى مقدمة ابن خلدون والتى كتبت فى القرن الثامن الهجرى (الرابع عشر الميلادى).

وليزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

أ- د. محمد شوقى الفنجري، المذهب الاقتصادى فى الإسلام، المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى، جدة عام ١٣٩٥ هـ، ص ١٤ - ١٥.

ب- د. يوسف إبراهيم يوسف، استراتيجية وتنمية التنمية الاقتصادية فى الإسلام، مطابع الاتحاد الدولى للينوك الإسلامية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، ص ١٣١ - ١٣٦.

أئمة وعلماء المسلمين الأوائل، أما المرحلة الثالثة فقد خصصناها لمقدمة ابن خلدون باعتبارها عملاً متميزاً بذاته في الفكر الاقتصادي والاجتماعي في الإسلام.

### المرحلة الأولى: مفهوم العمل عند الخلفاء الراشدين

إن العقيدة الإسلامية تلزم المسلمين باتباع الخلفاء الراشدين<sup>(١)</sup> والسياق العام لأفكار هؤلاء الخلفاء لا يخرج عن الإطار العام السائد حينذاك، فالأصل عندهم هو العمل فقد ذكر أن الصديق رضى الله عنه سعى للعمل لاكتساب دخله حتى بعد تولي الخلافة حتى أقنعوه بأن واجباته تقتضى التفرغ وخصصوا له راتباً. وفي ذلك دليل أكيد على أن الأمير أو الحاكم الصالح يؤدي عملاً منتجاً يجازى عليه بأجر<sup>(٢)</sup>. ويكفى في هذا المقام سرد أفعال وأقوال اثنين من الخلفاء الراشدين الذين طبقوا الشريعة الإسلامية الغراء في فترات حكمهم وهما الفاروق عمر بن الخطاب، والإمام على بن أبى طالب.

### أولاً: مفهوم العمل عند الفاروق عمر بن الخطاب

فهم عمر رضى الله عنه المقصد الشرعى من أمر الله لعباده بالعمل، ولذا نجده يعتبر العمل والقيام بالإنتاج فرضاً على كل مسلم وحقاً له وفي ذلك يقول "لا يقعدن أحدكم عن طلب الرزق وهو يقول اللهم ارزقنى، فقد علمتم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة. وإنما يرزق الله الناس بعضهم من بعض"<sup>(٣)</sup> كما حفز على العمل بإعلانه أن مرتبة العمل مقدمة على مرتبة الجهاد<sup>(٤)</sup>. ونستدل على نظرة الخلافة العمرية وموقفها من تشغيل العنصر

(١) فمن سعيد بن المسيب عن عمر رضى الله عنه قال "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: سألت ربي عز وجل عن اختلاف أصحابي من بعدى؟ فأوحى إليّ يا محمد إن أصحابك عندي بمنزلة النجوم في السماء بعضها أقوى من بعض ولكل نور فمن أخذ بشئ مما هم عليه من اختلافهم فهو عندي على هدى قال: وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم"، أخرجه زين.

(٢) د. طه حسين، الشيخان، وزارة التربية والتعليم، ١٩٧٧، ص ٩٧.

(٣) عبد الحى الكتانى، التراثيب الإدارية، ج ٢، محمد أمين دمج، بيروت، ص ٢٢.

(٤) حيث قال: "لأن أموت بين شقى رحلى أضرب في الأرض أبتغى من فضل الله أحب إليّ من أن أقتل مجاهداً في سبيل الله، لأن الله قدم الذين يضرعون في الأرض على المجاهدين".

محمد الشيبانى، الاكتساب في الرزق المستطاب، تقديم د. سهيل زكار، عبد الهادي حرسوني، دمشق، ط ١.

البشرى من الوثيقة الاقتصادية الآتية: فقد قال عمر لأحد نوابه وهو يودعه "ماذا تفعل إذا جاءك سارق؟ قال: أقطع يده. قال عمر: وإذا فإن جاعنى منهم جائع أو عاطل فسوف يقطع عمر يدك. إن الله قد استخلفنا على عبادته لنسد جوعتهم ونستر عورتهم ونوفر لهم حرقتهم، فإذا أعطيناهم هذه النعم تقاضيناها شكرها. يا هذا إن الله خلق الأيدي لتعمل، فإذا لم تجد فى الطاعة عملا التمسست فى المعصية أعمالا، فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية"<sup>(١)</sup>. ونستنتج من هذه الوثيقة الآتى:

- ١- فهم عمر رضى الله عنه أن الوظيفة الأولى للدولة الإسلامية هى العمل على توفير الطعام والكساء وفرص العمل للجميع. وأن الأفراد لهم حقوق تجاه الدولة حيث يقرر عمر مبدأ إسلاميا أصيلا هو أن أحقية كل فرد فى العمل وأحقية فى مطالبة الحاكم به ترتبط بحقوقه فى الطعام والكساء.
  - ٢- أن الله خلق الإنسان ليعمل حتى يفى بمطالبه الأساسية ولذلك فإن حقه فى الطعام والكساء والسكن لا ينفصل عن حقه فى العمل.
  - ٣- أن اشتغال كل فرد بالعمل يحقق الخير للجميع وأن البطالة عن العمل لاتؤدى إلا إلى فساد المجتمع.
  - ٤- أن الحاكم لا يستطيع أن يعاقب على التصرفات الشاذة مثل السرقة إلا إذا كان قد أدى واجبه تجاه الأفراد فى توفير الحد الأدنى للمعيشة لهم.
- وقد حارب عمر البطالة التى دفع إليها تصور معين لمبادئ الدين فى الاعتقاد بأن الدين يستدعى العبادة مع ترك العمل<sup>(٢)</sup> واعتبر من يترك العمل بحجة التوكل ليس متوكلا وإنما هو متآكل يأكل أموال الناس بالباطل، فعندما وجد أناسا فارغين لا يعملون سأل عنهم: فقيل له: هم المتوكلون. فقال كذبوا هم المتأكلون الذى يأكلون أموال الناس بالباطل<sup>(٣)</sup>. كما أوضح أن الدعاء لا يكتفى مع ترك العمل<sup>(٤)</sup>.

(١) محمد الغزالي، غلام من الغرب، دار الكتاب العربى، بدون تاريخ، ص ١٣٩.

(٢) فقال (إنما المتوكل من أتى حبه فى الأرض وتوكل على الله) عبد الحى الكتانى، التراتيب الإدارية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٢.

(٣) د. محمد سلام مذكور، حاجتنا إلى التشريع الإسلامى، مجلة الأزهر، عدد أغسطس سنة ١٩٥٩.

(٤) يقول "لا يفتقدن أحدكم عن طلب الرزق، وهو يقول اللهم ارزقنى، فقد علمتم أن السماء لاتمطر ذهبا ولافضة، إنما يرزق الله الناس بعضهم من بعض" عبد الحى الكتانى، التراتيب الإدارية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٢.

وبالنسبة لشقى المفهوم الإنتاجى للعنصر البشرى، فقد حاول عمر التأثير فى دوافع القيام بالعمل حيث اتخذ العديد من الإجراءات فى هذا المجال ومنها<sup>(١)</sup> :

١- المواجهة الأدبية: عن طريق ترسيخ قيمة اجتماعية مؤداها أن الدولة والمجتمع يحتقران العاطل بإرادته (البطالة الاختيارية)<sup>(٢)</sup>. كما أعلن مبدأ إسلاميا شهيرا بقوله "ليس فى الإسلام سولة"<sup>(٣)</sup>.

٢- الأوامر الملزمة: عن طريق قيام الدولة بالإجبار الفعلى للأفراد للقيام بالعمل<sup>(٤)</sup>.

٣- بعض الإجراءات العملية ومنها قيام الدولة بإتاحة الفرص وفتح المجالات أمام القادرين على العمل فأقطعت الأراضى وأذنت بإحياء الموات وأجلت اليهود عن الأرض وحل محلهم المسلمون يعمرونها ويعملون بها. كما قام عمر بقطع المعونة والمساعدة عن أصحاب الصفة الفقراء الذين كانوا يجلسون بالمسجد "إن رسول الله قد احتفظ بكم عندما لم تكن هناك فرص عمل أما والوضع قد تغير والفرص ميسرة للعمل فامشوا لشأنكم واعملوا مع العاملين وصرفهم عن المكث فى المسجد"<sup>(٥)</sup>.

وبالنسبة للشق الثانى وهو القدرة على العمل، فقد تحرى عمر الكفاءة الإنتاجية فى العمل فقام بجهود فى مجال تنظيم العمل وتقسيمه وحسن توقيته وفى مجال التعليم والتدريب ونستدل على ذلك من الآتى<sup>(٦)</sup> :

(١) أكد عمر أن الشرط الأساسى لتولى مختلف الأعمال هو توافر صفتى القوة والأمانة<sup>(٧)</sup>.

(٢) طبق عمر مبدأ التخصص وتقسيم العمل ووضع الرجل المناسب فى المكان

(١) شوقى أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة، دار الفكر العربى، ط١، ١٩٧٩، ص ص ٣١٢ - ٣١٤.

(٢) (٣)، وفى هذا يقول عمر "إنى لأرى الغلام فيمجبئى، فإذا قيل لاحرقه له سقط من عيني" د. عبد الحى الكتانى، التراثىب الإدارية، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٤) ومن هذا قول عمر "بامعشر القراء ارفعوا رؤوسكم فقد وضع الطرق واستبقوا الخيبرات ولا تكونوا عبيلا على المسلمين" ابن الجوزى، تاريخ عمر بن الخطاب، المطبعة التجارية الكبرى، بدون تاريخ، ص ١٩١.

(٥) محمد فريد وجدى، الإسلام دين الهداية والإصلاح، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٦٩، ص ١٨٧.

(٦) شوقى أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص ٣١٤ - ٣٢٥.

(٧) حيث يقول "ماكان يحضرتنا باشرناه بأنفسنا وماغاب عنا وليناه أهل القوة والأمانة ومن يحسن نزهه ومن يسئ نعاقيه" د. محمد حسين هيكال، القاوى، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٣، ص ٩٣.

المناسب<sup>(١١)</sup>. كما طالب كل فرد بالتخصص فى مهنة تكون مصدر دخله<sup>(١٢)</sup>.

(٣) طالب عمر نوابه بإنجاز العمل فى الوقت المناسب، وكان يأخذ فى اعتباره عند تعيين رجل مامدى قدرته على حسن توقيت الأعمال، ومن لاقدره له على ذلك لايعين<sup>(١٣)</sup>.

(٤) اهتم عمر بالعلوم والمعارف واعتبر عدم وجود المال كلية أفضل حالا من عدم توافر مايؤهل الفرد لحسن الأداء<sup>(١٤)</sup>.

لثانيا: مفهوم العمل عند الإمام على بن أبى طالب<sup>(١٥)</sup>

كان للإمام على كرم الله وجهه إسهام فكرى رائع فى كافة المجالات ومنها المجال الاقتصادى، وقد شارك فى مشورة الخلفاء الراشدين من قبله، غير أن كثرة الاضطرابات والمعارك والحروب الأهلية التى استغرقت كل أيام خلافته رضى الله عنه لم تنح له الفرصة لتطبيق هذه الأفكار على واقع الحياة فى فترة خلافته، ولكن يكفينا شهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله "أنا مدينة العلم وعلى بابها"<sup>(١٦)</sup>. وإذا تتبعنا فكر الإمام الخاص بالعمل والمفهوم الإنتاجى للعنصر البشرى، نجد أولا يشدد على أهمية العمل وعمارة الأرض، ثم يبرز بعض الوسائل التى تحفز الأفراد على القيام به وتؤدى إلى زيادة القدرة على العمل.

(١) ويرمز إلى ذلك بقوله "من أراد أن يسأل عن القرآن فليأت أبى بن كعب. ومن أراد أن يسأل عن الفرائض فليأت زيد بن ثابت. ومن أراد أن يسأل عن الفقه فليأت معاذ بن جبل. ومن أراد أن يسأل عن المال فليأتنى فإن الله تبارك وتعالى جعلنى له خازنا وقاسما". أبو عبيد (القاسم بن سلام)، الأموال، مكتبة الكليات الأزهرية، ط ١، ١٩٦٧، ص ٣١٩.

(٢) وفى ذلك يقول "تملنا المهنة فإنه يوشك أن يحتاج أحدكم إلى مهنته" ابن الجوزى، تاريخ عمر بن الخطاب، مرجع سابق، ص ١٩١.

(٣) كان من ضمن توجيهاته لنوابه "إن القوة فى العمل ألا تؤخر عمل اليوم إلى الغد. فإنكم إن فعلتم ذلك تداركت عليكم الأعمال فلا تدرون بابها تقدمون فأضعتم" عباس العقاد، عملته عمر، طبعة وزارة التربية والتعليم، ١٩٦٨، ص ١٣٢، أبو عبيد، الأموال، مرجع سابق، ص ١١.

(٤) وفى ذلك يقول "المرق فى المشية أخوف عندي من العوز، لا يقل شئ مع الصلاح ولا يبقى شئ مع الفساد". ابن الجوزى، تاريخ عمر بن الخطاب، مرجع سابق، ص ١٩٣.

(٥) اعتدنا فى عرض أفكار الإمام على بن أبى طالب "نهج الهلاعة" وهو العمل الرائع الذى قام به الشريف الرضى عندما جمع كل ماوصله من خطب ونصائح وكتب وعهود وتوجيهات الإمام فى هذا الكتاب والذى نشر بهار المعرفة ببيروت، بدون رقم أو تاريخ، شرح الشيخ محمد عبده. وقد شرح النهج من قبل شرحا أولى ابن أبى الحديد، وقد طبع بهار الشعب، القاهرة. كما طبع عدة طبعات أخرى. وللمعرفة المزيد من الأفكار الاقتصادية للإمام يمكن الرجوع إلى:

د. يوسف إبراهيم يوسف، استراتيجية وتنظيم التنمية الاقتصادية فى الإسلام، مرجع سابق، ص ص ١٥٢ - ١٨٥.

(٦) رواه الطبرانى والحاكم.



فبالنسبة لأهمية العمل وعماراة الأرض، أوضح الإمام على أن العمل الذى يستهدف المعاش يعد جزءا لا يتجزأ من مجهود المسلم العابد حيث اعتبره أحد ثلاثة أمور رئيسية يقوم بها المؤمن وفى ذلك يقول "للمؤمن ثلاث ساعات: ساعة يتأجى فيها ربه وساعة معاشه وساعة يخلى بين نفسه وبين لذاتها فيما يحل ويجمل"<sup>(١)</sup>. وفى هذه المقولة سوى الإمام بين العبادة والعمل وهذا يعد فى حد ذاته حافزا للقيام به. كما اهتم الإمام بعماراة الأرض<sup>(٢)</sup>، واعتبرها إحدى وظائف الدولة. كما اهتم بالاعتدال فى الخراج والترقى بالناس عند جمعه من أجل عماراة الأرض<sup>(٣)</sup>. ففى مقدمة العهد الذى كتبه للأشتر النخعى حين ولاه على مصر يقول "هذا ما أمر به عبدالله على أمير المؤمنين، مالك بن الحارث الأشتر، فى عهده إليه حين ولاه مصر، جباية خراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها، وعماراة بلادها" بل نجده يشدد على عماراة الأرض قبل استجلاب الخراج بقوله الشهير "وليكن نظرك فى عماراة الأرض أبلغ من نظرك فى استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعماراة، ومن طلب الخراج بغير عماراة أخرج البلاد وأهلك العباد ولم يستقم أمره إلا قليلا" فالإمام يوجه نظر الحاكم إلى ضرورة الاهتمام بالقيام بالإنتاج (إعمار الأرض) وما يؤدى إلى ذلك (من دوافع أو قدرة على العمل) وإلا كانت النتيجة الطبيعية هى التخلف الاقتصادى وعدم الاستقرار السياسى، وهذا أيضا دافع للقيام بالعمل والإنتاج.

واهتم بحث الأفراد للقيام بالعمل حيث يقول لواليه على مصر "فانصح فى آمالهم وواصل فى حسن الثناء عليهم وتعدد ما أهلى ذو البلاء منهم، فإن كثرة الذكر لحسن أفعالهم تهز الشجاع وتحرض المتكاسل إن شاء الله"<sup>(٤)</sup>. فالإمام يطالب الحاكم بتهيئة الظروف المحيطة بالعملية الإنتاجية ومنها تشجيع من حقق نجاحا فى ميدان الإنتاج لأن ذلك يغرى غيره بالقيام بفعل مماثل مما يؤدى فى النهاية لتحقيق النجاح الاقتصادى على مستوى المجتمع ككل. وهذه إحدى طرق التحفيز التى يمكن استخدامها. وأيضاً يرى الإمام أن الدخل الكافى يعد حافزا آخر على العمل لأنه يسد أبواب الاختلاس والتقصير والإهمال وفى ذلك يقول "ثم أسيغ عليهم الأرزاق. فإن ذلك قوة لهم على استصلاح

(١) نهج البلاغة، مرجع سابق، ج ٤، ص ٩٣.

(٢) انظلا من قوله تعالى "هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها"، سورة هود، الآية ٦١.

(٣) المرجع السابق، ج ٣، ص ٨٢ - ٨٣، ص ٩٦.

(٤) المرجع السابق، ج ٢، ص ٩٣.

أنفسهم، وغنى لهم عن تناول ما تحت أيديهم<sup>(١)</sup> وإحدى الطرق الأخرى التى يراها الإمام عاملا محفزاً للقيام بالعمل هى التفاوت فى الأجور واستخدام أسلوب الثواب والعقاب حيث يقول "لا يكتفى المحسن المسئء لديك بمنزلة سواء، فإن ذلك تهديدا لأهل الإحسان فى الإحسان، وتدريباً لأهل الإساءة على الإساءة، وألزم كلا منهم ما ألزم نفسه"<sup>(٢)</sup>. والمبدأ الاقتصادى الهام الذى أورده الإمام "وألزم كلا منهم ما ألزم نفسه" يتمثل فى استخدام أسلوبى الثواب والعقاب والتفاوت فى الأجور، فمع زيادة درجة الإحسان وإتقان العمل تزداد إنتاجية العامل وبالتالي يجب أن يزداد العائد المتحصل عليه (وهذا دافع فى حد ذاته ليس على القيام بالإنتاج وإنما على تنمية القدرات والطاقات الإنتاجية لدى الإنسان) أما المهمل المسئء فيجب أن يعاقب حتى يصبح عبرة لأمثاله. وعندما يجد العمال مكافئة المحسن ومعاقبة المسئء فإن ذلك يعد ترغيباً لهم فى التخصص وتقسيم العمل، وتشجيعاً لهم على زيادة الكفاءة والإتقان فى العمل، وترهيباً لهم من الإهمال والكسل وانخفاض الحافز على العمل.

### المرحلة الثانية: مفهوم العمل عند أئمة وعلماء المسلمين

على سبيل التأكيد فإن كل أئمة وعلماء المسلمين الأوائل لم يخرجوا عن الإطار العام المحدد فى القرآن والسنة والخاص بالمفهوم الإنتاجى للعنصر البشرى، فقد أجمعوا على أن الدافع الرئيسى للقيام بالعمل هو مرضاة الله ولذا فإن منزلته قائل منزلة العبادات والجهد فى سبيل الله، وهو فرض وحق على كل مسلم مهما كان عمره أو مكانته. وقد طالبوا جميعهم بالعمل الصالح وأن يكون فى دائرة الحلال، واستحثوا المسلمين على إتقانه واتخاذ الوسائل والتدابير فى سبيل ذلك، ابتداء من اختيار العامل القوى الأمين، وانتهاء بالتعليم والتدريب.

وحيث إن البحث لا يسمح بعرض أفكار كل أئمة وعلماء المسلمين المتعلقة بمفهوم العمل، فقد اكتفى الباحث بعرض أفكار بعضهم على اعتبار أنهم يمثلون عينة جيدة للأفكار التى كانت سائدة فى عصرهم.

(١) المرجع السابق، ج٣، ص ٩٣.

(٢) المرجع السابق، ج٣، ص ٨٨.

(١) الإمام أبويوسف (يعقوب بن إبراهيم) (١١٣ - ١٨٢ هـ) (٧٣٧ - ٧٩٨ م)<sup>(١)</sup>

بالرغم من أن كتابه "الخراج" يتعلق بالنشاط الزراعى وعلم المالية العامة أساسا، فقد اهتم بالعمل والعمال كأحد نقاط الإصلاح فى الدولة. فمن ضمن توجيهات أبى يوسف الاقتصادية لهارون الرشيد أنه وضع عدة شروط يجب توافرها فيمن يولى عملا حكوميا قياديا حيث يقول "ورأيت ... أن تتخذ قوما من أهل الصلاح والدين والأمانة فتوليهم الخراج ومن وليت منهم فليكن فقيها عالما مشاورا لأهل الرأى عفيفا لا يطلع الناس منه على عورة ولا يخاف فى الله لومة لائم، محفظ من حق وأدى من أمانة احتسب به الجنة، وماعمل به من غير ذلك خاف عقوبة الله فيما بعد الموت، تجوز شهادته إن شهد، ولا يخاف منه جور في حكم إن حكم ... فإذا لم يكن عدلا ثقة أمينا فلا يؤتمن على الأموال ... كما يجب ذلك فيمن أريد للحكم والقضاء"<sup>(٢)</sup>. وعلى ذلك فإن الشروط التى يتطلبها تولية المناصب القيادية فى الدولة فى فكر أبى يوسف تتمثل فى الآتى:

- ١- الدين.
- ٢- الصلاح.
- ٣- الأمانة.
- ٤- العفة وعدم الطمع.
- ٥- المشاورة لأهل الرأى والخبرة.
- ٦- العلم والمعرفة بأحكام الشريعة.
- ٧- العدل.

وفي موضع آخر يضيف شرطا ثامنا هو القوة حيث يقول " فإن القوة فى العمل بإذن الله"<sup>(٣)</sup>.

والشروط السابقة تتضمن المفهوم الإنتاجى للعنصر البشرى فى الإسلام لأنها تتضمن شقى هذا المفهوم (الرغبة والقدرة على العمل) وقد طالب أبو يوسف كل فرد ببذل

(١) الإمام أبويوسف هو صاحب الإمام أبى حنيفة وكان يطلق عليهما "الشيخان"، وقد تولى القضاء فى العصر الذهبى للدولة العباسية. وتفرّد بتقديم أول دراسة اقتصادية مستقلة عن الدراسات الفقهية "كتاب الخراج" وهو كتاب يضع محاولة للإصلاح المالى والاقتصادى الخاص بالنشاط الزراعى. ولزيد من التفاصيل انظر: د. يوسف إبراهيم يوسف، استراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية فى الإسلام، مرجع سابق، ص ١٨٨.

(٢) أبو يوسف، كتاب الخراج، المطبعة السلفية، ط ٦، ١٣٩٧ هـ، ص ١١٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٣.

قصارى جهده تحقيقاً لأمله قبل أن يوافيه أجله وهو مضيق لما يجب أن يعمل. وأوجب على كل فرد أن يستغل كل لحظة فى حياته فى عمل نافع له، وأن تكون تأدية الأعمال فى موعد مناسب حتى يكون أكثر إنتاجية حيث يقول "لا تأخر عمل اليوم إلى الغد، فإنه إذا فعلت ذلك أضعت، إن الأجل دون الأمل، فبادر الأجل بالعمل، فإنه لا عمل بعد الأجل"<sup>(١)</sup>.

وقد فضل أبو يوسف سياسة اختلاف الأجور والحوافز تبعاً لاختلاف الأعمال والكفاءة، وأعطى للحاكم الحق فى منح حوافز لكل من أجاد، وإنزال العقاب على كل من أساء، وفى ذلك تحفيز على التنمية الذاتية للقدرات والاستعدادات لدى العمال<sup>(٢)</sup>.

(٢) الإمام الشيبانى (محمد بن الحسن) (١٣٢ - ١٨٩هـ) (٧٥٠ - ٨٠٤م)<sup>(٣)</sup>

حث الشيبانى فى كتابه "الاكتساب فى الرزق المستطاب" على العمل والاكتساب مسترشداً فى ذلك بآيات قرآنية وأحاديث نبوية، حيث يقول طلب الكسب فريضة على كل مسلم لقوله عليه الصلاة والسلام "طلب الكسب بعد الصلاة المكتوبة الفريضة بعد الفريضة"<sup>(٤)</sup>، كما يدل على ذلك بقوله أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يقدم درجة الكسب على درجة الجهاد<sup>(٥)</sup>.

ويرى الشيبانى أن أول دافع للقيام بالعمل هو الاكتساب ليتمكن المسلم من أداء الفرائض، فالعمل والاكتساب فرض ذلك أنه لى يتمكن المسلم من أداء الفرائض لا بد له

(١) المرجع السابق، ص ٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠٢.

(٣) الإمام الشيبانى هو صاحب الإمام أبى حنيفة والإمام أبى يوسف، وكان يطلق عليه مع الأخير "الصاحبان". وقد جاءت آراؤه عن المفهوم الإنتاجى للنصر البشرى فى كتابه الاكتساب لى الرزق المستطاب، والذي نشر بتلخيص تلميذه محمد بن سماعه وترجمة وتعليق محمود عرنوس ومراجعة وتصحيح عزت العطار بمكتب نشر الثقافة الإسلامية وكانت الطبعة الأولى بالقاهرة عام (١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م). ثم قام الدكتور سهيل زكار بتحقيقه وتقديمه فى كتاب تحت عنوان الكسب بنشر وتوزيع عبد الهادى حرصونى بدمشق وكانت الطبعة الأولى منه عام (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) وهى الطبعة التى اعتمدت على المخطوطة الكاملة للكتاب بشرح السرخسى الموجودة بمكتبة أحمد الثالث باستنبول. وقد اعتمد الباحث بدوره فى عرض آراء الشيبانى على هذا الكتاب.

(٤) رواه الطبرانى.

(٥) فيقول عمر رضى الله عنه "لأن أموت بين شعيتى رحلى أضرب فى الأرض أبتهنى من فضل الله أحب إلى من أن أتئل مجاهداً فى سبيل الله، لأن الله قدم الذين يضرئون فى الأرض يبتغون من فضله على المجاهدين بقوله تعالى "وآخرون يضرئون فى الأرض".

المرجع السابق، ص ٣٣. الآية ٢٠ سورة الزمل.

من القوت، ولتحصيل القوت طرق هي الاكتساب أو التغالب أو الانتهاب، والانتهاب يستوجب العقاب والتغالب فساد والله لا يحب الفساد فلا بد من الاكتساب لتحصيل القوت، وعلى ذلك فإن ما لايتأتى إقامة الفرض إلا به يكون فرضا فى نفسه<sup>(١)</sup>.

والدافع الثانى للقيام بالعمل عند الشيبانى هو الاقتداء بالمرسلين<sup>(٢)</sup>. وقد كان العمل والكسب طريق المرسلين صلوات الله عليهم أجمعين - آدم ونوح وإدريس وإبراهيم وداود وسليمان وزكريا وعيسى ومحمد - وقد اهتم الشيبانى بمناقشة فلاسفة التقشف والزهد وبعض المتصوفين الذين يقولون بأن العمل للكسب ليس بضرورة وأن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين كانوا يلزمون المسجد فلا يشتغلون بالكسب ومدحوا على ذلك وكذلك الخلفاء الراشدون، ويسترشدون فى ذلك بآيات قرآنية وأحاديث نبوية تبين أن المسلمين أمروا بالصبر والصلاة وترك الاشتغال بالكسب وطلب الرزق. فهربى الشيبانى أنهم فهموا الآيات بطريقة خاطئة وأن الدليل على ذلك هو أن العمل والاكتساب كان طريق المرسلين صلوات الله عليهم أجمعين وبالرغم من أنهم بعثوا لدعوة الناس إلى دين الحق وإظهار ذلك، وكانوا مشغولين بما بعثوا لأجله ولم يشتغلوا عامة أوقاتهم بالكسب لهذا، إلا أنهم قد اكتسبوا فى بعض الأوقات ليبينوا للناس أن ذلك ماينبغى أن يشتغل به المرء. وأن دعواهم أن الكبار من الصحابة رضوان الله عليهم كانوا لا يكتسبون دعوى باطلة حيث يبين الشيبانى أنهم كانوا يعملون ويكتسبون. ثم يوضح أن التوكل يعنى القيام بالعمل مع ترك النتيجة يحددها الله سبحانه وتعالى<sup>(٣)</sup>.

وفى رده على الكرامية<sup>(٤)</sup> قولهم أن العمل والكسب مباح بطريق الرخصة، لأنه لا يخلو إما أن يكون فرضا فى كل وقت أو وقت مخصوص، ثم يدللون على أن كلا الأمرين باطل، يرى الشيبانى أن العمل والكسب فرض لأن الله سبحانه وتعالى ربط بين بقاء نظام العالم وبين كسب العباد، فلولم يجعل الله العمل والكسب فرضا لاجتماع الناس

(١) المرجع السابق، ص ٣٤.

(٢) لقوله تعالى "فبهدهم اقتده"، سورة الأنعام، الآية ٩٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٧ - ٤٤.

(٤) فرقة عدت من المعتزلة نسبت إلى محمد بن كرام الذى كان يقول بأن الله تعالى مستقر على العرش وأنه جوهري، وقد توفي سنة ٢٥٥هـ/٨٦٩م. أعلام الزركلى.

على تركه لأنه ليس فى طبيعهم مايدعو. إلى الكد والتعب - وهو مايعنى فناء العالم <sup>(١)</sup>. ويرى الشيبانى أن الكسب يكون على مراتب. فمقدار ما لايد لكل أحد منه (أى مايقم صلبه) يفترض على كل أحد اكتسابه حيث لايتوصل إلى إقامة الفرائض إلا به، وما يتوصل به إلى إقامة الفرائض يكون فرضا فى أصله كما أن الاكتساب لقضاء الدين فرض على المسلم <sup>(٢)</sup>. وكذا يفترض على المسلم الاكتساب بقدر كفاية عياله من زوجة وأولاد، لأن الإنفاق على زوجته مستحق عليه <sup>(٣)</sup>. وكذا الإنفاق على الأولاد <sup>(٤)</sup>. كما يفترض الكسب على المسلم بقدر كفاية أبويه الكبيرين المعسرين لأن نفقتهم مستحق عليه مع عسرتة إذا كان متمكنا من الكسب لقوله تعالى "وصاحبهما فى الدنيا معروفا" <sup>(٥)</sup> وليس من المصاحبة بالمعروف تركهما يموتان جوعا مع قدرته على الكسب.

أما غير الوالدين من ذوى الرحم المحرم فلا يفترض على المرء الكسب للإتفاق عليهم لأنه لايتستحق نفقتهم عليه إلا باعتبار صفة اليسار، لكنه يندب إلى الكسب والإنفاق عليهم لما فيه صلة الرحم <sup>(٦)</sup>. والكسب لو لم يكن فيه سوى التعفف والاستغناء عن السؤال لكان مندوبا إليه فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال "السؤال آخر كسب العبد" <sup>(٧)</sup> أى يبقى فى ذلته إلى يوم القيامة، وقوله صلى الله عليه وسلم "لاتحل الصدقة لغنى ولا لذى مرة سوى" <sup>(٨)</sup> أى لايحل السؤال للفقير القادر على التكسب.

ويرى الباحث أن اهتمام المشرع بفرضية العمل لاترجع إلى كون الناس كسالى بطبعهم - كما يرى الشيبانى - فالكفار عمروا الأرض أكثر مما عمرها المؤمنون لأنها

(١) المرجع السابق، ص ٤٤ - ٤٧.

(٢) لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "الدين مقضى"، رواه الإمام أحمد..

(٣) لقوله تعالى "أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم" سورة الطلاق، الآية ٦.

(٤) لقوله تعالى "وعلى الولود له زكواتهن وكسوتهن". سورة البقرة، الآية ٢٣٣.

(٥) سورة لقمان، الآية ١٥.

(٦) وهو مندوب إليه فى الشرع لقوله صلى الله عليه وسلم: "لاخير لىمن لا يحب المال ليصل به رحمه، ويكرم به

ضيفه، وير به صديقه" أخرجه السيوطى فى الجامع الصغير.

(٧) أخرجه المنذرى فى الترغيب والترهيب.

(٨) رواه أبو داود.

دارهم الأولى والأخيرة. وإنما يرجع هذا الاهتمام إلى كون العمل يحد من البطالة والتسول ويساعد على الاكتساب من أجل حفظ الحياة وتمكين المسلم من أداء الفرائض الأخرى وتحقيق الخير للمجتمع ككل - وهو ما أوضحه عمر بن الخطاب رضى الله عنه من قبل.

(٣) الإمام الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد) (٤٥١ - ٥٠٥ هـ) (١٠٥٥ - ١١١١ م)<sup>(١)</sup>

اهتم الإمام الغزالي بالعمل اهتماما بالغا حيث خصص جزءا من كتابه لمناقشة مفهوم العمل والقواعد الإسلامية التي يجب مراعاتها عند الإتيان به وذلك تحت مسمى "كتاب آداب الكسب والمعاش" وفي مقدمته يحدد الإمام الغزالي مفهوم النشاط الاقتصادي للفرد المسلم من خلال قوله إن الناس ثلاثة<sup>(٢)</sup>:

١- رجل شغله معاشه عن معاده، وهو من الهالكين.

٢- رجل شغله معاده عن معاشه، وهو من الفائزين.

٣- والأقرب إلي الاعتدال هو الثالث الذي شغله معاشه لمعاده فهو من المقتصدين.

ويرى الإمام أن المسلم لن ينال المرتبة الثالثة (المقتصدين) ما لم يتأدب في طلب هذا المعاش الدنيوي بآداب الشريعة، ولهذا يؤكد على ضرورة ثبات عقيدة المسلم الذي يبحث عن معاشه. فهذه المسلم وهو يبحث عن الرزق قد يكون في ظاهره هدفا دنيويا ولكنه مغلف بالهدف الأكبر وهو مرضاة الله وطاعته، ولذا فكل عمل يقوم به المسلم لابد وأن يقصد به وجه الله وطاعة رسوله. ويرى الإمام الغزالي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالإجمال في طلب الرزق ولم يقل أتركوا الطلب، ثم يضع الإمام شروطا للاشتغال بالكسب وهي الفقه بأصول المعاملات والعدل والإحسان والشفقة على الدين. ويستشهد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية ليقول إن الله جعل في الأرض معاشا للناس جميعا، وأنه سبحانه وتعالى يمتدح الذين يعملون ابتغاء رزقه، وأن السعي في طلب المعيشة على وجهها الحلال يكفر الذنوب<sup>(٣)</sup>.

(١) من أشهر أعمال الإمام الغزالي كتابه "إحياء علوم الدين" وفيه نجد امتزاج آرائه الاقتصادية مع نظريته ورويته لما يجب أن يكون عليه الفرد والمجتمع المسلم، فأمور المعاملات ومقاصدها مرتبطة عنده بأمور العبادات. وقد اعتمد الباحث على هذا الكتاب طبعة دار الكتاب العالمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

(٢) المرجع السابق، ج٢، ص ٦٩.

(٣) د. عبد الرحمن يسرى أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٦٤.

وفى باب فضل الكسب والحث عليه ومن خلال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأقوال وأفعال الحكماء والصحابة الأولين يبين الإمام ما للعمل من منزلة فى الإسلام باعتباره عبادة وحقا وواجبا وجهادا ومغفرة. وقد قاضل الإمام بين الكسب من التجارة - أو أى نشاط مشابهة يودى إلى الاكتساب - وبين السؤال، مؤكدا أن الكسب أفضل وأنه لا يترك الكسب إلا فى أربع حالات فقط "عابد بالعبادات البدنية، أو رجل له سير بالباطن وعمل بالقلب فى علوم الأحوال والمكاشفات، أو عالم مشغول بتربية علم الظاهر مما ينتفع الناس به فى دينهم كالمفتى والمفسر المحدث وأمثالهم، أو رجل مشغول بمصالح المسلمين وقد تكفل بأمورهم كالسلطان والقاضى والشاهد، فهؤلاء إذا كانوا يكفون من الأموال المرصدة للمصالح أو الأوقاف المسبلة على الفقراء أو العلماء، فإقبالهم على ما هم فيه أفضل من اشتغالهم بالكسب"<sup>(١)</sup>. ومن الواضح أن الإمام كان يقصد ترك الكسب من التجارة لأن حالتين من الحالات الأربع التى ذكرها تعدها فى المفهوم المعاصر عملا، كما أن الحاليتين الأخرين تساهمان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى زيادة إنتاجية الفرد المسلم وإتقانه لعمله ومراعاة خالقه فيه.

أما بالنسبة للشروط التى وضعها الإمام للاشتغال بالكسب وهى الفقه بأصول المعاملات والعدل والإحسان والشفقة على الدين حيث يقول "وليكن العقد الذى به الاكتساب جامعا لأربعة أمور: الصحة، والعدل، والإحسان، والشفقة على الدين"<sup>(٢)</sup>. فإنه يقصد بالصحة أن يكون الاشتغال بالكسب سليما شرعا (أى يقع داخل دائرة الحلال) فى أى شكل من أشكاله أو أى مرحلة من مراحله. ويضع لذلك العديد من الشروط بالنسبة لأنواع من المعاملات. أما العدل فيقصد به العمل الصالح الذى لا يترتب عليه أضرار بالمعاملين أو الآخرين. ويتكلم عن بعض أنواع الضرر كالاختكار وترويع النقود الزائفة والفسخ فى البيع والشراء وتلقى الركبان لزيادة الأسعار. ويقصد بالإحسان كل ما ينتفع به الطرف الآخر وهو غير واجب على القائم بالعمل، ولكنه تفضل منه، كالتماسح فى البيع والشراء واستيفاء الحقوق والأثمان والديون دون أن يكلف الطرف الآخر شيئا، والتفانى

(١) الفوائد، إحياء علوم الدين، مرجع سابق، ٢٠، ص ٧٢ - ٧٣.

(٢) المرجع السابق، ٢٠، ص ٧٣.



والإتقان فى العمل بدرجات أكثر من المتعارف عليه (النمطية أو المثل). ويقصد بشفقة التاجر على دينه ألا تأخذه أمور الدنيا فيضيع أمور الآخرة، أى يشغله معاشه عن معاده، ويتطلب ذلك أن يراعى الله عز وجل فى كافة تصرفاته، فيحسن النية أو الباعث على العمل، ويقوم بما يحتاجه المجتمع، ويحسّن اختيار وقت العمل بما لا يتعارض مع العبادة، وأن يتقّى مواقع الشبهات<sup>(١)</sup>.

وقد أكد الإمام على أهمية الإتقان فى العمل، فقد وصفه بالإحسان وطالب العامل باكتساب العلم الذى يؤهله لذلك<sup>(٢)</sup>. وفى تأكيد على أهمية العلم والتعلم عند الإمام الغزالى فقد أفرد باباً كاملاً "الباب الأول: الجزء الأول" تناول فيه فضل العلم والتعليم شواهد من النقل والعقل. كما رأى أن للحاكم إعطاء الحوافز المادية والمعنوية إذا أدى ذلك إلى مصلحة المجتمع وشجع على الإتقان فى العمل<sup>(٣)</sup>. وفى هذا المجال طالب الإمام بشرط القوة (الاستطاعة على العمل من جانب العامل) فى من يتولى الأعمال<sup>(٤)</sup>.

#### (٤) أفكار بعض أئمة وعلماء المسلمين الآخرين:

وفى نفس الإطار وعلى نفس المنوال السابق سارت أفكار كل أئمة وعلماء المسلمين، فمثلاً قال الدبلى "الاكتساب لإحياء النفس واجب، والاكتساب لنفقة الزوجة ولبعض الأقارب أصلاً أو فرعاً واجب"<sup>(٥)</sup>. وقال ابن تيمية "كان فقراء المسلمين من أهل

(١) المرجع السابق، ج٢، ص ٧٢ - ٩٩.

(٢) فيقول "اعلم أن تحصيل علم هذا الباب واجب على كل مسلم مكتسب ... والمكتسب يحتاج إلى علم الكسب". ويقول "إنه يجب على التاجر تعلم النقد لا يستقصى لنفسه ولكن لئلا يسلم إلى مسلم زيفاً وهو لا يدري فيكون أتماً بتقصيره في تعلم ذلك العلم. فكل علم عمل به يتم نصح المسلمين فيجب تحصيله" المرجع السابق، ج٢، ص ٧٣، ص ٨٤.

(٣) وفى ذلك يقول "وكذلك للسلطان أن يخص من هذا المال ذوى الخصائص بالخلع والجوائز فقد كان يفعل ذلك فى السلف، ولكن ينبغي أن يلتفت فيه إلى المصلحة. ومهما خص عالماً أو شجاعاً بصلة كان فيه بحث للناس وتجريض على الاشتغال والتشبه به، فهذه فوائد الخلع والصلوات وضروب التخصيصات وكل ذلك منوط باجتهاد السلطان"، المرجع السابق، ج٢، ص ١٥٣.

(٤) لقوله "أن يكون العمل مقدوراً على تسليمه حساً وشرعاً فلا يصح استحجار الضعيف على عمل لا يقدر عليه" المرجع السابق، ج٢، ص ٨٠.

(٥) الدبلى (أحمد بن على)، الفلاحة والمفلكون، مطبعة دار الشعب، ١٣٢٢ هـ، ص ٨.

الصفة وغيرهم يكتسبون عند إمكان الاكتساب الذى لا يصددهم عما هو أوجب إلى الله من الكسب<sup>(١)</sup>. وفى مجال اختيار العمال يقول ابن تيمية "ينبغي أن يعرف الأصح فى كل منصب. فإن الولاية لها ركنان: القوة والأمانة"<sup>(٢)</sup>. ويعقب على ذلك بقوله "والقوة فى كل ولاية بحسبها فالقوة فى إمارة الحرب ترجع إلى شجاعة القلب وإلى الخبرة بالحروب والمخادعة فيها، فإن الحرب خدعة، وإلى القدرة على أنواع القتال من رمى وطعن وضرب وركوب وكر وفر ونحو ذلك. والقوة فى الحكم بين الناس ترجع إلى العلم بالعدل الذى جعل عليه الكتاب والسنة، وإلى القدرة فى تنفيذ الأحكام"<sup>(٣)</sup>. أى أن القوة تختلف فى مضمونها من مجال لآخر والشخص القوى فى مجال قد لا يكون كذلك فى مجال آخر. ومن الأمثلة التى ذكرها ابن تيمية يتضح أن القوة تتطلب توافر الكفاءة العلمية والتخصص، أى يكون الفرد عالماً بطبيعة العمل وجوانبه. ويؤكد ابن تيمية على ذلك بقوله "يقول معاذ بن جبل (العلم إمام العمل والعمل تابعه، فالعمل لا يكون صالحاً إلا بعلم وفقه)"<sup>(٤)</sup>. أى أن إتقان العمل وصلاحيته يتوقفان على معرفة العامل وعلمه بهذا العمل. ويستطرد ابن تيمية بقوله "والأمانة ترجع إلى خشية الله وألا يشتري بآياته ثمناً قليلاً. وترك خشية الناس"<sup>(٥)</sup>. أى أن الرغبة والإخلاص فى العمل لا يكونان إلا لله سبحانه وتعالى وهذا يؤدي بالضرورة إلى إتقان العمل وزيادة كفاءة العامل. ومن الواضح أن ابن تيمية قد استوعب المفهوم الإنتاجى للعنصر البشرى فى الإسلام، فالدافع الرئيسى للقيام بالعمل هو طاعة الله وخشيته (الأمانة). والقدرة على العمل تختلف من مجال لآخر وتستلزم التعلم والتدريب والخبرة (القوة) لرفع درجة كفاءة العامل (إتقانه لعمله).

ويرى ابن تيمية أيضاً أن مفهوم العمل يشمل كل الأعمال اليدوية والفكرية فيقول "إن بذل منافع الأبدان يجب عند الحاجة ويقصد هنا الأعمال الجسمية، كما يجب عند

(١) ابن تيمية (أحمد بن عبد الحليم) (٦٦١ - ٧٢٨ هـ) (١٢٦٣ - ١٣٢٨ م)، الرسائل والمسائل، مطبعة النار، الطبعة الأولى، ١٣٤١ هـ، ص ٣٠.

(٢) ابن تيمية، السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية، الطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٧ هـ، ص ٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٩.

(٤) ابن تيمية، الحسبة ومستويات الحكومات الإسلامية، دار الإسلام بالقاهرة، ١٩٧٣ م، ص ٨٥.

(٥) ابن تيمية، السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص ٩.

الحاجة تعليم العلم وإفتاء الناس وأداء الشهادة والحكم بينهم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد وغير ذلك من منافع الأبدان<sup>(١)</sup>. ومعنى ذلك أن مفهوم العمل المنتج عند ابن تيمية يتفق مع مفهوم العمل في الفكر المعاصر.

أما بالنسبة لاستخدام أسلوب اختلاف الأجور كحافز على زيادة الكفاءة العمل فيمكن ملاحظة أن الإمام الغزالي نادى بتساوى الأجور لنفس العمل وإن طالب باختلاف الحوافز والعطايا تبعاً لاختلاف الكفاءة وتشجيعاً على إتقان العمل وبذل الجهد في سبيل ذلك. كما كان الفاروق عمر والإمام على يتصوران أجراً سائداً معيناً لنفس نوع العمل ثم يزيدها أو ينقصان تبعاً لدرجة الإجابة والإتقان أو وفقاً لدرجة التقصير على الترتيب، وغالباً ما كانت الزيادة أو النقصان تتم في جانب العطايا والحوافز وليس في جانب الأجور. غير أن الفكرة الأساسية عند كل من ابن تيمية وابن القيم كانت تميل إلى استخدام سياسة قائل الأجور منعاً للاستغلال وتحقيقاً للمصلحة العامة<sup>(٢)</sup>. وهذا يعني أنهما استبعدا استخدام سياسة الأجور كأحد الحوافز على زيادة الإنتاجية وإتقان العمل، ويرجع السبب في ذلك إلى ظهور بعض عوامل الاحتكار في سوق العمل (في عصرهما) مما حدا بهما إلى المطالبة باستخدام أسلوب "أجر المثل" وتسعير الأعمال. وعموماً فإن هذا الاختلاف يقع تحت ما أطلق عليه ابن تيمية "اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد"<sup>(٣)</sup>. ففي الأحوال العادية يجب استخدام سياسة اختلاف الأجور تشجيعاً للإتقان في العمل، ولكن عندما تنشأ ظروف احتكارية في سوق العمل يجب استخدام سياسة قائل الأجور منعاً للاستغلال وتحقيقاً للمصلحة العامة.

١

(١) ابن تيمية، المحسبة، مرجع سابق، ص ٨٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩. وكذلك ابن القيم (ابن القيم الجوزية) (أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر) (٦٩١ - ٧٥١ هـ) (١٢٩٣ - ١٣٥٠ م) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، مطبعة المدني، ١٩٦١ م.

ص ٢٦٧.

(٣) ابن تيمية، الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وإبنته محمد، مكتبة المعارف، الرباط،

المغرب، جزء ٦ ص ٥٨، جزء ١٢ ص ٣٤.

المرحلة الثالثة: مفهوم العمل عند ابن خلدون (عبد الرحمن أبوزيد بن محمد) (تولى ٨٠٨هـ) (١٣٣٢ - ١٤٠٦م)<sup>(١)</sup>

تتمثل مساهمة ابن خلدون الاقتصادية الخاصة بمفهوم العمل فى الآتى:

(١) اعتبر ابن خلدون أن عناصر الإنتاج اللازمة لأداء العملية الإنتاجية هى العمل ورأس المال وموارد الطبيعة، وأن عنصر العمل هو أهمها ويعنى به القدرة الموجودة لدى الإنسان سواء كانت قدرة جسمانية أو قدرة فكرية وذهنية، ويرى أنه لولا القدرة الذهنية أو الفكرية المرتبطة بالقدرة الجسمانية ما استطاع الإنسان أن يخلق الآلات والأدوات التى تساعده فى الإنتاج (رأس المال). فيقول فى ذلك "إن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلا بالفضاء، وهذاه إلى التماسه بفطرته وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله ... فقدره الفرس مثلاً أعظم بكثير من قدرة الإنسان وكذا قدرة الحمار والثور و قدرة الأسد والفيل أضعاف من قدرته .... وجعل للإنسان عوضاً من ذلك كله الفكر واليد، فاليد مهينة للصنائع بخدمة الفكر، والصنائع تحصل له الآلات التى تنوب له عن الجوارح المعدة فى سائر الحيوانات"<sup>(٢)</sup>.

(١) الأسباب التى جعلتنا نفرز لابن خلدون هذه المرحلة تتمثل فى الآتى:

(أ) أن ابن خلدون قدم لنا دراسة مستغنية فى غو الثروة وأسبابه بلغ فيها مستوى لم يسبق إليه، بل إن دراسته هذه قاتل (إن لم تنق) دراسات آدم سميث فى نفس الموضوع "ثروة الأمم". رغم أن الفرق بين صدور الكتابين ٣٩٤ عاماً أى أربعة قرون. فقد بحث فى مقدمته (وهى أبرز أعماله) مقررات الحضارة ونشوتها وإنتاج الثروة وصور النشاط الاقتصادى، ونظريات القيمة وتوزيع السكان، ولا يختلف الكتابان إلا اختلافاً بسيطاً. انظر د. يوسف إبراهيم يوسف، استراتيجيات وتنظيم التنمية الاقتصادية فى الإسلام، مرجع سابق، ص ١٤١.

ب- أنه وضع أول محاولة لاكتشاف النمط الذى تتغير به الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية ولهذا رأى بعض المهتمين من علماء الاقتصاد العرب أن أهمية ابن خلدون كاتقتصادى لا تنقل عن أهميته كمؤرخ وعالم اجتماع. بينما لم يهتم البعض الآخر بما قدمه للتراث الاقتصادى نتيجة لتأثرهم البالغ بما قدمه العقل الغربى فى القرون الأخيرة من مساهمات فى علم الاقتصاد، أو لرغبتهم فى تتبع آخر ما وصل إليه البحث العلمى بدلاً من الخوض فى التراث القديم بحثاً عن بعض "الدور المفقودة".

انظر: د. عبد الرحمن يسرى أحمد، تطور الفكر الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٧٨.

ج- أنه كان أحياناً - وليس دائماً - يوضح الأساس الإسلامى فى تحليله مسترشداً بآيات قرآنية أو عبارات معينة يستشف منها المقصود. ولعل ذلك يعود إلى أن الأمر المعروض يهدى ولا يحتاج إلى المزيد من الإيضاح لطلاب العلم المسلمين، أو يعود لرغبته الضمنية فى ألا ينسب إليه أنه قد قسر نصاً فى مجال تحليل علمى متصل بالواقع قد يخطئ وقد يصيب، أو ربما يعود إلى أخذه بالمنهج العلمى التجريبي. وعموماً فقد كان عالماً مسلماً مجتهداً استند الفروض الأساسية فى تحليله من القرآن والسنة، واستطاع وضع الفروض المفسر على أساس الاستقراء تارة والاستنباط تارة أخرى.

انظر: د. عبد الرحمن يسرى أحمد، دراسات فى علم الاقتصاد الإسلامى، مرجع سابق، ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، طبعة دار الشعب، بدون رقم أو تاريخ، الفصل الأول، ص ٣٩.

(٢) جاءت معظم أعمال ابن خلدون الاقتصادية خاصة المتعلقة بفهم العمل فى الفصل الخامس من مقدمته والمعنون "فى المعاش ووجوبه من الكسب والصنائع وما يعرض فى ذلك كله من الأحوال وفيه مسائل"<sup>(١)</sup>. وفى هذا الفصل يحدد ابن خلدون أنواع النشاط الاقتصادى فى الفصل المعنون "وجوه المعاش وأصنافه"<sup>(٢)</sup> فيقول "المعاش إمارة وتجارة وفلاحة وصناعة، فأما الإمارة فليست بمذهب طبيعى للمعاش ... وأما الفلاحة والصناعة والتجارة فهى وجوه طبيعية للمعاش"<sup>(٣)</sup>. ونستنتج من ذلك أنه فرق بين العمل الطبيعى وغير الطبيعى، فالعمل الطبيعى ينحصر فى الزراعة والصناعة والتجارة، بينما الإمارة والخدمة للأمرأ وابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز كلها أعمال غير طبيعية. وربما كان يقصد ابن خلدون أن النشاط الطبيعى هو النشاط العادى الذى يعد شرطاً ضروريا لاستمرار حياة المجتمع بصفة عامة. ويكون بذلك مخطئا لاستبعاده الإمارة اللازمة لاستقرار المجتمع واستمراره. أما إذا كان يقصد بالنشاط الطبيعى النشاط المنتج (الأعمال المنتجة) فيكون بذلك مخطئا أيضا نفس الخطأ الذى وقع فيه آدم سميث باعتبار أن خدمات الحكومة أعمال غير منتجة بالرغم من حاجة المجتمع إليها. وفى كلتا الحالتين كانت هذه التفرقة غير ضرورية حيث لم يبن عليها أى تحليلات أكثر عمقا، وإن كانت محاولة للربط بين مجالات الإنتاج المنتجة وبين الجهد الإنتاجى البشرى.

(٣) فكرة التخصص وتقسيم العمل الإنتاجى والفنى (وإن لم يطلق عليهما هذا اللفظ على وجه التحديد). فيقول فى تقسيم العمل الإنتاجى "قوت يوم من الحنطة مثلا فلا يحصل عليه إلا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ، وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتم إلا بصناعات متعددة من حداد وتجار وفاخورى. ويستحيل أن تفى بذلك كله أو ببعضه قدرة الواحد. فلا بد من اجتماع القدر الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية

(١) المرجع السابق، الفصل الخامس، ص ٣٤٣ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق، الفصل الخامس، ص ٣٤٥.

(٣) المرجع السابق، الفصل الخامس، ص ٣٤٥.

من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف<sup>(١١)</sup>. أى أن العملية الإنتاجية معقدة ومتشابهة، وتتم على حلقات، والقيام بها يخرج عن طاقة الواحد من البشر<sup>(١٢)</sup> ولذلك يلزم التعاون بين الأفراد، حيث يقوم كل واحد منهم بحرفة (عمل) معينة. ونتيجة للتخصص وتقسيم العمل الإنتاجي بين الأفراد تزيد كفاءتهم مما يؤدي إلى زيادة الناتج والإنتاجية. كما يرى أيضا أن تقسيم العمل لإنتاج سلعة أو حاجة واحدة (التخصص الفني) يزيد كفاءة الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الناتج والإنتاجية<sup>(١٣)</sup>. ومن الواضح عدم وجود فرق بين المثال الذي عرضه وبين مثال الدبهايس المشهور الذي ضربه آدم سميث ليبين به أثر مبدأ تقسيم العمل في زيادة الإنتاجية.

(٤) اعتبر ابن خلدون أن العمل هو المصدر الوحيد للقيمة فيقول "وقد تبين لك أن المكاسب إنما هي قيم الأعمال، فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها بينهم، فكثرت مكاسبهم ضرورة"<sup>(١٤)</sup>. وفي موضع آخر يقول "إن الكسب... إنما هو قيم أعمالهم. ولو قدر أحد عطل عن العمل جملة لكان فاقداً الكسب بالكلية"<sup>(١٥)</sup>. ويناقش ابن خلدون هذه الفكرة بالتفصيل موضحاً أن الطبيعة بذاتها (من عند الله) لا تشيع حاجة الإنسان، وإنما لابد له من أن يمارس عليها عملاً جسمانياً أو عقلياً حتى يستطيع استغلالها "فلا بد من أعمال الإنسانية في كل مكتسب ومتمول لأنه إذا كان عملاً بنفسه مثل الصنائع فظاهر، وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلا بد فيه من العمل الإنساني كما تراه وإلا لم يحصل ولم يقع به انتفاع.... اعلم أن ما يفيد الإنسان ويقتنيه من المتمولات إن كان من الصنائع فالمفاد المقتنى منه قيمة عمله، وهو القصد بالقلية إذ ليس هناك إلا العمل، وليس بمقصود بنفسه للقلية. وقد يكون مع الصنائع في بعضها غيرها مثل التجارة والحياكة معهما الخشب والغزل إلا أن العمل فيهما أكثر فقيمتهم أكثر. وإن كان من غير الصنائع فلا بد من قيمة ذلك المفاد والقلية من دخول قيمة العمل الذي حصلت به إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها"<sup>(١٦)</sup>.

(١١) المرجع السابق، الفصل الأول، ص ٣٩.

(١٢) المرجع السابق، الفصل الرابع، ص ٣٢٥.

(١٣) المرجع السابق، الفصل الرابع، ص ٣٢٥.

(١٤) المرجع السابق، الفصل الخامس، ص ٣٥١.

(١٥) المرجع السابق، الفصل الخامس، ص ٣٤٤.

(٥) ذكر ابن خلدون العديد من العوامل التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل وإتقانه لعمله ومنها التخصص وتقسيم العمل كما أوضحنا. ومنها التعليم والتدريب الذي يؤدي إلى اكتساب المواهب أو الملكات، فتحت عنوان "فى أن الصنائع لا بد لها من علم" فى الفصل الخامس يقول "اعلم أن الصناعة هى ملكة فى أمر عملى فكرى، ويكونه عمليا هو جسمانى محسوس، والأحوال الجسمانية المحسوسة فنقلها بالمباشرة أوعب لها وأكمل (أى التدريب) لأن المباشرة فى الأحوال الجسمانية المحسوسة أتم فائدة. والملكة صفة راسخة (أى أن الإنسان استعدادا فطريا لعمل ما وفى ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: اعملوا فكل ميسر لما خلق له)<sup>(١)</sup> تحصل عن استعمال ذلك الفعل وتكرره مرة بعد أخرى حتى ترسخ صورته (أى أنه بتكرار القيام بالعملية الإنتاجية تزداد إنتاجية العامل وإتقانه لعمله وهو مانطلق عليه عملية اكتساب الخبرة). وعلى نسبة الأصل تكون الملكة. ونقل المعاينة أوعب وأتم من نقل الخير والعلم (أى أن التدريب أفضل من التعليم للأعمال الجسمانية اليدوية) فالملكة الحاصلة عن الخبر على قدر جودة التعليم وملكة المتعلم يكون حذق المتعلم فى الصناعة وحصول ملكته (أى أن إتقان العمل يتطلب الاستعداد الفطرى كما يتطلب الجودة فى التعليم والتدريب)". كذلك أكد ابن خلدون أن العمال يتجهون إلى الأعمال التى يزداد الطلب عليها ويتعلمونها "وإن كانت الصناعة مطلوبة ... فتجتهد الناس فى المدينة لتعلم تلك الصناعة ليكون منها معاشهم وإذا لم تكن الصناعة مطلوبة لم تنفق سرقها ولا يوجد قصد إلى تعلمها"<sup>(٢)</sup>. وفى هذا إشارة إلى أن الطلب على العمال أحد العوامل المحددة للأجر والعائد.

(١) رواه مسلم.

(٢) المرجع السابق، الفصل الخامس، ص ٣٦٧.

### المبحث الثالث

#### المفهوم الإنتاجى للعنصر البشرى فى الفكر الإسلامى المعاصر

بالرغم من أن العطاء الفكرى الإسلامى لم ينقطع خلال عصور الإسلام كلها، غير أنه أصبح فى القرون الأخيرة فكراً مجرداً ليس له صدى فى جنبات المجتمع، الأمر الذى أدى إلى تخلف البلدان الإسلامية. وفى محاولة للخروج من الواقع المشين لهذه البلدان قامت النهضة الحديثة للفكر الإسلامى، والتى تمثل ثورة على الوضع القائم. وقد تمثلت هذه النهضة فى المجال الاقتصادى فى ثلاثة أمور. أولها فتح باب الاجتهاد: حيث قامت - ولا تزال تقوم - محاولات ناجحة لتقديم موقف الإسلام فى العديد من القضايا والموضوعات الاقتصادية التى استجدت. وثانيها تأصيل الفكر الاقتصادى الإسلامى فى محاولة لوضع المفاهيم الإسلامية الأساسية فى متناول يد المفكرين ليستخدموها فى أبحاثهم، وينطلقوا منها فى دراساتهم. أما ثالث هذه الأمور فيتمثل فى ولوج ميدان التطبيق للاقتصاد الإسلامى، حيث قامت بعض المؤسسات الإسلامية التمويلية بمحاولة وضع الفكر الإسلامى موضع التطبيق، بالرغم من الحرب الشعواء التى يشنها أعداء الإسلام الذين لهم مواءم أقدام كثيرة فى حكومات الدول الإسلامية<sup>(١)</sup>.

ومع تعدد الكتاب والمفكرين، تعددت المقالات والكتب والأبحاث الاقتصادية الإسلامية. ونتيجة لاستحالة عرض أفكار كل الكتاب والمفكرين الاقتصاديين الإسلاميين المعاصرين، فقد اكتفى الباحث بعرض أفكار بعضهم على اعتبار أن كتاباتهم تمثل عينة جيدة لما كتب عن المفهوم الإنتاجى للعنصر البشرى فى الفكر الإسلامى المعاصر.

(١) سيد قطب:

جاءت كتابات سيد قطب متأثرة بالأوضاع الحالية للمسلمين، كما حاول الاستعانة بالفكر الحديث لإبراز أهمية الإسلام، فهو يؤكد أن الإسلام كل لا يتجزأ: عباداته ومعاملاته شرائعه وتوجيهاته، ولذا فالشعائر التعبدية ليست منفصلة فى طبيعتها وأهدافها عن النظم والمعاملات، وأن محاولة تضخيم الجانب التعبدى وعزله عن الجانب

(١) د. يوسف إبراهيم يوسف، استراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية فى الإسلام، مرجع سابق، ص ص



الاجتماعى أو عزل الجانب الاجتماعى عنه هى آفة العصر لا آفة الدين<sup>(١)</sup>. ومن هنا يبين أن العمل لابد وأن يكون فى إطار الشريعة الإسلامية ومتقيدا بمقاصدها، وأن يكون هناك توازن بين الأعمال التعبدية والأعمال الدنيوية.

ويرى سيد قطب أن الإسلام أحاط العمل بقداسة، ويستشهد فى ذلك بآيات قرآنية وأحاديث نبوية. ذلك أن العمل هو الوسيلة الأساسية لنيل حق التملك فى الإسلام، كذلك فإن العمل بكل أنواعه وألوانه، قيمة أساسية من القيم الاجتماعية والاقتصادية الإسلامية<sup>(٢)</sup>. ومن أجل ذلك أوجب على الجماعة تهيئة فرص العمل لكل فرد فيها (لأن الطاقة التى لا تصرف فى العمل ستجد لها طريقا آخر هو طريق المعصية)<sup>(٣)</sup>. وهذا الرأى ليس بجديد حيث سبق لعمر رضى الله عنه أن عبر عن نفس الرأى بقوله "إن الله خلق الأيدى لتعمل، فإذا لم تجد فى الطاعة عملا إلتجست فى المعصية أعمالا، فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية"<sup>(٤)</sup>.

إن أحد العوامل - فى رأيه - التى تزيد الكفاءة الإنتاجية للعامل هو احترام حقه فى الرعاية الصحية والراحة الضرورية وتعجيل أداء الأجور. فالرعاية الصحية والراحة الضرورية تزيد من قدرة العامل، بينما تعجيل أداء الأجور يزيد من رغبته ونشاطه فى العمل، والإسلام يحرص على أن يعمل كل فرد بكامل طاقته الإنتاجية. بل إن الإسلام يطالب العامل بالتجويد فى عمله وإتقانه ويعتبر ذلك عبادة لله، ستعود ثمرته على الفرد والجماعة<sup>(٥)</sup>. وهذا يبين لنا أن أحد المتطلبات الأساسية للتقدم فى العصر الحديث ماهو إلا أحد القيم الإسلامية الأصلية.

كما يرى سيد قطب أن الإسلام عالج فساد جهاز العمل وضعف الإنتاج بطريقتين<sup>(٦)</sup>: تتمثل أولهما فى ملء النفس بالعقيدة الدافعة على العمل وتغيير الأوضاع الاجتماعية المريضة التى أدت إلى فساد الذمم والضمان والاستهتار بالعمل الواجب وتبديد الثروات

(١) سيد قطب، العدالة الاجتماعية فى الإسلام، دار الشروق، الطبعة العاشرة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص ١٢.

(٢) سيد قطب، معركة الإسلام والرأسمالية، دار الشروق، الطبعة التاسعة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص ٤٥.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢ - ١٣.

(٤) محمد الفزالى، غلام من القرب، مرجع سابق، ص ١٣٩.

(٥) المرجع السابق، ص ٤٥. وكذلك سيد قطب، العدالة الاجتماعية فى الإسلام، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٦) سيد قطب، معركة الإسلام والرأسمالية، مرجع سابق، ص ٤٩ - ٥٢.

البشرية الهائلة وتحويلها إلى فتات وحطام. بينما تتمثل الطريقة الثانية في محاربة البطالة وروحها ومكافحة أسبابها، حيث أنذر الذين يتسولون وهم قادرون أن يأتوا يوم القيامة وليس في وجوههم مزعة لحم، كما اعتبر أن حق العمل كحق الطعام وأن العمل زكاة للأرواح والأجسام، وعبادة من عبادات الإسلام التي يجب أن تقيمها الدولة وتهيء لها السبل. وهكذا استطاع سيد قطب أن يبين كيف أن أمراضا معاصرة يمكن علاجها بالعقيدة وتطبيق الشريعة.

## (٢) محمد باقر الصدر:

في كتابه "اقتصادنا" يقدم رؤيته عن مفهوم العمل في الإسلام مقارنة بالنظم الوضعية الأخرى. وقد استعان بالفكر الاقتصادي الحديث لإبراز مدى تفرد وتميز الفكر الإسلامي مقارنة بالفكر الوضعي. وهو يرى أن المشكلة الاقتصادية في الإسلام هي مشكلة الإنسان نفسه، لا الطبيعة، ولا أشكال الإنتاج<sup>(١)</sup>. ويدلل على ذلك بقوله تعالى "الله الذي خلق السموات والأرض، ..... وآتاكم من كل ما سألتموه، وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها، إن الإنسان لظلوم كفار"<sup>(٢)</sup>. فظلم الإنسان في حياته العملية وكفرانه بالنعمة الإلهية، هما السببان الأساسيان للمشكلة الاقتصادية في حياة الإنسان. ويتجسد ظلم الإنسان على الصعيد الاقتصادي في سوء التوزيع. ويتجسد كفرانه بالنعمة في إهماله لاستثمار الطبيعة وموقفه السلبي منها<sup>(٣)</sup>.

وابتداء من هذا المدخل يحلل دور العنصر البشري في التوزيع والإنتاج. فهو يرى أن العمل هو أحد الأدوات الرئيسية للتملك في الإسلام<sup>(٤)</sup>، فالقاعدة الإسلامية عنده هي "إن العمل سبب لتملك العامل للمادة، وليس سببا لقيمتها"<sup>(٥)</sup>. أما بالنسبة لمركز الإنسان ودوره في عملية الإنتاج، فإن دور الإنسان في الفكر الرأسمالي هو دور الوسيلة التي

(١) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط ٢، ٣-١٤٠ هـ - ١٩٨٣ م، ص ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٢) سورة إبراهيم، الآيات ٣٣ - ٣٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٠٧ - ٣٠٨.

(٤) حيث يميز بين نوعين من الأعمال، أحدهما الانتفاع والاستثمار، والآخر الاحتكار والاستئثار. والأول ذو صفة اقتصادية وهو أساس التملك أما الثاني فيقوم على أساس القوة. انظر المرجع السابق، ص ٤٨١ - ٤٨٢.

(٥) المرجع السابق، ص ٣٠٨ - ٣١٢.

تخدم الإنتاج لا الغاية التي يخدمها الإنتاج، فهو فى صف سائر القوى المساهمة فى الإنتاج (طبيعة ورأسال) وبالتالي يتلقى الإنسان نصيبه من الناتج بوصفه مساهما فيه وخادما له ويتساوى فى الأساس مع الوسائل المادية التى تساهم معه فى عملية الإنتاج. أما مركزه فى الإسلام فهو مركز الغاية لا الوسيلة وبالتالي لا يتساوى فى الأساس مع سائر الوسائل المادية، فعملية الإنتاج نفسها من أجل الإنسان، وبذلك يختلف نصيب الإنسان المنتج عن نصيب الوسائل المادية فى الأساس النظرى<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة لمفهوم العمل ودوره فى تنمية الإنتاج، فيؤكد باقر الصدر أن النقطة الوحيدة التى تتفق عليها المذاهب الإسلامية والرأسمالية والماركسية جميعا على الصعيد المذهبي هى تنمية الإنتاج والاستفادة من الطبيعة إلى أقصى حد ضمن الإطار العام للمذهب<sup>(٢)</sup>. كما يوضح وسائل الإسلام فى تنمية الإنتاج من الناحية الفكرية ومن الناحية التشريعية ونستطيع أن نلخص أفكاره بالنسبة لهذه النقطة فى الآتى:

(١) أوضح أن الإسلام حث على العمل والإنتاج، وجعله جزءا من كرامة الإنسان وإيمانه، كما اعتبره أحد العبادات الواجبة عليه، واستشهد فى ذلك بأحاديث نبوية شريفة ومواقف وأقوال الأئمة والصحابة المسلمين.

(٢) أكد أن الإسلام حرم الكسب بدون عمل، كما قاوم فكرة البطالة بكافة أنواعها.

(٣) أشار إلى أن الإسلام حرم بعض الأعمال العقيمة من الناحية الإنتاجية كالمقامرة والسحر والشعوذة.

(٤) أوضح أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اللهو والمجون لما فيه من عزل الإنسان عن مجال الإنتاج والعمل الحقيقى الثمر.

(٥) أشار أن الإسلام حرم القادرين على العمل والنشاط الاقتصادى من الضمان الاجتماعى، ومنعهم من الاستجداء، ولذلك سد عليهم منافذ التهرب من العمل الثمر. وهذا يؤدى بطبيعته إلى تحجيد طاقاتهم للإنتاج والاستثمار.

(٦) أشار إلى أن الإسلام أوجب على المسلمين كفاية تعلم جميع الفنون والصناعات التى تنتظم بها الحياة، كما أوجب عليهم الحصول على أكبر قدر ممكن وأعلى مستوى من

(١) المرجع السابق، ص ٥٢٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٨٥.

الخبرة الحياتية العامة في كافة الميادين.

(٧) رأى أن الإسلام منح الدولة القدرة على تجميع عدد كبير من القوى البشرية العاملة، والاستفادة منها في مجالات القطاع العام الإنتاجي بما يضمن مساهمة جميع الطاقات في حركة الإنتاج الكلى<sup>(١)</sup>.

(٣) عيسى عبه

في كتابه "العمل في الإسلام"<sup>(٢)</sup>، مشاركة مع أحمد اسماعيل يحيى، ينهج عيسى عبه نفس طريقة الفقهاء في عرض أفكاره وإن تميز بنظرته الاقتصادية بحكم نشأته العلمية، ويشق الفكر الخاص بالمفهوم الإنتاجي للإنسان من القرآن الكريم والسنة المطهرة بطريقة مباشرة. فيعرض لأهمية العمل في الإسلام مسترشداً بآيات وأحاديث نبوية ومواقف وأقوال الصحابة والأئمة السابقين، ثم يعرض لتعريفات العمل ومفاهيمه عند العرب والفلاسفة وعلماء النفس والاقتصاديين المحدثين وإنجاز والنظام الرأسمالي وعند المدرسة التاريخية، ويركز على مفهوم العمل في القرآن والسنة. وتحت عنوان "مفهوم تقدمي للفظ العامل في الإسلام" يستعرض كل ما يتعلق بالعمل والولايات في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وفي عهد أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. ثم يحاول أن يفرق بين العمل المشروع والعمل غير المشروع. ثم يتحدث عن موضوعات متفرقة مرتبطة بالعمل ومن أهمها التربية وأثرها في العمل الصالح، التأهيل للعمل والتدريب عليه، الأجور والخوافز ... الخ.

ولعل أهم أفكاره في هذا الكتاب المتخصص يمكن إجمالها في الآتي:

(١) يبدأ في عرض أفكاره بقول الله سبحانه وتعالى "فقلنا يا آدم إن هذا عدو لك ولزوجك فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى. إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى. وأنت لا تضل فيها ولا تضحى"<sup>(٣)</sup>. ومن هنا يوضح أن نزول الإنسان على الأرض كان لغرض الشقاء (أى العمل). ويستنتج من هذه الآيات الآتي:

أ- أن العمل سلوك ظاهري مترتب على تشبث الإنسان بحب البقاء، فهو كل إجهاد ذهني أو عضلي يهدف به الإنسان إلى تلبية بعض حاجاته. وفي كل من إجهاد

(١) المرجع السابق، ص ٥٨٧ - ٦٠٠.

(٢) د. عيسى عبه، أحمد اسماعيل يحيى، العمل في الإسلام، دار المعارف، بدون تاريخ.

(٣) سورة طه، الآيات ١١٧ - ١١٩.

الذهن وإجهاد العضل شقاء للبدن. وقد تتفاوت درجات الإجهاد ومن ثم الشقاء، ولكن مادة العمل واحدة.

ب- دوافع العمل هي أسباب البقاء وهي أن يجد الإنسان طعامه وكساءه وماءه ومأواه، وهي جملة السلع الاستهلاكية الرئيسية التي لو حرم منها الإنسان لهلك. أما ما فوق ذلك فإنه قد يؤدي لرفع مستوى الإنسان، أو طغيانه، أو قد يضر بالحياة.

ج- ربط الحصول الأربع بالشقاء في سبيلها يؤدي إلى قاعدة أساسية هي أن العمل هو السبيل الطبيعي للحصول على احتياجات الإنسان. وهو ما يطلق عليه "حق العمل"، لأنه السبيل الطبيعي الذي فطر عليه الإنسان.

د- أن طلب الرزق بالعمل المنتج حق لله والعباد. وحق الله فيه غالب على حق كل فرد. وبالتالي فإن المجتمع لا يملك أن يمنع الفرد عن طلب الرزق، بل لا يملك أن يقف من هذا الأمر موقفا سلبيا، وبالتالي فواجب على الدولة تهئية فرصة العمل لكل قادر عليه. وهو ما انتهى إليه علماء الاقتصاد من أن تحقيق العمالة الكاملة وظيفة كبرى من وظائف الدولة، وتكليف أساسى يقع على عاتقها لصالح كل فرد.

هـ- وبما أن العمل أو الشقاء في سبيل تدبير المعاش فريضة، وبالتالي العمل عبادة، وفي إتقان العمل درجات من الترقى في العبادة، والقعود عن العمل عصبان لأمر الله وإنكار لستته في خلقه وفي ملكه.

و- إفراد الخطاب لأدم في كلمة "فتشقى" يقر مبدأ هاما في أن العمل فريضة على الرجل دون المرأة. ولكن هذا لا يعنى وجود تحریم صريح ولاضمنى لعمل المرأة، بل في كتاب الله العزيز وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ما يفيد أن كرام النساء كن يعملن. فهذا المبدأ يقر فقط أن تدبير المعاش أساسا فريضة على الرجل.

ز- العمل هو السبيل الطبيعي لكسب المعاش، ولبقاء الإنسان على قيد الحياة. ولتحقيق ذلك لابد من إشباع الحاجات الأساسية على أقل تقدير. ومعنى ذلك أن الحد الأدنى للأجر هو ما يكفي لحفظ الحياة<sup>(١)</sup>.

(٢) يؤكد عيسى عبده نفس ما قيل عن العمل عند الصحابة وأئمة وعلماء المسلمين، فله في الإسلام منزلة رفيعة سامية حيث نادى به الإسلام وجعله أفضل القربات إلى الله تبارك وتعالى وهو عبادة وجهاد ويسمو على كل الفرائض في تكفير بعض الذنوب، والعمل الصالح في المرتبة الثانية بعد الإيمان، ولم يفرق الإسلام بين العمل الفكري والعمل اليدوي، ونهى عن البطالة بأنواعها، وحذر من السؤال لغير حاجة، وطالب بإتقان العمل وهذا يتطلب ثلاثة أمور هي مراقبة الله في السر والعلن وتهئية الجو المناسب له والتعليم والتدريب، كما طالب بأن يكون العمل على قدر الطاقة<sup>(١)</sup>.

(٣) يرى أن الإسلام اعتبر كل جهد مشروع مادي أو معنوي (أو مؤلف منهما معا) عملا ويترتب على ذلك: تساوى البشر من حيث كونهم عمالا ولا إمتياز لفئة على أخرى إلا بمقدار المنفعة التي يقدمونها للمجتمع، ذلك أنهم ليسوا قريبا من المجتمع بل هم جميع العاملين في المجتمع، والأصل أن يتعاون البشر في العمل لا أن يتناحروا أو يتصارعوا صراعا طبقيًا، وعلى العاملين الكاسبين أن يتكفلوا بإعالة العاملين العاجزين عن الكسب<sup>(٢)</sup>.

(٤) يرى عيسى عبده أن الشروط التي يجب توافرها في العمال عند اختيارهم تتمثل في الحرية (من استقل بكفائته) والإسلام (ووثق بدينه وأمانته) كما يؤكد على ضرورة التزام مبدأ الجدارة في التوظيف كأساس لتنمية القوى العاملة في الإسلام، وفي وجوب تولية الأصلح للعمل والحرص على تنمية كفاءة القائم به عن طريق التدريب. أما الشروط التي يجب إعلامها للعامل عند تولية العمل فهي إعلامه بمكان العمل وتعيين العمل والعلم بمسئوليته وحقوقه<sup>(٣)</sup>.

(٥) يؤكد ضرورة اختيار العامل المسلم للأعمال - أو الأنشطة الإنتاجية - المباحة شرعا والامتناع عن تلك المحرمة وأن يختار العمل الذي يناسبه وفقا لقدراته. والعمل المشروع هو العمل الطيب الصالح أما العمل غير المشروع فهو الخبيث. فالتجار والزراعة والصناعة من الأعمال المشروعة إذا كانت في حدود الشريعة ومقاصدها أما الأعمال غير المشروعة فهي التي تخرج عن حدود الشريعة ومقاصدها مثل العمل مع الظلم والاحتكار والربا والإضرار والغش<sup>(٤)</sup>.

(١) المرجع السابق، ص ٣٣ - ٣٥، ص ٤٤ - ٤٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٩ - ٧٠.

(٣) (٤) المرجع السابق، ص ٧٦ - ٧٨، ص ٩١ - ٩٧، ص ١٢٨ - ١٣٩.

## (٤) عبد الرحمن يسرى أحمد

يرى عبد الرحمن يسرى أن نمو الناتج الحقيقى الكلى يعتمد على نوعية العنصر البشرى وقدرته المستمرة على التغيير للأحسن. وهو يرتبط بالنسبة للعمال (الأجراء) بتفضيل العمل على البطالة، "وحركة العمل" تبعاً لفرص التوظيف والدخل الأفضل، والمحاولات المستمرة لاكتشاف أخطائهم الفنية والعمل على تفاديها، ومحاولة فهم واستيعاب الأساليب التكنولوجية الحديثة، والجهود المبذولة للارتقاء بمستوى مهاراتهم عن طريق التعليم والتدريب. وقد استدلل بالعديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية لكى يثبت أن هذه جميعاً من الأمور التى تركز عليها الشريعة الإسلامية وتحث عليها القيم المنبثقة من العقيدة الفراء. أما بالنسبة للمنظمين أصحاب الأعمال فيرتبط نمو الناتج الحقيقى بقدرتهم وبحب المخاطر والقدرة على تحمل أعبائها والجهود المبذولة فى عمليات التجديد والاختراع، وكلها أيضاً من الأمور التى ينادى بها الإسلام<sup>(١)</sup>. ثم ناقش بأن عدم تحقق المقدرة البشرية العالية فى الدول الإسلامية النامية يرجع لأحد افتراضين:

أ- أن مقدرة العنصر البشرى متغير تابع للمتغيرات المادية الحادثة من حوله، وحيث إن ظروف التخلف الاقتصادى هى السائدة فإنه لا يمكن النفاذ من حلقة التخلف إلا عن طريق المتغيرات المادية الإيجابية مثل زيادة معدلات الاستثمار أو التقدم التقنى، ومعظم النظريات الوضعية تدور فى فلك هذا الافتراض وبعضها يصل إلى حد الاستبعاد المطلق للعوامل غير المادية وهذا ما يرفضه الإسلام كلية.

ب- أن مقدرة العنصر البشرى متغير أصلي يؤثر فى المتغيرات المادية من حوله ولكنه ضعيف أو غير كاف لإحداث التغيير الموجب فى العوامل المادية لسبب أو لآخر، ويرى الاقتصاديون الوضعيون أن ذلك راجع إلى القوة النسبية للمتغيرات المادية. أملاً

(١) استعان د. عبد الرحمن يسرى فى الاستدلال على ذلك بالعديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية السابق سردها فى الصفحات السابقة مثل قوله تعالى "وآخرون يضرون فى الأرض يهتفون من فضل الله وآخرون يقاتلون فى سبيل الله المزمّل - الآية ٢٠. وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "لأن يحتطب أحكم حزمة على ظهره خير له من أن يسأل أحداً فيعطيه أو يمنعه" روى البخارى فى كتاب البيوع ورواه مسلم فى كتاب الزكاة عن أبى هريرة رضى الله عنه وغيرهما من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التى تؤيد رأيه.

التحليل الإسلامى فيرجعه إلى البعد عن الإسلام وعدم التمسك بهذا الدين الخفيف<sup>(١)</sup>. ولذا يرى عبد الرحمن يسرى أن المنهج الإسلامى يهين المناخ الاجتماعى الملائم الذى يرفع من مقدرة العنصر البشرى ويطلق قوته الإنتاجية فى مسار التقدم الاقتصادى<sup>(٢)</sup>.

ويشير عبد الرحمن يسرى إلى أن الإسلام حث الأفراد على التعرف على قدراتهم الذاتية مهما قلت، والاعتماد عليها اعتمادا رشيدا لاكتساب الدخل، ومهما كان فهو خير من البطالة الاختيارية. وهذا يؤكد أهمية التوظيف الكامل فى المجتمع الإسلامى، واهتمام رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الأمر بنفسه أرسى قاعدة يتمسك بها حكام المسلمين فيما بعد<sup>(٣)</sup>.

كما أشار إلى أن الإسلام أرسى مبدأ "حركية العمل من مكان لآخر" وأثنى عليه، فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم من سافر وعمل فى مال غيره. كما أرسى مبدأ "حركية العمل من نشاط إنتاجى لآخر" ابتغاء الرزق، فقد شجع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض المهاجرين المكيين على العمل بالزراعة فى المدينة ولم تكن مهنتهم (حيث اعتادوا التجارة)، كما شجع بعض الأنصار على التجارة ولم تكن مهنتهم (حيث اعتادوا الصناعة والزراعة). ذلك أن لإسلام حرص المسلمين على تحرى الكسب الحلال من أى مصدر ونهاهم عن الكسب الحرام لأن فى ذلك تهديد للموارد الاقتصادية للمجتمع وانحرافها عن استخداماتها المثلى<sup>(٤)</sup>.

ويرى عبد الرحمن يسرى أن الكسب أو الرزق أمر مستقل عن كمية النشاط أو درجة إتقانه (بالرغم من أنه يأتى نتيجة لممارسة النشاط الإنتاجى). وإذا فهم الفرد والمجتمع المسلم ذلك سيترتب عليه النتائج التالية:

(١) وفقا لقوله تعالى "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" سورة الرعد، الآية ١١. وقوله تعالى "ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون" سورة الأعراف، الآية ٩٦.

(٢) د. عبد الرحمن يسرى أحمد، دراسات فى علم الاقتصاد الإسلامى، مرجع سابق، ص ١٧٤ - ١٨٤.

(٣) د. عبد الرحمن يسرى أحمد، تطور الفكر الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٤) المرجع السابق، ص ٤١.



أ- أن المسلم سيعمل دائما بنشاط متجدد بصرف النظر عن العائد المتوقع الحصول عليه لتعديته وإيمانه بأن الله ورسوله والمؤمنين يراقبونه في عمله. ولذلك فإن إتقانه لعمله طاعة لله ولرسوله أساما.

ب- أن الفرد المسلم لابد وأن يوازن بين نشاطه وعمله من أجل الآخرة ونشاطه الإنتاجي وواجباته الاجتماعية من جهة أخرى.

ج- سيكون المسلم دائما أكثر قدرة على تحمل مخاطرة النشاط الإنتاجي، وكلما زادت المقدرة على تحمل مخاطرة أكبر كلما زادت احتمالات التجديد والريخ وازداد رواج النشاط الاقتصادي وفي ذلك مصلحة للمجتمع كله.

د- إن تبين المسلم بهذه العقيدة سيجعله دائما متعقفا عن الحرام، حريصا على أن يتم نشاطه الإنتاجي دائما وفقا لما أحل الله لعباده، وبالتالي لن يلجأ إلى طرق غير مشروعة من أجل تسيير نشاطه الإنتاجي. فلن يلجأ إلى معاملات ربوية أو احتكارية أو بخس حقوق الأجراء، أو بخس حق صاحب العمل ... الخ<sup>(١)</sup>.

#### (٥) عهد الحميد الغزالي

يرى عهد الحميد الغزالي أن الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية. ولأن الاقتصاد الإسلامي دين اقتصادي أو اقتصاد ديني، فإن القيم والأخلاق الإسلامية هي الركيزة الأولى له. وهو يزاوج ويوازن بين الروح والمادة وغايته تحقيق "تمام الكفاية" أي تحقيق الحياة الطيبة الكريمة لكل فرد يعيش في كنفه، وعليه أقام النظام الإسلامي مجتمع "المنتجين المتقين" الذي حقق في صدر الإسلام فعلا وعملا تمام الكفاية لأفراده<sup>(٢)</sup>.

وبما أن الإنسان - في نظره - هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، فقد جاء المنهج الإسلامي للتنمية ليعيد، كشرعة، الأشياء في المجتمع الإنساني إلى طبيعتها، وليرد، كمحتاج، قضية التنمية إلى عمارها، وهو الإنسان. فالإنسان وسيلة التنمية

(١) د. عبد الرحمن يسري أحمد، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ٥٣ - ٥٥.

(٢) د. عبد الحميد الغزالي، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، سلسلة نحو وعي اقتصادي إسلامي، إدارة البحوث، مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، ١٩٨٨، ص ٧ - ١٤.

وغايتها. ولكي يحقق الإنسان العبادة التي تشمل جميع أعمال الإنسان وعلى رأسها إعمار الأرض وفقاً لشرع الله، فإن عملية التنمية لابد وأن تتصف بالاستمرارية المستمدة من استمرارية الإنسان في عبادة الخالق تبارك وتعالى.

وبناء على ما سبق فإن أساسيات المنهج الإسلامي للتنمية القائم على الإنسان تشمل الاستخلاف أى العمل الصالح الذي يعمر الأرض ويتطلب ذلك الالتزام بعقد الاستخلاف وشروطه أى يكون العمل في حدود ما شرع الله تحقيقاً لمقاصده. ونظام الأولويات فى الإنتاج فيبدأ بالضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات. والحض على الإنفاق والذي يتضمن فى داخله حض على الإنتاج والكسب أى دفع لعملية إعمار الأرض. والدوافع والأخوة والقدوة؛ والدوافع إيجابية تحض على التقوى والعمل والإنتاج والإحسان والتعاون فى العمل، والأخوة تعنى جميع القائمين على العمل على قلب رجل واحد، والقدوة تعنى الاسترشاد برسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وخلفائه.

وللقيام بهذه الأساسيات لابد من تربية الإنسان المسلم واستمرار عملية التربية وتكثيفها، فالتربية فى المنهج الإسلامى شملت كل جوانب حياة الإنسان. والبرنامج التربوى الإسلامى يعتمد على عدة عناصر أهمها العبادات والدعاء والعلم وقراءة القرآن وجهاد النفس والاستغفار والإعفاف والرقابة الذاتية وقيم القناعة والزهد والصبر والرباط والاحتساب والتواضع لصالح البال واستقامة السلوك<sup>(١)</sup>.

وبعد عرض الآراء الخاصة بالمفهوم الإنتاجى للعنصر البشرى فى فكر بعض أئمة وعلماء المسلمين، يرى الباحث أن هذه الآراء جاءت متأثرة بالفقه الإسلامى من جهة، وبالظروف البيئية وتطورها من جهة أخرى. فنجد فى العصور الإسلامية الأولى أن فكر علماء المسلمين كان مرتبطاً بدرجة كبيرة بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكانت حياة الأفراد ذاتها متأثرة بأفعال وأقوال صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتباعه الصالحين، ولهذا جاءت الكتابات الإسلامية المتعلقة بالنواحي الاقتصادية أقرب ماتكون إلى الفقه الإسلامى. ولكن بعد تطور المجتمعات الإسلامية وانتشار الإسلام شرقاً وغرباً،

بدا الفكر الاقتصادي الإسلامى متأثرا بالظروف البيئية والأوضاع السائدة، وإن لم يخرج عن الإطار العام للشريعة الإسلامية. فجاءت كتابات ابن خلدون، مثلا، خالية في كثير منها من الأحاديث والآيات القرآنية بل وأصبحت قائمة على استقراء الأوضاع السائدة في عصره، وهو ما نلمسه أيضا بالنسبة للعلماء الإسلاميين المعاصرين.

## الفصل الثالث

### الاستثمار فى العنصر البشرى فى الفكر الوضعى المفهوم، الأهداف والمجالات، الآثار

من المتفق عليه أن الاستثمار عموماً - سواء فى جانبه المادى أو فى العنصر البشرى - يتمثل فى تكوين أو بناء الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وهو ما يطلق عليه فى الفكر الوضعى المعاصر الاستثمار فى رأس المال الشامل. وهذا الفصل يتناول أولاً المفهوم الوضعى للاستثمار فى العنصر البشرى، ثم يتعرض لمناقشة الأهداف المختلفة لهذا الاستثمار والمتعلقة بالمفهوم الذى تم التوصل إليه، ثم يتم عرض أهم مجالات الاستثمار البشرى التى تنطوى على تحقيق هذه الأهداف. ونختتم الفصل بمناقشة أهم الآثار المترتبة على الاستثمار فى العنصر البشرى. وعلى ذلك يمكن تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار فى العنصر البشرى.

المبحث الثانى: أهداف ومجالات الاستثمار فى العنصر البشرى.

المبحث الثالث: آثار الاستثمار فى العنصر البشرى.

## المبحث الأول

### مفهوم الاستثمار فى العنصر البشرى

يمكن تأسيس مفهوم الاستثمار فى العنصر البشرى فى الفكر الوضعى على أساس المفهوم الخاص بتمتية الجانب الإنتاجى لهذا العنصر. بعبارة أخرى، أن الاستثمار فى الموارد البشرية يعنى محاولة تميمتها من أجل تحقيق أهداف معينة تتعلق بالناحية الإنتاجية لهذه الموارد. وقد تبين للباحث أن هناك العديد من التعريفات الخاصة بمفهوم الاستثمار فى العنصر البشرى، حيث تعددت التعريفات بتعدد الاقتصاديين الذين اهتموا بهذا الموضوع وتناولوه بالبحث والتحليل. وذلك لأن هذا الموضوع له أبعاد اقتصادية وغير اقتصادية عديدة تختلف فيها وجهات النظر كثيراً. وعليه سيقوم الباحث بعرض وتقييم بعض هذه التعريفات من أجل الوصول إلى مفهوم أكثر تعبيراً عن وجهة النظر الوضعية بالنسبة للاستثمار فى العنصر البشرى.

فينص تعريف المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة (Ecsoco)<sup>(١)</sup> "أن تنمية الموارد البشرية هى عبارة عن عملية تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشرى، الذين يساهمون فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما، أو يمكنهم أن يساهموا فيها. على ألا يقتصر هؤلاء الأفراد على السكان العاملين، بل يمتد إلى الاشتراك الفعلى أو المنتظر، أو الذى يمكن الحصول عليه من الأشخاص الآخرين فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية". وفى هذا النطاق قام المجلس بتحديد ثلاثة مظاهر رئيسية لتنمية الجانب الإنتاجى للموارد البشرية وهى:

أ- محاولة الاستخدام الأمثل لأفراد القوى العاملة من خلال إيجاد فرص التوظيف المناسبة.

ب- تحسين وزيادة إنتاجية العاملين من الأفراد عن طريق توفير التعليم المهنى والتدريب.

ج- تأييد الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية القومية، من حيث ضمان اشتراك جميع الفئات الاجتماعية الفعال فى تحقيق ذلك.

(1) United Nations, *Development and Utilization of Human Resources in Developing Countries*, New York: Economic and Social Council, First Part, May 1967, p. 10 and Second Part, p.4.

وعلى ذلك فإن الاستثمار فى العنصر البشرى وفقا لهذا التعريف هو نشاط مخصص لتنمية مهارات ومعارف وقدرات الموارد البشرية العاملة والمنتظرة بالكيفية التى تسمح بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع. ولكن يلاحظ أن هذا التعريف قصر مجالات الاستثمار فى العنصر البشرى على مجالى التعليم المهنى والتدريب متجاهلا المجالات الأخرى. كما أن هذا التعريف أبرز الهدف من هذا الاستثمار فى العنصر البشرى وهو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولم يركز بصورة مباشرة على أثر الاستثمار البشرى على الجانب الإنتاجى للعنصر البشرى.

أيضا لم يركز فردريك هاريسون - مستشار منظمة العمل الدولية واليونسكو لشئون القوى العاملة والتخطيط التربوى عام ١٩٦٤- فى تعريفه فقط على الجانب الإنتاجى للعنصر البشرى بل امتد التعريف ليشمل كل الجوانب المتعلقة بتنمية الموارد البشرية مشيرا إلى أن تنمية الموارد البشرية تعنى<sup>(١)</sup> "زيادة المعارف والمهارات والقدرات لدى جميع الناس فى المجتمع. ويمكن وصفها من الناحية الاقتصادية بأنها تركيب رأس المال البشرى واستثماره بصورة فعالة فى تطوير النظام الاقتصادى. أما من الناحية السياسية فتعنى إعداد الأفراد للإسهام فى العمليات السياسية ، وبخاصة بوصفهم مواطنين فى مجتمع ديمقراطى. ومن الناحيتين الاجتماعيتين والثقافيتين تستهدف مساعدة الأفراد على أن يحيا حياة أكثر دسامة واكتمالا وأقل تقيدا بالتقاليد. وبعبارة موجزة يمكن القول بأن تنمية الموارد البشرية هى مفتاح مسايرة العصر". وتحقق تنمية الموارد البشرية عند هاريسون بطرق كثيرة أهمها: التعليم والتدريب والتنمية الذاتية وتحسين الصحة وتحسين التغذية. ويتضح من تعريف هاريسون أنه اعتبر أن تنمية الموارد البشرية لا تكون فقط للقوى العاملة المنتجة فى المجتمع، بل لكل أفراد المجتمع. ولكن فى نفس الوقت نجد أن شمول التعريف جاء على حساب إبراز أثر الاستثمار فى العنصر البشرى على النواحي الإنتاجية وهو ما يهدف البحث أساساً إلى إبرازه، تماماً مثل تعريف المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة (Ecsoco) .

(1) Frederick Harbison and Charles Myers, "Education, Manpower and Economic Growth: Strategies of Human Resources Development", Oxford and I. B. H. Publishing Co. New Delhi, Third Indian Reprint, 1974, pp. 2 - 3.  
- Frederick Harbison, "Human Resources and Development: Economic and Social Aspects of Educational Planning", Paris: UNESCO, Dec. 1964, pp. 59 - 68.

كذلك يشير تقرير البنك الدولي إلى أن مفهوم تنمية الموارد البشرية هو<sup>(١)</sup> "مفهوم يشمل التربية والتدريب والنهوض بالصحة والتغذية وخفض معدلات الخصوبة، وهو إذ يضم هذه العناصر المتعددة يولى النمو الاقتصادي اهتماما بالغا". وبالتالي فإن الاستثمار فى العنصر البشرى يجب أن يشمل الإنفاق على البنود السابقة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي. ويرى الباحث أنه بالرغم من اتفاق الاقتصاديين على أن التربية والتدريب والنهوض بالصحة والتغذية تدخل ضمن مفهوم تنمية الموارد البشرية، إلا أنه ليس هناك اتفاق على اعتبار خفض معدلات الخصوبة ضمن هذه العناصر. كذلك تناول التعريف الجانب الإنتاجى للعنصر البشرى بصورة غير مباشرة على أساس أنها السبيل إلى تحقيق الهدف النهائي للاستثمار فى العنصر البشرى لديه (النمو الاقتصادي).

أما تعريف "إسماعيل درة" لمفهوم الاستثمار فى العنصر البشرى فقد جاء قاصراً من عدة جوانب حيث يرى أن عملية تنمية الموارد البشرية هي<sup>(٢)</sup> "الجهود المختلفة المبذولة لتنمية قدرات الأفراد واستعداداتهم العقلية والجسدية، وذلك بهدف إشباع الحاجات العامة والخاصة" وقد رأى أن الطرق التى تؤدى إلى ذلك تنحصر فى التعليم بكافة أنواعه والصحة والتدريب الوظيفى. ويلاحظ على هذا التعريف أولاً القصور فى ذكر المجالات المختلفة للاستثمار فى العنصر البشرى وثانياً أن الهدف من هذا الاستثمار جاء هدفاً عاماً وغير محدد، كما لم يركز أيضاً على الجانب الإنتاجى للعنصر البشرى بطريقة مباشرة.

أما جارى بيكر فيرى أن مفهوم الاستثمار فى العنصر البشرى ينصرف إلى<sup>(٣)</sup> "الجهود التى تؤثر فى مستقبل الدخل الحقيقى من خلال تعبئة الموارد فى الأفراد".  
توصل بيكر لهذا التعريف بعد أن عقد مقارنة نظرية بين الطرق التى يتم عن طريقها تراكم رأس المال فى الإنسان وهى التدريب الوظيفى والتعليم المدرسى والأبحاث وأوجه المعرفة الأخرى والصحة. وقد أوضح بيكر تأثير هذه الطرق على متحصلات الأفراد المستقبلية.

(١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٠ (واشنطن: البنك، أغسطس ١٩٨٠) ص ٤٤ - ٤٥.

(٢) إسماعيل إبراهيم الشيخ درة، الاستثمار البشرى وأثره فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى

الكويت، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة الكويت، نوفمبر ١٩٧٥، ص ٥ - ١٠.

(3) Gary S. Becker, "Investment in human capital: A theoretical analysis", *Journal of Political Economy*, 5 (October, 1962), pp. 9 - 49.

ولكن يلاحظ على هذا التعريف أنه ركز فقط على الجانب المستقبلى للإنتاج المترتب على الاستثمار فى العنصر البشرى وأهمل تأثير هذا الاستثمار على الإنتاج والإنتاجية فى الأجل القصير.

وبالرغم من الجوانب الإيجابية العديدة للتعريفات السابقة فإن الباحث يرى أن تعريف شولتز لمفهوم الاستثمار فى العنصر البشرى الذى ينص على أنه <sup>(١)</sup> "كل إنفاق على المجالات الاستثمارية المختلفة (التعليم والتدريب الوظيفى والصحة وبرامج التعليم المتخصصة وهجرة الأفراد) من أجل تنمية القدرات والمهارات الإنتاجية للأفراد" يعد أكثر التعريفات ملاءمة لغرض هذا البحث حيث يركز بطريقة مباشرة على تحسين قدرات ومهارات الأفراد الإنتاجية كهدف أساسى للاستثمار فى العنصر البشرى. بالإضافة إلى ذلك فقد حاول حصر المجالات المختلفة لمثل هذا الاستثمار بصورة أكثر شمولاً.

وبناء على ما سبق نستطيع القول بأن مفهوم الاستثمار فى العنصر البشرى فى النظم الرضعية يشتمل على أربعة عناصر رئيسية هى:

أ- أن الإنفاق الاستثمارى الذى يتم تنفيذه فى العنصر البشرى يخصص لتنمية القدرات والمهارات الإنتاجية للأفراد. أو باستخدام مصطلحات الفكر الوضعى يمكن القول أن هذا الإنفاق الاستثمارى يؤدى إلى تراكم فى رأس المال البشرى وزيادته كما ونوعاً (التركيم الرأسالى فى الإنسان).

ب- أن الإنفاق المخصص لتنمية القدرات والمهارات الإنتاجية للأفراد يتحدد وفقاً لهدف زيادة الدخل الحقيقى للمجتمع حالياً ومستقبلاً أو بهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً.

ج- يتم تحقيق أهداف الاستثمار فى العنصر البشرى من خلال الإنفاق على مجالات استثمارية متعددة.

د- يترتب على هذا الإنفاق الاستثمارى على العنصر البشرى آثار متعددة بعضها اقتصادية تتعلق مباشرة بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية. والبعض الآخر غير اقتصادية وليس مجال تناولها مثل هذا البحث.

(1) Theodore W. Schultz, *Op.Cit.*, pp. 35 - 43.



ونتيجة لما سبق سيناقش المبحث التالي أهم الأهداف التي يعتقد الفكر الوضعي أن الاستثمار في العنصر البشري يجب أن يسعى إلى تحقيقها مستعرضا أهم المجالات الاستثمارية التي يمكن أن تحقق هذه الأهداف. بينما يتناول المبحث الأخير من هذا الفصل أهم الآثار الاقتصادية للاستثمار في العنصر البشري والمتعلقة بالجانب الإنتاجي لهذا العنصر.

## المبحث الثانى

### أهداف ومجالات الاستثمار فى العنصر البشرى

#### أولاً: أهداف الاستثمار فى العنصر البشرى

إن أهداف الاستثمار فى العنصر البشرى فى الفكر الوضعى أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. بل وفضلا عن ذلك فإن الأهداف غير الاقتصادية لا يمكن فصلها عن هدف تحقيق التنمية الاقتصادية فى أى تحليل واقعى يستهدف رسم السياسات المختلفة. وبالرغم من ذلك فإن معظم متخذى القرارات أو مصممي السياسات الاقتصادية لا يعنون إلا قليلا بتحليل الاستثمار فى العنصر البشرى، فالكثير منهم يرى أن الإنفاق على العنصر البشرى يعد بالدرجة الأولى استثمارا اجتماعيا. وبالرغم من أن التحليلات الاقتصادية للاستثمار فى الإنسان التى تمت مؤخرا تعتبر إسهاما جديدا هاما فى النظرية الاقتصادية، إلا أنها لم تدخل بعد بصورة إيجابية فى مجال وضع السياسات الاقتصادية بالرغم من إبرازها الأهمية العامة للاستثمار فى الإنسان، وماتوحى به من أن بعض بنود الإنفاق على الإنسان يمكن اعتبارها استثمارا وليس مجرد استهلاك جار أو مصروفات اجتماعية<sup>(١)</sup>.

وحيث إن موضوع هذا البحث يتعلق بالجانب الإنتاجى للعنصر البشرى، فإننا سنتناول بالتحليل أهداف الاستثمار فى العنصر البشرى المتعلقة بهذا الجانب الإنتاجى والتي يمكن أن تنقسم فى الفكر الوضعى إلى قسمين رئيسيين: أهداف مباشرة تنصب على الإنتاج وأهداف غير مباشرة بالنسبة للإنتاج.

#### (أ) الأهداف المباشرة<sup>(٢)</sup>:

تنقسم الأهداف المباشرة من الاستثمار فى العنصر البشرى إلى:

(١) هدف زيادة الإنتاج: تعد زيادة الإنتاج (أو الدخل طالما أن الإنتاج هو نفسه الدخل منظورا إليه من جهة أخرى) أحد الأهداف المباشرة للاستثمار فى العنصر البشرى.

(1) Frederick Harbison and Charles Myers, *Op.Cit.*, p. 2, p p 11 - 14.

(٢) إسماعيل إبراهيم الشيخ دة، مرجع سابق، ص ٣٢٨ - ٣٥٦.

وتتم زيادة الإنتاج من وجهة النظر الاقتصادية البحتة من خلال زيادة توظيف العناصر الإنتاجية العاطلة عن العمل، أو زيادة إنتاجية العناصر التي تم تشغيلها بالفعل. لذلك فإن الكتابات الاقتصادية التي تعالج العلاقة القائمة بين الاستثمار في العنصر البشري وبين زيادة الإنتاج تقوم على اعتبار الإنفاق على الإنسان إنفاقاً استثمارياً. حيث أدى الاهتمام بمجالات الاستثمار في العنصر البشري في الدراسات الاقتصادية إلى ظهور طريقة البواقي المستخدمة في قياس العائد الاقتصادي للاستثمار في الإنسان. وهي الطريقة التي لجأ إليها الاقتصاديون لتقدير الزيادة الإجمالية في الناتج القومي التي تنجم عن العوامل غير المحددة خلال فترة زمنية معينة<sup>(١)</sup>. وترتب على ذلك أن نادت منظمة اليونسكو إلى ضرورة اعتبار التعليم أحد عوامل الإنتاج غير الملموسة في عملية التنمية الاقتصادية في المؤتمر العام الذي عقدته في ديسمبر ١٩٦٠.<sup>(٢)</sup>

كذلك يهدف الاستثمار في العنصر البشري إلى زيادة إنتاجيته وهذا يتطلب أن يشمل هذا الاستثمار أفراد القوة العاملة الذين يقومون بالإنتاج. مع ملاحظة أن الاستثمار في العنصر البشري سيؤدي إلى زيادة إنتاجيته بدرجة أكبر في الوظائف العليا والفنية المتخصصة، بمعنى أن زيادة الإنتاجية تكمن بدرجة أكبر في زيادة تعليم الأفراد الفنيين من خلال تحسين مستوياتهم التعليمية (مثلاً بالمقارنة بزيادة تحسين مستوى العاملين بالوظائف الدنيا غير الفنية كالفراشين والحراس ورجال النظافة<sup>(٣)</sup>). وفي هذا المجال يلاحظ على العلاقة بين التعليم والإنتاجية ما يلي<sup>(٤)</sup>:

أ- يوجد قدر معين من التعليم لكل عمل من الأعمال بحيث يصعب تنفيذ هذا العمل دون توافره، وأن زيادة تعليم الأفراد الذين يقومون به عن هذا القدر لن يؤدي إلى زيادة إنتاجيتهم.

- (1) United Nations, *Manpower for Industrialization*, New York: United Nations Development Organization (UNIDO), 1969, pp. 1-10.
- (2) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), *Economic and Social Aspects of Educational planning*, Paris, December 1964, p. 13.
- (3) Manuel Zymelman, "Labour, education and development", in *Education in National Development*, Don. Adams (ed.), London, Routledge and Kegan Paul, 1971, P. 110.
- (4) Mark Blaug "A Cost - benefit approach to educational planning in developing countries", *International Bank for Reconstruction and Development (IBRD)*, Washington, December 1967, pp. 10 - 11.

ب- تتناسب زيادة إنتاجية الفرد مع زيادة كمية التعليم التى يحصل عليها ، مع ملاحظة أن إنتاجية العامل تزيد بمعدل متزايد أولا مع بدء توافر الفرص التعليمية له، ثم تلاهث أن تتزايد هذه الإنتاجية بمعدل متناقص ثانيا حتى تصل لأقصاها بعد أن يبلغ المستوى العلمى للعامل الحد المقرر.

(٢) هدف تحقيق التوظيف: يحتل موضوع التوظيف مكانا رئيسيا فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى جميع الدول، وقد برزت أهمية دور الاستثمارات البشرية غير المنظورة فى التوظيف جنبا إلى جنب السياسات المالية والتقنية التى يمكن أن تتخذ فى هذا المجال. ويمكن ذكر أهم الأهداف المرجو تحقيقها نتيجة للاستثمار فى العنصر البشرى فى مجال تحقيق التوظيف كالآتى:

أ- زيادة فرص العمل بين الأفراد: ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الملاءمة بين رغبات أصحاب الأعمال وبين ما يحتاجون إليه من المهارات وأصحاب الكفاءات. فمثلا عن طريق استخدام التعليم والتدريب يمكن تنمية إنتاجية الأفراد الذين ينزلون إلى سوق العمل بما يوفى باحتياجات هذا السوق.

ب- سرعة تكيف الأفراد مع التطورات التقنية: ذلك أن التحسينات فى النواحي التقنية تؤدى إلى إحداث البطالة الهيكلية أو ظهور البطالة الفنية. ولذا يجب أن يهدف الاستثمار فى العنصر البشرى إلى سرعة تكيف الأفراد مع هذه التطورات التقنية الجديدة. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق التعليم والتدريب اللذين يزودان الأفراد بالقدرات والاستعدادات العقلية والجسدية على أداء الأعمال الجديدة بالشكل الذى يمكنهم من ملاءمة أنفسهم مع التطورات التقنية الحديثة.

ج- حركية العمل (الانتقال الاقتصادى): ويقصد بالانتقال الاقتصادى أن ينتقل الفرد من مكان لآخر بحثا عن العمل، أو من مجال إنتاجى معين إلى مجال إنتاجى آخر. وتهدف الاستثمارات البشرية إلى زيادة مرونة الانتقال الاقتصادى للعنصر البشرى من خلال التعليم والتدريب. حيث يعد من أبرز خصائص الفرد المتعلم أنه أقدر من غيره على مواجهة ظروف التغيير الاقتصادى والاجتماعى. كما أن سهولة انتقال الأفراد المتعلمين من اكتسبوا المعارف والمهارات، قد تؤدى بهم إلى التغلب على البطالة التى يمكن أن تواجه الأفراد غير المتعلمين إزاء التغيير وما يمكن أن يؤدى اليه من المظاهر السلبية.

(٣) هدف تحقيق العدالة فى توزيع الدخل؛ أحد الأهداف الهامة للاستثمار فى العنصر البشرى هو إعادة توزيع الدخل بين الأفراد. ويعد التعليم والرعاية الصحية من الأدوات الاقتصادية الجديدة التى تستخدم فى سبيل تخفيف حدة الفوارق بين دخل الأفراد، وإن كان تأثيره النسبى يبدو ضئيلا أمام الأدوات الأخرى مثل الضرائب التصاعدية على الدخل وضرائب التركات وتقديم الإعانات إلى الفقراء<sup>(١)</sup>. فيمكن عن طريق تقديم الخدمات الصحية المجانية أو منخفضة الثمن - وكذلك التعليم (خاصة الأولى) إلى الطبقات الفقيرة بالمجتمع، التقليل من تفاوت توزيع الدخل. حيث يعد تقديم هذه الخدمات بصورة مجانية دعما غير مباشر للطبقات الفقيرة بالمجتمع فى الأجل القصير. بالإضافة إلى ذلك فإن للتعليم أثره الإيجابى فى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة فى الأجل الطويل - ويتوقف هذا على ظروف المجتمع - حيث يترتب عليه ارتفاع فى القدرات العقلية والمهارات الإنتاجية لأفراد هذه الطبقات مما يمكنهم من زيادة دخولهم.

#### (ب) الأهداف غير المباشرة؛

لاتؤدى هذه الأهداف إلى تحقيق زيادة فى الإنتاج والإنتاجية بصورة مباشرة، وإنما تؤدى إلى تحقيق هذه الزيادة بصورة غير مباشرة ولهذا نطلق عليها الأهداف غير المباشرة. وهى تمثل فى مجموعها الثمرة المرجوة فى الأجل الطويل وقد تكون أكثر أهمية من الأهداف المباشرة وهى فى طبيعتها يمكن أن تكون أهدافا اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو علمية، ومن أهم هذه الأهداف مايلى:

(١) هدف بناء الدوافع الاقتصادية الرشيدة لدى الأفراد؛ من المعروف أن السلوك الاقتصادى للإنسان يتأثر بدوافعه الاقتصادية. وتهدف الاستثمارات البشرية إلى ترشيد هذه الدوافع وخلق الصفات الاقتصادية البناءة التى تقتضيها حياة نظام المصنع. فالرغبة فى العمل المؤهل له الفرد والرغبة فى اكتساب أقصى دخل ممكن والرغبة فى الاستقرار فى العمل (عن طريق إطاعة الرؤساء واحترام المواعيد) والرغبة فى إتقان العمل (عن طريق حب العمل والإخلاص فيه) وما إلى ذلك يعد من الدوافع

(1) Teh-Wei Hu and Others, "Theory of public expenditures for education". in *Education and The Economics of Human Capital.*, Ronald A. Wykstra (ed.), New York, The Free Press, 1971, p. 93.

الاقتصادية الإيجابية التي تدعو إلى زيادة الإنتاج<sup>(١)</sup>. ويرى علماء النفس أن تغيير السلوك الإنساني أمر رهين بتعديل الدوافع التي توجد في الإنسان وتوجيهها. ويمكن أن يواكب عملية التوعية بالدوافع الاقتصادية الرشيدة الاعتناء بسياسة الحوافز المادية والمعنوية وتحسين نظام الأجور مما يعطى دفعة قوية لعملية تنمية هذه الدوافع الاقتصادية الرشيدة. ذلك أن انخفاض مستويات الأداء في الأعمال التي تصدر عن الإنسان تعد من أسباب التخلف الذي تعيشه الدول النامية، وهو السبب الذي يظهر في وجود التفاوت القائم بين المستويات المعيارية لما يجب أن يكون عليه أداء العمل وبين ما يصدر عن الفرد من الأداء الذي يعجز عنه بلوغ هذه المستويات. وبينما يعظم مقدار هذا التفاوت في الأفراد عند بدء حياتهم العملية أو لدى أفراد القوى العاملة في البلاد النامية، فإننا نجد أن هذا الفارق بين مستويات العمل وما يؤديه هؤلاء الأفراد في الدول المتقدمة لا يكاد يذكر. وتتفق الآراء على أن تتدخل وسيلة الاستثمارات التعليمية والتدريبية للقضاء على ما قد يظهر من الثغرات القائمة من خلال تزويد الأفراد بالكفاءات المحددة ومعالجة ما ينتاب السلوك الإنساني من قصور. وبالمخالصة أن خلق الأنماط السلوكية التي تقتضيها طبيعة التغيير الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، يعتبر من الواجبات الأساسية التي يجب أن تقوم بها سياسات الاستثمار البشري. ومن جهة أخرى لابد أن يهدف الاستثمار في الإنسان إلى المساعدة على تكيف الإنسان مع بيئته من خلال حدوث الاتفاق بين الدوافع التي يحملها الإنسان وبين الدوافع التي يتطلبها العمل. ويظهر تأثير الدوافع كأحد العناصر الهامة في اختيار الفرد لنوع الدراسة أو المهنة. كذلك يعتبر غرس عادة التفكير بالأسلوب العلمي بين الأفراد من أهم ما يجب أن تهدف إليه وسائل الاستثمارات البشرية، خاصة في الوقت الذي يشيع بينهم الأساليب غير المنطقية في مواجهة المشاكل القائمة. وفي هذا الشأن يهدف التعليم والتدريب إلى التقليل من شأن النزعات الفردية الضارة بمناخ العمل بين أفراد القوى العاملة، وإلى نشر وتنمية الروح التعاونية بين العاملين، وهذا بلا شك سينعكس على الإنتاج. كذلك يمكن أن تهدف

(١) اسماعيل إبراهيم الشيخ دة، "الاستثمار البشري وأثره على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت، مرجع سابق، ص ص ٣٤٥-٣٥١.

الاستثمارات البشرية إلى تغيير النظرة الاجتماعية للمرأة، وتشجيعها على العمل، وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة لزيادة مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>(١)</sup>.

(٢) هدف إحداث التغيير الفكرى والاجتماعى اللازم لعملية التنمية؛ يعد أحد الأهداف الرئيسية للاستثمار فى العنصر البشرى هو إحداث التغيير الاجتماعى اللازم لعملية التنمية. فعن طريق التعليم مثلاً يمكن خلق العناصر القيادية فى البلاد وتقديم الأفكار الجديدة للأفراد والتي تعد بمثابة نقطة الانطلاق فى جميع حركات التغيير والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية على مر العصور. ويرى (هودجكن) أن مسئولية نشر الأفكار الجديدة يجب أن تقع على عاتق أساتذة الجامعات، كما يقع عليهم واجب زيادة تدفق الآراء الجديدة من خلال مايقومون به من الأبحاث العلمية، أو مايعقدونه من الندوات، وإلقاء المحاضرات عبر وسائل الاتصال الجماعية والبرامج والأفلام. وقد تظهر جهودهم فى الحد من تدفق الأفكار التقليدية المضادة لعملية التنمية، بالإضافة إلى تهيئة أذهان الأفراد لتقبل الأفكار الجديدة ليتولوا بعدها مسئولية حملها ونشرها بين مختلف الفئات<sup>(٢)</sup>. وفى هذا المجال يلعب التعليم دوراً بارزاً فى تخفيف حدة التوتر الاجتماعى الناشئ بسبب الصراع بين الأفكار الحديثة والأفكار القديمة خاصة فى المجتمعات التى تحتاجها عوامل التغيير السريعة التى لا يقدر الأفراد والأنظمة على تحمل آثارها<sup>(٣)</sup>. غير أن البعض يرى أن قدرة التعليم على إحداث التغيير الاجتماعى المنشود تكاد تبلغ مقدراً ضئيلاً إذا ما أخذ فى الاعتبار الاتجاه التقليدى فى التعليم على نحو ما يجمع عليه خبراء منظمة اليونسكو، وهو الاتجاه الذى يعمل على تغذيته جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والعوامل التى تقاوم الإصلاح فى ميدان مهنة التدريس، حيث إن التأثير النهائى لها هو عادة أقوى فى البلاد النامية منه فى البلاد الأكثر تقدماً<sup>(٤)</sup>. وهذا يعنى أن التغيير الذى قد يحدثه قطاع التعليم فى المجتمعات

(١) المرجع السابق، ص ٢٨٥ - ٢٩٥.

(2) R. A. Hadgkin, "Education and Change," London, Oxford University Press, 1965, pp 17-18.

(3) Ibid, pp 20-21.

(٤) س. أ. بيبس، نوعية التربية فى البلاد النامية، ترجمة كمال السيد درويش، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٦.

التقليدية، قد لا يتناسب مع ما يعلقه الأفراد على وسيلة الاستثمارات التعليمية أو التدريبية من الآمال العريضة. ولكن هذا لا يعنى انعدام قدرة التعليم والتدريب على إحداث التغيير جملة وتفصيلا ولذلك جاءت المطالبة بضرورة التركيز على النظم التعليمية والتدريبية لإحداث التغييرات الفكرية والاجتماعية اللازمة لعملية التنمية.

(٣) هدف توفير مناخ البحث العلمى فى المجتمع: يعتبر توفير مناخ البحث العلمى من أهم الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها الاستثمارات البشرية. ويعد توفير الباحثين من أولى مقومات البحث العلمى إن لم يكن من أشق الأمور للدول التى تبحث عن التنمية السريعة العاجلة. لذلك كانت مسئولية إيجاد القدرات والاستعدادات لرجال البحث العلمى المتخصصين فى فروع العلوم المختلفة من الواجبات الهامة التى تقع على عاتق الجامعات إن لم تقع على كاهل الدولة نفسها. كذلك يجب تزويد مؤسسات البحث العلمى بالموثقين والفنيين الذين يساعدون الباحثين فى استقصاء الموضوعات محل الدراسة والبحث، وتحضير خطط العمل، وتسجيل النتائج التى يتم التوصل إليها، وتبويبها بحيث يمكن الرجوع إليها كلما دعت الحاجة. وحيث إن نقص التعليم وعدم توفر الأشخاص الذين لديهم القدرة على ملاءمة التكنولوجيا للظروف المحلية التى تعيشها الدول التابعة فنياً مما يترتب عليه عدم انتشارها، لذا يجب أن تهدف طرق التنمية البشرية إلى توفير هؤلاء الأفراد وتنمية استعداداتهم بحيث يساعدون على انتشار التكنولوجيا والعمل بها مما يدفع عملية التنمية إلى الأمام<sup>(١)</sup>.

ويعد توفير المعلومات العلمية أحد الأهداف الهامة للتعليم، كما يعد فى نفس الوقت إحدى ثمرات التقدم العلمى، خاصة فى ظل التطور الهائل الحادث فى أنظمة المعلومات المختلفة وأثرها على تسهيل والإسراع بعملية الحصول على المعلومات المتاحة فى المجالات العلمية المختلفة. مما حدا ببعض الاقتصاديين إلى اعتبار المعلومات من العناصر الانتاجية، وفقا للمفهوم الحديث لعوامل الإنتاج فى أعقاب انتشار الميكنة الآلية منذ عام ١٩٥٠<sup>(٢)</sup>. واستناداً إلى أهمية المعلومات فى الوقت الحاضر فقد تزايدت

(1) Ralph W.Tyler, "Programming of science and technology within the educational structure," in *Human Resources : Training of Scientific and Technical Peronnel*, New York: United States Agency for International Development, February 1963, PP133-143.

(٢) وهى العوامل التى تقع فى المعلومات (وهى التى تتعلق بخواصات المنتج النهائى)، والطاقة (وهى عبارة عن أداة تحويل المواد إلى المنتجات المطلوبة)، والمواد (وهى التى تعتبر موضوع الإنتاج).

أنظر:- عالم الفكر، ٤ (يناير/مارس ١٩٧٢)، ص ٧٣.



الاستخدامات العديدة لها خاصة بعد أن تدخلت الآلة فى ميدان تجميع المعلومات والتصرف فيها. ولذا تعد ظاهرة نقص المعلومات من السمات البارزة للتخلف العلمى فى الدول النامية، وتعد أيضاً من العقبات التى تواجه المسئولين عند وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية، أو عند القيام بعمليات التنبؤ ووضع الخطط والبرامج المستقبلية. ولهذا تعتبر أنظمة التعليم من الدعائم الأساسية فى سبيل توليد المعرفة ونشرها بين الأفراد والمؤسسات القائمة فى المجتمع جنباً إلى جنب مراكز البحوث العلمية. وإن اختلفت الأهمية النسبية لكل منهما فى الدور الذى يمارسه فى توليد وتوفير المعرفة والمعلومات فبينما يتصاعد دور أنظمة التعليم فى تحقيق ذلك لدى الدول النامية، نجد أن مراكز البحوث العلمية المتخصصة فى الدول المتقدمة تلعب دوراً أكبر من الدور الذى تلعبه نظيرتها فى الدول النامية<sup>(١)</sup>.

(٤) هدف إحداث التقدم التقنى: تتفق الآراء على اعتبار أن إحداث التقدم التقنى من الأهداف الهامة للاستثمارات البشرية، ويقصد بالتقدم التقنى تطبيق المعرفة العلمية المتقدمة، ويقوم التعليم بدور بارز فى هذا المجال. ويبين كل من (روجرز وورشلين)، التعليم باعتباره أحد العناصر الإنتاجية الذى يدخل فى تركيب التقدم التقنى كالاتى<sup>(٢)</sup>:

أ- يعتبر التغيير التقنى غير مندمج فى عوامل الإنتاج (مثل دراسات الوقت والحركة وتغيير أساليب العمل وتنظيمه) مما يؤدى إلى زيادة إنتاج العوامل التى يتم تشغيلها فعلاً دون الحاجة إلى مزيد من عنصر العمل ورأس المال والأرض. ويلعب التعليم والبحث العلمى - فى هذه الحالة - دوراً هاماً فى إحداث هذا النوع من التغيير التقنى من خلال حل المشاكل التى تواجه العمل اليومى.

ب- يعتبر التغيير التقنى مندمجاً فى عوامل الإنتاج، حيث يتم التقدم التقنى من خلال تحسين نوعية عوامل الإنتاج بهدف زيادة إنتاجها مثل تحسين تدريب العمال أو إعادة تعليمهم أو زيادة الاتفاق لتحسين قدراتهم الجسمية على العمل.

(1) Ralph V. Tyler, *Op.Cit.*, pp. 133- 143

(2) Dānial C. Rogers and Hirsch S. Ruchlin, " *Economics and Education*", New York, The Free Press, 1971, p.215.

كما أن للتعليم دوراً بارزاً في تضيق الفجوة التكنولوجية بين الدول، حيث تستأثر الدول الغنية (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي، بريطانيا، فرنسا، اليابان، ألمانيا، السويد) بحوالى ٩٠٪-٩٥٪ من البحوث العلمية<sup>(١)</sup>. والدليل على ذلك أن عدد المخترعات في الولايات المتحدة بلغ عام ١٩٧٠ حوالى ٤٥ ألف اختراع، بينما لم يرتفع هذا العدد عن عشرة في جمهورية مصر العربية. ولذلك فإن من أهم الأهداف غير المباشرة للتعليم هو خلق روح المبادرة والإبداع. ويتم ذلك أولاً عن طريق نقل الفنون الإنتاجية الحديثة من الدول المتقدمة، ثم العمل على تعديلها وتطويرها لكي تنتقل إلى المرحلة الأخيرة وهي مرحلة الإبداع. هذا بالإضافة إلى مساهمة الجهود في تنمية البحوث العلمية الذاتية التي تنطلق من البيئة المحلية بما يلائمها من صنوف التقنية الجديدة، خاصة مع تضاؤل إمكانية نقل الفنون من الخارج لما يرد عليها من قيود تحد من انتشارها.

(٥) هدف تحسين المناخ السياسى؛ يعد تحسين المناخ السياسى أمراً مطلوباً فى الوقت الذى تبرز فيه أهمية القرارات السياسية عند وضع السياسات العامة للدولة، أو الموافقة على الخطط الاقتصادية والاجتماعية التى تهدف إلى زيادة الإنتاج وتنمية البلاد. ولذا فإن الاستثمارات البشرية يجب أن تهدف إلى إزالة ما يصيب القطاع السياسى من تخلف، وقد ظهرت المؤلفات العديدة التى تحاول إبراز العلاقة القائمة بين التعليم وتحسين المناخ السياسى. الذى يتمثل فى توفير القدر السياسى، والأساليب المستخدمة فى حكم الأفراد، والأخلاق السياسية.

فيجب أن تهدف السياسات التعليمية إلى إيجاد القدر من خلال إقامة الكليات العلمية المختصة فى شئون العلوم السياسية، أو عقد الندوات والدورات التدريبية التى تؤدى إلى تنمية القدرات فى هؤلاء الأفراد. واستعداداتهم. كما يجب أن تهدف الاستثمارات البشرية إلى تحسين الإدارة العامة وتحقيق كفاءة الجهاز الحكومى عن طريق ثورة إدارية فى الجهاز الوظيفى للدولة مما ينعكس بآثار إيجابية على الإنتاج، حيث يتفق جميع كتاب التنمية على أن وضع القوانين والأنظمة يجب أن يستند إلى العلم والمعرفة، لكي تعمل على توفير المناخ الملائم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد. ومن

(١) Gerald M. Meier, "Leading Issues in the Development Economics", New York: Oxford University Press, 1964, pp. 68 - 71.

المعروف أن التعليم يعد أحد العوامل الهامة التى تساهم فى تنمية روح المشاركة بين الأفراد فى المؤسسات القائمة، حيث إن زيادة الإنتاج والإنتاجية فى المجتمع لاتعتمد على المؤسسات القائمة بقدر ما تعتمد على نوعية مساهمة الأفراد فى هذه المؤسسات التى توجد فى المجتمع<sup>(١)</sup>.

وأحد الأهداف البارزة للاستثمارات البشرية - خاصة فى مجال التعليم - هو تكوين الأخلاق السياسية، التى تساهم فى القضاء على مظاهر فساد البيئة السياسية، وتوفير الاستقرار السياسى. وكلا الأمرين له العديد من المزايا والتى أهمها زيادة تراكم رأس المال المادى والبشرى على حد سواء عن طريق تزايد معدل الادخار والقضاء على مظاهر الاكتناز المختلفة، بالإضافة إلى بقاء رؤوس الأموال فى البلاد وجذب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج لتساهم فى إنشاء المشروعات المختلفة ومن ثم زيادة الناتج القومى. كذلك يعد التعليم الأداة الحقيقية نحو اتخاذ القرارات السياسية الرشيدة - والتى تنعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الإنتاج - حيث يوفر التعليم الأسس والقواعد التى يتم بموجبها اختيار القرار المناسب من بين القرارات البديلة الأخرى<sup>(٢)</sup>.

وبعد فإن هذه هى أهم الأهداف المباشرة وغير المباشرة - التى يمكن أن تؤثر على الإنتاج - للاستثمارات فى العنصر البشرى، ولكن ما هى مجالات هذا الاستثمار التى يمكن أن تحقق هذه الأهداف؟

### ثانياً: مجالات ونطاق الاستثمار فى العنصر البشرى

حيث إننا نهتم بالجانب الإنتاجى للعنصر البشرى، فإن أى مجال يمكن أن يؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية لهذا العنصر - عن طريق الإتفاق عليه - يعد مجالاً للاستثمار فيه. وفيما يلى سنتناول أهم مجالات الاستثمار فى العنصر البشرى فى الفكر الوضعى مستعرضين الآراء الفكرية الوضعية الخاصة بكيفية تنمية الجانب الإنتاجى للعنصر البشرى فى كل منها:

#### ١- التعليم: ويشتمل هذا المجال على كافة أنواع التعليم، بداية من التعليم

(1) R. A. Hodgkin, *Op.Cit.*, p. 149.

(2) Ronald N. McKean, "The Unseen hand in government", in *Human Capital Formation and Manpower Development*, R. A. Wykstra (ed.), The Free Press, New York, 1971, pp. 115 - 125.

الابتدائي والثانوي فإلغالى بالإضافة إلى برامج تعليم الكبار ومحو الأمية، والتعليم الذى يتم بالجهود الذاتية. كذلك يمكن أن يشمل برامج التوعية العامة والتثقيف.... إلخ. ويساهم التعليم بدور فعال فى تحقيق كل الأهداف المباشرة وغير المباشرة للاستثمار فى العنصر البشرى (السابق ذكرها) ولكن بدرجات متفاوتة فنجد أن التعليم يساهم فى زيادة الإنتاج والإنتاجية عن طريق توفير ذلك القدر من العلم والمعرفة اللازم لكل عمل من الأعمال بما يساعد على رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين فى مختلف المستويات وهو ما يؤدى بالتالى إلى زيادة حجم الناتج الكلى. كما يساعد التعليم على توسيع مجالات العمل المتاحة أمام الأفراد من ناحية، ومن ناحية أخرى على توفير الأفراد ذوى الكفاءات العالية التى يحتاجها سوق العمل. بالإضافة إلى ذلك يساهم تقديم التعليم المجانى للطبقات الفقيرة فى تقليل التفاوت فى توزيع الدخل فى الأجل القصير والطويل. وفى نفس الوقت يلعب التعليم دوراً هاماً فى تحقيق الأهداف غير المباشرة سواء كانت بناء الدوافع الاقتصادية الرشيدة لدى الأفراد أو إحداث التغيير الفكرى والاجتماعى اللازم لعملية التنمية أو توفير مناخ البحث العلمى فى المجتمع أو إحداث التقدم التقنى أو تحسين المناخ السياسى (كما سبق بيانه فى الجزء الأول من هذا المبحث).

٢- التدريب: سواء كان هذا التدريب عاماً أو نوعياً، وسواء كان يتم بأسلوب الورش القديمة أو يتم عن طريق برامج التدريب المنظمة فى مؤسسات العمل. ويهدف التدريب أساساً إلى زيادة كفاءة الأفراد على أداء الأعمال الإنتاجية المختلفة وكذلك زيادة سرعة تكيفهم مع التطورات التقنية الحديثة وهذا بدوره يساهم فى زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحقيق التوظيف فى المجتمع، كما يساهم فى تحقيق هدف العدالة فى توزيع الدخل - وذلك عند القيام بتدريب أفراد الطبقات الفقيرة - أما فيما يتعلق بالأهداف غير المباشرة فيلعب التدريب دوراً فعالاً فى المساهمة فى إحداث التقدم التقنى وكذلك إحداث التغيير الفكرى والاجتماعى اللازم لعملية التنمية.

٣- الرعاية والحملات الصحية: يفهمها الواسع الذى يشتمل على تحسين البرامج الطبية وبرامج الصحة العامة وتحسين التغذية - وسواء كانت هذه البرامج تؤثر فى نوعية و / أو كمية العنصر البشرى. وتساهم الاستثمارات فى هذا المجال فى تحسين المستوى

الصحة لأفراد المجتمع وزيادة توقعات الحياة الأمر الذى يساعد على زيادة الإنتاج والإنتاجية. كما يستخدم الإنفاق فى هذا المجال فى تحقيق نوع من العدالة فى توزيع الدخل من خلال توفير خدمات الرعاية الصحية المجانية أو منخفضة الأثمان لذوى الدخل المنخفضة.

٤- تنظيم التعبئة والانتقال الاقتصادى لأفراد القوى العاملة (هجرة الأفراد الداخلية والانتقال من نشاط إنتاجى إلى نشاط إنتاجى آخر) للاستفادة من التغيرات التى تطرأ على الفرص الوظيفية فى محاولة لاستخدام أفراد القوى العاملة استخداماً أمثل. وبالتالي المساهمة فى زيادة الإنتاج والإنتاجية وإتاحة الفرص أمام الأفراد للوصول إلى المجالات التى تلائم إمكاناتهم والمساعدة على إحداث التغيرات الهيكلية اللازمة لعملية التنمية.

وبعد إبراز أهم مجالات الاستثمار فى الجانب الإنتاجى للعنصر البشرى فى الفكر الوضعى نستطيع أن نخلص إلى موقف هذا الفكر من الاستثمار فى العنصر البشرى. ففى بداية نشأة علم الاقتصاد الوضعى لفت آدم سميث الأنظار إلى مدى أهمية زيادة إنتاجية العمل، وقد كانت هذه البداية طيبة إلى حد ما، غير أنه حصرها فى تقسيم العمل والذى أرجعه إلى مدى توافر رؤوس الأموال من جهة واتساع نطاق السوق والمبادلات من جهة أخرى متجاهلاً العوامل الأخرى ذات الأهمية القصوى - والتى قد تكون أكثر أهمية - فى زيادة إنتاجية العمل مثل التعليم والتدريب والصحة .... إلخ. وفى الفترة التالية انصرف الفكر الاقتصادى الوضعى إلى التأكيد على أهمية رأس المال بمفهومه المادى فقط، وعلى تراكمه معتبراً إياه المحرك لعملية التنمية. غير أن هذا الفكر الوضعى تطور وبدأ يؤكد على أهمية الإنسان وقدراته ونظر إليه على أنه هو المحرك الأساسى للتنمية وليس المال بصفة تدريجية اعتباراً من جون ستيوارت ميل وإلى الآن. حتى أن البنك الدولى فى تقريره عن التنمية عام ١٩٨٠ استخدم مصطلح التنمية الإنسانية بدلاً من مصطلح تنمية الموارد البشرية. فقد تبلورت المسألة فى أن مشكلة التنمية ليست فى وجود الثروة وإنما فى القدرة على إيجادها والتى لا تتأتى إلا عن طريق الإنسان مهما كان وضع الموارد المادية من حيث الوفرة أو الندرة النسبية. وإذا كنا قد وجدنا أن الفكر الوضعى الاقتصادى المعاصر قد أخذ يركز على الإنسان وقدراته، وعلى الاستثمار فى هذا المورد الهام، فإننا

نلاحظ عليه أنه انصرف إلى التأكيد على القدرات الفكرية والجسدية للإنسان، فركز على تكوين الخبرات والمهارات الفنية وتلك الخاصة بالتقنية لدى الإنسان وأغفل القدرات الروحية والخلقية له<sup>(١)</sup>. والاستنتاج الذى نخرج به هو أن موضوع ونطاق أية استثمارات فى الجانب الإنتاجى للعنصر البشرى فى الفكر الوضعى المعاصر قد اقتصر على جانبى العقل والجسد فقط، مع تجاهل الجانب الروحى والخلقى للإنسان، وقد راعى الفكر الإسلامى هذا القصور كما سيهد فيما بعد.

---

(١) شوفى دنيا، "تدويل التنمية فى الاقتصاد الإسلامى: دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، مقدمة لكلية التجارة جامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٨٢.

### المبحث الثالث

#### آثار الاستثمار فى العنصر البشرى

تتعدد الآثار المترتبة على الاستثمار فى العنصر البشرى والمتعلقة بالجانب الإنتاجى لهذا العنصر. وبعض هذه الآثار بعيدة المدى، والبعض الآخر مباشر بالنسبة لزيادة الإنتاج. وسيتناول هذا المبحث الآثار المباشرة والمتعلقة بالإنتاج فقط دون الدخول فى تحليل الآثار بعيدة المدى. ويؤثر الاستثمار فى العنصر البشرى بصورة مباشرة على الإنتاج من خلال: أثره على زيادة الإنتاج والإنتاجية (وبالتالى الدخل) وأثره على زيادة فرص العمل بين الأفراد، وأثره على زيادة حركية عنصر العمل.

#### أولاً: الأثر على زيادة الإنتاج والإنتاجية (زيادة الدخل):

وتنطلق النظرة الاقتصادية فى ذلك إلى أن الإتفاق على الإنسان يمكن أن يؤدي إلى ظهور الآثار التالية<sup>(١)</sup>:

١- الأثر على العامل Worker Effect ويظهر فى زيادة إنتاجية العامل أثناء العمل (الناتج الحدى للإتفاق على الإنسان) أى الزيادة فى الإنتاج الراجعة إلى زيادة الإتفاق على العنصر البشرى بوحدة نقدية واحدة مع بقاء كميات عوامل الإنتاج الأخرى ثابتة على حالها.

٢- الأثر المشترك Allocative Effect حيث يؤدي زيادة الإتفاق على العنصر البشرى إلى زيادة معرفته بالخصائص المختلفة المتعلقة بالعناصر الإنتاجية الأخرى المشتركة معه فى العملية الإنتاجية ومن ثم تزداد قدرته على تحليلها والاستفادة منها. والنتيجة أن هذا الأثر سيؤدي إلى زيادة إنتاجية العناصر الإنتاجية الأخرى المشتركة مع العنصر البشرى فى العملية الإنتاجية.

ويظهر أثر الاستثمارات البشرية فى زيادة إنتاجية عنصر العمل من خلال تزويد الأفراد بالمهارات التى تستخدم فى أداء الأعمال أثناء المراحل التى تقطعها البلاد فى

(1) F. Welch, "Education in production", *Journal of Political Economy*, 1 (January/February 1970) p. 47.

سبيل تحقيق التنمية الصناعية. وهى المراحل التى تقع فى<sup>(١)</sup>:

١- مرحلة تزويد المؤسسات الصناعية بالعمال (مرحلة تعبئة عنصر العمل)، والقضاء على مشكلة عدم تدفقهم من الأماكن التى يتواجدون فيها إلى مواقع الصناعات الجديدة التى تقتضيها عملية التنمية (حركية العمل)، وهى مشكلة تخطيطية تتعلق بالسياسة الاقتصادية.

٢- مرحلة تعهد أفراد القوى العاملة الذين وقع الاختيار عليهم بحيث يتم إخضاعهم للتبينة الصناعية والتقنية، وما يمكن أن يتركه الاستخدام الألى من الآثار فى أسلوب حياتهم ويتم ذلك عن طريق البرامج الثقافية أو التعليمية العامة.

٣- مرحلة تنمية كفاءات العمال الإنتاجية، وهى المرحلة التى يمكن أن تتم من خلال بناء المهارات الإنتاجية عن طريق التدريب أو التعليم الرسمى.

وأثر الاستثمار فى العنصر البشرى على زيادة الدخل يتضمن فى داخله زيادة الدخل القومى وزيادة الدخل الفردى. وبالنسبة لزيادة الدخل القومى فقد حاولت الدراسات الاقتصادية الوصول إلى مقدار مساهمة الاستثمار فى الإنسان فى زيادة الدخل القومى. وكان شولتز من أشهر الاقتصاديين الذين قاموا بذلك، وقد أشارت النتائج التى توصل إليها إلى أن متوسط مساهم به التعليم فى الدخل القومى فى الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٠٠ - ١٩٥٠ تتراوح بين ٥٪ و ١٠٪ كما تشير الإحصائيات إلى أن مقدار الإنفاق على التعليم فيها قد زاد بمقدار ٣,٥ مرة عن معدل الإنفاق على تكوين السلع المادية فيما بين ١٩٠٠ - ١٩٥٦<sup>(٢)</sup>. وبالنسبة لأثر الاستثمار فى العنصر البشرى على زيادة الدخل الفردى، فقد ظهرت طريقة الزيادة فى الدخل الفردى لاحتساب عائد التعليم (مثلاً) الذى يعود على الفرد، والتى لا تختلف كثيراً عن طريقة تقدير الزيادة فى الدخل القومى فى الأسس المتبعة التى تقوم عليها كل منها. ويرجع ذلك إلى أن الدخل القومى هو حاصل مجموع الدخول الفردية خلال فترة معينة. وقد قام (هوتاكر) بقياس الزيادة فى الدخل الصافى للفرد خلال عمره الإنتاجى مع اختلاف المراحل الدراسية التى انتهت إليها، مستخدماً معدلات سعر الخصم بنسب ٣٪ و ٦٪ و ٨٪. وانتهى إلى أن الدخل الصافى

(1) Charles P. Kindleberger, *Economic Development*, New York: Mc Graw - Hill Inc., Second Edition, 1965, pp. 105 - 107.

(2) Frederick Harbison and Charles Myers, *Op. Cit.*, p.9.



للفرد يزداد مع زيادة المراحل الدراسية له<sup>(١)</sup>. كذلك أشار بعض الاقتصاديين إلى أهمية الإنفاق على البرامج الصحية بالنسبة للمجتمع والفرد. حيث إن مثل هذا الإنفاق يؤدي إلى ارتفاع المقدرة على العمل وكذلك ارتفاع الإنتاجية وانخفاض فترات الانقطاع عن العمل بسبب المرض وهو ما يؤدي من ناحية إلى زيادة الناتج الكلي وبالتالي زيادة حجم الادخار والاستثمار على مستوى المجتمع ككل ومن ناحية أخرى إلى زيادة الدخل الفردي وبالتالي ارتفاع مستوى معيشة الأفراد<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: الأثر على زيادة فرص العمل بين الأفراد:

يرى (وايزبرود) أن فرص العمل تتسع أمام الأفراد المتعلمين بمعدلات أكبر من الأفراد غير المتعلمين، كما أن هذه الفرص تختلف باختلاف المرحلة التعليمية التي ينتهي منها الفرد<sup>(٣)</sup>. حيث تتسع قدرة اختيار العمل (hedging option) عند الفرد المتعلم وبعد ذلك من الآثار التي تعود على الفرد بسبب تعليمه. وتزداد أهمية قدرة الاختيار خاصة مع ضرورة عمليات الصيانة البشرية (Human Maintenance) من وقت لآخر، وهي العمليات التي تظهر من خلال إعادة تعليم الأفراد أو إعادة تدريبهم بشكل يتلاءم مع:

١- استخدام الآلات الجديدة أو المتطورة.

٢- انتقال الفرد إلى عمل آخر يتناسب مع مؤهلاته وكفاءاته المختلفة<sup>(٤)</sup>.

ولقد أكدت الإحصائيات أن النسبة المثوية لمعدل البطالة في المتوسط للعديد من السنوات خلال الستينات في كندا تبلغ ١٨.٧٪ للأفراد الذين لم يكملوا الدراسة

(1) H. S. Houthakker, "Education and income". in *Education and the Economics of Human Capital*, Ronald A. Wykstra (ed.), New York, The Free Press, 1971, pp. 116 - 125.

(2) Selma J. Mushkin, "Health as an investment", *Journal of Political Economy*, Vol. 70, 1962, pp. 129 - 57.

(3) Burton A. Weisbrod, "Investing in human capital", in *Education and the Economics of Human Capital*, Ronald A. Wykstra (ed.), New York, The Free Press, 1971, p. 75.

(4) \_\_\_\_\_, "Education and investment in human capital", *Journal of Political Economy*, 5 (October 1962). pp. 109 - 110.

الابتدائية، فى حين تصل هذه النسبة إلى ٢,٧٪ للأفراد الذين أنهوا المرحلة الثانوية. وتشير هذه الاحصائيات خلال نفس الفترة إلى أن الأفراد الذين تلقوا تعليماً لمدة ٨ سنوات فى الولايات المتحدة قد بلغ معدل البطالة بينهم ٧,٢٪، فى حين بلغ هذا المعدل ١,٥٪ للأفراد الذين أكملوا ١٨ عاماً من الدراسة. ولا يختلف أثر التدريب فى زيادة فرص التوظيف بين الأفراد عن التعليم. وتشير دراسات المتابعة التى أجريت على الأفراد المتدربين فى الولايات المتحدة خلال نفس الفترة إلى أن ٧٥٪ من أفراد العينة التى يبلغ عددها ٥١٠ متدرباً قد وجدوا عملاً، كما أن ٤٠٪ منهم قد وجدوا مثل هذا العمل بعد أن قضوا ١٥ أسبوعاً دون أن يحصلوا عليه. وبناء عليه فقد تبين أن الأفراد الذين أنهوا فترة التدريب قد عملوا لفترة تبلغ فى المتوسط ٧,٦ أشهر من الفترة الزمنية للعمل التى تقدر بحوالى ١٢ شهراً، فى حين عمل الأفراد غير المتدربين حوالى ٤,٧ أشهر فى المتوسط<sup>(١)</sup>.

**ثالثاً: الأثر على زيادة حركية عنصر العمل:**

يؤدى الاستثمار فى العنصر البشرى إلى زيادة حركية عنصر العمل. فبمجرد أن يحصل الفرد على علومه ومعارفه حتى يستشعر فى نفسه الرغبة القوية فى ترك العمل الحاضر والبحث له عن عمل آخر، كما يفكر فى ترك القطاع الذى يتصف بالإنتاجية المتدهورة إلى القطاع الذى يتوفر فيه فرص العمل المناسبة<sup>(٢)</sup>. وتبدو أهمية التعليم والتدريب فى سهولة انتقال الأفراد من الناحية الاقتصادية من خلال ما يمكن أن يؤديه التعليم أو التدريب من تغييرات عديدة تتمثل فى تغييرات هيكلية فى طبيعة العمل، وهيكلة العمالة نفسها، بما فيها التغييرات النوعية لقوة العمل، والتغييرات فى التركيب الوظيفى. وتظهر التغييرات الهيكلية فى طبيعة العمل من خلال الجهود الذهنية التى يمارسها الفرد المتعلم، فكلما ازدادت درجة تعليمه كلما ازدادت فرص التحاقه بالأعمال التى تحتاج إلى التفكير الذهنى. وبمعنى آخر، فإن الأفراد الذين لم يحصلوا على التعليم تتضاءل أمامهم هذه الفرص مما يترتب عليه قيامهم بالأعمال الشاقة التى تحتاج إلى الجهود العضلى. ولا يعنى هذا القول أن التغيير الذى طرأ على طبيعة العمل لم يتطرق إلى

(1) Gerald S. Somers and Ernst W. Stromsdorfer, "A benefit - cost analysis of manpower retraining. "in *Human Capital Formation and Manpower Development*, Ronald A. Wykstra (ed.), New York, The Free Press, 1971., pp. 385 - 396.

(2) Theodore W. Schultz, *Op.Cit.*, pp. 39 - 41.

هذه الأعمال، بل على العكس من ذلك تماما ويمكن إقامة الدليل عليه من واقع تغير طرق الإنتاج التى استدعت نوعا من المعرفة فى إدارة الآلات وإصلاحها عند التوقف<sup>(١)</sup>. كما تحدث تغييرات فى هيكل العمالة، ذلك أن انتقال العمال من قطاع لآخر، والتطورات التكنولوجية التى سادت كل صناعة على حدة، الاكتشافات الفنية الحديثة، كل هذه العوامل أدت إلى زيادة الطلب الكلى على أفراد القوى العاملة المتدربة أو التى تم تعليمها وهبوط الطلب على الأفراد غير المتعلمين. وبناء على ذلك فإن الاستثمار فى العنصر البشرى يحدث تغييرا فى التركيب المهنى للسكان حسب النشاط الاقتصادى - لما يساهم به التعليم والتدريب من مرونة انتقال الأفراد من قطاع لآخر - حيث يتوقع الاقتصاديون ارتفاع نسبة العاملين فى الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات وقطاع العلوم والتكنولوجيا نتيجة لذلك<sup>(٢)</sup>. وهو الأمر الذى يساعد على إعادة تخصيص الموارد فى المجتمع لصالح هذه القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة. كما يتوقع الاقتصاديون استمرار حدوث تغييرات فى الهيكل النوعى لقوة العمل، حيث تزداد نسبة اشتغال المرأة إلى إجمالى القوة العاملة، نتيجة لزيادة تعليم المرأة وانخفاض الأمية بين الأفراد الذكور الذين لا يسمحون للمرأة بالنزول إلى سوق العمل<sup>(٣)</sup>.

(1) Manuel Zymelman, *Op. Cit.*, p. 107.

(2) Malcolm S. Adiseshiah, "Let my Country Awake", Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), 1970, p. 164.

(3) Ester Peterson, "Woman in the labour force", *Human Resources: Training of Scientific and Technical Personnel*, New York: United States Agency for International Development, February 1963, pp. 105 - 107.

## الفصل الرابع

### أولويات الاستثمار فى العنصر البشرى فى النظم الوضعية

توصل الباحث فى الفصل الأول إلى أن الفكر الوضعى المعاصر ينظر إلى رأس المال عموما على أنه يتكون من شقين. الأول هو رأس المال المادى والثانى هو رأس المال البشرى، وقد أطلق عليهما معا مصطلح رأس المال الشامل. والفكر الوضعى المعاصر يرى أن هذه الرؤية لرأس المال أمر ضرورى لرسم السياسات الاقتصادية التى تسعى إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية فى كل من البلاد المتقدمة والأخذة فى النمو على الترتيب وعلى حد سواء. ويمكن القول عموما - وبناء على ذلك - أن النظر إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها عملية لتكوين رأس المال الشامل يعطى الأساس الموحد الذى يستخدمه الفكر الوضعى فى تفسير التطور الاقتصادى الذى حدث فى الماضى، كما يعطى الأسس التى يمكن الاسترشاد بها فى رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن أن تدفع بعجلة التنمية فى المستقبل<sup>(١)</sup>.

ونبدأ هذا الفصل ببحث المعايير المستخدمة لتحديد أولويات الاستثمار فى العنصر البشرى فى النظم الوضعية، أى المعايير التى يحتكم إليها والتى على أساسها يتم تخصيص الموارد للاستثمار فى العنصر البشرى. يعقب ذلك مناقشة لسياسات الاستثمار فى العنصر البشرى فيما يتعلق بالمعايير والمؤشرات التى يتم استخدامها فى رسم وتقويم هذه السياسات. بالإضافة إلى استعراض أهم المشاكل التطبيقية التى تواجه هذه السياسات. ونختتم هذا الفصل باستعراض موجز لأهم اتجاهات الاستثمار فى العنصر البشرى فى دول العالم المختلفة حاليا ومستقبلا. وعلى ذلك يمكن تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: أولويات تخصيص الموارد للاستثمار فى العنصر البشرى.

المبحث الثانى: سياسات الاستثمار فى العنصر البشرى (المعايير - المؤشرات - المشاكل).

المبحث الثالث: نظرة على الوضع الحالى والمستقبل للاستثمارات البشرية فى دول العالم.

(١) مجد الدين محمد عبد الجواد، مرجع سابق، ص ٧٢ - ٧٨.

## المبحث الأول

### أولويات تخصيص الموارد للاستثمار فى العنصر البشرى

تعتمد تنمية الجانب الإنتاجى للعنصر البشرى وبالتالى مدى مساهمته فى عملية التنمية الاقتصادية فى المجتمع على مدى الدقة فى تحديد أولويات تخصيص الموارد للاستثمار فى العنصر البشرى والتساؤل الذى يطرح نفسه الآن هو: فى أى مجالات الاستثمار البشرى يجب توجيه الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات؟ أو بمعنى آخر، كيف يتم تخصيص الموارد المتاحة للمجتمع على المجالات الاستثمارية المختلفة من أجل تنمية العنصر البشرى؟ ونستطيع صياغة هذا التساؤل بطريقة ثالثة هى: ما المعايير التى يحتكم إليها والتى على أساسها يتم توجيه الاستثمارات المخصصة لتنمية العنصر البشرى فى الفكر الوضعى؟ وقبل الإجابة على هذا التساؤل لابد وأن نشير إلى بعض الملاحظات الهامة:

أولاً: أن موضوع هذا البحث يتناول أولويات (أو معايير) الاستثمار فى المجالات المختلفة لتنمية الجانب الإنتاجى للعنصر البشرى. وسنحاول الباحث أن يبين المعايير التى يتم على أساسها تخصيص الموارد المتاحة على هذه المجالات المختلفة، ويتم ذلك فى إطار من التحليل الكلى Macro وليس الجزئى Micro. ويعنى آخر، فإن أى مجتمع سيواجه بنوعين من التفضيلات عند قيامه بعملية تخصيص الموارد لتنمية العنصر البشرى هما:

أ- المفاضلة بين الاستثمار فى الجانب الإنتاجى للعنصر البشرى وبين الاستثمار فى التكوين المادى الرأسمالى. وقد حاول الباحث أن يبين وجهة نظر الفكر الوضعى بالنسبة لهذا التفاضل فى الفصل الأول.

ب- المفاضلة بين المجالات المختلفة لتوجيه الاستثمارات الخاصة بتنمية الجانب الإنتاجى للعنصر البشرى. وقد سبق الإشارة إلى هذه المجالات (التعليم والصحة والتدريب ... الخ) فى الفصل السابق. وهو ماستحاول أن تبينه فى هذا المبحث.

ثانياً: أن عملية الإنفاق من أجل تنمية الجانب الإنتاجى للعنصر البشرى يمكن دراستها على مستويين: الأول يتعلق بالإنفاق العام - أى قيام الحكومات المركزية بتخصيص

جزء من مواردها الاقتصادية المتاحة لتنمية الجانب الإنتاجي للعنصر البشرى، وهو ما سندرسه ونوليّه عناية خاصة. والثانى يتعلق بالإتفاق الخاص من جانب الأفراد أنفسهم لتنمية استعداداتهم وقدراتهم الإنتاجية وهو ما نشير إليه فقط دون الخوض فيه بمزيد من التفاصيل. ويرجع السبب فى ذلك إلى أن البيانات والمعلومات المتاحة حتى الآن تكاد تغطى فقط الإتفاق الحكومى المركزى على مجالات الاستثمار فى العنصر البشرى.

ثالثاً: ترتبط هذه الملاحظة أيضاً بالملاحظة السابقة، وتتمثل فى أن دراسات الاستثمار فى العنصر البشرى تعد دراسات حديثة نسبياً، فلم يبدأ الاهتمام الجاد فى الفكر الوضعى بهذا الموضوع إلا منذ بداية الستينات من هذا القرن على يد شولتز (١٩٦٠). ولذا فإن هذا الموضوع لم يأخذ بعد الوقت ولا الجهد ولا الدراسات العلمية الكافية، ولا زال هناك تفرعات كثيرة جداً يمكن الخوض فيها بالبحث العلمى. كما أن هناك العديد من الانتقادات والمشاكل التطبيقية التى تعترض سياسات الاستثمار فى العنصر البشرى فى الفكر الوضعى، سوف نتناولها بالدراسة فى المبحث الثانى من هذا الفصل. ولعل أول وأهم المشاكل التى يمكن أن تعترضنا وتتعلم بالبحث الحالى هى أن الإتفاق الحكومى المركزى على التعليم والصحة والتدريب.... الخ يمكن أن يكون فى شق منه إتفاقاً استثمارياً وفى الشق الآخر إتفاقاً استهلاكياً - وقد أشرنا إلى هذه المشكلة فى الفصل الأول - ولذا فإن تخصيص الموارد على هذه المجالات قد لا يكون لأهداف إنتاجية اقتصادية بحتة وإنما أيضاً لأهداف اجتماعية إنسانية استهلاكية محضة.

رابعاً: أن معظم الدراسات الاقتصادية الوضعية التى تعلقت بالاستثمار فى العنصر البشرى قد ركزت على التعليم كمجال رئيسى لتنمية العنصر البشرى، بينما لم تحظ المجالات الاستثمارية الأخرى (كالصحة والتدريب.... الخ) إلا باهتمام نادر من علماء الاقتصاد<sup>(١)</sup>. ولذا فإن الباحث سيعرض (إجمالاً) للأولويات الاستثمارية فى عملية تخصيص الموارد على كل هذه المجالات. وفى إطار ذلك يتناول بشئ من التفصيل مجالى التعليم والصحة على اعتبار أن الفكر الوضعى قد أولى التعليم

(١) أحمد نزاد على فهمى، الموارد البشرية وسياسات التنمية فى الاقتصاد الكرى، رسالة دكتوراه، فى الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ١٩٧٩، ص ٣٤٩ - ٣٥٢.

اهتماماً رئيسياً<sup>(١)</sup>، يليه على الترتيب الصحة.

يشير التحليل التنظيري إلى أن عملية تحديد أولويات الاستثمار في العنصر البشري تتوقف على معيارين رئيسيين. أولهما يتمثل في الأهداف التي يرنو المجتمع إلى تحقيقها في ظل الظروف السائدة فيه. أما المعيار الثانى فيتمثل في تحليل (التكاليف - المنافع) Cost - Benefit Analysis<sup>(٢)</sup>. وفيما يلي سنستعرض كلا من هذين المعيارين وأثرهما على عملية تحديد أولويات الاستثمار في العنصر البشري

### المعيار الأول: الأهداف والظروف السائدة في المجتمع:

تتوقف أولويات الاستثمار في العنصر البشري على كل من أهداف وظروف المجتمع. ويمكن تحديد الخطوط العريضة لأهداف كل من المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء فيما يلي:

١- تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية أو استمرارية النمو الاقتصادي للدول المتقدمة.

٢- تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروات.

٣- توفير قدر معقول من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وتتراوح الأهمية النسبية المعطاة لكل هدف من هذه الأهداف وفقاً لظروف المجتمع المختلفة. فالمجتمعات النامية التي تسعى إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من التنمية الاقتصادية وفي نفس الوقت لاتتوافر لديها موارد مالية كافية ستضطر إلى توجيه القدر الأكبر من هذه الموارد إلى الاستثمار المادي ولن ينال الاستثمار البشري إلا قدر ضئيل من

\

(١) يشتمل التعليم أيضاً على التدريب الوظيفي والتدريب قبل العمل، فقد اعتبرت معظم الدراسات الرضعية أن التدريب جزء من العملية التعليمية التكاملة ومن أهم الاقتصاديين الرضعيين الذين قاموا بهذا النجم كل من شولتز وبيكر.

انظر:

- Theodore W. Schultz, *Op. Cit.*

- Gary S. Becker, *Op. Cit.*

(2) Campbell R. Mc Connell and Stanley L. Brue, "Contemporary Labor Economics", Second Edition, Mc Graw - Hill Book Company, Singapore, 1989, pp. 77 - 79, pp. 88 - 90.

هذه الموارد يوجه أساسا إلى التعليم الأولى والتدريب المهنى من أجل الإسراع بإعداد وتوفير ذلك القدر من القوى العاملة اللازمة لتنفيذ خطط التنمية. أما بالنسبة للمجتمعات التى حققت قدرا معقولا من التنمية الاقتصادية ثم بدأت فى توجيه قدر أكبر من الاهتمام إلى هدف تحقيق العدالة فى توزيع الدخل والثروات فإنها تستخدم جزءا كبيرا من الموارد المتاحة لديها وكذلك الأدوات الاقتصادية المختلفة لتحقيق هذا الهدف. وهذا يعنى أن تقدم هذه المجتمعات خدمات التعليم الأولى وخدمات الرعاية الصحية مجانا أو بتكلفة منخفضة لدوى الدخل المنخفضة من أجل الحد من التفاوت فى توزيع الدخل والثروات فى الأجل القصير. أما فى الأجل الطويل فستعنى تلك المجتمعات بتوفير قدر كاف من التعليم بمراحله المختلفة بالإضافة إلى التدريب المهنى بتكاليف منخفضة لدوى الدخل المنخفضة حتى تتيح لهم الفرصة لتحسين دخولهم فى الأجل الطويل. وفيما يتعلق بتلك المجتمعات التى تهدف أساسا إلى تحقيق قدر معقول من الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فإنها تسعى إلى الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل. وهذا يعنى توجيه جزء كبير من الموارد إلى تلك المجالات التى تساعد على تحقيق هذا الهدف. وفى هذه الحالة تزداد أهمية التعليم والتدريب والانتقال الاقتصادى فى التوفيق بين نوعية وكمية فرص العمل المتاحة وبين إمكانيات وكفاءات أفراد المجتمع بما يخدم تحقيق التوظيف الكامل وبالتالي تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى.

ومجدر الإشارة إلى أن أولويات الاستثمار فى العنصر البشرى لا يتم تحديدها بمثل هذه الطريقة البسيطة للغاية، حيث نجد أن الأهداف السابق ذكرها تتداخل بل وفى بعض الأحيان تتعارض فيما بينها. ورغم ذلك فهذا لا يعنى التقليل من أهمية أهداف وظروف المجتمع فى تحديد أولويات الاستثمار فى العنصر البشرى وإنما يعنى أن تحديد هذه الأولويات يتطلب كشرط ضرورى معرفة كبيرة بالأهمية النسبية المعطاة لكل هدف من الأهداف السابقة وظروف كل مجتمع على حده.

#### المعيار الثانى: تحليل (التكاليف - المنافع) Cost - Benefit Analysis

توجع بداية فكرة (التكاليف - المنافع) إلى أصحاب مدرسة المنفعة، التى كانت ترى - عند اختيار السياسات الاقتصادية والاجتماعية - ضرورة تقييم النتائج المتوقعة - سواء فى صورة منافع أو تكاليف - لكل سياسة على حدة (بالنسبة للمجتمع ككل). ويتم



اختيار السياسة التي تؤدي إلى تعظيم الفرق بين المنافع والتكاليف. وقد كان يعاب على أصحاب مدرسة المنفعة التقليديين افتراضهم إمكانية القياس الكمي لكل من المنافع والتكاليف المتوقعة من كل سياسة اجتماعية واقتصادية على حدة. ويعتبر تحليل (التكاليف - المنافع) تبنى لهذه الفكرة القديمة. وقد تم تطويره بحيث يعطى أوزانا مرجحة لكافة المتغيرات النوعية التي لا يستطيع قياسها كميا وذلك للتغلب على الانتقادات الموجهة لهذا المدخل<sup>(١)</sup>.

وبالرغم من أن تحليل التكاليف - المنافع يمكن استخدامه عند القيام باتخاذ القرارات فيما يتعلق باستخدام موارد المجتمع المحدودة. وأنه ليس مجرد تحليل مالى وإنما يتضمن أيضا فى تقييمه نواحي اجتماعية واقتصادية ويسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين. يتعلق الأول بالفاعلية الاقتصادية فى استخدام الموارد المتاحة للمجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية، بينما يتعلق الثانى بتحقيق الأهداف الاجتماعية وإعطاء كل هدف منها وزنا ترجيحيا معيناً قد يرتفع (أو ينخفض) نسبيا وفقا لارتفاع (أو انخفاض) أهميته النسبية فى المجتمع. وبالرغم من أنه يلعب دورا مهما بالنسبة لتخطيط السياسات العامة. إلا أن النتائج التى نتحصل عليها من هذا التحليل لا تؤخذ بصفة عامة على أنها المعيار الوحيد فى عملية اتخاذ القرار (أو تخصيص الموارد). ففى أغلب الأحيان، يتم التعامل مع نتائج هذا التحليل على أنها عنصر واحد فقط من بين عناصر متعددة فى عملية سياسية واسعة تهدف إلى الوصول إلى القرارات الأكثر قبولا فى المجتمع<sup>(٢)</sup>.

ويدون الدخول فى التفاصيل الفنية والنماذج القياسية لتحليل (التكاليف - المنافع) نظرا لطبيعة الدراسة - يمكن عرض إطار عام لهذا التحليل. فالمنافع (العوائد) تنقسم إلى فئتين رئيسيتين: الأولى هى العوائد المباشرة (العوائد الاقتصادية للاستثمارات البشرية) والثانية هى العوائد غير المباشرة (العوائد الاجتماعية). وبالمثل تنقسم التكاليف إلى فئتين رئيسيتين: الأولى هى التكاليف المباشرة (مقدار الموارد المخصصة للاستثمار البشرى) والثانية هى التكاليف غير المباشرة (التكلفة الاجتماعية أو تكلفة الفرصة البديلة). وحيث إن العوائد الناتجة عن عملية الاستثمار فى العنصر البشرى وكذلك تكاليف هذه العملية، قد تتحقق أو تنفق عند نقاط زمنية معينة مختلفة، فإن المقارنة

(1) Leonard Ortolano, "Environmental Planning and Decision Making", John Wiley and Sons., Toronto - Canada, 1984, pp. 12 - 14.

(2) Ibid., p. 186.

المقصودة بين التكاليف والمنافع المصاحبة لعملية الاستثمار البشرى تتطلب أن تقارن هذه التكاليف والمنافع فى حدود نقطة زمنية مشتركة. وهذا يتطلب استخدام معدل خصم مناسب لكل من التكاليف والمنافع الحاضرة والمستقبلية. ويمكن تطوير هذه الطريقة بحيث نستطيع احتساب معدل العائد الداخلى للاستثمار فى العنصر البشرى، وهو سعر الخصم الذى يساوى بين القيمة الحالية للعوائد الصافية المتوقعة من عملية الاستثمار فى العنصر البشرى وبين التكلفة الحالية لهذا الاستثمار. ونستطيع مقارنة معدل العائد الداخلى هذا بمعدلات العوائد الداخلية للفرص الاستثمارية الأخرى للوقوف على مدى ربحية وأهمية هذا النوع من الاستثمار<sup>(١)</sup>.

ونجدر الإشارة إلى أننا سنقوم عند تعرضنا للعوائد المباشرة بتناول طرق تقدير هذه العوائد من كل من التعليم والصحة كل على حدة بينما يتم تناول التعليم والصحة عند التعرض للعوائد غير المباشرة وكذلك التكاليف المباشرة وغير المباشرة بصورة إجمالية. ويرجع السبب فى ذلك إلى أن جانب العوائد المباشرة قد تم تناوله بكثير من التحليل والتفصيل لكل من المجالين فى الدراسات المختلفة بينما لم يتم تناول الجوانب الأخرى من التحليل بنفس الدرجة من التفصيل.

#### أولاً: العوائد الاقتصادية للاستثمارات البشرية (العوائد المباشرة)<sup>(٢)</sup>؛

ويقصد بها "القيمة النقدية للدخول الدورية المتوقعة التى يحصل عليها الفرد خلال عمره الإنتاجى بعد أن تتم تنميته بإحدى وسائل التنمية البشرية"<sup>(٣)</sup>. ولا يقتصر مفهوم العائد على الجانب النقدى منه، بل يمكن أن يظهر ذلك فى الأشكال العينية الأخرى مثل: الإقامة مجاناً فى سكن معين، أو إمتلاك قطعة من الأرض، أو الحصول على جزء من العائو عينا كأجر له. وعلى الرغم من اتفاق جميع الآراء على أهمية العوائد الاقتصادية للاستثمارات البشرية، إلا أنه بالنظر إلى صعوبة تحديد مفهوم دقيق لطبيعة الاستثمار فى العنصر البشرى، فإن خلافاً كبيراً لا يزال يدور حول كيفية قياس الناتج المتولد من عملية الاستثمار ذاتها<sup>(٤)</sup>.

(1) Campbell R. Mc Connell and Stanley L. Brue, *Op. Cit.*, pp. 80 - 85.

(٢) إسماعيل إبراهيم الشيخ دة، مرجع سابق، ص ٣٥٨ - ٣٩٥.

(3) See the following articles:

a- E. F. Renshaw, "Estimating the returns to education", in *The Economics of Education*, Paris: UNESCO, 1968, pp. 560 - 570.

b- John Vaizey, "The return of education", in *The Economics of Education*, Paris: UNESCO, 1968, pp. 592 - 602.

(4) H. Myint, "Social flexibility, social discipline and economic growth", *International Journal of Social Sciences*, Vol. XVI, No. 2, 1964, pp. 252 -

ونقار العوائد الاقتصادية للاستثمارات البشرية بالعديد من الخصائص والتي أهمها ارتفاع هذا العائد بالمقارنة بغيره من العوائد، هذا بالإضافة إلى طول الفترة الزمنية لاجتماع العائد الاقتصادي من الاستثمارات البشرية فحياة الإنسان قد تزيد عن خمسين عاما، وهذا يتطلب استثمارات صيانة للقوى البشرية. كما تتميز الاستثمارات البشرية بعدم خضوعها لقانون تناقص الغلة، فالاستخدام الكثيف لوسائل التربية في الإنسان وزيادة عدد السنوات الدراسية أو زيادة عدد ساعات التحصيل العلمى ... الخ غالبا ما يؤدي إلى تحسين النوعية وزيادة الإنتاجية. وقد أشار إلى ذلك هاريسون حيث أكد أن زيادة الاستثمارات في الإنسان قد لا تخضع إلى حد كبير لقانون تناقص الغلة<sup>(١)</sup>. وفيما يلي سنتناول بالتحليل كيفية حساب العوائد الاقتصادية من الاستثمار في كل من التعليم والصحة.

١- العوائد الاقتصادية من الاستثمار في التعليم: تنقسم الطرق المختلفة لقياس العائد الاقتصادي من الاستثمار في التعليم إلى أربع طرق<sup>(٢)</sup>:

(أ) طريقة تقدير الزيادة في الدخل الفردي أو الدخل القومي: وتقوم هذه الطريقة على محاولة الربط بين زيادة الإنفاق على التعليم (التكلفة الحدية للتعليم) وبين نمو الدخل (العائد الحدى)، أو نمو التكوين الرأسمالى المادى (الزيادة الحدية فى رأس المال المادى). وإذا أمكن قياس الزيادة الحدية فى الدخل الفردى الراجعة إلى الزيادة الحدية فى الإنفاق على التعليم، فإن هذا المؤشر الهام يمكن استخدامه عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد. وقد استخدم شولتز هذه الطريقة ووجد أن حجم الموارد التى وجهت إلى التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من عام ١٩٠٠ إلى عام ١٩٥٦ قد زادت بحوالى ثلاثة أمثال ونصف بالقياس إلى إجمالى التكوين الرأسمالى المادى مقوما بالدولار، وهذا يعنى أن التعليم باعتباره استثمارا يكون أكثر جاذبية بمقدار ٣,٥ مرة من الاستثمار المادى<sup>(٣)</sup>. وقد قام شولتز بحساب إجمالى رصيد الدولة من "رأس المال التعليمى" خلال فترات زمنية مختلفة، حيث جمع إجمالى الإنفاق على مختلف أنواع التعليم العام (بعد استقطاع الاستهلاك المناسب) إلى

(1) Frederick Harbison and Charles Myers, *Op. Cit.*, p. 219.

(2) *Ibid*, pp. 5 - 11.

- مجد الدين محمد عبد الجواد، مرجع سابق، ص ٤١ - ٥٢.

(3) Theodore W. Schultz, "Education and economic growth", *Op.Cit.*, p. 60.

إجمالي قيمة الدخل التي ضحى بها أصحابها حتى يتمكنوا من الالتحاق ببراحل التعليم المختلفة (تكلفة الفرصة البديلة). وقد توصل شولتز إلي أن الاستثمار في التعليم الثانوي في الولايات المتحدة الأمريكية قد زاد خلال الفترة ١٩٠٠ - ١٩٥٦ بمقدار ١٣٥ مرة (من ٨١ مليون دولار عام ١٩٠٠ إلى ١٠٩٤٤ مليون دولار عام ١٩٥٦). بأسعار ١٩٥٦، وقد بلغت هذه الزيادة في التعليم العالي نحو ١١٠ مرة (من ٩٠ مليون دولار عام ١٩٠٠ إلى ٩٩٠٣ مليون دولار عام ١٩٥٦). بأسعار ١٩٥٦ (أما عن رصيد الولايات المتحدة من رأس المال التعليمي للقوى العاملة فقد ارتفع من ٦٣ بليون دولار عام ١٩٠٠ إلى ٥٣٥ بليون دولار عام ١٩٥٧ (بأسعار ١٩٥٦)، كما أن نسبة رصيد الولايات المتحدة من رأس المال التعليمي إلى رصيدها من رأس المال المادي قد ارتفعت من ٢٢٪ عام ١٩٠٠ إلى ٤٢٪ عام ١٩٥٧<sup>(١)</sup>.

(ب) طريقة الفائض في تحديد مدى مساهمة التعليم في الدخل القومي الإجمالي؛ وتقوم هذه الطريقة بحساب إجمالي الزيادة في الناتج القومي بالدولة خلال فترة زمنية معينة، ثم إرجاع ما يمكن إرجاعه من هذه الزيادة إلى العناصر الإنتاجية المعروفة (الأرض ورأس المال والعمل)، ثم نسبة الباقي (الفائض) إلى ما يظن عليه "مجموعة العوامل الإنتاجية الغير محددة" والتي منها التقدم الفني وانتشار المعرفة والتعليم والكفاءة الإدارية واقتصاديات الحجم والسياسة الحكومية والاستثمار في العنصر البشري، ويثّل التعليم والبحث العلمي الجزء الأكبر فيه. وهناك العديد من الوسائل التي يمكن من خلالها تطبيق هذه الطريقة عملياً. فيمكن إعداد سلاسل زمنية لعناصر الإنتاج المختلفة (العنصر العمل المستخدم على أساس عدد ساعات العمل مثلاً، ولعنصر رأس المال مع مراعاة استخدام الأسعار الثابتة، ولعنصر الأرض بنفس الطريقة) ثم مزج هذه السلاسل الزمنية في جدول شامل لعناصر الإنتاج المستخدمة (مع استخدام مقدار مساهم به كل عنصر من عناصر الإنتاج في الناتج القومي كأداة للترجيح) ثم يقارن معدل النمو في جدول عناصر الإنتاج الإجمالي هذا (المدخلات) مع معدل النمو الذي يمكن التوصل إليه من جدول إجمالي آخر يضم كافة المنتجات التي قام المجتمع

(1) Theodore W. Schultz, "Capital formation by education", *Journal of Political Economy*, Vol. 67, No. 6, Dec, 1960, pp. 571 - 583.

بإنتاجها خلال فترة السلسلة الزمنية (المخرجات). وعن طريق عملية طرح بسيطة يمكن التوصل إلى "الفائض" أو "الباقى" وهو ما يمثل العوامل الأخرى. وقد استخدمت هذه الطريقة لتحديد مقدار هذا الفائض بالنسبة للمجتمع الأمريكى. فقدرت الزيادة السنوية فى الجدول المركب الممثل للمدخلات بحوالى ١,٩٪ فى المتوسط، كما قدرت الزيادة السنوية فى الجدول المركب الممثل للمخرجات بحوالى ٣,٥٪ فى المتوسط خلال الفترة من ١٨٨٩ وحتى ١٩٥٧. وبذلك يكون الفائض حوالى ١,٦٪ فى السنة، وهو ما يعادل حوالى ٤٦٪ من قيمة الزيادة فى إجمالى الناتج القومى<sup>(١)</sup>. كما يمكن قياس مدى مساهمة الفائض (التعليم والبحث العلمى) فى الناتج القومى الإجمالى على أساس وضع هذه المساهمة فى صورة نسبة أو معدل للزيادة فى الناتج لكل وحدة من وحدات عنصر العمل المستخدم بدلا من وضعها فى صورة معدل للزيادة فى الناتج الكلى. وباتباع هذه الطريقة وباعتبار أن متوسط معدل الزيادة السنوية فى الناتج بالنسبة لكل وحدة من وحدات عنصر العمل المستخدمة يبلغ ٢٪ فإنه يمكن إرجاع حوالى ٨٠٪ من الزيادة فى إنتاج وحدة العمل المستخدمة إلى الفائض أى أن ٢٠٪ فقط من هذه الزيادة يرجع إلى عنصر رأس المال المادى<sup>(٢)</sup>.

وتنتقد الطريقة السابقة على أساس أنها تجاهلت التأثير التبادلى الذي يحدث عادة بين عنصر رأس المال وعنصر التقدم العلمى والتعليم. كما أغفلت التحسن النوعى الذى يطرأ على رأس المال عبر الزمن وهو ما يعبر عنه بالإنتاجية. أما الانتقاد الرئيسى فيتمثل فى أن هذا الفائض يحتوى على عناصر يمكن إرجاعها إلى التغيير فى الإنتاجية الناشئ عن وفورات الحجم الكبير وإلى التحسن الذى يطرأ على المستوى الصحى للعمال وإلى عوامل أخرى متعددة. فهذا الفائض قد يساهم فيه التعليم العام والخاص، الرسمى وغير الرسمى، وتقدم البحث العلمى، والتغيير فى علاقات الإنتاج وفى النظام الاقتصادى السائد وفى المؤسسات الاقتصادية الموجودة بالمجتمع وإلى غير ذلك من العوامل التى يتكون منها هذا الفائض المعروفة وغير المعروفة (نظرا لتعدد العوامل التى يمكن أن تساهم فى خلق الفائض وعدم معرفتنا بمدى مساهمة كل منها، أطلق أحد علماء الاقتصاد وهو

(١) محمد الدين محمد عبد الجواد، مرجع سابق، ص ٤٣ - ٤٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٤ - ٤٥.

- Frederick Harbison and Charles A. Myers, *Op. Cit.*, pp. 6 - 9.

موسى ابراموفيتز Moses Abramovitz اسم مقياس الجهل على هذا الفائض حيث يرى أن هذا الفائض مقياس لدى جهلنا بحقيقة أمره<sup>(١)</sup>. الأمر الذى يستدعى مزيدا من البحث للتأكد من أن هذا الفائض قد تكون فقط بفعل العوامل الأخرى (غير عناصر الإنتاج) وكذلك البحث فى نصيب كل عامل من هذه العوامل الأخرى. إنها خطوة فى الاتجاه الصحيح ولكنها ليست سوى خطوة أما إذا اعتمدنا عليها فقط فهى فعلا مقياس للجهل.

(ج) طريقة قياس معدل العائد الداخلى من الإتفاق على التعليم؛ وتقوم على أساس مقارنة دخول الأفراد الذين حصلوا على قسط أكبر من التعليم بدخول الأفراد الذين حصلوا على قسط أقل من التعليم. حيث تحسب دخول الأفراد على مدي الحياة، ويوضع متوسط الفروق الدخلية بين الأكثر تعليما والأقل تعليما فى صورة معدل أو نسبة للعائد السنوى الذي يحصل عليه الفرد نتيجة إتقائه على التعليم. وهناك زاويتان مختلفتان يمكن النظر من خلالهما إلى العائد من الإتفاق على التعليم. الزاوية الأولى تتعلق بالعائد الفردى، والزاوية الثانية تتعلق بالعائد الاجتماعى المتمثل فى زيادة الإنتاجية. وبالنسبة للعائد الفردى، فإننا نبحث عن متوسط الفروق الموجودة بين الدخول الصافية (بعد استقطاع الضرائب) للأفراد الحاصلين على مستويات مختلفة من التعليم. ويعد هذا الفرق مقياسا لمقدار العائد الشخصى الذي يتمتع به الفرد من جراء حصوله على مستوى معين من التعليم. وهو ما يجب أن يضعه الفرد فى اعتباره عند الإتفاق على نوع معين من أنواع التعليم (بافتراض تحمل الفرد للجزء الأكبر من نفقات التعليم). وتستطيع الدولة استخدام نفس هذا المقياس لتقدير ذلك الجزء من تكلفة التعليم، الذى يجب أن يتحمله الأفراد بأنفسهم. أما فيما يتعلق بالعائد الاجتماعى أو زيادة الإنتاجية، فإننا نهتم بالبحث فى متوسط الفروق الدخلية بين الأفراد الناجمة عن اختلاف مستويات التعليم بينهم وأثر تلك الفروق على الإنتاج. فالاختلاف فى دخول الأفراد إنما يعكس فى حقيقة الأمر الاختلاف فى إنتاجيتهم (بافتراض سيادة مبادئ الاقتصاد الحرة). وعموما فإن كلا الزاويتين (الخاصة والعامّة) تتشابهان من حيث المشاكل التى تثيرانها ومن حيث الإحراعات التى تتبع بشأنهما (مع ملاحظة وجود اختلافات ناشئة من اختلاف طبيعة كل منهما عن الآخر). فتحديد

معدل العائد من الإتفاق على التعليم سيتأثر بلاشك بالهدف الذى نسعى إلى تحقيقه كما يتأثر بوجهة نظر الباحث ذاتها. فلو كان الهدف هو قياس معدل العائد الشخصى فإننا نأخذ بوجهة النظر الأولى ومن ثم نحدد التكلفة الخاصة للتعليم بما فى ذلك تكلفة الفرصة البديلة دون أن ندخل فى ذلك التكلفة العامة التي تحملها المجتمع. ولو كان الهدف هو قياس العائد الاجتماعى فإننا نتبع وجهة النظر الثانية ومن ثم نقيس جميع أوجه الإتفاق العام على التعليم بما فى ذلك تكلفة الدعم. أما من الدخل فى الحالة الأولى ننظر إلى الدخل الصافى المتحقق للفرد، وفى الحالة ننظر إلى الدخل القومى للمجتمع بأسره. وعموما فإن طريقة قياس العائد من الإتفاق على التعليم تتمتع بمميزات عديدة أهمها أنها تقوم بالربط المباشر بين العوائد الناتجة عن التعليم وبين تكلفة هذا التعليم بطريقة يمكن من خلالها توفير بيانات ومعلومات تتعلق بمدى ملائمة حجم الاستثمارات الكلية الموجهة إلى قطاع التعليم ومدى تحقق الفوائد المرجوة من التعليم للأفراد<sup>(١)</sup>.

(د) طريقة مقارنة معامل الارتباط بين نسبة الالتحاق بالمدارس (التعليم) وبين الدخل القومى الإجمالى؛ وتستخدم هذه الطريقة للمقارنة بين الدول المختلفة، أو للمقارنة بين فترات زمنية مختلفة في دولة واحدة، ويتم النوع الأول من المقارنات على خطوات متعددة ولكل دولة على حدة. وفى الخطوة الأولى يستخرج نسبة الالتحاق بالمدارس (أى عدد المقيدین) بمختلف مستويات التعليم إلى عدد السكان الذين تجاوزوا سن السادسة على اعتبار أنه سن الإلزام فى معظم دول العالم). وفى الخطوة الثانية يقاس الدخل القومى الإجمالى للمجتمع. وفى الخطوة الثالثة تقام علاقة ارتباطية بين نسبة الالتحاق بالتعليم وبين الدخل القومى الإجمالى لكل دولة على حدة واستخراج معامل الارتباط لهذه العلاقة. وفى الخطوة الأخيرة يتم مقارنة معاملات الارتباط لمجموعة من الدول مع بعضها البعض لتبيان أثر التعليم على الدخل ومدى ارتباط الزيادة فى مستوى التعليم بالزيادة فى مستوى الدخل. أما النوع الثانى من المقارنات فيتم على أساس قياس نسبة الالتحاق بالمستويات التعليمية المختلفة فى الدولة، مع تتبع التطور الذى يطرأ على هذه النسبة على مدار فترة زمنية معينة مثلاً عشرة أو عشرين سنة.

وفى نفس الوقت يتم قياس التطور فى الناتج القومى الإجمالى خلال نفس الفترة الزمنية. ثم نقيس معاملات الارتباط بين زيادة التعليم وزيادة الدخل لكل سنة من سنوات الفترة الزمنية، وتقارن معاملات الارتباط هذه ببعضها البعض. ولا تخلو الطريقة السابقة من عدة مشاكل عملية، مثل مشكلة الحصول على بيانات وأرقام قائمة على أسس موحدة يمكن من خلالها التوصل إلى الحجم الحقيقى للدخل القومى الإجمالى للدول محل المقارنة. ومشكلة اختلاف مناهج التعليم ونوعياتها وأهدافها من دولة لأخرى مما يجعل عملية المقارنة بين الهياكل التعليمية السائدة فى مختلف الدول عملية معقدة. وللتغلب على هذه المشكلة قد نلجأ لمقارنة حجم الإنفاق على التعليم من دولة لأخرى بدلا من مقارنة الهياكل التعليمية، غير أن مشكلة تكلفة الفرصة البديلة فى كل دولة من الدول ستواجهنا على الفور. فمثلاً قدر شولتز تكلفة الفرصة البديلة فى الولايات المتحدة الأمريكية بما يزيد على  $\frac{1}{3}$  التكلفة الكلية للتعليم الثانوى والجامعى فى عام ١٩٥٦. وعموماً فإن تساوى عدة دول فى حجم مواردها المستخدمة فى التعليم لا يعنى تساويها فى العائد من هذا الإنفاق إلا إذا استخدمت هذه الموارد بنفس الدرجة من الكفاءة فى هذه الدول وهو أمر يصعب تحقيقه أو مجرد التحقق منه. وبرغم هذه المشاكل العملية فإنه يمكننا التغلب على معظمها بحيث نستطيع الوصول إلى مقارنات ذات درجة معقولة ومرضية من الثقة والصواب، غير أن المشكلة الرئيسية لهذه الطريقة تكمن فى وجود ارتباط موجب بين التعليم وبين الدخل القومى فهذا الارتباط قد يعنى أن الإنفاق على التعليم يعتبر وسيلة من وسائل زيادة الناتج القومى الإجمالى فى الدولة، كما قد يعنى أن التعليم - مثل أى سلعة استهلاكية هامة - يزداد إنفاق الدولة عليه بزيادة الناتج القومى الإجمالى لهذه الدولة. وكلا التفسيرين صحيح ووارد. وعند عدم توفر معلومات أخرى مكملية لاستطيع أن نستبعد أى تفسير منهما. فالعلاقة الارتباطية الموجبة القائمة بين التعليم والدخل القومى لا يمكن أن تحدد لنا مفرداً قيمة ومقدار مساهمة التعليم فى النمو الاقتصادى<sup>(١)</sup>.



٢- العوائد الاقتصادية من الاستثمار فى الصحة<sup>(١)</sup>: تعتبر الزيادة فى الناتج القومى والزيادة فى إنتاجية العمل الناتجة عن الرعاية الصحية بمثابة العوائد الاقتصادية من الاستثمار فى الصحة والتي يمكن قياسها بطريقتين رئيسيتين:

(أ) طريقة تقدير قيمة الزيادة فى الناتج القومى أو الدخل القومى: وتقوم هذه الطريقة على محاولة الربط بين زيادة الإنتاج على الصحة (التكلفة الحدية للصحة) وبين نمو الدخل (العائد الحدى) أو نمو التكوين الرأسمالى المادى (الزيادة الحدية فى رأس المال المادى). فالعائد الذى يمكن اكتسابه نتيجة للوقاية أو العلاج من الأمراض هو الناتج الإضافى للعنصر البشرى والذى يجب أن يقدر فى صورة نقدية، ذلك أن الأمراض يمكن أن تؤثر على العنصر البشرى المتاح للأغراض الإنتاجية من خلال ثلاثة أمور: الموت (فقد العمال)، الإعاقة (فقد ساعات عمل)، الضعف (خسارة طاقة إنتاجية أثناء العمل). وتتم عملية قياس الناتج الإضافى على مرحلتين: الأولى تتعلق بتقدير المكسب فى ساعات العمل المنتجة، والثانية تتعلق بإعطاء قيم نقدية للناتج الذى تمثله ساعات العمل هذه. والمحصلة هى قيمة العائد (فى شكل نقدي) والذى يمكن إرجاعه إلى تخفيض معدلات الوفيات والإعاقة والضعف، وبمعنى آخر فإنه سيكون تقديرا تقريبا للزيادة فى الناتج القومى التى يمكن إرجاعها إلى التخلص من بعض الأمراض وتحسين الصحة.

بالنسبة للمرحلة الأولى، فإن تقدير المكسب فى ساعات العمل الراجع إلى التخلص من / أو علاج مرض معين يتضمن افتراض العمالة الكاملة. ففى حالة وجود بطالة سافرة أو بطالة مقنعة مرتفعة، فإن تحسين مستويات الصحة يمكن أن يؤدي إلى زيادة المتعطلين بدلا من أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج. كما أننا لا نستطيع تقدير الخسارة فى الإنتاج الراجعة إلى انخفاض مستويات الصحة فى حالة وجود بطالة، حيث يمكن إرجاع هذه الخسارة فى الإنتاج إلى البطالة وليس إلى انخفاض مستويات الصحة. وعلى ذلك فإن

(1) Selma. Myshkin, "Health as investment," in *Health Economics*, Michael H. Cooper and Anthony J. Culyer (eds.), Penguin Press, U. K., 1973, pp. 102-112.

- Ronald J. Vogel, "Cost recovery in the Health Care Sector: Selected Country Studies in West Africa", World Bank Technical Paper Number 82, The World Bank, Washington, 1988.

وجود البطالة قد يحد من العائد المتحصل عليه فى صورة ساعات عمل إضافية بالإضافة إلى أنها قد تؤدى فى حد ذاتها إلى تهيئة المناخ للإصابة بالأمراض. والافتراض الثانى الذى لابد من وجوده لاستخدام هذه الطريقة هو أننا نستطيع إرجاع المكسب فى ساعات العمل المنتجة (الراجعة إلى تخفيض معدلات الوفاة والإعاقة والضعف للعنصر البشرى) إلى علاج مرض محدد. وفى حالة إصابة الفرد (العامل) بالعديد من الأمراض، فإن الإتفاق على علاج أحد هذه الأمراض قد لا يؤدى إلى زيادة الإنتاج نظراً لوجود أمراض أخرى. غير أنه من المنطقى التفاضل عن إمكانية حدوث هذه الحالة بالنسبة للأفراد فى سن العمل، ولكنه أقل منطقية إذا كان علاج المرض سيعترب عليه آثار جانبية أخرى أو يتناول الأفراد الذين يعانون من حالة ضعف باستمرار كما هو الحال فى أمراض الشيخوخة، وفى هذه الحالة فإن المكسب فى الإنتاج الراجع إلى مقاومة أو علاج مرض معين قد يكون أقل وضوحاً. وهناك أيضا العديد من المشاكل المتعلقة بتقدير المكسب من ساعات العمل المنتجة التى يمكن إثارتها عند استخدام هذه الطريقة منها صعوبة تحديد ما المقصود بالوفاة، فالوفاة الناتجة عن أسباب متعددة يجب معالجتها بطريقة تختلف عن معالجة الوفاة الناتجة عن مرض معين. ثم إن الإعاقة الناتجة عن المرض قد تكون جزئية أو كلية، قصيرة الأجل أو طويلة الأجل. والفرقة بين الإعاقة والضعف فى أحيان كثيرة قد لا تكون واضحة. فالفرد الكفيف يمكن استبعاده من القوى العاملة (إعاقة كاملة) أو قد يجد فرص عمل بحيث تكون مساهمته فى الإنتاج ضئيلة (ضعف). وهناك أيضا العديد من المشاكل الأخرى التى يجب أخذها فى الاعتبار منها مشكلة تقدير قيمة الناتج بالنسبة لعمل ربات المنازل، ومشكلة تحديد سن التقاعد عن العمل، ومشكلة التغيب عن العمل الذى يمكن أن يرجع إلى الإعاقة الجزئية أو لعوامل أخرى ليس لها علاقة بمستويات الصحة السائدة. أما فيما يتعلق بتحديد مقابل ساعات العمل التى تم احتسابها فى المرحلة الأولى فإن هناك مقياسين يمكن استخدامهما (أ) قيمة الإنتاج الذى تم الحصول عليه من العامل. (ب) العوائد التى يحصل عليها العامل. وبالنسبة للمقياس الأول فإنه يفترض أن زيادة الدخل القومى، وبالتالي زيادة الناتج القومى، يمكن إرجاعها إلى عنظر العمل وليس إلى مجموعة من العناصر المتضاربة التى تقوم بعملية الإنتاج. وبالنسبة للمقياس الثانى فهو أفضل لأغراض تقدير ناتج العمل الإضافى، ففى هذه الحالة يجب التفرقة بين الدخل الذى يتضمن عوائد الملكية ورأس المال، وبين العوائد التى يحصل عليها العامل والتى تتضمن

فقط الأجور والمرتبات. فهذه الأجور والمرتبات تدفع كعائد مباشر للخدمات المنتجة وتعبر عن مساهمات الأفراد في الإنتاج. وتقدير ناتج العمل الإضافي بهذه الطريقة يعطى مقياساً أفضل للمكسب في الناتج الراجع إلى العمل (أى إلى التحسن في مستويات الصحة).

(ب) طريقة تقدير الإنفاق على البرامج الصحية: وهذه الطريقة تفترض إمكانية تقدير العوائد المترتبة على تحسين مستويات الصحة بالرجوع لى قيمة البرامج الصحية المختلفة. وتقدر هذه الطريقة تكوين رأس المال البشرى عن طريق الرعاية الصحية للسكان باستخدام التكلفة. وهناك ثلاث طرق مختلفة لاحتساب التكلفة: التكلفة بالأسعار الجارية، تكلفة الإحلال، التكلفة بأسعار سنة الأساس. غير أن هذه الطريقة لا تناسب تحليل (التكاليف - المنافع) الذى يتم استخدامه كمعيار لتخصيص الموارد. وإنما قد تستخدم فقط عند إعداد الحسابات القومية، أى حساب الناتج والدخل والإنفاق القومى.

نستخلص مما سبق أن قياس العائد الاقتصادى من الاستثمار البشرى تكتنفه العديد من الصعوبات، والتي تظهر إذا ما أخذنا فى الاعتبار وجود علاقة وثيقة بين الاستثمار البشرى والعوامل الاجتماعية والسياسية... إلخ. وتمثل أولى هذه الصعوبات فى عدم توفر وحدة القياس الشاملة التى تدل على مدى التقدم فى مجال تنمية العنصر البشرى، فمن الصعب وضع مقياس كمى (رقمى) يشير إلى مدى التقدم فى مجال الخدمات الصحية أو التعليمية أو غيرها من الخدمات التى تتصل بتنمية العنصر البشرى، كل على حدة. بينما تتمثل الصعوبة الثانية فى عدم توفر القدرة على تحويل النواتج التى تحدثها طرق التنمية البشرية فى الأفراد والمجتمعات إلى تقديرات نقدية، إذ يكاد يستحيل احتساب الآثار التى يتركها التقدم الصحى فى تخفيض معدل الوفيات، كما لا يمكن حساب القيم النقدية التى تترتب على تدريب الأفراد من حيث زيادة قدراتهم أو الكشف عن سرعة تكيفهم مع التطورات التى تحدثها عمليات التنمية فى المجتمع. أما الصعوبة الثالثة فتتمثل فى وجود الآثار التكاملية للوسائل العديدة المتعلقة بالاستثمار البشرى. فعلى الرغم من اتفاق الاقتصاديين على أن وسائل تنمية العنصر البشرى سوف تؤدى بالضرورة إلى تحسين كفاءة الفرد، فإن التساؤل الذى يطرح نفسه هو إلى أى مدى يمكن تحديد مقدار

مايسهم به التعليم فى هذا المجال؟ وإلى أى حد نستطيع تقييم الدور الذى يمارسه التدريب أثناء العمل فى التأثير على الإنتاجية؟ أو ما يؤديه الارتفاع بمستوى الرعاية الصحية من أثر مائل؟ ذلك أن تداخل تأثيرات وسائل تنمية العنصر البشرى، يؤدى إلى صعوبة تقييم العائد من الموارد المالية التى تخصص للاستثمار فى كل منها، حيث يستحيل عزل الآثار التى يمكن أن تتراكم فى الأفراد بسبب استخدام تلك الوسائل مجتمعة. والخلاصة أن قياس العائد من الاستثمار البشرى أمر يكتنفه الكثير من الصعوبات، ومع ذلك لم تتوقف الجهود المبذولة لحساب هذا العائد ولا سيما فيما يتعلق بالعائد من الاستثمار فى التعليم - كما أشرنا من قبل.

### ثانياً؛ العوائد غير الاقتصادية للاستثمارات البشرية (العوائد غير المباشرة):

من المسلم به أن نمو وتطور الموارد البشرية لا يجب أن ينظر إليه ويحلل من وجهة النظر الاقتصادية فقط، فالأهداف الاقتصادية ليست هى الأهداف الوحيدة للنشاط الإنسانى. فالمجتمعات الحديثة تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية. ويعد تنمية الموارد البشرية شرطاً أساسياً يجب توفره لتحقيق هذه الأهداف. والمشكلة الرئيسية هنا تتمثل فى صعوبة القياس الكمى لمدي تحقق هذه الأهداف. فإمكانية القياس الكمى للعوائد غير الاقتصادية الناتجة عن الاستثمارات البشرية تكاد تكون منعدمة. وإن كانت تجرى محاولات حديثة جداً لإدخال هذه العوائد ضمن تحليل (التكلفة - المنافع) عن طريق إعطاء كل هدف من هذه الأهداف وزناً نسبياً ترجيحياً، وبمعرفة مدى ما تحقق منه يمكن حساب إجمالى العوائد غير الاقتصادية للاستثمارات البشرية. وحتى الآن لا نستطيع أن نحجز بنجاح هذه المحاولات. فكل ما نستطيع أن نبينه هو أن الفكر الاقتصادي الوضعى - وحتى الآن - يستخدم فقط العوائد الاقتصادية المباشرة فى تحليل (التكلفة - المنافع)، طالما أن نتائج هذا التحليل لن تتخذ كمعيار وحيد لعملية تخصيص الموارد، فهذه النتائج ليست إلا عنصراً واحداً فقط من عناصر متعددة تؤخذ فى الاعتبار عند اتخاذ قرارات تخصيص الموارد<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً؛ التكاليف المباشرة للاستثمار فى العنصر البشرى:

ويقصد بها "تكلفة شراء (أو تأجير) المدخلات الإنتاجية المختلفة فى عملية تنمية العنصر البشرى، وهذه المدخلات تنحصر إجمالاً فى العمل، ورأس المال، والمواد الوسيطة

(1) Leonard Ortonalo, *Op.Cit.*, pp. 12 - 14.

والمدفوعات إلى هذه المدخلات تعبر تقريباً عن التكاليف المباشرة<sup>(١)</sup>. فتعد مرتبات وأجور الأطباء والمرضات والمدرسين والإداريين من تكلفة عنصر العمل، بينما تعد مدفوعات إيجار (أو شراء أو إقامة) المبانى والمعدات الطبية والتعليمية مثل المستشفيات والمدارس والجامعات والمعاهد من تكلفة رأس المال. أما تكلفة المواد الوسيطة فتتمثل فى المدفوعات إلى الأدوية والمستلزمات الطبية والأدوات المستخدمة فى العملية التعليمية والتدريبية... إلخ.

غير أن الأمر ليس بهذه السهولة - التى قد يتصورها البعض - عند القيام باحتساب التكلفة المباشرة للاستثمارات البشرية. حيث يثار العديد من التساؤلات أهمها: هل تحسب هذه التكاليف بالأسعار الثابتة أم الأسعار الحالية (التكلفة الحقيقية والتكلفة النقدية)؟ هل من الأفضل التفرقة بين التكلفة الجارية والتكاليف الرأسمالية وإلى أى مدى يمكن أن تقيدنا هذه التفرقة عند القيام بعملية اتخاذ القرار؟ من الذى يقوم بالإتفاق الأفراد أم الحكومات المركزية وما تأثير ذلك على عملية تخصيص الموارد؟ هل يحدث ازدواج فى احتساب هذه التكاليف أم لا. وإذا حدث كيف يمكن علاج هذا الأمر إحصائياً؟ ثم ما محدودات التكاليف (فى التعليم مثلاً هذه المحددات هى الطلب على التعليم وتكنولوجيا التعليم المستخدمة وهيكل مرتبات المدرسين، ومعدل التسرب والإعادة ومعدلات الاستخدام.... إلخ)؟ وبالرغم من كل هذه المشاكل فإن احتساب التكاليف المباشرة يتم بطريقة أسهل نسبياً من طرق احتساب باقى العناصر المتضمنة فى تحليل التكاليف - المنافع<sup>(٢)</sup>.

وحيث قد حصرنا دراستنا فى حدود الإتفاق الحكومى المركزى، فلا بد وأن نشير إلى ثلاثة اعتبارات سياسية رئيسية تأخذها حكومات الدول المختلفة عند القيام بعملية الإتفاق المباشر على تنمية العنصر البشرى وهى أولاً: سياسة الحكومة بخصوص نمو ميزانية الوزارات المعنية (وزارات التعليم والصحة والقوة العاملة.... إلخ) على مر الزمن، ثانياً: سياسة الحكومة بخصوص التوظيف ومتوسط الأجور والمرتبات، ثالثاً: سياسة الحكومة

(1) Victor R. Fuchs, "The output of the 'health industry'", in *Health Economics*, Michael H. Cooper and Anthony J. Culyer (eds.), Penguin Books, U.K., 1973, pp. 140 - 141.

(2) Philip H. Coombs and Jacques Hallak, "Cost Analysis in Education: A Toll for Policy and Planning", published for The World Bank, the Johns Hopkins University Press, London, 1987, pp.13-17

المتعلقة بتسعير الخدمات المقدمة<sup>(١)</sup>.

وأخيراً: التكاليف غير المباشرة (تكلفة الفرصة البديلة):

وتعتبر من أكثر المفاهيم للتكلفة الاستثمارية شمولاً ورسوخاً بالنسبة للاقتصاديين كأداة تحليلية. فهذا المفهوم يقيس تكلفة الاستثمار في العنصر البشري بدلالة ما يجب التنازل عنه من أكثر البدائل الأخرى المتاحة ربحية (بدلاً من قياس تكلفة المدخلات في عملية تنمية العنصر البشري بالأسعار المدفوعة فيها). والمنطق الذي يقوم عليه هذا المدخل هو أنه طالما لدى أى مجتمع (أو فرد) كمية محدودة من الموارد الاقتصادية للاستخدام فى فترة زمنية معينة، فإن قرار استخدام بعضها في غرض معين (مثلاً التعليم أو الصحة) يعنى التضحية بفرصة إنفاق نفس هذه الموارد على غرض آخر.

وبالرغم من أنه فى بعض الأحيان يصعب تطبيق مفهوم تكلفة الفرصة البديلة إحصائياً، فإن لهذا المفهوم استخدامات عديدة قيمة فى تحليل تكلفة الاستثمار البشري. وأحد هذه الاستخدامات يتمثل فى أنها تتيح للباحث والمحلل فرصة الإحاطة بالتكاليف الاقتصادية المهمة فى الاستثمار البشري والتي لا تظهر فى الميزانية أو حساب المصروفات، ذلك لوجود تكاليف حقيقية للاقتصاد ككل قد لا تظهر فى الميزانيات المختلفة. وعادة ما يكون المجموع الكلى لتكلفة الفرصة البديلة كبيراً بالمقارنة بالمدفوعات المباشرة على المدخلات فى عملية الاستثمار البشري. ويعتبر أيضاً مفهوم تكلفة الفرصة البديلة من الأهمية بمكان لأى تحليل للمنافع - التكاليف مصمم لمقارنة معدل العائد من الاستثمارات البشرية المختلفة ومعدل العائد فى مجالات بديلة<sup>(٢)</sup>.

المنافع والتكاليف الخاصة فى مقابل المنافع والتكاليف الاجتماعية<sup>(٣)</sup>:

تتزايد التكلفة الاجتماعية للاستثمار فى العنصر البشري (تكلفة الفرصة البديلة للمجتمع ككل) بمعدل سريع كلما زادت عدد سنوات الدراسة (أو زاد تخصيص الموارد من أجل الرعاية الصحية)، بينما تتزايد التكاليف الخاصة ببطء شديد. وهذه الفجوة المتسعة بين التكاليف الاجتماعية وبين التكاليف الخاصة مهدت لخلق حوافز كبيرة أدت لزيادة

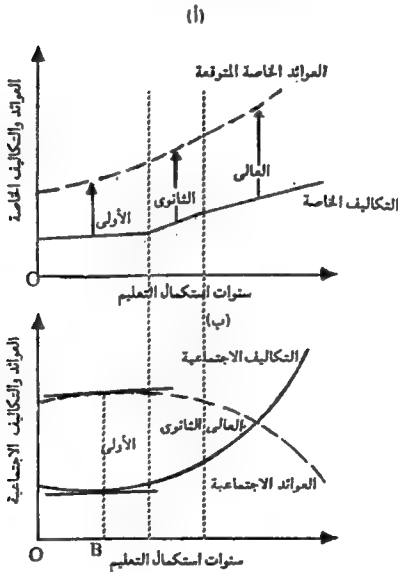
(1) Ronald J. Vogel, *Op.Cit.*, p. 13.

(2) Philip H. Coombs and Jacques Hallak, *Op. Cit.*, pp. 13 - 14.

(3) Michael P. Todaro, "Economic Development in the Third World", Longman Inc, New York, Forth Edition, 1989, pp. 341 - 344.

الطلب على التعليم العالي مقارنة بالتعليم الأولي (مثلا). وستكون الزيادة في الطلب على التعليم العالي (أو زيادة الطلب على الخدمات الصحية) مبالغ فيها. والشكل (١) يقدم شرحا لهذه الاختلافات بين التكاليف والعوائد الخاصة في مقابل الاجتماعية، وهو يبين أيضا كيف يمكن أن تؤدي هذه الاختلافات إلى سوء تخصيص الموارد حينما تتخذ العوائد الخاصة كمعيار لتخصيص الموارد بدلا من العوائد الاجتماعية.

شكل (١): المنافع والتكاليف الخاصة في مقابل  
المنافع والتكاليف الاجتماعية :رسم توضيحي



الشكل (١-أ) يبين العلاقة بين سنوات استكمال التعليم والعوائد الخاصة المتوقعة

والتكاليف الخاصة الفعلية. فمع المزيد من سنوات التعليم تنمو العوائد الخاصة المتوقعة بمعدل أسرع من التكاليف الخاصة. وعلى ذلك فلكي يصل الطالب إلى تعظيم معدل العائد الخاص للاستثمار في التعليم، فإنه لابد وأن يتبع الاستراتيجية التي تتضمن زيادة سنوات التعليم بقدر الإمكان. أما الشكل (١-ب) فيبين العلاقة بين سنوات استكمال التعليم والعوائد والتكاليف الاجتماعية. وفي الشكل نلاحظ أن منحني العوائد الاجتماعية يرتفع بحدة في البداية عاكسا مدى التحسن في مستويات الإنتاجية لصغار الفلاحين وأصحاب المهن الحرة نتيجة لحصولهم على قدر من التعليم الأساسي ومحو الأمية. ثم بعد ذلك يتناقص ميل منحني العائد الاجتماعي على مدار سنوات إضافية من التعليم. ومن ناحية أخرى، ينمو منحني التكاليف الحديثة الاجتماعية ببطء في السنوات الأولى من التعليم الأساسي، ثم ينمو بسرعة عند المستويات العليا من التعليم. وترجع هذه الزيادة السريعة في التكاليف الاجتماعية الحديثة للتعليم إلى كل من التكاليف الرأسمالية وتكاليف التشغيل المتزايدة للتعليم العالي (المباني والتجهيزات... إلخ). وبالتالي لا يجب إعانة أو دعم التعليم العالي من وجهة النظر الاقتصادية البحتة. وبناء على ما سبق فإن الاستراتيجية المثلى من وجهة النظر الاجتماعية (أي تعظيم معدل العائد الاجتماعي الصافي للاستثمار في التعليم) يجب أن تركز على إمداد كل الطلاب بالمقدار (OB) على الأقل من سنوات التعليم. وبعد هذا المقدار نجد أن التكلفة الاجتماعية الحديثة تزيد عن العوائد الاجتماعية الحديثة، حيث سينتج عن الاستثمار الجديد في التعليم الإضافي (أي التعليم العالي) معدل عائد اجتماعي سالب (يلاحظ أن تحسين نوعية الدراسة ستقلل منحنى العوائد الاجتماعية إلى أعلى موازية. وربما لارتفع التكاليف الاجتماعية بنفس المقدار).

هذا الاختلاف الواضح بين كل من التكاليف والعوائد الخاصة والتكاليف والعوائد الاجتماعية يرجع في جزء منه إلى السياسات الخاصة والعامة غير المناسبة (مثل سياسات الأجور). والذي تسعى لإبرازه هو أن عملية تخصيص الموارد على المجالات الاستثمارية المختلفة لتنمية الجانب الإنتاجي للعنصر البشري يجب ألا تعتمد على التكاليف والمنافع الخاصة فقط ولا على التكاليف والمنافع الاجتماعية فقط. وإنما لابد من أخذ المفهومين معا في الاعتبار عند استخدام معيار (التكاليف - المنافع) في تخصيص الموارد.



## المبحث الثانى

### سياسات الاستثمار فى العنصر البشرى

#### المعايير - المؤشرات - المشاكل

بعد أن استعرضنا فى المبحث السابق الأسس التى يتم استخدامها لتحديد أولويات تخصيص الموارد للاستثمار فى العنصر البشرى، نحاول فى هذا المبحث التركيز على السياسات، أى سياسات الاستثمار فى العنصر البشرى. كىسية وضعها وكذلك كىسية قياس مدى نجاحها وفى النهاية المشاكل المختلفة التى تواجهها، محاولين وضع صورة متكاملة لسياسات الاستثمار فى العنصر البشرى فى النظم الوضعية.

أولاً: معايير اختيار سياسات الاستثمار فى العنصر البشرى<sup>(١)</sup>؛

إن البدائل المتاحة أمام المجتمع عند اختيار سياسة معينة للاستثمار فى العنصر البشرى تتلخص فى الآتى:

(أ) التركيز على الكم أو الكيف أو تحقيق توازن بينهما فى مختلف مستويات الهيكل التعليمى والتدريبى والصحة.

(ب) التركيز على العلوم الإنسانية والمواد النظرية أو التركيز على العلوم التطبيقية والعملية فيما يتعلق بالتعليم العالى والثانوى.

(ج) فى مجال تنمية المهارات، الاعتماد على التدريب فى مدارس التعليم العام أو الاعتماد على التدريب أثناء العمل.

(د) فى مجال خلق الحوافز، معالجة مقصودة لنظام المرتبات والأجور أو الاعتماد على قوى السوق.

(هـ) فى مجال التنمية السليمة للعنصر البشرى، الاهتمام بحاجات الأفراد ورغباتهم أو الاهتمام بحاجات الدولة ورغباتها.

يتخذ الاختيار بين الكم والكيف فى تطوير التعليم صوراً متعددة، وفى بعض الدول يكون من الضرورى الاختيار بين تعميم التعليم الابتدائى للجميع، وبين توفير مستو

مرتفع لتعليم الثانوى والعالى لفئة قليلة من ذوى الاستعدادات القيادية. وهناك دائما مجال للاختيار بين تعليم عدد قليل نسبيا من الطلاب على يد مدرسين أكفاء، وبين تعليم أعداد كبيرة على يد مدرسين غير مؤهلين. كما أن هناك مجالا للاختيار بين المناهج الجيدة العالية التكاليف وبين المناهج الأقل جودة والأرخص. وبالمثل نجد فى مجال الرعاية الصحية اختيارا ما بين الكم والكيف - وهو الوضع الذى يظهر بصورة أوضح فى الدول النامية - فإما الاتجاه إلى توفير الرعاية الصحية منخفضة التكاليف ضعيفة المستوى تقوم بخدمة عدد كبير من الأفراد أو توفير خدمات صحية مرتفعة المستوى - مرتفعة التكاليف - لعدد محدود من الأفراد فى المجتمع، ونفس الشئ ينطبق على الهيكل التدريبي. وبصفة عامة فإن الضغوط السياسية والاجتماعية تعمل على الاهتمام بالكم، فى حين أن تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة يجعل من الضرورى العناية بنوعية القوى البشرية العالية المستوى اللازمة للتنمية.

أما الاختيار بين التركيز على العلوم النظرية وبين التركيز على المواد العلمية والتكنولوجية فى التعليم الثانوى والعالى فيعد أمراً صعباً. فكل الدول على اختلاف مستويات تقدمها تعاني نقصاً فى القوى البشرية المتخصصة فى العلوم التطبيقية والهندسية. كما أن هناك نقصاً شبه دائم فى المدرسين الأكفاء والمديرين والمنظمين وعلماء الاجتماع. بل إنه فى هذا العصر الذى يغلب عليه طابع العلوم والتنمية الاقتصادية، لا يستطيع أى بلد الاستغناء عن الفقهاء والمؤرخين والأمناء على الثقافة. فإذا كان الاختيار إلى حد ما بين التعليم باهظ التكاليف وبين التعليم منخفض التكاليف، إلا أنه بصفة أساسية لا بد وأن يرتبط بما تعتنقه الدول من قيم ومثل. وفى حين أن الاعتبارات السياسية والاجتماعية تميل إلى التركيز على التعليم النظرى الأكاديمي، فإن الاعتبارات الاقتصادية والعسكرية تتطلب التركيز على التعليم العلمى التكنولوجي.

وفى مجال تنمية المهارات الفنية، فإن الدولة قد تختار وضع المسئولية الأساسية فى ذلك على كاهل الهيكل التعليمى الحكومى، أو تحاول تحميل المؤسسات الصناعية نصيباً متزايداً من هذه المسئولية. والواقع أن التدريب وإعادة التدريب من الناحية التطبيقية يعد عملية مستمرة طيلة حياة الإنسان، ولذا فإن القطاع الصناعى لا يستطيع الهرب من تحمل قدر من مسئولية التدريب. والوضع الأمثل هو أن تتخصص المدارس فى إعداد الطالب

المثقف بحيث يسهل تدريبه وتشكيل مهاراته بعد ذلك وفقاً لاحتياجات مختلف القطاعات الصناعية، وفي هذا الشأن نجد رأيين متعارضين: يرى الأول ضرورة التدريب المكثف في مدارس فنية متخصصة قبل الالتحاق بالعمل الفعلي، بينما يرى الثاني ضرورة التدريب المكثف أثناء العمل وعلى المهارات الفعلية التي يتطلبها العمل ذاته، وأن يقتصر دور المدارس على إعداد الطالب وشحن مهاراته لتقبل التدريب بعد ذلك<sup>(١)</sup>. وعلى العموم فإن الاختيار الجيد في هذا الصدد هو بالضرورة اختيار ذو طابع فني، وإن كان يتأثر بدرجة كبيرة بالضغوط السياسية والاجتماعية.

وفي مجال خلق المخافز، ليس في وسع أي بلد اليوم الاعتماد الكلي على قوى السوق في إيجاد المخافز التي تحت الأفراد على ممارسة أنواع النشاط التي تشتد حاجة التنمية إليها. ففي كثير من الأحيان تكون المخافز المادية والأدبية المتاحة للعلماء والمهندسين والمدرسين والفنيين منخفضة للغاية ولا تكفي لاجتذاب أعداد كافية لهذه الأعمال. ولذلك يتعين على جميع الدول اتخاذ إجراءات مقصودة للتأثير في الانتقال الاقتصادي للعنصر البشري سواء من مكان إلى مكان أو من نشاط لآخر وفقاً لحاجة المجتمع، وهذه الإجراءات قد تتراوح بين الإجبار السافر وبين مختلف أنواع الإغراء المادي وغير المادي وبصفة عامة فإن سرعة تنفيذ خطط التنمية تحت اتخاذ هذه الإجراءات بصورة مقصودة.

وأخيراً هناك الاختيار الحاسم بين مصلحة الفرد ومصلحة الدولة فيما يتعلق بساتر جوانب تنمية العنصر البشري، إذ هل تقوم الدولة من أجل الفرد، أم أن الفرد يوجد من أجل الدولة؟ والإجابة عن هذا التساؤل ليست بالأمر اليسير إطلاقاً. قد يكون الهدف الرئيسي لخطة تنمية العنصر البشري هو رفع شأن حرية الفرد وكرامته وقيمه، ولكن الإنسان نفسه عليه التزام بأن يساعد على بناء النظام الاقتصادي الذي يوفر مستوى لائقاً من الحياة الكريمة، كما يوفر الحماية اللازمة للحريات الأساسية. والفلسفة التي تتنادى بأن وجود الأفراد إنما بالدرجة الأولى لتجديد الدولة، لا بد أيضاً أن تفسح بعض المجال لصالح الأفراد حتى يتسنى لها البقاء. ولهذا لا بد في كل المجتمعات من حل توفيقى، أو لا بد من

(1) Jacob Mincer, "On- the job training: Costs, returns, and some implications", *Journal of Political Economy*, Vol. 70, No.5 , Pt. 2 (October 1962), pp. 50 - 79.

مزج مصلحة الدولة بمصلحة الأفراد. وهذا المزج يختلف بطبيعة الحال باختلاف النظام السياسى والأيدولوجى السائد فى مجتمع ما.

إن جوهر استراتيجية تنمية العنصر البشرى يكمن فى تحقيق توازن فعال فى الاختيار بين السياسات المختلفة. وتتوقف طبيعة هذا التوازن على أهداف المجتمع ومستوى نموه ونوع القيادات فيه. والإخفاق فى تحقيق التوازن المناسب يؤدى إلى إنتاج فئات غير مطلوبة من القوى البشرية العالية المستوى، وإلى وضع الاستثمارات فى غير موضعها الملائم من أنواع التعليم والرعاية الصحية، وإلى الإبقاء على أنواع خاطئة من المخاوف، والعناية بأنواع غير ضرورية من التدريب. وفى الواقع: إن تحقيق التوازن الكامل فى أى مجتمع من المجتمعات أمر بعيد المنال، ولكن بعض المجتمعات تنجح فى ذلك أكثر من غيرها. وكلما سارت المجتمعات فى طريق التقدم كان لزاما عليها أن تواصل عملية التكيف نظراً للتغيرات المستمرة التى تطرأ على القوى التى تؤثر فى تحقيق التوازن الفعال.

إن نجاح أى سياسة يقاس بمدى ماحققه من أهداف اجتماعية وسياسية واقتصادية محددة. فمن الأهداف الاجتماعية الرئيسية إتاحة فرص التعليم ذاته. ومن الممكن قياس ما تحقق فى مجال التعليم فى أى دولة من ناحيتى الكم والكيف. فالتعليم العام الأولى مثلاً يقاس بمدى قدرة المدارس على استيعاب جميع التلاميذ، ومدى تعميمه ونقص التسرب فيه. كما يمكن قياس نتائج التعليم الثانوى والجامعى عن طريق التعرف على مدى الفرص التى يكفلها هذا التعليم للأفراد عند الالتحاق به، وعلى نوعية التعليم نفسه ودرجة جودته وفرص العمالة التى يوفرها للأفراد بعد التخرج.

أما قياس النتائج السياسية لتنمية العنصر البشرى فأكثر صعوبة. فتوفير التعليم الأولى لجميع المواطنين يمكنهم من الإسهام بصورة أكثر فاعلية فى العمليات السياسية الديمقراطية. والأهم من ذلك أن التعليم الثانوى والعالى يفتح المجال أمام الأفراد للوصول إلى المراكز والوظائف ذات المستوى العالى والقيادى. ولاشك أن إقامة النظم السياسية الديمقراطية تستلزم فتح باب القبول لهذه المراحل التعليمية أمام كل من يصلح لها بغض النظر عن قدرته المالية، وهو الأمر الذى يعتبره الكثيرون أكثر أهمية من توفير التعليم الأولى لجميع أفراد المجتمع غير أن مشكلة القياس تزداد تعقيداً عندما ننسأل: أى النظم

السياسية وأنواع المؤسسات السياسية التي تعتبر أكثر ملائمة من غيرها؟

كذلك يصعب قياس النتائج الاقتصادية لتنمية العنصر البشرى بصورة دقيقة. فمن الواضح أن الاستثمار فى تنمية العنصر البشرى يساهم فى التنمية الاقتصادية كما يساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية. ومن الواضح كذلك أن التنمية الاقتصادية تجعل المجتمع أكثر قدرة على توجيه حجم أكبر من موارد تجاه الاستثمار فى العنصر البشرى.

ثانياً: مؤشرات الحكم على مدى نجاح أو فشل سياسات الاستثمار فى العنصر البشرى

تنقسم مؤشرات الحكم على مدى نجاح أو فشل سياسات الاستثمار فى العنصر البشرى إلى قسمين رئيسيين: الأول يضم مجموعة المؤشرات التى تقيس رصيد الدولة من رأس المال البشرى. والثانى يضم مجموعة المؤشرات التى تقيس إجمالى (أو صافى) الزيادة فى هذا الرصيد، أو بعبارة أدق، معدل تكوين رأس المال البشرى على مدى فترة زمنية محددة. فرصيد رأس المال البشرى يدل على مستوى ما حققه المجتمع من تنمية العنصر البشرى، ومعدل تكوين رأس المال البشرى يدل على مقدار مائلاً عليه من التحسن.

القسم الأول: المؤشرات التى تقيس رصيد المجتمع من رأس المال البشرى وتنقسم إلى:

(أ) مستوى التحصيل التعليمى<sup>(١)</sup>: أى عدد الأفراد الذين أتموا مراحل التعليم الأولى والثانوى والعالى بالنسبة للعدد الكلى للسكان. وللتعليم الثانوى والعالى أهمية خاصة فى توضيح رصيد المجتمع من القوى البشرية عالية المستوى، ولاسيما هؤلاء الذين أكملوا دراسات علمية وفنية فى التعليم الثانوى والعالى.

(ب) عدد الأفراد (بالنسبة للسكان أو القوى العاملة) الذين يتولون وظائف عالية المستوى: أى الذين يتولون وظائف تعتبر هامة وضرورية لتنمية المجتمع مثل العلماء والمهندسين والمديرين والمدرسين والأطباء والعمال المهرة والفنيين ورؤساء العمال... الخ. ويمكن جمع بيانات هذا المؤشر من كل قطاع على حدة مما يساعد على وضع تصور لرصيد كل قطاع من مختلف التخصصات.

(1) Frederick Harbison and Charles Myers, *Op.Cit.*, PP. 24 - 44.

(ج) مستوى صحة المجتمع<sup>(١)</sup>: أى عدد أفراد المجتمع الذين يتمتعون بمستوى صحى مرتفع سواء من الناحية الجسمانية أو العقلية أو النفسية. ورغم أهمية هذا المؤشر للتعبير عن مستوى صحة المجتمع نجد أنه يواجه بالعديد من الصعوبات والتي أهمها أن للصحة العديد من الجوانب المتشعبة. كذلك نجد أن الأهمية النسبية لأنواع العجز المختلفة تختلف بشدة طبقاً للمستوى الثقافى والاجتماعى السائد فى المجتمع بالإضافة إلى الدور الذى يؤديه الفرد المعاق فى المجتمع. كما أن معظم المحاولات التى تتم لقياس مستوى الصحة تتبع الأسلوب السلبي أى أنها تقيس مستوى الصحة عن طريق تقدير درجة المرض والإعاقة ومعدل الوفاة والاكنتاب. وبالإضافة إلى ذلك نجد أنه من الأسهل عند تناول موضوع الصحة تقدير مدى التحسن فيها عن قياسها كقيمة مطلقة.

القسم الثانى: المؤشرات التى تقيس معدل تكوين رأس المال البشرى: وتهدف هذه المؤشرات إلى قياس الإضافة الإجمالية (أو الصافية) إلى أعداد القوى العاملة عالية المستوى، وقياس الزيادة الصافية فى عدد الأفراد الحاصلين على مستوى تعليمى معين وقياس الزيادة الصافية فى مستوى صحة أفراد المجتمع. ولكن نظراً لصعوبة الحصول على مثل هذه البيانات فى بعض الأوقات يتم اللجوء إلى مؤشرات أخرى بديلة تعطى درجة مقبولة من الدقة عند الحكم على رصيد ومعدل تكوين رأس المال البشرى بالمجتمع هذه المؤشرات هى:

- (أ) عدد المدرسين (بالمستوى الأول والثانوى) لكل عشرة آلاف نسمة.
- (ب) عدد المهندسين والعلماء لكل عشرة آلاف نسمة.
- (ج) عدد الأطباء البشريين وأطباء الأسنان لكل عشرة آلاف نسمة.
- (د) عدد المرضى والمرضات لكل عشرة آلاف نسمة.
- (هـ) عدد التلاميذ المقيدين فى المرحلة الأولى كنسبة مئوية من فئة السكان الذين تقع أعمارهم بين ٥ - ١٤ سنة.
- (و) نسب القيد فى مدارس المرحلتين الأولية والثانوية معاً.

(1) M. S. Feldstein, "Planning health care," in *Health Economics*, M. H. Cooper and A. J. Culyer (eds.), Penguin Books, U. K., 1973, PP. 210 - 229.

(ز) عدد الطلاب المقيدون في المرحلة الثانوية كنسبة مئوية من فئة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ١٩ سنة.

(ح) عدد المقيدون في التعليم العالي كنسبة مئوية من فئة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ - ٢٥ سنة.

(ط) نسبة الطلبة المقيدون في كليات ومعاهد عملية ومهنية في سنة ما إلى إجمالي عدد الطلاب المقيدون في التعليم العالي.

(ي) نسبة الطلبة المقيدون في كليات ومعاهد نظرية في سنة ما إلى إجمالي عدد الطلاب المقيدون في التعليم العالي.

(ك) متوسط عدد سنوات العمر المتوقعة عند الميلاد.

(ل) معدلات الوفاة سواء إجمالية (أي لكل الفئات العمرية) أو لمراحل عمرية معينة (الأطفال الرضع مثلاً).

(م) عدد الأسرة المتاحة في المستشفيات لكل عشرة آلاف نسمة.

(ن) معدل الإدخال للمستشفيات ومتوسط فترة البقاء بها لكل حالة<sup>(١)</sup>.

ويتحليل المؤشرات السابقة سنجد أن المؤشرات الأربع الأولى تقيس (جزئياً) رصيد المجتمع من رأس المال البشري، بينما تقيس المؤشرات الأربع التالية الزيادة التي تطرأ على هذا الرصيد في مجال التعليم أما المؤشرين التاليين فيقيسان توجيه التعليم العالي، أي ما إذا كان التعليم العالي يتجه إلى الناحية النظرية أم إلى الناحية العملية. أما المؤشرين (ك) و (ل) فيستخدمان لقياس الحالة الصحية العامة في المجتمع وكذلك التغيرات التي تطرأ عليها، أما المؤشرين الآخرين فيقيسان حجم الخدمات الصحية ونوعيتها. وكل هذه المؤشرات تعتبرها بعض أوجه القصور، فالمؤشر الأول يقيس عدد المدرسين بالمجتمع دون قياس نوعياتهم أو كفاءتهم بالرغم من أن كثيراً من الدول النامية يدخل في عداد المدرسين أفراداً غير مؤهلين الأمر الذي يؤدي إلى إحصاء أعداد كبيرة غير واقعية. كما إن إحصاءات أعداد المهندسين والعلماء قد لا تتوافر في معظم الدول النامية، ناهيك عن

(1) V. R. Fuchs, The output of the health industry, in *Health Economics*, M.H. Cooper and A. J. Culyer (eds.), Penguin Books, U. K. 1973. PP. 135 - 171.

الاختلاف فى المستويات المهنية، وهى المشكلة التى تقع فيها البيانات المتعلقة بعدد الأطباء، وبينما تركز منظمة اليونسكو على إعداد ونشر قائمة بعدد الطلاب المقيدون بالتعليم الأولى (كنسبة من عدد السكان) بصفة دورية ومنتظمة للعديد من دول العالم، إلا أن هذه النسبة المستخرجة عادة ماتكون غير غطية حيث أن عدد السنوات الدراسية فى التعليم الأولى يختلف من دولة لأخرى. أما المؤشر السادس فهو يحاول تصحيح الانحرافات التى قد تنجم عن اختلاف مدد الدراسة فى المرحلتين الأولى والثانية للتعليم، وعادة ماتكون الانحرافات فى المؤشر السابع أقل منها فى المؤشر الخامس. أما المؤشر الثامن فيقيس الأهمية النسبية للتعليم العالى فى كل دولة من الدول.

وهناك مؤشرات أخرى قد تستخدم لى رسم صورة تحليلية لهيكل القوى العاملة فى المجتمع أهمها<sup>(١)</sup>:

(أ) حجم القوة العاملة إلى السكان؛ أى عدد أفراد القوة العاملة (١٥ سنة فأكثر) لكل ١٠٠ من السكان. ويشير هذا المؤشر إلى نسبة القطاع المنتج من السكان إلى القطاع المستهلك.

(ب) نسبة التحاق الذكور فى القوة العاملة؛ وتساهم هذه النسبة فى معرفة هيكل توزيع السكان فى القوة العاملة، ولهذه النسبة أهمية خاصة عند عمل مقارنات بين عدة دول مختلفة.

(ج) أنماط الالتحاق فى القوة العاملة فى الريف والحضر؛ وتشير هذه النسب إلى معدلات التحاق كل من الذكور والإناث بقوة العمل فى كل من الريف والحضر.

**العلاقة بين مؤشرات تنمية العنصر البشرى ومؤشرات التنمية الاقتصادية:**

إن لهذه العلاقة أهمية خاصة حيث تمكن المخطط الاقتصادى من التنبؤ بأثر زيادة حجم القوة العاملة على الدخل القومى مثلاً، أو على حجم الاستهلاك، أو الإنتاج ... وهكذا. كما أنها تساعد فى التنبؤ بحجم ونوعية القوة العاملة اللازمة للوصول لمستوى إنتاج معين أو لبلوغ حجم استهلاك معين، ويمكن استخدامها أيضاً عند إجراء المقارنات الدولية. وهناك العديد من المؤشرات للتنمية الاقتصادية التى يمكن استخدامها فى هذا

(1) John D. Durand, "The Labor Force in Economic Development: A comparison of International Census Data", Princeton University Press, 1978, pp. 16 - 19.



المجال بيد أن صعوبة جمع بيانات دقيقة للعديد منها يجعلها غير عملية، ولعل أفضل هذه المؤشرات التى يمكن استخدامها<sup>(١)</sup> :

- (أ) نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى.
- (ب) نسبة عدد السكان العاملين بالزراعة إلى إجمالى عدد أفراد القوة العاملة.
- (ج) نسبة عدد السكان العاملين بالصناعة إلى إجمالى عدد أفراد القوة العاملة.
- (د) نسبة عدد السكان العاملين بالصناعة التحويلية والصناعات الخفيفة إلى إجمالى عدد أفراد القوة العاملة.
- (هـ) نسبة عدد السكان العاملين بقطاع الخدمات من ذوى المهارات العالية إلى إجمالى عدد القوة العاملة.
- (و) نصيب الفرد من الطاقة المستهلكة فى المجتمع.
- (ز) نسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومى.
- (ح) نسبة الإنفاق على الصحة إلى الدخل القومى.
- (ط) نسبة عدد الأطفال (٥ - ١٤ سنة) إلى العدد الكلى للسكان.

ويعتبر المؤشر الأول من أبسر المؤشرات الاقتصادية المتاحة من حيث قابليته لإجراء المقارنات الدولية ولقياس مستوى النشاط الاقتصادى فى المجتمع، بالرغم من الانتقادات الموجهة إليه. أما المؤشران الثانى والثالث فيوضحان تطور المجتمع صناعيا على اعتبار أنهما يقيسان زيادة عدد الأفراد العاملين بالقطاع الصناعى بالمقارنة بالقطاع الزراعى. والمؤشر الرابع يفرق بين عدد العاملين بالصناعات التحويلية والعاملين بالصناعات الاستخراجية على اعتبار أن نمو قطاع الصناعات الاستخراجية قد لا يؤدى إلى تطور المجتمع صناعيا، على عكس الوضع عند نمو قطاع الصناعات التحويلية. أما المؤشر الخامس فهو هام بالنسبة للمجتمعات التى يساهم قطاع الخدمات فيها بنصيب كبير فى الدخل القومى. والمؤشران السابع والتاسع يوضحان مدى التزام الدولة المادى تجاه التعليم خاصة التعليم الإلزامى (فى مرحلة السن من ٥-١٤ سنة). بينما يوضح المؤشر الثامن التزام الدولة تجاه الصحة. كما يشير المؤشر التاسع إلى التركيب العمرى للسكان ونسبة

الأطفال إلى السكان وهذا يوفر بيانات عن معدلات الإعالة فى المجتمع وحجم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية التى يتعين توفيرها فى المجتمع لفئاته العمرية المختلفة. كما يبين نمو القوة العاملة فى المستقبل والمشاكل التى قد تترتب على ذلك، يوضح أيضا حجم ومدى المشاكل المتعلقة بالتعليم الأولى التى تواجه المجتمع.

وتستخدم هذه المؤشرات (مؤشرات تنمية العنصر البشرى ومؤشرات التنمية الاقتصادية) فى التوصل إلى علاقات محددة عن أثر تنمية العنصر البشرى على الأوضاع الاقتصادية فى المجتمع عن طريق عمل مجموعة من معادلات الانحدار بين كل مؤشر من مؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات التنمية الاقتصادية. وقد توصلت الدراسات التى تمت فى هذا المجال إلى النتائج الآتية<sup>(١)</sup>:

(١) انخفاض نسبة اشتراك الذكور فى القوة العاملة بارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومى الإجمالى. ويرجع السبب جزئيا فى ذلك إلى زيادة نسبة الإناث فى قوة العمل نتيجة للتقدم الاقتصادى الذى ترتب عليه زيادة تعليم المرأة وتأهيلها للعديد من الأعمال. كما يرجع أيضا إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى تصاحب عملية التنمية الاقتصادية والتى تحد من فرص التحاق صغار السن والمتقدمين فى السن بالعمل، مثل قوانين العمل التى تحدد السن الأدنى للعمل وسن التقاعد وقوانين التعليم الإلزامى التى تعمل على تأخر سن الدخول فى سوق العمل.

(٢) أن نسب الالتحاق بالقوة العاملة فى الريف أعلى منها فى الحضر وذلك بالنسبة للذكور والإناث على حد سواء. والانتقال من الريف إلى الحضر أو ارتفاع مستوى تحضر الريف يتبعه انخفاض فى معدلات الالتحاق بالقوة العاملة.

(٣) ارتفاع مستوى القوة العاملة من حيث التدريب والتعليم يؤدى إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومى الإجمالى، كما يؤدى إلى انخفاض نسبة السكان العاملين بالزراعة.

(٤) زيادة معدل التحاق الأفراد بالتعليم يؤدى إلى ارتفاع نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى، والعكس صحيح وقد لوحظ أن زيادة الطلب على التعليم يتم بمعدل أعلى من معدل زيادة الدخل القومى.

(1) *Ibid*, Chapter, IV.

Frederick Harbison and Charles A. Myers, *Op. Cit.*, pp. 36 - 48. وكذلك

(٥) توجد علاقة ارتباط موجبة وقوية بين وصيد المجتمع من رأس المال البشرى عالى المستوى وبين مؤشرات التنمية الاقتصادية.

(٦) عدم وجود علاقة ارتباطية هامة بين الملتحقين بالكليات العملية وإجمالى الناتج القومى، أو أى مؤشرات اقتصادية أخرى. وتسرى نفس الملاحظة على الملتحقين بالكليات النظرية.

ويلاحظ أن هذه المؤشرات السابقة يمكن استخدامها (فقط) عند رسم سياسات التعليم والتدريب والصحة أو عند إجراء المقارنات الزمانية والمكانية، ولكننا لن نستطيع الاسترشاد بها لتحديد الزيادة فى الناتج القومى الإجمالى نتيجة لزيادة معينة فى التعليم والتدريب والصحة. ونستطيع فى ضوء التحليل السابق استخلاص مايلى<sup>(١)</sup>:

(١) يوجد ارتباط قوى وعلاقة تأثيرية بين الاستثمار فى تنمية العنصر البشرى (خاصة الاستثمار فى التعليم) وبين مستوى التنمية الاقتصادية فى أى مجتمع معبر عنه بمتوسط نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى. ويزداد هذا الارتباط فى حالة الاستثمار فى التعليم العالى والثانوى. غير أنه من الممكن انخفاض إنتاجية هذه الاستثمارات إذا ما اتسمت بعدم الكفاءة والكفاية، أو وجهت بطريقة خاطئة فى أنواع غير ملائمة من التعليم، أو فشلت فى التنسيق بين التعليم العام والتدريب أثناء العمل.

(٢) ومن ثم فإن التوازن فى أى برنامج من برامج تنمية العنصر البشرى قد لا يقل أهمية عن مقدار الاستثمار فى الإنسان وهذه النقطة بالغة الأهمية، وكثيراً ما تغفلها المقاييس الكمية البحتة للاستثمارات التعليمية والصحية والبشرية.

(٣) يعتبر البدء باستثمارات ضخمة فى تنمية العنصر البشرى شرطاً ضرورياً لوضع المجتمع على بداية طريق النمو الذاتى. فالدول النامية لا تستطيع تحقيق أى قدر من التنمية دون الاستعانة بالخبرة والعمالة الأجنبية. ولاشك أن عملية إحلال الخبرة والعمالة المحلية محل الخبرة والعمالة الأجنبية تعد عملية شاقة للغاية ولا تقل عنها صعوبة مهمة توفير القوى العاملة الماهرة المدربة التى سيحتاجها المجتمع فى المستقبل.

(٤) إن حجم الاستثمارات اللازمة لتنمية العنصر البشرى لضمان استمرار التنمية الاقتصادية هو نفسه دالة لمستوى التنمية الاقتصادية فى المجتمع. فالمجتمع الغنى

يستطيع الإنفاق على الاستثمار البشرى أكثر مما ينفقه المجتمع الفقير، كما أن مواطني المجتمعات الغنية عادة ما يطالبون بأكثر مما يطالب به مواطنو المجتمعات الفقيرة ويحصلون عليه.

(٥) ينظر الأفراد في جميع الدول إلى التعليم على أنه السبيل الرئيسى إلى التوظيف والعمل. في الدول النامية ينظر إلى التعليم على أنه وسيلة للهروب من العمل اليدوى والفنى إلى العمل المكتبى فى دواوين الحكومة. وفى الدول المتقدمة يلتحق الطلاب بالجامعات لكي يتأهلوا للمراكز ذات المكانة العالية والأجر المرتفع. ومن ثم فإن الدوافع الاقتصادية تعضد الضغوط الاجتماعية والسياسية للمطالبة بالتعليم، ولهذا فإن أى نظام تعليمى يخفق فى إعداد الأفراد للأعمال المتاحة لهم يعتبر نظاما يفتقر إلى التوازن والكفاية معا.

(٦) من المحتمل أن ترتفع نسبة الدخل القومى المخصصة لتنمية العنصر البشرى كلما زاد معدل النمو الاقتصادى للدولة. فالضغوط السياسية والاجتماعية تشد في الدول المتقدمة من أجل المطالبة بزيادة التعليم والصحة وتحسينهما. وفى نفس الوقت يلاحظ زيادة مستمرة فى احتياجات الدول المتقدمة من القوى البشرية العالية المستوى. وبمجرد تحقيق تعميم التعليم الابتدائى تبدأ المطالبة بتعميم التعليم الثانوى. وهذا بدوره يؤدى إلى ضرورة التوسع فى التعليم العالى بجميع فروع وأنواعه وفى تعليم الكبار أيضا. كما يترتب على التوسع فى التعليم من حيث الكم حتمية تحسينه ورفع مستواه. وفى بعض الدول قد تصل الحاجة إلى السلع المادية كالسيارات والثلاجات والتلفزيونات ... الخ إلى درجة التشبع، ولكن الحاجة إلى التعليم يتعذر إشباعها نظراً لارتباطها فى أذهان الأفراد بأنها السبيل الرئيسى إلى التوظيف والعمل.

إن جميع هذه النتائج التى استخلصها الفكر الوضعى، اعتبرها نتائج مبدئية تتمشى مع ماتوافر لديه من بيانات كمية وشواهد كيفية، وهذه بدورها جزئية ومتغيرة. والفكر الوضعى يعتبر هذه النتائج هى المبادئ أو الموجهات التى يجب أن يسترشد بها المسئولون عند رسم السياسات الخاصة بتنمية العنصر البشرى وعند القيام بتخصيص الموارد بين استخداماتها المختلفة، وذلك إلى أن يتسنى الحصول على بيانات واقعية أكثر دقة وشمولا، وإلى أن يتم تطوير المقاييس الكمية المتاحة حاليا لتستطيع أيضا قياس المتغيرات

النوعية لكل من تكلفة وعائد الاستثمار فى العنصر البشرى.

ثالثا: المشاكل المتعلقة بسياسات الاستثمار فى العنصر البشرى<sup>(١)</sup>:

إن أهداف أى مجتمع - كما سبق الإشارة إلى ذلك - هى أهداف سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية معا. وتعد تنمية العنصر البشرى شرطا ضروريا لتحقيق هذه الأهداف. غير أن الباحث على أرض الواقع يواجه العديد من المشاكل العملية لتنمية العنصر البشرى. وتختلف هذه المشاكل من حيث النوع والحدة باختلاف المكان والزمان والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فى المجتمع. وعلى الباحث أن يجد حلولا واقعية مستمدة من واقع المجتمع وظروفه لهذه المشاكل. ولكي يجد الباحث حلولا مناسبة لمشاكل تنمية العنصر البشرى لابد وأن تتوافر لديه القدرة على إعادة صياغة النظريات والمبادئ الاقتصادية المتعلقة بالعنصر البشرى بطريقة تتناسب مع ظروف وأوضاع المجتمع محل البحث وهذا يتطلب من الباحث معرفة:

أ- النظريات الاقتصادية المختلفة التى تتناول موضوع تنمية العنصر البشرى.

ب- المعرفة الدقيقة بأهداف وظروف المجتمع محل البحث.

وفى هذا الإطار النظرى، فإن النظم الوضعية ترى أن المشاكل التطبيقية العامة التى يمكن أن تواجه أى مجتمع عند وضع سياسات الاستثمار البشرى، تنقسم إلى فئتين رئيسيتين:

#### ١- المشاكل المتعلقة بالقياس.

#### ٢- المشاكل المتعلقة باختلال فى الموارد البشرية.

(١) المشاكل المتعلقة بالقياس: تواجه عملية تقدير حجم الإنفاق على وكذلك معدل العائد من الاستثمار فى العنصر البشرى العديد من المشاكل التى تؤدى إلى صعوبة فى القياس من ناحية، وإلى عدم دقة التقديرات من ناحية أخرى وتنقسم هذه المشاكل إلى أربع مشاكل رئيسية هى:

(أ) المشكلة الأولى تتمثل فى صعوبة التمييز بين الشق الاستثمارى والشق الاستهلاكى للإنفاق على العنصر البشرى. فعلى سبيل المثال لواعتبرنا أن كل

ماينفق على مجالات تنمية العنصر البشرى - التعليم والصحة ... الخ - يعد استثمارا، فسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض تقديرات معدل العائد من الاستثمار فى هذه المجالات - التى تتوصل إليها الدراسات التطبيقية - عن المعدلات الواقعية.

المشكلة الثانية تتعلق بصعوبة تقدير المنافع غير الأجرية Nonwage Benefits ولذلك يتجاهلها معظم الباحثين عند المقارنة بين الدخول النقدية لخريجى الجامعة وبين الدخول النقدية لخريجى المدارس الثانوية ذلك أن خريجى الجامعة يتمتعون بمنافع غير أجرية أكبر من تلك التى يتمتع بها خريجى المدارس الثانوية مثل المركز الاجتماعى ... الخ. وتجاهل هذه المنافع فى الدراسات التطبيقية يعطى تقديرات منخفضة لمعدل العائد الداخلى للاستثمار فى التعليم مقارنة بالمعدلات الواقعية.

(ج) المشكلة الثالثة تتعلق بصعوبة تحديد أثر القدرات الشخصية على العائد من الاستثمار فى العنصر البشرى. فبالرغم من الاتفاق على أن متوسط مستويات الدخول سيتغير بطريقة طردية ومباشرة مع مستويات التعليم، فإن البعض يشكك فى أن كل الاختلاف فى الدخل الملاحظ يرجع فقط إلى اختلاف مستويات التعليم. أو بمعنى آخر، يرى البعض أن هناك عوامل أخرى (غير التعليم) تتدخل فى تحديد مستويات الدخول لخريجى الجامعة. فنسبة عالية من الدخول التى يحصل عليها خريجو الجامعة تعود إلى قدراتهم الشخصية أو الاجتماعية أو الأسرية أو مستوى ذكائهم ... الخ وليس إلى دراستهم. وعلى ذلك فإن تقديرات معدلات العائد للاستثمار فى التعليم ستكون أعلى من الواقع.

(د) المشكلة الأخيرة ترجع إلى استخدام أسلوب الاستبعاد. فنسبة عالية من الزيادة فى الدخل قد ترجع فقط إلى مجرد كون الفرد خريجا فى الجامعة بصرف النظر عن التغير الذى حدث فى إنتاجيته. وفى كثير من الأحيان يكون التساؤل عن المؤهل - عند قيام المؤسسات باختيار العمالة الخاصة بها - طريقة سطحية لتحديد مدى كفاءة الأفراد الموظفين، وعلى أساس هذا المؤهل يحدد الأجر. وبالمثل قد يستبعد بعض الأفراد من بعض الوظائف ليس لانخفاض قدراتهم على أدائها ولكن لأنهم لم يحصلوا على المؤهلات العلمية المطلوبة. ومن الناحية الخاصة، فإن عملية الاستبعاد لن يكون لها تأثير على معدل العائد الداخلى للاستثمار فى التعليم. لأنه

سواء حصل على الوظيفة نتيجة لقدراته التي اكتسبها في الجامعة، أو لمجرد الحصول على المؤهل العلمى المطلوب دون اكتساب أى قدرات، فإنه فى النهاية حصل على وظيفة خريج جامعة. أما من الناحية الاجتماعية، فسوف يترتب على مبدأ الاستبعاد نتائج هامة. فمن جهة ستجد أن نسبة عالية من الزيادة فى دخل خريج الجامعة لن ترجع إلى كونه قد تعلم شيئاً (زاد من قدراته) ولكن فقط لكونه خريج جامعة ولاستخدامنا أسلوب الاستبعاد فى الاختيار لوظيفة معينة. ومعنى ذلك أن تقديرات معدل العائد الاجتماعى من الاستثمار فى التعليم الجامعى ستكون مغالى فيها (أكثر من الواقع) ومن جهة أخرى تظهر مشكلة قياسية جديدة متمثلة فى كيفية تحديد الزيادة فى الدخل بالنسبة لخريجى الجامعة الراجعة إلى استخدام مبدأ الاستبعاد، والزيادة فى هذا الدخل الراجعة إلى زيادة قدراته وإنتاجيته.

(٢) المشاكل المتعلقة بالاختلال فى الموارد البشرية: يقصد بالاختلال فى الموارد البشرية وجود موارد بشرية غير مدربة وزائدة عن حاجة المجتمع أولاً تستخدم الاستخدام الأمثل مع وجود نقص فى الموارد البشرية الماهرة فى العديد من المجالات. ويجدر الإشارة إلى أن غالبية البلدان النامية - إن لم تكن كلها - تعاني من هذا النوع من المشاكل، كما أن هذا الاختلال يمكن أن ينشأ خلال فترة زمنية معينة مما يتطلب متابعة جديدة وتصحيحاً مستمراً له وهذا يتطلب وجود هيئة تقوم بعمليات المتابعة والتصحيح. وبناء على ما سبق تنقسم المشاكل الرئيسية المتعلقة بالاختلال فى الموارد البشرية إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: يتناول المشاكل المتعلقة بنقص الموارد البشرية الماهرة فى المجالات المختلفة، والتي بدورها تنقسم إلى شقين. يعنى الأول بكيفية خلق هذه المهارات (تكوين رأس المال البشرى عالى الماهرة). ويتعلق الثانى بكيفية استخدام هذه المهارات بحيث تعطى أقصى عائد اقتصادى واجتماعى ممكن (استخدام رأس المال البشرى) ويطلق الاقتصاديون الوضعيون على هذا القسم من المشاكل "عمليات تكوين واستثمار رأس المال البشرى الاستراتيجى" <sup>(١)</sup> The Processes of formation and investment of strategic human capital ويبدأ بتحديد ما المقصود بالموارد البشرية الماهرة، ذلك أن كل تعريف

لرأس المال البشرى أو القوى البشرية عالية المستوى لابد وأن يكون تقريبا. ولهذا يتم التعريف بدلالة المهن والوظائف والأعمال التى يتطلب القيام بها توفر رأسمال بشرى على درجة عالية من المهارة والتدريب مثل<sup>(١)</sup>: (١) المنظمون والمديرون والقائمون على الإشراف والإدارة فى المؤسسات العامة والخاصة، بما فى ذلك المؤسسات التعليمية. (٢) المشتغلون بالمهن الفنية كالعلماء والمهندسين والمعماريين والأطباء والاقتصاديين والمحامين والمحاسبين والصحفيين والفنانين وغيرهم. (٣) المدرسون والمعلمون المؤهلون علميا للتدريس. (٤) المشتغلون بالأعمال الفنية المتوسطة مثل أفراد الإرشاد الزراعى والمرضات ومساعدى المهندسين والأفراد الذين يزاولون أعمالا مكتبية تتطلب خبرات عالية كالحاسبات الالكترونية وغيرهم. (٥) الطبقة العليا من القادة السياسيين وزعماء العمال والقضاة وضباط الشرطة والقوات المسلحة. وتلك المجموعات هى التى تحتل الوظائف الاستراتيجية فى المجتمعات الحديثة والتى يخرج من بين صفوفها القادة فى سائر ميادين النشاط الاقتصادى والسياسى والاجتماعى. وبناء قاعدة هذه المجموعات قد يستغرق وقت فعليا طويلا يتراوح بين ١٦ - ١٩ عاما. غير أن وجود هذه القاعدة يعد شرطا ضروريا (وإن لم يكن كافيا) لكى يحقق المجتمع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المنشودة. وتحتاج الدول النامية - بصفة خاصة - إلى رأسمال بشرى عالى المستوى حتى يمكن أن تجارى مستوى التعقيد التكنولوجى الذى تتميز به الحياة العصرية ليس هذا فحسب بل أيضا التعقيد الذى يتسم به التنظيم الاجتماعى الحديث. وأهم من ذلك معدل التجديد والتغيير فى كل من المجالات التكنولوجية والاجتماعية والذى يتم بسرعة هائلة ومخيفة تجعل حلول اليوم عتيقة فى الغد، ولابد من إعداد الإنسان بالطريقة التى تعينه على ملاقة هذه التطورات والتجديدات.

غير أن عملية خلق واستخدام رأس المال البشرى عالى المستوى تعد من العمليات المعقدة للغاية وتشير العديد من التساؤلات أهمها:

(أ) تطوير نظم وبرامج التعليم العام<sup>(٢)</sup>؛ فمعظم الدول النامية تتحمل تكاليف طائلة فى تمويل برامج التعليم العام بها، وما أن موارد هذه الدول عادة نادرة، فلا بد من إثارة

(1) Ronald A. Wykstra (Editor), "Human Capital Formation and Manpower Development", the Free Press, New York, 1971, pp. 20 - 26.

(2) Frederick Harbison, "Human Resources as the Wealth of Nations", Oxford University Press, 1973, P. 52.



العديد من التساؤلات أهمها: (١) ما الشكل المناسب للهرم التعليمي أى تحديد المستويات التعليمية ذات الأولوية؟ (٢) ما البرامج والمناهج الدراسية التي يجب أن يركز عليها التعليم العام لمختلف مستوياته؟ (٣) إلى أى مدى ينبغي تنمية التعليم الفني والمهنى وماهى وسائل توفير هذا النوع من التعليم؟ (٤) ما مقدار حاجتنا إلى المدرسين وما الإمكانيات المتوفرة لدينا لسد هذه الحاجة كميًا وكيفيًا؟ (٥) ما الإجراءات التي يمكن اتخاذها لزيادة الكفاءة العامة فى النظم التعليمية؟ إن مجال الاختيار الواقعى بين البدائل المتاحة لتطوير نظم التعليم العام يعد محدودا ومقيدا بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالهجرة من الريف إلى المدن ومعدل زيادة السكان والحاجة إلى سرعة تعميم التعليم الابتدائى والعديد من العوامل الأخرى كلها تخرج عن نطاق السيطرة الكاملة للمخطط الاقتصادى وكلها تلعب دوراً كبيراً فى تشكيل هيكل التعليم العام فى المجتمع.

(ب) تطوير برامج التدريب أثناء العمل<sup>(١)</sup>؛ إذا كان تكوين رأس المال البشرى يبدأ مع نظام التعليم العام فإنه لا ينتهى به. فعملية تكوين رأس المال البشرى عملية دائمة ومستمرة تمتد عبر حياة الفرد ولا تقتصر على التعليم المدرسى، فما يتعلمه الفرد أثناء العمل قد لا يقل أهمية عما يكتسبه فى المدرسة. وتشير العديد من الأبحاث والدراسات إلى أن التدريب أثناء العمل يفضل كثيراً التعليم الصناعى فى مدارس ومعاهد حكومية وعامة. وهنا تثار أيضاً العديد من التساؤلات أهمها: (١) مامدى مسئولية الشركات والمؤسسات الصناعية عن تدريب العاملين بها؟ (٢) ما الوسائل الكفيلة بحث هذه المؤسسات على تحمل الجزء الأكبر من تكلفة هذا التدريب؟ (٣) ما الإجراءات التى يمكن اتخاذها لتحقيق تعاون فعال بين المؤسسات التعليمية وبين المؤسسات الصناعية؟ (٤) ما الدور الحقيقى الذى يستطيع أن يلعبه التدريب العسكرى ومؤسسات تعليم الكبار فى تنمية المجتمع؟ (٥) مانوعية التدريب المناسب للمديرين والفنيين ورؤساء العمال والحرفيين والذى تتطلبها كل مرحلة من مراحل نمو المجتمع؟

(ج) القيم والمبادئ السائدة فى المجتمع<sup>(٢)</sup>؛ حتى يحقق الاستثمار فى العنصر البشرى النتائج المنوط بها لابد وأن تتوافر لدى الأفراد الإرادة والرغبة فى استخدام مهاراتهم وعلمهم فى الإسراع بتنمية المجتمع اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. وهنا تثار

(1) Ibid, P. 80.

(2) World Bank, "Implementing Programs of Human Development", *World Bank Staff Working Paper No. 403*, July 1980, p. 235.

أيضا العديد من التساؤلات أهمها: (١) ما القيم التي يعتنقها المجتمع وإلى أى مدى تفيد هذه القيم فى الإسراع بعملية التنمية؟ وكيف يمكن ترسيخ قيم معينة فى عقول وأفئدة أفراد المجتمع؟ وما دور المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى ذلك؟ (٢) هل تلعب سياسات الحوافز ونظم الأجور دورا هاما فى هذا المجال؟ (٣) ما الإجراءات التى يمكن اتخاذها لتغيير نظم الحوافز والأجور إذا لم تكن تشجع على تنمية المهارات النادرة وحسن استخدامها؟ (٤) ما مدى فاعلية سوق العمل فى توظيف الموارد البشرية توظيفا أمثلا؟ (٥) ما الكيفية التى يمكن بها تحسين وتنظيم سوق العمل ليعمل بمستوى أعلى من الكفاءة؟

(د) الحركات الدولية لرأس المال البشرى على المستوى<sup>(١)</sup>: إن العديد من الدول النامية يعتمد اعتمادا كبيرا على الأيدي العاملة الأجنبية الماهرة. بيد أن هناك بعض الدول النامية التى تهجر منها المهارات العالية إلى الدول المتقدمة فيما يطلق عليه "هجرة العقول". وهنا تثار العديد من التساؤلات أهمها: (١) إلى أى مدى تعتمد الدول النامية على رأس المال البشرى الأجنبى؟ (٢) ما المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترتبة على ذلك فى البلاد المضيف؟ (٣) هل حقيقة تصادر الدول المتقدمة رؤسما بشريا على المستوى إلى الدول النامية أم أنها تغريه بالابتعاد عن هذه الدول؟ (٤) ما حجم ونوعية العقول المهاجرة من البلدان النامية للبلدان الأكثر تقدما؟ (٥) كيف يمكن اجتذاب هذه العقول للعودة مرة أخرى إلى بلادها؟ وما تأثير ذلك على التنمية فى هذه البلدان؟

(هـ) تطوير نظم وبرامج الصحة العامة: إن العديد من أفراد المجتمع فى الدول النامية يعانون من تدنى مستويات الصحة العامة مما يؤثر تأثيرا سلبيا على مهارات هؤلاء الأفراد. فالعامل الماهر المعتل فى صحته قد يبدد وقتا طويلا خلال العام فى العلاج مما يضيع على المجتمع فرصا للنمو أكثر مما يضيف. وهنا تثار التساؤلات الآتية: (١) كيف يمكن القضاء على الأمراض المستوطنة؟ (٢) هل البرامج الصحية الحالية كافية لتوليد رؤسما بشريا على المستوى؟ وإذا لم تكن كذلك فما الوسائل التى تمكننا من ذلك؟ (٣) ما البرامج الصحية التى لها الأولوية فى المجتمع، هل برامج تنظيم النسل أم البرامج المتعلقة بصحة أطفال المدارس أم المتعلقة بالعاملين فى المصانع والمؤسسات الصناعية

[1] Frederick Harbison and Charles A. Myers, *Op. Cit.*, p. 18.

والشركات؟ أم غير ذلك؟ (٤) ما مقدار حاجتنا إلى الأطباء والمرضات وما الإمكانيات المتوافرة لدينا لسد هذه الحاجة كيميا وكيفيا؟ (٥) ما الإجراءات التى يمكن اتخاذها لزيادة الكفاءة فى برامج الصحة العامة ونظمها؟

القسم الثانى: يتناول المشاكل المتعلقة بالموارد البشرية الفائضة عن حاجة المجتمع أو التى لا تستخدم الاستخدام الأمثل<sup>(١)</sup>. وهذه المشاكل لا تقل أهمية عن مشاكل ندرة الموارد البشرية الماهرة. فهناك من الدول النامية من يعانى من وجود أعداد فائضة عن حاجته من العمال غير المهرة وتعجز فرص العمل المتاحة عن استيعابهم. ولهذا تنتشر فى هذه البلدان ظاهرة البطالة المقتنعة الزمنية، ولا ينفك الأمر عند هذا الحد بل إن فرص العمل المتاحة تعجز أيضا عن استيعاب حجم كبير من العمالة الماهرة فى الوظائف المناسبة، ولذلك يتم استخدامهم فى وظائف لا تتناسب مع ما يتمتعون به من خبرات ومهارات. كذلك تنتشر فى هذه البلدان ظاهرة "المثقفين المتعطلين" والذين يعتبرون فائضا من رأس المال البشرى غير مستثمر تماما. ويمكن القول إن هذه الظواهر سالفة الذكر قد تؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة للغاية مما يعوق عملية التنمية الشاملة (أى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية). هذه المشاكل بلاشك تثير العديد من التساؤلات الصعبة والتى أهمها: (١) ما الأسباب التى أدت إلى حدوث هذا الفائض؟ (٢) إلى أى مدى يرتبط ذلك بنمو السكان والهجرة من الريف إلى المدن والقدرة المحدودة للقطاع الصناعى على استيعاب هذا الفائض؟ (٣) هل لنظام التعليم فى المجتمع دور فى وجود هذا الفائض؟ أم يرجع ذلك لعدم توافر الحوافز الملائمة؟ (٤) هل هناك علاقة سببية بين النقص فى رأس المال البشرى على المستوى وبين الفائض فى القوى البشرية غير المدربة؟ (٥) ما العلاج؟ وكيف يمكن امتصاص هذا الفائض وتحويله إلى قوة دافعة تخدم أغراض التنمية فى المجتمع؟ (٦) ما مدى السرعة اللازمة لتحقيق ذلك؟ (٧) إلى أى مدى يمكن استخدام تكنولوجيا العمالة المكثفة لزيادة فرص العمل المتاحة؟ (٨) ما الإجراءات التى يمكن اتخاذها لاستخدام المثقفين المتعطلين بصورة أكثر فائدة وإثمارا للمجتمع؟

(1) Ibid, pp. 18 - 19.

وكذلك د. محمد محمود غنيمى، "فائض العمالة فى الدول النامية - دراسة مقارنة"، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٣.

كل هذه التساؤلات ومحاولة الإجابة عليها قد تضع لنا تصورا كاملا عن كيفية معالجة الاختلال فى الموارد البشرية، وتصحيح هذا الاختلال كلما نشأ نتيجة لأى تغيرات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية.

وبعد أن انتهينا من التعرض للجوانب المختلفة لسياسات الاستثمار فى العنصر البشرى نجد الإشارة إلى أن المفكرين الماركسيين قد وجهوا انتقادا لهذه السياسات هو فى أساسه هجوم فلسفى فالماركسيون لا يرفضون فكرة تأثير التعليم على إنتاجية العامل. ولكنهم يرون أن هذا التأثير يحدث بطريقة مختلفة جدا عن تلك المفترضة فى نظرية رأس المال البشرى. ويوجهون الانتقاد إلى الأيديولوجية الرأسمالية التى تعتقد أن زيادة الإنتاجية للقوى العاملة يتطلب بالإضافة إلى المهارات الفنية وجود سلوك وشخصية ملائمة للنظام الرأسمالى لدى العمال فالنظام الرأسمالى يتطلب قوى عاملة تخضع إلى نظام هرمى من السلطة والتحكم، وتقبل هيكلا من العوائد الاقتصادية غير المتساوية، وتستجيب بطريقة إيجابية للميكانيكية التى يتم من خلالها اختيار العمالة فى المنشآت أما الماركسيون فيرون أن وظيفة التعليم والاستثمار فى رأس المال البشرى تكمن فى إلغاء هذا النوع من القيم الذى يتوافق ويحافظ على استمرار النظام الرأسمالى. فالمشكلة بالنسبة للماركسيين أن أصحاب نظرية رأس المال البشرى أخذوا فى اعتبارهم فقط تأثير التعليم على مهارات وإنتاجية العامل وتجاهلوا وظيفة "إعادة الإنتاج الاجتماعى Social Reproduction" للتعليم. أى تجاهلوا أن للتعليم وظيفة رئيسية أخرى تتمثل فى إحداث سلوك اجتماعى معين يؤدى إلى رفض فكرة الاختلال بين الطبقات القائم عليها النظام الرأسمالى، فنظرية رأس المال البشرى وفقا للأيديولوجية الرأسمالية تضع أسسا لزيادة التفاوت بين الطبقات عن طريق زيادة تفاوت مستويات الأجور نتيجة لتفاوت مستويات التعليم والتدريب والرعاية الصحية... الخ، وهو ما يتعارض مع الفكر الماركسى. ومن هنا فإن نظرية رأس المال البشرى القائمة على الأيديولوجية الرأسمالية تعتبر (وفقا للأيديولوجية الماركسية) نظرية غير كاملة وسطحية ولا تصلح كأساس لرسم مختلف سياسات الاستثمار فى العنصر البشرى<sup>(١)</sup>.

ويؤخذ على هذا الانتقاد أولا ابتعاده عن الواقع واتجاهه إلى المثالية بافتراضه أن

(1) Campbell R. Mc Connell and Stanley L. Brue, *Op. Cit.*, pp. 102 - 108.

اختلاف الكفاءة لا يجب أن ينعكس في اختلاف الأجور. وثانيا أن نظرية رأس المال البشرى لم تتجاهل الجوانب والتأثيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية للاستثمار في العنصر البشرى، بل أخذتها في الاعتبار عند وضع سياساتها المختلفة. وعلى ذلك يمكن أن نخلص إلى أن الانتقاد الماركسى لا يقوم على أسس صلبة وبالتالي لا يجب إعطاؤه أهمية كبيرة عند تناول هذه السياسات.

### المبحث الثالث

نظرة على الوضع الحالي والمستقبلي للاستثمارات البشرية في دول العالم

أولاً: مقارنة العوائد بالتكاليف<sup>(١)</sup>: تظهر البيانات المقارنة لتكاليف وعوائد التعليم في فترة الستينات (والذى أخذناه على سبيل المثال) تبايناً واضحاً بين الدول المتقدمة والنامية من جهة وبين المراحل التعليمية من جهة أخرى. فالجدول (٤-١) يقارن بين نسبة التكاليف الكلية للطالب في السنة في المراحل التعليمية المختلفة لمجموعة الدول المتقدمة وبين نظيرتها لمجموعة الدول النامية. فبينما نجد أن نسبة إجمالي التكاليف للطالب في

جدول (٤-١)

معدلات التكاليف الكلية للمستوى التعليمي للطالب في السنة

نسبة التكاليف		مجموعات الدول
الثانوي : الأولي	العالى : الأولي	
١٧,٦	٦,٦	الولايات المتحدة، بريطانيا، نيوزلندا
٨٧,٩	١٠,٩	ماليزيا، كينيا، غانا، نيجيريا، الهند، كوريا الجنوبية، أوغندا

Source: Michael P. Todaro, *Op. Cit.*, p. 335, Table 11. 2.

التعليم الثانوي إلى التعليم الأولي هي ١:٦,٦، والتعليم العالي إلى التعليم الأولي هي ١:١٧,٦ في الدول الثلاثة المتقدمة. فإننا نجد في الدول السبع الأقل تقدماً أن هذه النسب هي ١:٨٧,٩، ١:١١,٩ على التوالي. وبعبارة أخرى فإن الرقم ٨٧,٩ يدل على أن تكاليف تعليم طالب جامعي في السنة تعادل تكاليف تعليم ٨٨ طالب في المدارس الأولية. ويصل معدل التكاليف للطالب بين التعليم العالي والأولي إلى أقصى مدى له (١:٢٨٣) في العديد من الدول الأفريقية (سيراليون، ملاوي، كينيا، تنزانيا). وفى أكثر من نصف دول العالم النامي نجد أن نسبة الطلاب في التعليم الأولي إلى الطلاب في التعليم العالي تزيد عن (١:١٠٠) (بالمقارنة فإن هذه النسبة تقل عن ١:١٠ في الدول المتقدمة). وبالتبعية نجد أن الدول الأقل تقدماً تنفق نسبة كبيرة من ميزانيات التعليم على نسبة صغيرة جداً من طلابها المسجلين في الجامعات والمدارس الفنية. ففي

(1) Michael P. Todaro, *Op.Cit.*, pp. 335 - 337.

عام ١٩٨٥ حصل حوالي ٦٪ من الطلاب (المتحقين بالتعليم العالي) في الدول النامية على حوالي ٤٠٪ من الموارد المخصصة للتعليم. وفي أفريقيا حصل أقل من ٢٪ من الطلاب (المتحقين بالتعليم العالي) على أكثر من ٣٥٪ من النفقات العامة المخصصة للتعليم. وفي أمريكا اللاتينية حصل حوالي ١٢٪ من الطلاب على نحو ٤٢٪ من الموارد التعليمية.

أما الجدول (٤-٢) فيبين نسبة العوائد (في المتوسط) للأفراد للمستويات التعليمية المختلفة. وبمقارنة هذه النسبة بالتكاليف يتضح أن اختلاف نسب العوائد للمستوى التعليمي أقل وبكثير من اختلاف نسب التكاليف في الدول النامية بالمقارنة بالدول المتقدمة. فبينما التكلفة السنوية لطالب الجامعة في الدول الأقل تقدماً تقرباً ٨٧,٩ قدر

#### جدول (٤-٢)

معدلات العوائد السنوية في المتوسط للأفراد بالنسبة للمستوى التعليمي

نسبة العوائد		مجموعات الدول
الثانوي : الأولى	العالي : الأولى	
١,٤	٢,٤	الولايات المتحدة، بريطانيا، نيوزلندا
٢,٤	٦,٤	ماليزيا، كينيا، غانا، نيجيريا، الهند، كوريا الجنوبية، أوغندا

Source: Michael P. Todaro, *Op. Cit.*, p. 33 6, Table 11.3.

تكلفة تعليم الطالب في التعليم الأولي، فإن طلاب الجامعة (في المتوسط) يكسبون فقط ٦,٤ مرة قدر الطالب الأولي - وهو فرق كبير وغير طبيعي. أما لأي مدى تعكس نسبة العوائد نسبة الإنتاجية في المتوسط فإن اتساع التفاوت بين نسبة العوائد والتكاليف للتعليم العالي بالنسبة للتعليم الأولي تدل على أن حكومات الدول الأقل تقدماً كانت تستثمر في الماضي (دون حكمة) الكثير في التعليم العالي. وربما كانت هذه الموارد المنفقة أكثر إنتاجية إذا استثمرت في التعليم الأولي. والجدول (٤-٣) يوضح أن معدلات العوائد الاجتماعية وكذلك الخاصة تدل على أن زيادة الإنفاق على التعليم الأولي سيكون أكثر إنتاجية من التوسع في التعليم العالي في الدول النامية.

## جدول (٤-٣)

معدلات العائد للاستثمار في التعليم للمستويات التعليمية  
المختلفة في المناطق المختلفة (نسبة مئوية)

المنطقة	معدلات العوائد الاجتماعية			معدلات العوائد الخاصة		
	أولى	ثانوى	على	أولى	ثانوى	على
أفريقيا	٢٦	١٧	١٣	٤٥	٢٦	٣٢
آسيا	٢٧	١٥	١٣	٣١	١٥	١٨
أمريكا اللاتينية	٢٩	١٨	١٦	٣٢	٢٣	٢٣
الدول المتقدمة	—	١١	٩	—	١٢	١٢

Source: Michael P. Todaro, *Op. Cit.*, p. 337, Table 11. 4.

إن التحليل السابق الذى يقارن بين تكاليف وعوائد التعليم، يمكن تطبيقه بنفس الفكرة على المجالات الاستثمارية الأخرى لتنمية العنصر البشرى. وبعد هذا التحليل إشارة فقط لكيفية استخدام تحليل التكاليف - المنافع عند اتخاذ قرارات تخصيص الموارد.

ثانيا: الدور المتزايد للإتفاق الحكومى المركزى: لأسباب تاريخية واقتصادية وسياسية كان لحكومات الدول النامية دور أساسى فى التعليم والصحة فى معظم البلدان. فالحكومات المركزية تملك المدارس فى العادة، وتتولى إدارتها وتحويلها. وكما يبين الجدول (٤-٤)، فإن متوسط النسبة المئوية لعدد الطلاب فى المدارس العامة الحكومية فى مختلف الأقاليم يزيد على ٨٣٪ من مجموع الطلاب فى التعليم الابتدائى و ٧٤٪ فى التعليم الثانوى. وتحمل الحكومات مجموع التكاليف المباشرة للتعليم العام تقريبا. وفى استقصاء تناول ٣٦ من البلدان النامية عام ١٩٨٠، تبين أن أكثر من ٣٠٪ من الحكومات لا تتقاضى مصاريف من الطلاب فى المستوى الابتدائى أو المستويات الأعلى منه. وتحصل البلدان التى تتقاضى مصاريف مبالغ ضئيلة - لا تتجاوز ٨٪ من التكاليف. ورغم أن نشاط القطاع الخاص فى قطاع الصحة أكبر منه فى التعليم، فإن الحكومات تتحمل حصة



## جدول (٤-٤)

دور الحكومات في توفير مصروفات الالتحاق بالتعليم والانتفاع بالخدمات الصحية في البلدان النامية (حسب الأقاليم)

النسبة المئوية للإلتحاق العام من مجموع الإلتحاق على الصحة (١٩٧٥ - ١٩٨٠)	نسبة طلاب المدارس الحكومية إلى مجموع الطلاب ١٩٨٠ ثانوى	نسبة طلاب المدارس الحكومية إلى مجموع الطلاب ١٩٨٠ ابتدائى	الأقاليم
٩٣	٨٠	٨٤	أفريقيا : جنوب الصحراء
—	٨٣	٩٠	المتحدثة بالفرنسية
—	٧٨	٧٨	المتحدثة بالانجليزية وبلدان أخرى
٣٢	٧٨	٨٧	آسيا
٤٩	٧٥	٨٤	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٤٢	٩١	٩٢	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المصدر: تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم، ١٩٨٨، ص ١٥٦.

كبيرة من مجموع النفقات على الصحة في جميع الأقاليم، فيما عدا آسيا. وتشمل أنشطة الحكومة الرعاية العلاجية المجانية أو زهيدة التكاليف في المؤسسات الصحية العامة، أو في مرافق التأمينات الصحية أو المستشفيات المتخصصة بالنسبة لأمراض معينة، أو غير ذلك من البرامج العامة للتطعيم، وتنقية المياه، وخدمات النظافة وما إليها<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: الاستثمارات الحكومية في رأس المال البشرى خلال فترة الثمانينات:

نتيجة للدور المتزايد للحكومات المركزية في مجال الصحة والتعليم زادت النفقات الحكومية خلال العقود الثلاثة الماضية على هذين المجالين. وقد أدى ذلك إلى حدوث تقدم ملحوظ في الرعاية الصحية والخدمات التعليمية بالنسبة لمجموعة الدول النامية بالذات. فبحلول عام ١٩٨٥ كانت كوستاريكا (مثلاً) تنفق ٢٣٪ من ميزانيتها الحكومية على الصحة، ولم يكن فيوسع الاستمرار في هذا المعدل المرتفع للإلتحاق إلا لأن البلد لم

(١) تقرير البنك الدولي عن التنمية، ١٩٨٨، ص ١٥٤ - ١٥٥.

يخصص للأغراض العسكرية في ميزانيته غير ٣,٢٪ بين سنتي ١٩٧٥ و ١٩٨٥. والمألوف أن يزداد الإنفاق الحكومي على الصحة مع التنمية الاقتصادية. وهو ما حدث بالنسبة للعديد من البلدان مثل بيرو وتايلند وزائير ومصر والمكسيك. ولكن الإنفاق الحكومي على الصحة لم يكن كفتنا تماماً. فقد أنفق حوالي ٧٠ - ٨٥٪ من الإنفاق الحكومي المخصص للأغراض الصحية على أغراض العلاج، وينفق على الرعاية الصحية الوقائية ما بين ١٠ - ٢٠٪ وتوجه النسبة الباقية (٥ - ١٠٪) إلى خدمات المجتمع المحلية مثل مكافحة البعوض والتوعية الصحية. ويمثل الإنفاق على المستشفيات أكثر من ٨٠٪ من التكاليف بالرغم من أن الخدمات الوقائية وخدمات المجتمع المحلية أكثر جدوى في الحد من الأمراض والوفيات. ولوأعيد تخصيص الموارد الموجهة للمستشفيات بحيث توجه إلى المستويات الأدنى من شبكات الرعاية الصحية لأمكن الوقاية من الأمراض كلية أو علاجها في وقت أسبق ويتكاثف أقل<sup>(١)</sup>.

خصصت أيضاً منذ ستينات هذا القرن استثمارات حكومية كبيرة للتعليم العام. فقد تضاعف إجمالي الإنفاقات العامة في آسيا ثلاث مرات أثناء الستينات والسبعينات وزاد الإنفاق العام على التعليم في أفريقيا وأمريكا اللاتينية بأكثر من الضعف. وفي الحقيقة فإن الزيادة في الإنفاق العام على التعليم في الستينات والسبعينات تجاوزت الزيادة في أى قطاع آخر من الاقتصاد. أما في الثمانينات فإن ميزانية التعليم في العديد من دول العالم النامي تستوعب ما بين ١٥ - ٣٠٪ من إجمالي النفقات الحكومية. ورغم هذا الإنفاق الضخم في بنود الميزانية الإجمالية إلا أن الدول النامية مع ذلك تنفق فقط ٢٧ دولار للفرد في العام لتعليمه، وفي المقابل تنفق الدول المتقدمة ٤٢٨ دولار للفرد. وقد أدى هبوط معدلات النمو الاقتصادي المرتبطة بارتفاع عبء تسديد الديون لمعظم الدول النامية إلى إرغام حكومات هذه الدول على تخفيض كبير في ميزانياتها المخصصة للتعليم وكذلك الصحة خلال فترة الثمانينات<sup>(٢)</sup>. والجدول (٤-٥) يبين الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ للمناطق المختلفة في العالم. بينما يبين الجدول (٤-٦) النسب التي يتراوح بينها الإنفاق الحكومي المركزي

(١) تقرير البنك الدولي عن التنمية، ١٩٩٠، ص ٩٦ - ١٠٠.

(2) Michael P. Todaro, *Op. Cit.*, pp. 332 - 333.

(ما بين الزيادة والنقص) على الدفاع والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى كنسبة مئوية من الناتج القومى الإجمالى بين عامى ١٩٧٢ - ١٩٨٦ لمجموعة الدول مختلفة الدخل.

جدول (٤-٥)

الإتفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الناتج

القومى الإجمالى (١٩٨٠ - ١٩٨٦)

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨٠	المنطقة
٥,٨	٦,٢	٦,١	٦,١	٦,٢	٦,٠	البلدان المتقدمة
٤,٠	٤,١	٤,٠	٤,٠	٤,٣	٣,٩	البلدان النامية
٤,٤	٤,٧	٤,٩	٤,٨	٤,٤	٥,٢	- أفريقيا (بدون الدول العربية)
٤,٤	٤,٧	٤,٥	٤,٧	٥,١	٤,٦	- آسيا " " "
٦,٧	٦,٤	٥,٥	٤,٧	٥,٣	٤,٥	- الدول العربية
٦,٥	٦,٤	٦,٨	٦,٩	٦,٩	٦,٩	أمريكا الشمالية
٣,٥	٤,٠	٤,٤	٤,٠	٤,٢	٣,٩	أمريكا الجنوبية والكاريبى

Source: UNESCO, Statistical Yearbook, 1982, 1984, 1985, 1986, 1987, 1988, Paris, UNESCO.

## جدول (٤-٦)

الزيادة (+) والانتفاض (-) في نسب الإنفاق الحكومي المركزى على الدلائع والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى والخدمات الاقتصادية والإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي بين عامي (١٩٧٢ - ١٩٨٦) لمجموعة الدول مختلفة الدخل والمتاح عنها البيانات

الدول	الدلائع	التعليم	الصحة	الخدمات الاجتماعية	الخدمات الاقتصادية	خدمات أخرى	خدمات الحكومة كنسبة من الناتج القومي الإجمالي
- +	- +	- +	- +	- +	- +	- +	- +
- الاقتصاديات منخفضة الدخل	٧ ٤	٣ ٨	٥ ٦	٥ ٦	٥ ٦	٥ ٦	٣ ٨
- الاقتصاديات متوسطة الدخل	٦ ٩	٤ ١١	٥ ١٠	٩ ٩	٦ ٦	٩ ٩	٥ ١٠
- اقتصاديات ذات الدخل المتوسط المرتفع	٤ ٥	٤ ٥	٥ ٥	٤ ٥	١ ٨	٦ ٦	٣ ٦
- إجمالي الاقتصاديات الأقل تنميا	١٧ ١٨	١١ ٢٤	١٥ ٢٠	١٩ ١٦	١٣ ١٣	٢٢ ٢١	١٤ ٢٤
- اقتصاديات الدول الصناعية	١٤ ١٣	١ ١٣	٨ ٦	٨ ٦	١ ١	١٣ ١١	٣ ١٤
- الإجمالي	١٧ ٣٢	١٢ ٣٧	٢٣ ٢٦	٢٧ ٢٢	١٤ ٢٥	٣٢ ٣٢	١٧ ٢٨

المصدر: بيانات محسوبة من تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم، ١٩٨٨.

من الجدولين السابقين نستطيع أن نستخلص عدة نقاط عن الوضع في الحقبة الماضية<sup>(١)</sup>:

(أ) مع وجود بعض الاستثناءات، فإن فترة الثمانينات شهدت معدل نمو متناقص للإنفاق العام الحقيقي على التعليم والصحة في معظم الدول النامية، خاصة في أفريقيا

(1) Jacques Hallak, *Investing in the Future: Setting Educational priorities in the Developing World*, Pergamon Press, Unesco, 1990, pp. 26 - 32.

وأمریکا اللاتینیة، فقد كان معدل نمو الإنفاق العام الحقیقی على التعلیم والصحة أقل من معدل النمو الحقیقی فی الدخول القومیة. فوفقا لتقديرات الیونسكو فإن الفترة ما بین ١٩٨٠ - ١٩٨٦ شهدت انخفاض فی الإنفاق العام الحقیقی على التعلیم بالنسبة للفرد (فی المتوسط) فی الدول النامية من ٢٩ إلى ٢٧ دولار أمريكي، وكان السبب فی ذلك انخفاض المیزانیات العامة بشكل عام فی قیمها الحقیقیة نتیجة لحدوث الركود العالمی مرتین والمصحوب بتقلبات ملحوظة فی أسعار البترول وتزايد حدة أزمة الديون فی أمريكا اللاتینیة وأفريقيا وبعض الدول فی آسیا والشرق الأوسط بالإضافة إلى وجود معدلات مرتفعة من التضخم فی هذه الدول.

(ب) وقد أدى الركود الاقتصادي وانخفاض مستويات المعیشة والضغط السياسي، ببعض الحكومات إلى تحويل أولوياتها من التعلیم والصحة إلى الخدمات الاجتماعية الأخرى والدفاع. بمعنى آخر، عندما تعارضت الأهداف كان قطاعی التعلیم والصحة أول من تعرض لتخفيض الإنفاق العام علیهما فی العديد من الدول، بينما فی بعض الدول الأخرى اختارت الحكومات أن تحمي قطاعی التعلیم والصحة.

(ج) فی ظل ندرة الموارد، تعرض الإنفاق العام على التعلیم الثانوی والجامعی إلى بعض التخفيض فی بعض الحالات، غیر أن التعلیم الابتدائی تحمل العبء الأكبر المترتب على التخفيض فی الإنفاق العام فی معظم الدول. خاصة فی تلك التي تتمتع بتأثیرات سياسية مرتفعة واستقلال نسبی لمؤسسات التعلیم العالی، والتي یزداد بها الطلب الاجتماعي للالتحاق بالتعلیم العالی. وقد أدى ذلك كله إلى إعطاء حكومات هذه الدول أولویة كبیرة للتعلیم العالی والثانوی على حساب التعلیم الابتدائی.

(د) إن الطریقة التي استجابت بها الحكومات للأزمة المالية اختلفت بشكل كبیر من دولة لأخرى. ففی بعض الحالات تم حماية مرتبات المدرسين والأطباء والمرضات ... الخ عن طریق تخفيض الإنفاق العام على الصيانة للمدارس والمستشفيات وتحسين مستواها، أو عن طریق نقل عبء تمويل الكتب والمواد المستخدمة إلى الطلاب والمرضى أنفسهم. وفی بعض الأحيان تم إلغاء أو تأجيل طلبیات المعدات والإنشاء ببساطة، ولكن هذا لم یکف فی حد ذاته فی أغلب الأحيان للتغلب على الأزمة المالية

مما حدا بمعظم الدول إلى تخفيض المرتبات الحقيقية للمدرسين أو تخفيض عدد المدرسين أيضا (ونفس الشيء انطبق على الأطباء وإن لم ينطبق على الممرضات).

(هـ) يمكن القول عموما أن الدول منخفضة الدخل تقوم بتخصيص نصيب كبير من مواردها المتاحة لقطاعي التعليم والصحة، ويعتبر زيادة متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة والتعليم من أهم أهداف الدول النامية حاليا.

رابعا: مستقبل الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة<sup>(١)</sup>؛

بالرغم من التحسن الملحوظ للنشاط الحكومي في مجالي التعليم والصحة خلال السنوات الثلاثين الماضية إلا أن هذا النشاط قد يتعرض للمخاطر في المستقبل ويرجع ذلك إلى ثلاث مشاكل أساسية:

(أ) في الوقت الذي تزداد فيه المطالب وتشتد القيود المالية، لن تتمكن كثير من الحكومات من المحافظة على هذه المعدلات للتحسن من الناحية المالية. فبالرغم من أن زيادة الاستثمارات في التعليم والصحة من الأمور المربحة اجتماعيا، حيث بينت الدراسات التي أجريت على أجور العاملين أن معدل العائد الاجتماعي للتعليم - الذي يحسب بمقارنة ارتفاع الإنتاجية طوال حياة العامل المتعلم بالتكلفة الاجتماعية للتعليم - تزداد عادة عن معظم الاستثمارات البديلة. ويؤكد هذه النتيجة ما هو مشاهد من أن المزارعين المتعلمين أكثر إنتاجية بكثير من غيرهم: فغلة المحاصيل التي يجنيها المزارعون الذين حصلوا على أربع سنوات من التعليم تزداد بنسبة تصل إلى ٩٪ عن الغلة التي يحصل عليها المزارعون الذين لم يتلقوا أي تعليم. كما تبين أن الاستثمارات الصحية تسهم في التنمية عن طريق زيادة إنتاجية القوي العاملة. وبالرغم من أن للاستثمار في الموارد البشرية دورا حاسما في التخفيف من حدة الفقر إلا أن التوقعات بالنسبة لزيادة الموارد اللازمة لتحسين التعليم والرعاية الصحية ليست مشرقة. ومع اضطراب كثير من البلدان النامية إلى التكيف مع التغيرات الاقتصادية الكلية التي حدثت مؤخرا تضررت قطاعات الموارد البشرية بسبب اعتمادها الشديد على ميزانية الحكومة

(١) تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم، ١٩٨٨، ص ١٥٥ - ١٦٠.

المركزية. ففي الفترة بين عامي ١٩٧٢، ١٩٨٥ انخفضت حصة التعليم في ميزانيات الحكومة المركزية في جميع البلدان النامية من ١٣٪ إلى ١٠٪ وانخفضت حصة الصحة أيضا ولكن بصورة طفيفة. والأمر الأكثر أهمية هو أن انخفاض هاتين الحصتين في كثير من أشد البلدان فقرا، كان يعنى نقصا حقيقيا في الإنفاق ونقصا أكبر في حصة الفرد من الإنفاق. ففي أفريقيا جنوب الصحراء مثلا، في الفترة بين عامي ١٩٧٥، ١٩٨٣ انخفضت المصروفات الحقيقية على كل طالب في التعليم الابتدائي في سبعة عشر بلدا من مجموع خمسة وعشرين بلدا من البلدان منخفضة الدخل. ويلاحظ في جميع البلدان التي انخفض فيها هذا الإنفاق، أن نصيب الفرد من الدخل أقل منها في البلدان التي زاد فيها هذا الإنفاق. ومعنى هذه الاتجاهات أن الفجوة الواسعة في نصيب الفرد من الإنفاق على الموارد البشرية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية تزداد اتساعا بدلا من أن تضيق.

(ب) والمشكلة الثانية تتمثل في عدم الكفاءة الداخلية للبرامج العامة لتنمية الموارد البشرية. حيث تشير الدلائل إلى أن المزيج من المدخلات التي يستعان بها في مجال التعليم والصحة والتي تقدمها الحكومة لا تتسم بالكفاءة في كثير من الأحيان، بمعنى أن نفس القدر من الأموال كان يمكن أن يحقق نفعا أكبر لو أعيد تخصيصه. فالمديرون الذين تلقوا دعما ضريبيا ملزمون بأن يتبعوا قواعد محددة لتخصيص الاعتمادات في الميزانية للمدخلات الرئيسية يتم بمقتضاها الموازنة بين المدخلات من العمل (مثل مرتبات المدرسين والأطباء والمرضات) والمدخلات من غير العمل (مثل الأدوية والكتب المدرسية). وقد لا تكون هذه القواعد متمشية مع احتياجات المؤسسة أو مع مايفضله المجتمع، ولكن مديري المدارس أو المؤسسات الصحية لا يملكون لا السلطة المالية ولا الحافز لتغيير تلك القواعد. وقد تفاقمت هذه المشكلة في السنوات الأخيرة لأن النظم المركزية كانت بطيئة في التكيف مع تفاقم ندرة الموارد. وكان الإجراء المألوف هو خفض اعتمادات التكاليف المتكررة للمدخلات من غير العمل. حيث تجد السلطات المركزية أنه من الصعب بمكان أن تنقص الأجور لصالح التشغيل والصيانة، وقد أدى ذلك إلى تقليل كفاءة الإنفاق. فمثلا، كانت ندرة الوسائل التعليمية في

الفصول (مثل الكتب والأقلام) هو أكبر العقبات التي تحول دون فاعلية التعليم فى أفريقيا. كما يلاحظ فى مجال الصحة، أن نقص الأدوية منتشر فى المنشآت العامة، وقد توقفت الخدمات الصحية الحكومية المجانية فى زامبيا عن العمل تماما بسبب عدم وجود الإمدادات الأساسية.

(ج) أما المشكلة الثالثة فتتمثل فى التوزيع غير المتكافئ للدعم الحكومى فى مجالى التعليم والصحة، ويترتب على ذلك عدم وصول الدعم المقدم إلى مستحقيه. ففى مجال التعليم، يلاحظ أن دعم المراحل العليا فى التعليم يزيد كثيرا عن دعم المراحل الدنيا. ولذا فإن النسبة الضئيلة من السكان القادرة على الوصول إلى مراحل التعليم العليا تحصل على حصة أكبر من ميزانية التعليم (والنسبة الكبرى منهم من الأغنياء). كما أن توزيع الإنفاق المتعلق بالصحة العامة غير سليم فى كثير من البلدان. فمعظم المرافق فى المناطق الحضرية، حيث يكون دخل الأسرة أعلى فى المتوسط. وحيث إن ٧٠٪ - ٩٠٪ من المترددين على المستشفيات يعيشون بالقرب منها، وحيث إن المستشفيات العامة مجانية بوجه عام، فإن الدعم الصحى تستفيد به بدرجة أكبر الأسر ذات الدخل الأعلى. فمثلا، دعم القطاع الصحى للأسر الحضرية فى أندونيسيا وكولومبيا يزيد فى المتوسط على خمسة أمثال الدعم للأسر الريفية.



## الفصل الخامس

### الاستثمار في العنصر البشري في النظام الإسلامي

#### مفهومه - أهدافه - مجالاته

بعد أن تناولنا - في الفصل الثاني بالتحليل المفهوم الإنتاجي للعنصر البشري في الفكر الإسلامي، تبين لنا أن إنتاجية العنصر البشري تتوقف على عاملَي القوة والأمانة. ويعمل الاستثمار<sup>(١)</sup> في العنصر البشري في النظام الإسلامي على تنميتها معا. وبناء على ذلك يتناول هذا الفصل أولا المفهوم الإسلامي للاستثمار في العنصر البشري. ثم يتعرض لمناقشة الأهداف المختلفة لهذا الاستثمار والمتعلقة بالمفهوم الذي تم التوصل إليه. ونختتم هذا الفصل بمناقشة لمجالات الاستثمار البشري التي تنطوي على تحقيق هذه الأهداف. وعلى ذلك يمكن تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

#### المبحث الأول: مفهوم الاستثمار في العنصر البشري.

#### المبحث الثاني: أهداف ومجالات الاستثمار في العنصر البشري.

(١) بالنظر إلى كلمة الاستثمار لغة يقال أثمر الشجر أى طلع ثمره وشجره، وأثمر الرجل أى كثر ماله، وثمر الله ماله تسميرا أى كثره. والاستثمار استعمال أى طلب الثمر. والتشجير لغة التضويج والاكتمال والتكثير والتنمية.

- انظر: محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٧م، ص ٨٦. وعلى ذلك فإن استثمار المال يقصد به طلب الثمر من أصل المال، مثل طلب الثمر من الشجر. حيث يقول تعالى "وانزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم" سورة البقرة: الآية ٢٢. وكذلك سورة إبراهيم: الآية ٣٢. ويقول تعالى "انظروا إلى ثمره إذا أثمر وينعه" سورة الأنعام: الآية ٩٩.

والرغم من أن لفظ الاستثمار مصطلح حديث في الدراسات الاقتصادية المعاصرة، لم يستعمله الفقهاء السابقون، إلا أننا وجدنا إشارة له في تفسير الزمخشري للآية "ولا تنزثروا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما" سورة النساء: الآية ٥. حيث قال: السفهاء المبلون أموالهم الذين ينفقونها فيما لا ينفي ولا يقومون بإصلاحها وتسميرها والتصرف فيها.

- انظر: الزمخشري، الكشاف، ج ١، الطبعة الأخيرة، مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٦٦، ص ٥٠٠.

## المبحث الأول

### مفهوم الاستثمار فى العنصر البشرى

إن الهدف النهائى من وجود الإنسان فى الأرض هو خلافة الله وعبادته<sup>(١)</sup>. ونستدل على ذلك من قوله تعالى "وإذ قال ربك للملائكة إنى جاعل فى الأرض خليفة"<sup>(٢)</sup>. ويقول تعالى "وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون"<sup>(٣)</sup>. ونستدل من تزواج هذين النصين أن الخلافة التى أرادها الله تعالى هى بنفسها عبادة الله التى أمرنا بها. فعبادة الله وخلافته يمثلان وجهين لحقيقة واحدة. وازدواج التسمية يؤدى أغراضا عدة، فاعتبار الإنسان خليفة يعكس مركز الإنسان بين المخلوقات وأنه المشرف والمهيمن عليها. أما العبادة فهى تعكس مركز الإنسان بالنسبة لله تعالى وعلاقته به من حيث الخضوع التام<sup>(٤)</sup>. ونستطيع أن نقول باختصار أن وظيفة الإنسان هى "تعمير الأرض" على أكمل وجه، وهو الوجه الذى يحقق للإنسان عبادة الله وخلافته. ولقيام الإنسان بوظيفته على خير وجه زوده الله بالعديد من الأدوات التى تمكنه من ذلك والتى يمكن إجمالها فى العلم والإيمان<sup>(٥)</sup>. وإذا أعرض الإنسان عن استخدام ملكة التفكير الرشيد أو عن اتباع تعاليم الله وهدايته أو عنهما معا أصبحت معيشتة كما يصفها القرآن الكريم "ضنكا"<sup>(٦)</sup>، وهو حال الأمة الإسلامية الآن.

والإنسان المسلم وهو يسعى لتعمير الأرض مطالب بأن يكون على أعلى قدر من الكفاءة الإنتاجية، وقد استنبطنا من القرآن الكريم أن هناك عاملين (عنصرين) يحددان إنتاجية الإنسان هما القوة والأمانة - قوة الإنسان التى تترجم فى خبراته ومهاراته الفكرية والفنية وقدراته الجسمية وأمانة الإنسان التى تترجم فى قدراته الروحية

(١) سوف يقوم الباحث بمناقشة هذا الهدف بصورة أكثر تفصيلا فى المبحث التالى.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٠.

(٣) سورة النازعات: الآية ٥٦.

(٤) شوقى أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٤٧ - ٤٨.

(٥) حيث يقول تعالى "وعلم آدم الأسماء كلها" سورة البقرة: الآية ٣١. ويقول تعالى "قلنا اهبطوا منها جميعا

فلما يأتينكم منى هدى فمن تبع هداى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون" سورة البقرة: الآية ٣٧.

(٦) المرجع السابق، ص ٤٩ - ٥٠.

والخلقية<sup>(١)</sup>. فالقوة إذن تختلف فى مضمونها من مجال لآخر والشخص الكفء فى مجال قد يكون غير كفء فى مجال آخر، غير أن القوة عموماً تتطلب فى الإنسان الكفاءة الجسمانية والكفاءة العلمية والقدرة على التعامل مع الظروف السائدة. أما الأمانة فتتطلب فى الإنسان الكفاءة الروحية والرغبة فى العمل والإخلاص فيه، أو ما نطلق عليه أخلاقيات العمل أو الضمير. وهو ما يسعى الإسلام إلى تحقيقه فى أفرادِهِ. وبالتالي لا يؤمن المنهج الإسلامى بفكرة الاقتصاد على أهل الخبرة ولا بفكرة الاقتصاد على أهل الثقة والإخلاص وإنما لا يهد منهما معاً<sup>(٢)</sup>. أما فى النظم الوضعية فنجد أننا نتحرك من هذه العوامل أو المسائل الأخلاقية (الأمانة والضمير) إلى عوامل مادية محكومة باعتبارات محددة. فمثلاً مطلوب إنجاز كم معين من العمل بدرجة معينة من الكفاءة فى المصنع وإذا لم يتم إنجازها لا يأخذ العامل أجره أو يعاقب أو قد يتعرض للفصل وهناك رقابة مستمرة. فمسألة الضمير هذه تركت منذ زمن بالرغم من مناداة البعض بأن العمل من أجل التنمية يتطلب وجود الضمير لدى الأفراد<sup>(٣)</sup>.

(١) حيث يقول تعالى "يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين" سورة القصص: الآية ٢٦. ويقول تعالى "إنك اليوم لدينا مكين أمين" سورة يوسف: الآية ٥٤. ومن المواقف والنصوص الإسلامية الدالة على ذلك قول عمر بن الخطاب "ما كان يحضرتنا بأثرناه بأنفسنا وما غاب عنا ولئنا أهل القوة والأمانة" وقول ابن تيمية "ينبغى أن يعرف الأصلح فى كل منصب. فإن الولاية لها ركنان: القوة والأمانة". ولتوضيح ما المقصود بالقوة فى الفكر الإسلامى يقول ابن تيمية "القوة فى كل ولاية بحسبها. فالقوة فى إمارة الحرب ترجع إلى شجاعة القلب وإلى الخبرة بالحروب والمخادعة فيها، فإن الحرب خدعة، وإلى القدرة على أنواع القتال من رمى وطعن وضرب وركوب وكر وفر ونحو ذلك. والقوة فى الحكم بين الناس ترجع إلى العلم بالمدل الذى جعل عليه الكتاب والسنة، وإلى القدرة على تنفيذ الأحكام". ولتوضيح ما المقصود بالأمانة يقول ابن تيمية "والأمانة ترجع إلى خشية الله وألا يشترى بأهانه ثناً قليلاً، وترك خشية الناس".

انظر: ابن تيمية، السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص ٨ - ٩.

وقد سبق للباحث عرض هذه الأفكار فى الفصل الثانى من هذا البحث.

(٢) شوقي أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٤٨ - ١٥١.

(٣) حيث يقول آرثر لويس:

"Economic growth requires that people should be willing to work conscientiously."

- W. Arthur Lewis, "The Theory of Economic Growth", George Allen and Unwin Ltd., London, 1961, p. 40.

كما سبق يمكن للباحث القول بأن مفهوم الاستثمار فى العنصر البشرى من وجهة النظر الإسلامية يتلخص فى الآتى: "استخدام وسائل وأساليب مناسبة لتنمية جوانب أفراد المجتمع المختلفة - الروحية والجسدية والفكرية - من أجل زيادتها نفعياً، كما ونوعاً، لتحقيق أهداف المجتمع النهائية (الهدف من وجود الإنسان)". ويدلل الباحث على هذا المفهوم عن طريق استعراض المفاهيم المرادفة لمفهوم الاستثمار فى العنصر البشرى والتي وردت بالقرآن الكريم على النحو التالى:

(١) التزكية<sup>(١)</sup>: وتختص بالجانب النفسى للإنسان، أو تنمية الإنسان بإصلاحه فى نفسه وذلك عن طريق تحبيبه فى الخير وتكريهه للشر.

(٢) التنبه (الإنهاة): ويختص بتنمية الجوانب الكلية للإنسان، الجسدية والعقلية والروحية، كما تدل على ذلك اللغة العربية وكما يدل على ذلك معنى الآية<sup>(٢)</sup>. ذلك أن النبات يتشابه مع الإنسان من حيث إنهما يتدرجان فى نموها والذي قد يحدث بصورة تلقائية، أو قد تتدخل فيه إرادة الإنسان كى تجعل النمو يتجه نحو تحقيق أهداف معينة.

(٣) التربية: وتختص بكل جوانب الإنسان الجسدية والعقلية والروحية وهى تقترب بذلك من معنى التنمية<sup>(٣)</sup>.

(٤) التكثير: ويعنى هنا زيادة الموارد البشرية كمياً<sup>(٤)</sup>.

(٥) التنشئة: وفقاً لقوله تعالى "هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها"<sup>(٥)</sup> تعود التنشئة على التنمية الجسدية، غير أنها لغوياً تنصرف إلى التنمية الجسدية والعقلية والروحية معاً.

(١) حيث يقول تعالى "نفس وماسواها، فأنهها فجورها وتقواها، قد أنفج من زكاها وقد خاب من دساها" سورة الشمس: الآيات ٧ - ١٠ ويقول تعالى "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها" سورة التوبة: الآية ٣٤.

(٢) حيث يقول تعالى "فتقبلها ربها بقبول حسن وأنبتها نباتاً حسناً" سورة آل عمران: الآية ٣٧.

(٣) حيث يقول تعالى "وقل ربى ارحمهما كما ربياني صغيراً" سورة الإسراء: الآية ٢٤.

(٤) حيث يقول تعالى "اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر فى الأموال والأولاد" سورة الحديد: الآية ٢٠.

(٥) سورة هود: الآية ٦١.

(٦) الزيادة: وفقا للآيات القرآنية<sup>(١)</sup> تعنى الزيادة بكل جوانب الفرد الجسدية والعقلية والروحية، وتعد مرادفا واضحا للتنمية.

(٧) البركة: وفقا لقوله تعالى "وجعلنى مباركا أينما كنت"<sup>(٢)</sup>، أى فيه من الخير الكثير الذى فاء الله به، فالبركة هى إحدى تعبيرات القرآن الكريم عن تنمية الإنسان فى كل جوانبه.

(٨) التصنيع<sup>(٣)</sup>: أى يتم تربيته وتنميته على النهج الذى يريده الله تعالى وكأنه يصنع صناعة.

(٩) النشور: وتعنى الإنبات والبعث والإحياء وبالتالي فهى مرادف للاستثمار فى كافة جوانب العنصر البشرى<sup>(٤)</sup>.

(١٠) النشور: وتعنى الارتفاع والعلو والنهوض والتركيب وبالتالي يمكن استخدامها للتعبير عن الاستثمار فى العنصر البشرى<sup>(٥)</sup>.

(١١) البناء: وتعنى التأسيس والتنمية وتختص بتنمية كل جوانب العنصر البشرى<sup>(٦)</sup>.

وقد عمد الباحث إلى ذكر كل هذه المرادفات لأنها تعنى كل جوانب الاستثمار فى العنصر البشرى وربما بطريقة أكثر فائدة حيث تركز على نواح متعددة فى الاستثمار من حيث مفهومه وأهدافه ومجالاته المختلفة. وبناء على ماسبق فإن مفهوم الاستثمار فى العنصر البشرى فى المنهج الإسلامى يربط بين الأهداف التى يسعى إلى تحقيقها وبين الوسائل والأساليب والمجالات التى تحقق هذه الأهداف وهو ما سنبرزه فى البحث التالى.

(١١) حيث يقول تعالى "وإذا أنزلت سورة فمنهم من يقول أيكم زادته هذه إيمانا، فأما الذين آمنوا فزادتهم إيمانا وهم يستبشرون، وأما الذين فى قلوبهم مرض فزادتهم رجسا إلى رجسهم وماتوا وهم كافرون"، سورة التوبة: الآيتين ١٢٤، ١٢٥. ويقول تعالى "وزادكم فى الخلق بسطة" سورة الأعراف: الآية ٦٩. ويقول تعالى "قالا إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة فى العلم والجسم" سورة البقرة: الآية ٢٤٧.

(٢) سورة مريم: الآية ٣١.

(٣) حيث يقول تعالى "والقبت عليك محبة منى ولتصنع على عيني ..... واصطنعتك لنفسى" سورة طه: الآيتين

٣٩، ٤١.

(٤) حيث يقول تعالى "والذى نزل من السماء ماء بقدر فأنشربنا به بلدة ميتا" سورة الزخرف: الآية ١١.

(٥) حيث يقول تعالى "وانظروا إلى العظام كيف ننشزها ثم تكسوها لحما" سورة البقرة الآية ٢٥٩.

(٦) حيث يقول تعالى "إن الله يحب الذين يقاتلون فى سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص" سورة الصف: الآية ٤.

## المبحث الثاني

### أهداف ومجالات الاستثمار فى العنصر البشرى

حدد الباحث فى المبحث السابق من هذا الفصل المفهوم الإسلامى للاستثمار فى العنصر البشرى، أما هذا المبحث فيختص بأهداف ومجالات هذا الاستثمار وهى الأهداف والمجالات التى ترتبط بالمفهوم الإنتاجى للعنصر البشرى فى الفكر الإسلامى الذى سبق بيانه فى الفصل الثانى من هذا البحث.

#### أولاً: أهداف الاستثمار فى العنصر البشرى:

ويمكن تناول هذه الأهداف على مستويين رئيسيين. يتعلق المستوى الأول بتوضيح الهدف النهائى من الاستثمار فى العنصر البشرى، بينما يتعلق المستوى الثانى بتوضيح الأهداف الجزئية من القيام بهذا الاستثمار.

#### المستوى الأول: الهدف النهائى من الاستثمار فى العنصر البشرى<sup>(١)</sup>

تبين لنا من الدراسة السابقة فى الفصل الثانى والمتعلقة بالمفهوم الإنتاجى للعنصر البشرى فى الفكر الإسلامى أن الدافع الأساسى للقيام بالعمل فى الفكر الإسلامى القديم والحديث هو محاولة الوصول إلى "مرضاة الله". وهذا الدافع يرتبط بالهدف الأساسى من وجود الإنسان على الأرض والذي حدده الله سبحانه وتعالى فى خلافته وعبادته<sup>(٢)</sup>. والخلافة تعنى هيمنة الإنسان على كافة المخلوقات الأخرى واستخدامها فى تعمير الأرض كما أراد الله سبحانه وتعالى. والعبادة تعنى التوجه بكل أنماط سلوك الإنسان الداخلية

(١) جمال محمد أحمد عبده، "دور المنهج الإسلامى فى تنمية الموارد البشرية: مع دراسة خاصة على المجتمع الأردنى"، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية التجارة - جامعة المنصورة، ١٩٨٢، ص ص ٢٢٣ - ٢٢٢.

(٢) حيث يقول تعالى "وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل فى الأرض خليفة"، سورة البقرة: الآية ٣٠. ويقول تعالى "وما خلقت الجن والإبليس إلا ليعبدن" سورة اللعين: الآية ٥٦.

- وقد سبق الإشارة إلى ذلك فى المبحث الأول من هذا الفصل.

والخارجية إلى الله عز وجل ابتغاء مرضاته، سواء كانت هذه الأنماط من السلوك متعلقة بالفرد نفسه أو بالآخرين أو بالله مباشرة<sup>(١)</sup>.

وعلى ذلك فإن الهدف النهائي من الاستثمار فى العنصر البشرى يتمثل فى إيجاد الخصائص التى تمكن هذا العنصر من تحقيق عبادة الله وخلافته فى نفس الوقت. وهو ما يجب أن تعمل على تحقيقه الأولويات وكذلك الاستراتيجيات التى ترتبط بهذا النوع من الاستثمار.

### المستوى الثانى: الأهداف الجزئية من الاستثمار فى العنصر البشرى؛

تعد الأهداف الجزئية للاستثمار فى العنصر البشرى نتيجة لوجود الإنسان على الأرض أو مترتبة على وجوده عليها، كما أنها ضرورية لتحقيق انسجامه فى معاشه عليها، ومؤدية فى نفس الوقت إلى تحقيق الهدف النهائي من وجود العنصر البشرى. وترتبط هذه الأهداف الجزئية بالدوافع الجزئية للقيام بالعمل فى الفكر الإسلامى وهى دوافع إعمار الأرض وفرضية العمل والقُدوة الحسنة والإنفاق فى سبيل الله والحصول على الدخل وتكوين الثروة. وكل هذه الدوافع السابقة تحت العنصر البشرى على تنمية الجانب الإنتاجى فيه.

وينبثق عن الهدف النهائي من وجود العنصر البشرى فى الأرض (أى عبادة الله وخلافته) هدفان فرعيان يتمثل الأول فى التنمية وإعمار الأرض وهو المتعلق بالجانب الإنتاجى للعنصر البشرى، بينما يتمثل الهدف الفرعى الثانى فى إقامة الشعائر وأداء الحقوق سواء تجاه الله أو الغير أو النفس وهو ما يخرج عن نطاق دراستنا. وفي المجال الإنتاجى للعنصر البشرى، فإن المسلم مطالب بعامة الأرض (أى التنمية بمفهومها الشامل وزيادة الإنتاج والإنتاجية) باعتبارها هدفا فرعيا من وجوده على الأرض حيث يقول تعالى "قال يا قوم اعبدا الله ما لكم من إله غيره، هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها"<sup>(٢)</sup> - وقد سبق توضيح ذلك فى الفصل الثانى - ولكن يجب ملاحظة الآتى:

(١) حيث يقول تعالى "قل إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين" سورة الأنعام: الآية ١٦٢.

ويقول تعالى "وما لأحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى" سورة الليل: الآيتين ١٩، ٢٠.

كما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "إن الله عز وجل لا يقبل من العمل إلا ما كان له خالصا وابتغى به وجهه".

محمد نصر الدين الألبانى: "سلسلة الأحاديث الصحيحة وشئ من فقهها وفرائدها"، المجلد الأول، الجزء الأول ١-١٠٠، المكتب الإسلامى، القاهرة، حديث رقم ٥٢، ض ٧٢.

(٢) سورة هود: الآية ٦١.

١- أن عبارة "استعمركم فيها" تعنى طلب منكم أن تعمروها (فهو أمر لا اختيار) ويترتب على ذلك أمران هما<sup>(١)</sup>:

أ- الإقبال على الخير؛ بالارتقاء بالصالح كما ونوعا، وبإصلاح الفاسد.

ب- الامتناع عن الشر؛ بالألّا تفسد الصالح، وبالألّا ترقى بالفاسد كما ونوعا.

وبذلك فإن إعمار الأرض يتضمن كل أنواع التنمية المعروفة الآن، كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

٢- كما سبق وأشرنا فإن إعمار الأرض هو هدف فرعى ناشئ عن الهدف النهائى الذى يسبقه وهو العبادة وخلافة الله. ثم هو من جهة أخرى هدف تنشأ عنه الأهداف الجزئية اللاحقة له - التى سيتم التعرض لها بالتفصيل فى هذا المبحث - وبالطبع، فإن هدف إعمار الأرض يتضمن جميع الأهداف الاقتصادية وغير الاقتصادية، سواء على مستوى الفرد أو المنشأة أو القطاع أو المجتمع.

وحيث إن إعمار الأرض يتطلب كشرط ضرورى (وإن كان غير كاف) زيادة الإنتاج وإنتاجية العنصر البشرى. وحيث إن إنتاجية العنصر البشرى فى الفكر الإسلامى تتحدد بعاملين هما القوة والتى تترجم فى خبرات العنصر البشرى ومهاراته الفكرية والفنية وقدراته الجسمية، والأمانة التى تترجم فى قدراته الروحية والخلقية<sup>(٢)</sup>. فيجب أن تسعى الأهداف الجزئية للاستثمار فى العنصر البشرى فى النظام الإسلامى إلى إيجاد هذين العاملين وتنميتها فى العنصر البشرى.

وفى هذا المضمار يمكن تقسيم الأهداف الجزئية للاستثمار فى العنصر البشرى إلى أهداف تتعلق مباشرة بتنمية جانب القوة فى العنصر البشرى وإلى أهداف تتعلق مباشرة بتنمية جانب الأمانة فى هذا العنصر.

#### ١- الأهداف المتعلقة بتنمية جانب القوة فى العنصر البشرى:

يعد تحقيق التوظيف وتوفير مناخ البحث العلمى فى المجتمع وإحداث التقدم التكني من أهم أهداف الاستثمار البشرى التى تؤثر فى جانب القوة فى العنصر البشرى.

(١) محمد متولى الشعراوى، قضايا معاصرة، إعداد عماد عبد اللطيف، مكتبة القرآن، القاهرة، ١٩٨١، ص ٢٣.

(٢) سبق الإشارة إلى ذلك فى المبحث الأول من هذا الفصل.



## أ- تحقيق التوظيف الكامل والأمثل<sup>(١)</sup>:

يسعى الإسلام لتحقيق التوظيف الكامل من خلال إقراره لفرضية العمل وأحقيته<sup>(٢)</sup>. وفى سبيل ذلك سعى إلى إيجاد الحافز الدينى على العمل وتحميل الدولة مسئولية توفير فرص العمل لكل قادر. وقد سبق الإشارة إلى الدوافع التى تحاول الشريعة الإسلامية غرسها فى العنصر البشرى من أجل القيام بالعمل (وهى مرضاة الله وإعمار الأرض وفرضية العمل والقُدوة الحسنة والإنفاق فى سبيل الله وتكوين الدخل والثروة). أما بالنسبة لمسئولية الدولة عن توفير فرص العمل للعنصر البشرى فقد أشرنا إلى أن عمر طالب نوابه بذلك<sup>(٣)</sup>. وفى نفس الوقت منح الإسلام للدولة الوسيلة التى تمكنها من حمل الأفراد على ممارسة العمل وتمثل فى حرمان المتعطل بإرادته من الحصول على أى دخل من مالية الدولة<sup>(٤)</sup>. وفى مجال تحقيق التوظيف الكامل والأمثل نادى الإسلام بحركية العمل، فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم من سافر وعمل فى مال غيره، كما شجع المهاجرين المكيين على العمل بالزراعة فى المدينة ولم تكن مهنتهم، كما شجع بعض الأنصار على التجارة ولم تكن مهنتهم أيضاً<sup>(٥)</sup>. وفى تأكيد سعى الإسلام لتحقيق التوظيف الأمثل ووضع الرجل المناسب فى المكان المناسب أنه عندما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل يدعى قيساً ويدعى بأنه خبير فى علاج وخلق الطين وثبت ذلك استخدمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بناء مسجده قائلاً "قربوا له الطين فإنه أعرف به"<sup>(٦)</sup>. ويمكن عن طريق الاستثمارات البشرية من تدريب وتعليم تأهيل الأفراد بالطريقة التى توسع أمامهم فرص العمل وتزيدها. كما يمكن اعتبار تكلفة التنقل استثماراً بشرياً تتحمل الدولة بجزء منه، إذا ترتب على هذا التنقل ارتفاع إنتاجية العنصر البشرى. كذلك يعد الإنفاق

(١) سبق الإشارة - فى الفصل الثالث - إلى أن موضوع التوظيف يحتل مكاناً رئيسياً فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى جميع الدول.

(٢) حيث يقول تعالى "ويستخلفكم فى الأرض لينظر كيف تعملون" سورة الأعراف: الآية ١٢٩. ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "طلب الكسب بعد الصلاة المكتوبة الفريضة بعد الفريضة" رواه الطبرانى.

(٣) حيث يقول "إن الله قد استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم ونستر عورتهم ونزولهم لهم حرفتهم" محمد الغزالي، غلام من الغرب، مرجع سابق، ص ١٣٩.

(٤) لقوله صلى الله عليه وسلم "لا تحمل الصدقة لغنى ولا لذى مرة سوى" رواه أبو داود.

(٥) حيث يقول صلى الله عليه وسلم "كل يعمل لما خلق له أو لما يسر له" رواه البخارى.

(٦) عهد الحى الكتانى، التراجم الإدارية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٨٣.

العام لخلق فرص عمل جديدة أحد الاستثمارات البشرية التي تحقق التوظيف.

### ب- توفير المناخ الملائم للبحث العلمي:

بالنسبة لهدف توفير مناخ ملائم للبحث العلمي، فقد اهتم الإسلام بالعلم واعتبر أن تحصيل العلوم والمعارف فرض على كل مسلم<sup>(١)</sup> وأوجب في نفس الوقت عرض العلم وعدم كتمه<sup>(٢)</sup>. ومن مظاهر اهتمام الإسلام بالتعليم أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر عبد الله ابن العاص أن يعلم الناس الكتابة بالمدينة وكان كاتباً محسناً، ثم كان من يؤسر في الحروب له أن يفتدى نفسه بتعليم عشرة من أولاد المسلمين القراءة والكتابة<sup>(٣)</sup>.

ويقوم المنهج الإسلامى فى التعليم على مبدأين، يتمثل أولهما فى التخصص العلمى القائم على أسس موضوعية، فقد أوضح الإمام الشاطبى أن تعليم النشء يبدأ بمرحلة عامة تدرس فيها مختلف المعارف ويكون هدفها التعرف على ميول الطفل واتجاهاته ثم تأتى مرحلة متخصصة يتجه فيها الطفل إلى المجال الذى يناسبه ثم تأتى مرحلة التخصص الدقيق حيث يوجه الطالب إلى المجال الذى ظهر تفوقه فيه وميوله إليه، وقد أوضح الشاطبى أن على الدولة أن تراعى هذه الميول وتنميتها بمختلف الوسائل، كما أوضح أنه على كل مسلم محاولة الوصول إلى غاية قدراته العلمية<sup>(٤)</sup>. بينما يتمثل المبدأ الثانى فى التنمية العلمية المستمرة حيث وضع الإسلام أن آفاق العلم لا تنتهى وهى قابلة للنماء والزيادة<sup>(٥)</sup> وطالب المسلمين بالانفتاح الفكرى وأخذ كل ما يفيد من معارف وعلوم حتى ولو من أيدي المشركين<sup>(٦)</sup>. وفى سبيل ذلك عمل الإسلام على توفير مناخ البحث

(١) لقوله صلى الله عليه وسلم "طلب العلم فريضة على كل مسلم" السيوطى، الجامع الصغير، جز ١، ص ٤٦.

(٢) لقوله صلى الله عليه وسلم "من سئل عن علم فكتمه ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة" رواه أبو داود. وقول على بن أبى طالب "ما أخذ الله على أهل الجبل أن يتعلموا حتى أخذ على أهل العلم أن يعلموا".

- الشريف الرضى، نهج البلاغة، مرجع سابق، ج ٤، ص ١١٠.

(٣) عبد الحى الكتانى، التراجم الإدارية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٤٨.

(٤) حيث يقول "وبذلك يتربى لكل ماهر فرض الكفاية قوم، لأنه سير أولاً فى طريق مشترك، فحيث وقف السائر وعجز عن السير فقد وقف فى مرتبة محتاج إليها فى الجملة وإن كان له قوة زاد فى السير إلى أن يصل إلى أقصى الغايات فى المفروضات الكفائية. فبذلك تستقيم أحوال الدنيا وأعمال الآخرة".

- الشاطبى، الموافقات، ج ١، ص ١٢٣ وما بعدها.

(٥) فيقول تعالى "وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً" سورة الإسراء: الآية ٨٥.

ويقول تعالى "وقل رب زدنى علماً" سورة طه: الآية ١١٤.

(٦) حيث يقول صلى الله عليه وسلم "أطلبوا العلم ولو فى الصين" السيوطى، الجامع الصغير، ج ١، ص ٣٨.

ويقول أيضاً "من تعلم لغة قوم أمن مكرهم"، الحكمة ضالة المؤمن، فأنزى وجدها فهو أحق بها" السيوطى،

الجامع الصغير، ج ٢، ص ٨٤.

العلمى عن طريق الإتفاق على الباحثين وتوفير مؤسسات البحث العلمى بما يلزم من أدوات ومعامل وماتحتاج إليه، وقد التزمت بذلك الدولة فى عصور الإسلام المختلفة<sup>(١)</sup>. فيقول عمر بن عبد العزيز "أجروا على طلبه العلم. وفرغوه للطلب"<sup>(٢)</sup>. ويقول الإمام الغزالى "كل من يتولى أمرا يقوم به تتعدى مصلحته إلى المسلمين، لو اشتغل بالكسب لتعطل عليه ما هو فيه، فله فى بيت المال حق الكفاية ويدخل فيه العلماء كلهم وطلبة العلم"<sup>(٣)</sup>. ويقول ابن عابدين "يجوز لطالب العلم أخذ الزكاة ولو كان غنيا إذا فرغ نفسه لإفادة العلم واستفادته"<sup>(٤)</sup>.

### ج- إحداث التقدم التقنى:

يسعى الإسلام إلى إحداث التقدم التقنى كأحد الأهداف الهامة للاستثمار فى العنصر البشرى. ففى القرآن الكريم الكثير من الآيات التى تحت العنصر البشرى على التفكير والتدبر فى آيات الكون، وفيه الكثير من الآيات التى تبين للعنصر البشرى كيف أن الله سبحانه وتعالى قد أتاح له أن يتغلب بعقله على قوى الطبيعة ويستخدم مواردها التى سخرها له<sup>(٥)</sup>. ويعد وجود أصحاب العقول والمناخ الملائم للبحث العلمى - والذى سبق أن أشرنا إليه - أهم عنصرين مؤثرين فى تقدم الفنون الإنتاجية<sup>(٦)</sup>. ويسعى الإسلام إلى حدوث التقدم التقنى بصورة مستمرة من خلال إيجاد هذين العنصرين. ويتضح لنا ذلك من خلال موقف الدولة الإسلامية فى عهد عمر بن الخطاب. فعندما أخبر المغيرة بن شعبه حاكم الكوفة عمر أن لديه عبدأديه جملة صنائع فيها منافع للناس. أذن له عمر بسكنى المدينة، مع أن ذلك كان ممنوعا بالنسبة لهؤلاء<sup>(٧)</sup>. ونستنتج من هذا الموقف أن الدولة فى سبيل الاستفادة من التقدم التقنى كسرت اللوائح والإجراءات وهيات الظروف للاستفادة المثلى

(١) أهر عبيد، الأموال، مرجع سابق، ص ٣٧٢.

(٢) د. أحمد الشرباصى، الإسلام والاقتصاد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص ١٤٢.

(٣) الغزالى، إحياء علوم الدين، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٢٣.

(٤) شوقى أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٥) حيث يقول تعالى "فأوحينا إليه أن اصنع الفلأك بأعيننا ووحينا" سورة المؤمنون: الآية ٢٧.

ويقول تعالى "ولقد آتينا داود منا فضلا بإعجال أوبى معه والطير وألأنا له الحديد، أن اعمل سابغات وقدر فى

السرد واعملوا صالحا إني بما تعملون بصير" سورة ساء: الآيتين ١٠، ١١.

(٦) د. عبد الرحمن يسرى أحمد، دراسات فى علم الاقتصاد الإسلامى، مرجع سابق، ص ١٢٩ - ١٣٤.

(٧) السيوطى (جلال الدين بن عبد الرحمن)، تاريخ الخلفاء، المكتبة التجارية الكبرى، ط ٤، ١٢٦٩ هـ، ص ١٣٣.

منها. ولم يكتف عمر بذلك بل طلب من هذا العبد أن يصنع ربحاً عندما علم أن العبد قادر على ذلك. ويعلق عباس العقاد على ذلك بقوله "ولم يفته الحرص على المعرفة التى تختبر منها منافع للناس فى أمر المعاش فطلب إلى أبى لؤلؤة غلام المغيرة أن يتجز ما ادعاه من اختراع طاحون تدار بالهواء، وهو علم الصناعات كما انتهى إليه فى عصره، لا يضيره أنه قسط ضئيل، بل حرصه عليه مع ضآلته دليل على ما يلقاه من تشجيع الصناعة يوم يراها جليلة كبيرة الآثار"<sup>(١)</sup>. وهكذا نجد أن الفكر الإسلامى سعى حثيثاً إلى إحداث التقدم التكني والاستفادة من هذا التقدم وفى سبيل ذلك قدم كافة الوسائل وهياً كل الظروف المحيطة.

## (٢) الأهداف المتعلقة بتنمية جانب الأمانة فى العنصر البشرى:

يعد تحقيق صلاح المناخ الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الملائم للتنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة فى توزيع الدخل والثروات من أهم أهداف الاستثمار فى العنصر البشرى التى تؤثر فى جانب الأمانة فى هذا العنصر.

### أ- صلاحية المناخ الاقتصادى والاجتماعى والسياسى اللازم لعملية التنمية:

يتفق الاقتصاديون على أن صلاحية المناخ الاقتصادى والاجتماعى والسياسى يعد شرطاً ضرورياً لإحداث التنمية الاقتصادية، غير أنهم قد يختلفون فى مفهوم هذه الصلاحية. والنهج الإسلامى يرى أن الشرط الأساسى الأول لإصلاح هذا المناخ يتمثل فى التمسك بالقيم التى أرساها الله سبحانه وتعالى، وأول خطوة فى طريق التصحيح والعودة إلى الله تتمثل فى الاستغفار والتوبة<sup>(٢)</sup>. وهو ما يطلق عليه الفكر الوضعى المعاصر "النقد أو التقييم الذاتى"، غير أن هذا المسمى لا يحتوى إلا على جانب واحد من جوانب الاستغفار والتوبة وهو المتمثل فى الاعتراف بالخطأ. بينما يمثل الاستغفار والتوبة الاعتراف بالخطأ والرغبة فى الرجوع عنه والعزم على عدم العودة إليه. أما الخطوة

(١) عباس العقاد، عبقريّة عمر، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

(٢) فيقول تعالى "قللت استغفروا ربكم إنه كان غفراً. يرسل السماء عليكم مدراراً. ويددكم بأموال وينين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً" سورة نوح: الآيات ١٠ - ١٢.

## الأساسية الثانية فى طريق التصحيح فتتمثل فى الإيمان والتقوى<sup>(١)</sup>.

ويهدف المنهج الإسلامى للاستثمار فى العنصر البشرى إلى بناء الدوافع الاقتصادية الرشيدة لدى الأفراد. وقد سبق الحديث عن الدوافع المختلفة التى تحفز العنصر البشرى على القيام بالعمل وتنمية الجانب الإنتاجى فى هذا العنصر<sup>(٢)</sup>. كذلك يهدف المنهج الإسلامى إلى ترسيخ القيم الثقافية الإسلامية المتعلقة بالنشاط الاقتصادى، ويمكن استخدام التعليم والتدريب وغيرهما من مجالات الاستثمار البشرى فى تحقيق ذلك. وتتمثل هذه القيم فى التطلع إلى الأحسن وإرادة التغيير وعالية الثقافة والتعاون على الخير وتجديد العمل اليدوى والاهتمام بعنصر الوقت<sup>(٣)</sup>. فمن قيم المسلم أن يبغى معالى الأمور ويحاول الوصول إليها وبالتالي تنفوس فى داخله نزعة الطموح والتطلع<sup>(٤)</sup>. كما تؤمن الثقافة الإسلامية بمبدأ التغيير والحركة وترى أنه يجب أن ينبع من العنصر البشرى ذاته<sup>(٥)</sup>. وفى سبيل ذلك يطالب المنهج الإسلامى بالسعى لإكتساب العلم من أى مكان وجد فيه<sup>(٦)</sup>. كما يطالب المسلمين بالتعاون وتضافر الجهود وشيوع فكرة الجماعة من أجل فعل الخير وزيادة الإنتاجية<sup>(٧)</sup>. كذلك يرسخ المنهج الإسلامى مبدأ هاماً يتمثل فى عدم التفرقة بين الأعمال اليدوية والأعمال الفكرية، بل نجدد الأعمال اليدوية<sup>(٨)</sup>. كذلك يرسخ المنهج الإسلامى أهمية عنصر الوقت ويحمل العنصر البشرى مسئوليته<sup>(٩)</sup>.

(١) حيث يقول تعالى "ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون" سورة الأعراف: الآية ٩٦.

د. عبد الرحمن يسرى أحمد، دواست فى علم الاقتصاد الإسلامى، مرجع سابق، ص ١٠٨ - ١١٥.

(٢) وهى الدوافع المتمثلة فى مرضاة الله ثم إعمار الأرض وفرضية العمل والقنوة الحسنة والاتفاق فى سبيل الله والحصول على الدخل وتكوين الثروة. وقد ناقش الفصل الثانى من هذا البحث هذه الدوافع بالتفصيل.

(٣) شوقى أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٢١ - ١٢٢.

(٤) فيقول صلى الله عليه وسلم "إن الله يحب معالى الأمور ويكره سفاسفها" رواه أبو نعيم وأخرجه السيوطى فى الجامع الصغير، ج ١، ص ٦٠.

(٥) فيقول تعالى "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" سورة الرعد: الآية ١١.

(٦) فيقول صلى الله عليه وسلم "الحكمة ضالة المؤمن. فأنى وجدها فهو أحق بها" أخرجه السيوطى فى الجامع الصغير، ج ٢، ص ٨٤.

(٧) فيقول تعالى "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" سورة المائدة: الآية ٢.

(٨) فيقول عليه الصلاة والسلام "ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من عمل يده" رواه البخارى.

(٩) فيقول عليه الصلاة والسلام "لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع: عن علمه ما عمل فيه، وعن عمره فبم أفتاه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفق، وعن جسده فبم أهله".

- أبو يوسف، الخراج، مرجع سابق، ص ٥.

وفى مجال تحقيق صلاح المناخ الاجتماعى اللازم للتنمية يسعى الإسلام إلى إلغاء التمييز العنصرى القائم على اختلاف اللون أو الجنس ولهذا أثره الواضح على شغل الوظائف وحرية العمل وانسيابه بين مختلف الأفراد ومختلف المناطق، وليس هناك معيار للأفضلية إلا التقوى التى تظهر فى العمل الصالح<sup>(١)</sup>. ولهذا لا يعترف النظام الاجتماعى الإسلامى فى تولى الوظائف والأعمال بمعيار للأفضلية إلا معيار الكفاءة، ولا وزن للعوامل الأخرى من محاباة ومحسوبية وقرابة وخصومة<sup>(٢)</sup>. بل إنه يثب دافع الإنجاز فى أفرادها سواء كانوا أصحاب الأعمال أو الأجراء. كذلك يحرم النظام الاجتماعى الإسلامى الرشوة تحريماً باتاً<sup>(٣)</sup>. ولا يعترف بالسلوك الاستهلاكى الترفى أو الإسراف والبلذخ فى مختلف المناسبات. ويمكن إصلاح المناخ الاجتماعى فى المجتمع المسلم عن طريق الاستثمارات البشرية التى تهدف إلى ترقية السلوك الإنسانى بما يتلاءم مع النظام الاجتماعى كما تصوره المنهج الإسلامى للحياة.

وفى مجال تحقيق صلاح المناخ السياسى اللازم للتنمية، فإن الإسلام يعتبر قيام الدولة أمراً لا مفر منه بمجرد توافر الجماعة<sup>(٤)</sup>، وتعتبر عملية تنصيب الأمير أو الحاكم من حق الجماعة التى يتعين عليها اختيارها لأصلح العناصر<sup>(٥)</sup>. لأن الإمارة أمانة ومسئولية ويتوقف عليها صلاح الجماعة. وأولى مهام الحاكم هى تحقيق العدل<sup>(٦)</sup> بمعناه الشامل حيث يوفر الحاكم كل احتياجات المواطنين مادية أو معنوية ويعمل على إشباعها ولا يحتجب

(١) يقول تعالى "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم" سورة الحجرات: الآية ١٣. ويقول صلى الله عليه وسلم "الناس سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربى على عجمى ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى" رواه البخارى ومسلم.

(٢) يقول عليه الصلاة والسلام "من ولى من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً وهو يجد من هو أصلح للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين" وكذلك قال عمر بن الخطاب من بعد.

انظر: ابن تيمية، السباسة الشرعية، مرجع سابق، ص ٤ - ٥.

(٣) فعن ثوبان رضي الله عنه قال: "لعمركم رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشى والمرئى والرائش" رواه الإمام أحمد والبخارى والطبرانى.

(٤) يقول صلى الله عليه وسلم "لا يعل ثلاث يكرتون بغلاة من الأرض إلا أمروا أحدهم" رواه الإمام أحمد.

(٥) فعندما سأل أبو ذر الغفارى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يوليه بعض الأعمال قال له رسول الله "إنك ضعيف وإنها أمانة وهى يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى ما عليه فيها" رواه مسلم فى كتاب الإمارة.

(٦) قال صلى الله عليه وسلم "ما من أمير عشرة إلا وهو يؤتى به يوم القيامة مقلولاً حتى يفكه أو يهقه الجور" أخرجه السيوطى فى الجامع الصغير، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٢٦.

دونها<sup>(١)</sup>. وقد سبق وأشرنا إلى أن عمر بن الخطاب قال لأحد مساعديه "إن الله استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم ونستر عورتهم ونوفر لهم حرقهم"<sup>(٢)</sup>. كما قال على لثائبه على حكم مصر "ليكن أحب الأمور إليك أوسطها في الحق وأعمها في العدل وأجمعها لرضى الرعية"<sup>(٣)</sup>. ويقوم النظام السياسي الإسلامي على العديد من المبادئ أهمها طاعة المحكومين للحاكم طالما يؤدي الحاكم رسالته المشروعة، والتناصح من قبل الأفراد للحكام وضرورة إجراء الحوار الجاد المستمر بين الحاكم والأفراد. وبالنسبة للطاعة والسمع للحكام فهي ليست طاعة عمياء بل طاعة رشيدة يسهم في وجودها العديد من أوجه الاستثمارات البشرية وتؤدي إلى الاستقرار السياسي وعدم وجود اضطرابات وقلقل وقيام الأفراد بأداء الأعمال المكلفين بها من قبل الدولة على أفضل وجه لأن التباطؤ والاستهتار في هذه الأعمال يعد من قبيل عدم السمع والطاعة<sup>(٤)</sup>. وبالنسبة للتناصح من قبل الأفراد للحكام فهو حق وواجب على الأفراد<sup>(٥)</sup>. فهم ملزمون بتقديم الاستشارات والتوجيهات الصائبة أى الإعانة في حالة السداد والإحسان والتقوم في حالة الانحراف والاعوجاج<sup>(٦)</sup>. ويعد وجود المسألة الشعبية للحاكم شرطا ضروريا لوجود البيئة السياسية الرشيدة، ولن يجدى

(١) قال صلى الله عليه وسلم "من ولاه الله شيئا من أمر المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم احتجب الله دون حاجته وخلته وفقره يوم القيامة" رواه أبو داود.

(٢) محمد الغزالي، غلام من القرب، مرجع سابق، ص ١٣٩.

(٣) الشريف الرضى، نهج البلاغة، مرجع سابق، ج ٢، ص ٨٦.

(٤) يقول تعالى "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم" سورة النساء: الآية ٥٩.

ويقول صلى الله عليه وسلم "اسمعوا وأطيعوا ولو استعمل عليكم عبد حبشي كان رأسه زبيبة ما أقام فيكم كتاب الله" رواه البخاري في كتاب الأحكام. وقال أبو بكر "أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإذا عصيته طاعة لى عليكم" ابن تيمية، المحسنة، مرجع سابق، ص ١١٧. وقال عمر "إن أحسنت فأعينوني أسأت فقوموني"، فقال له أحد الأفراد والله لو وجدنا فيك أعرجا لقمناه بسيوفنا فسر لذلك عمر".

عباس العقاد، عميقة عمر، مرجع سابق، ص ١٣٨.

(٥) يقول صلى الله عليه وسلم "الذين النصيحة. فقالوا لمن يا رسول الله. قال: لله ولرسوله ولكتابه وللأئمة ولجماعة المسلمين" رواه مسلم في كتاب الإمارة. ويقول عمر "يا أيها الناس إن لنا عليكم حق النصيحة بالغيب والمعونة على الخير".

- أبو يوسف، الخراج، مرجع سابق، ص ١٣.

(٦) شوقي أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١١٢ - ١١٧.

المجتمع الذى لا يكفل لأفراده حق الحوار والنقد<sup>(١)</sup>. وبالتالي فإن أوجه الاستثمارات البشرية يجب أن تهدف إلى إيجاد البيئة السياسية الإسلامية بما تحويه من حتمية وجود الدولة وقيامها بوظائفها الأساسية من نشر الرخاء الاقتصادى وتحقيق العدل بين الناس، مع ربط ثقة الأفراد بها بمدى قيامها بهذه الوظائف. وللأفراد حق المساءلة بل هو واجب عليهم. وأن سياسية تولى الوظائف محكومة فقط بمبدأ الكفاءة والجدارة ومتى توافر كل ذلك سيكون هناك طاعة وامتثال أى استقرار سياسى يحفز الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية وإعمار الأرض.

### (ب) تحقيق العدالة فى توزيع الدخل والثروات؛

يسعى الإسلام إلى تحقيق العدالة فى توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع - وله تميزه الواضح فى هذا المجال - عن طريق عدة قواعد تؤخذ فى الاعتبار عند توزيع الدخل وتتمثل فى التراضى بين أصحاب الأعمال وأصحاب عناصر الإنتاج والذى يتم من خلال السوق الحر الخالى من شوائب الاحتكار والظلم والربا والجهل. هذا السوق الذى تحكمه مجموعة القيم الإسلامية. والقواعد السابقة تتضمن معيار العدالة الإسلامية فى عملية توزيع الدخل بين القائمين بالنشاط الإنتاجى. بينما تعتمد إعادة توزيع الدخل على الزكاة والصدقات، وتعتمد عدالة توزيع الثروة على محاربة ظاهرة تركيز الثروة فى أيدي القلة ونظام الإرث الإسلامى ونظام الملكية العامة لبعض موارد الثروة الطبيعية<sup>(٢)</sup>.

ومع أن هذه القواعد السابقة قد تكون كافية إلى حد كبير فى تحقيق العدالة فى توزيع الدخل والثروات، إلا أن الاستثمار فى العنصر البشرى فى الفكر الإسلامى يدعم أيضاً هذه القواعد. فيمكن اعتبار تقديم التعليم والرعاية الصحية المجانية أو منخفضة الأثمان للطبقات الفقيرة من الأدوات الاقتصادية التى تسعى لتخفيف حدة الفوارق بين دخول الأفراد فى الأجل القصير. كما أنها ستؤدى إلى ارتفاع إنتاجية أفراد هذه الطبقات

(١) قد روى أن أحد الأفراد قال لعمر: اتق الله يا عمر وأكثر فى قولها فهم بعضهم بإسكاته. فقال لهم عمر "دعوا، لا خير فيكم إذا لم تقولوها لنا ولا خير لنا إذا لم نقلها منكم".

- أبو يوسف، الخراج، مرجع سابق، ص ١٣.

(٢) د. عبد الرحمن يسرى أحمد، دراسات فى علم الاقتصاد الإسلامى، مرجع سابق، ص ٨٧ - ٩٩.



الفقيرة مما يمكنهم من زيادة دخولهم فى الأجل الطويل. غير أن الاستثمارات البشرية فى الفكر الإسلامى يمكن أن تساعد على تحقيق عدالة التوزيع للدخول والثروات بطريق آخر. فعن طريق زيادة درجة التعليم والقوة الحسنة من العلماء وولاة الأمور، وعن طريق ترسيخ القيم الإسلامية فى أفراد المجتمع بزيادة الإنفاق على الدعوة الإسلامية، يمكن تهذيب النفس الإنسانية ودفعها إلى الموازنة بين الدنيا والآخرة. حيث يتمثل أمامها دائما الآيات التى تحض على زيادة الإنفاق فى سبيل الله<sup>(١)</sup> (وهو أحد دوافع القيام بالعمل)، كما يتمثل أمامها دائما الخوف من الحساب يوم القيامة<sup>(٢)</sup>، وإيثار الإخوان على النفس<sup>(٣)</sup>. ويترب على انتشار هذا السلوك (تهذيب النفس الإنسانية) على مستوى المجتمع ككل التخفيف من حدة الفوارق فى توزيع الدخل والثروات. وقد عرف عن بعض كبار الصحابة والتابعين لهم بإحسان رضوان الله عليهم تنازلهم مرات عن ثرواتهم بالكامل أو جانب كبير منها طوعية واختياراً<sup>(٤)</sup>.

### ثانياً: مجالات الاستثمار فى العنصر البشرى

إذا كان المنهج الإسلامى يسعى إلى توافر صفتى القوة والأمانة - فى أفراد المجتمع الإسلامى، عن طريق تنميتها فى الإنسان، فإنه يمكننا القول بأن مجال وموضوع الاستثمار فى العنصر البشرى وفقاً لهذا المنهج والمفهوم الإسلامى لابد وأن يشمل ثلاثة أنواع هى:

(١) الاستثمار فى الجانب الروحى للإنسان: بمعنى وجود إضافات مستمرة إلى المتراكم لدى الإنسان من قدراته وطاقاته الروحية والخلقية.

(٢) الاستثمار فى الجانب الفكرى للإنسان: ويعنى الإضافات المستمرة إلى المتراكم من الطاقات الفكرية للأفراد.

(١) فيقول تعالى "الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة وما رزقناهم ينفقون" سورة البقرة: الآية ٣.

(٢) فيقول عليه الصلاة والسلام "لا تنزل قدما عهد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع: عن علمه ما عمل فيه، وعن عمره قيم أفناه، وعن ماله من أين اكتسبه وقيم أنفق، وعن جسده قيم أهله".

- أبو يوسف، الخراج، مرجع سابق، ص ٥.

(٣) فيقول تعالى "ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون" سورة الحشر: الآية ٩.

(٤) د. عبد الرحمن يسرى أحمد، دراسات فى علم الاقتصاد الإسلامى، مرجع سابق، ص ٩٤ - ٩٥.

(٣) الاستثمار في الجانب الجسدى للإنسان: ويعنى العمل المستمر على تكوين وتنمية القدرات الجسدية للأفراد<sup>(١)</sup>.

ويعد من أهم ما يميز المفهوم الإسلامى عن المفهوم الوضعى فى تحديد مجال وموضوع ونطاق الاستثمار فى العنصر البشرى هو أن المفهوم الأخير قد أهمل أهمية الاستثمار فى قدرات الأفراد الروحية والخلقية بينما أولاهما المفهوم الإسلامى عناية خاصة. فالإنسان مكون من عنصرين، الروح والجسد، ولابد من تنمية كلا العنصرين معا حتى نكون أمام الإنسان السوى الذى أرادته الله<sup>(٢)</sup>. وتأكيدنا لقولنا هذا فإن للمذهب الاقتصادى فى الإسلام صفتين أساسيتين تمتازان معا هما: الواقعية والأخلاقية، فهو اقتصاد واقعى وأخلاقى فى غايته، كما أنه واقعى وأخلاقى فى طريقة تحقيق هذه الغايات وهو ما يؤكد محمد باقر الصدر حيث يقول عن الصفة الخلقية<sup>(٣)</sup> "إن الإسلام يهتم بالعامل النفسى .... ولاغرو أن يكون للإسلام هذا الاهتمام بالعامل النفسى وهذا الحرص على تكوينه روحيا وفكريا طبقا لغاياته ومفاهيمه. فإن لطبيعة العوامل الذاتية التى تعتلج فى نفس الإنسان أثرها الكبير فى تكوين شخصية الإنسان وتحديد محتواه الروحى، كما أن للعامل الذاتى أثره الكبير على الحياة الاجتماعية ومشاكلها وحلولها. وقد بات من الواضح لدى الجميع اليوم: أن العامل النفسى يلعب دورا رئيسيا فى المجال الاقتصادى، فهو يؤثر فى حدوث الأزمات الدورية التى يضح من ويلاتها الاقتصاد الأوروبى ويؤثر أيضا على منحنى العرض والطلب، وفى الكفاية الإنتاجية للعامل إلى غير ذلك من عناصر الاقتصاد".

ملاحظتان:

(١) إن المقارنة الموضوعية لمجالات الاستثمار فى العنصر البشرى بين وجهة نظر النظم الرضعية وبين وجهة نظر النظام الإسلامى تكشف لنا بوضوح مدى تميز هذا النظام الأخير. فالمنهج الإسلامى لا يرفض مجالات الاستثمار التى تقترحها النظم الرضعية (التعليم والتدريب والهجرة والصحة)، بل يأخذ بها ولكن فى إطار من

(١) شوقى أحمد دنيا، قبول التنمية فى الاقتصاد الإسلامى، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ٤٦.

(٢) وقد أوضح القرآن الكريم ذلك بقوله "وإذا قال ربك للملائكة إني خالق بشرا من طين فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين" سورة ص : الآية ٧١.

(٣) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، مرجع سابق، ص ٢٦٦ - ٢٦٨.

الشرعية، شرعية الباعث، شرعية الوسيلة والأسلوب، شرعية الهدف، والشرعية التى نقصدها تعنى أن يتم ذلك كله داخل إطار الشريعة الإسلامية ووفقا لمقاصدها. فمثلا، لا يتصور فى النظام الإسلامى الاتجاه إلى تدريب الأفراد وتخصيص الموارد الاقتصادية لذلك من أجل اتخاذهم الغناء كحرفة يتكسبون منها، فهو مرفوض شرعا. وهناك الكثير من الأمثلة التى يمكن إيرادها فى هذا الشأن، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن المنهج الإسلامى لا يكتفى بالمجالات السابق ذكرها، بل يشدد على الاستثمار فى الجانب الروحى للإنسان، هذا النوع من الاستثمار الذى يؤدى إلى تقوية الباعث والحافز على العمل وإتقانه وزيادة الإنتاجية. إن إنفاق الأموال وتخصيص الموارد الاقتصادية من أجل التعليم الدينى (والاهتمام بالعلوم الدينية جنبا إلى جنب العلوم الدنيوية) على سبيل المثال، سوف يؤتى ثماره فى زيادة الكفاءة والإنتاجية للعنصر البشرى بطريقة غير مباشرة (عن طريق التأثير فى حوافز القيام بالعمل)، وبالمثل فإن تخصيص رقعة أكبر فى وسائل الإعلام المختلفة واهتمام أكثر بالتدوات والمؤتمرات الدينية له بلاشك تأثير - قد يكون غير محدود - على حوافز القيام بالعمل. وهناك الكثير من الأمثلة التى يمكن سردها فى هذا الشأن. كل هذه الأمور وهذا التميز يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند القيام بعملية تحديد أولويات الاستثمار فى العنصر البشرى، فضلا عن اتخاذه واعتباره أحد العناصر الهامة عند وضع الاستراتيجيات الملزمة لتنمية العنصر البشرى وفقا للمنهج الإسلامى.

- (٢) ومرة أخرى، نجد هذا التمايز للمنهج الإسلامى مقارنة بالنظم الوضعية المختلفة واضحا جليا فى تناولنا لأهداف الاستثمار فى العنصر البشرى. فكل هذه الأهداف - وفقا لوجهة النظر الوضعية - سواء الاقتصادية منها أو غير الاقتصادية، يمكن إدراجها ضمن الأهداف الجزئية للاستثمار فى العنصر البشرى من وجهة النظر الإسلامية. ومرة أخرى نؤكد أن تحقيق هذه الأهداف الجزئية لابد وأن يخضع للقيود والضوابط الإسلامية المتمثلة فى الشرعية الإسلامية (فى داخل إطار الشريعة الإسلامية ومقاصدها). فمثلا، لا يتصور فى النظام الإسلامى أنه فى سبيل تحقيق

هدف زيادة الإنتاج والإنتاجية أن يتم تدريب الأفراد وتأهيلهم لإنتاج سلع محرمة شرعا، كالخمور وماشابه ذلك. وهناك الكثير من الأمثلة التي يمكن إيرادها في هذا الشأن، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن المنهج الإسلامي يغلف كل هذه الأهداف الجزئية بهدف أسمى وهو عبادة الله وطاعته. هذا الهدف يتحكم في كل تصرفات الأفراد وسلوكهم عند القيام بالعملية الإنتاجية - ناهيك أصلا عن أنه يتحكم أولا في دوافعهم للقيام بالعمل. وبقينا فإن المجتمع، وكذلك الفرد، إذا تمثل أمامه هذا الهدف بصورة مستمرة ومباشرة، فإن طريقة ومستويات أدائه ستختلف بطريقة جذرية. فالفرد الذي يقوم بالعمل والإنتاج ويضع الله سبحانه وتعالى نصب عينيه سيحاول أن يحقق أكبر كفاءة إنتاجية ممكنة مرضاة لله تعالى، ونتيجة سيكون أكبر بكثير مقارنة بالفرد الذي يقوم بنفس العمل ولكن دون أن يأخذ هذا الأمر في حسبانته. والمحصلة النهائية، أن الاستثمار في الإنسان من أجل إنشاء وترسيخ وإزكاء وتنمية هذا الهدف (عبادة الله وطاعته) في داخل أفراد المجتمع سيؤدي إلى مردود إيجابى عالٍ وبناء على ذلك فإن عملية تحديد أولويات الاستثمار في العنصر البشرى، وكذا الاستراتيجيات المقترحة لتنمية هذا العنصر وفقا للمنهج الإسلامى، يجب أن تأخذ في اعتبارها هذا الأمر وتضعه في مقدمة أولوياتها.

## الفصل السادس

### أولويات الاستثمار فى العنصر البشرى فى النظام الإسلامى

فى إطار المنهج الإسلامى، يكون للاستثمار العديد من الأبعاد، كما يكون محددًا بإطار عام - هو ارتباطه بالشريعة الإسلامية. ولذا يتم الاستثمار وفقًا لضوابط ومعايير معينة، أى يخضع لمجموعة من القيود والقواعد التى يجب أن يحققها متخذ قرار الاستثمار. وفكرة وجود ضوابط ومعايير، هى فكرة لازمة لكل منهج - وعليه يكون للمنهج الإسلامى ضوابطه ومعايره. والضابط الأساسى لأى استثمار فى النظام الإسلامى هو اعتبار العقيدة الإسلامية، أى أن يمارس الاستثمار كجزء من العقيدة الإسلامية وأن يكون القائم به مسلمًا اعتقادًا وسلوكًا. ويترتب على ذلك أن ترتبط جميع أهداف الاستثمار بالعقيدة وأن يراعى مصلحة الجماعة بهذا الاستثمار وأن يعى القائمون على الاستثمار بأن الله سبحانه وتعالى يراقب سلوكهم وتصرفاتهم ككل.

والأولويات الاستثمارية فى المنهج الإسلامى تعتمد على الضوابط والمعايير التى يجب تحقيقها عن طريق الاستثمار. ولذا فإن هذا الفصل يناقش معايير الاستثمار فى العنصر البشرى فى النظام الإسلامى، ثم يستعرض أولويات تخصيص الموارد للاستثمار فى العنصر البشرى. ويختتم الفصل بمناقشة مدى انطباق الأولويات الإسلامية التى توصلنا إليها على الواقع المصرى.

وعلى ذلك ينقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: معايير الاستثمار فى العنصر البشرى.

المبحث الثانى: أولويات تخصيص الموارد للاستثمار فى العنصر البشرى.

المبحث الثالث: مدى انطباق الأولويات الإسلامية على الواقع المصرى.

## المبحث الأول

### معايير الاستثمار فى العنصر البشرى

لكى يتم التوصل إلى أولويات تخصيص الموارد للاستثمار فى العنصر البشرى، لابد أولاً من التعرض للمعايير الإسلامية الخاصة بالاستثمار فى العنصر البشرى. وتنقسم معايير الاستثمار فى العنصر البشرى فى النظام الإسلامى إلى نوعين رئيسيين: معيار عقائدى محض ومعايير ترتبط بأهداف وظروف المجتمع ومدى تحقق العدالة الاجتماعية الإسلامية ومدى ربحية الاستثمار فى العنصر البشرى. والمعيار العقائدى متمثل فى ارتباط الاستثمار فى العنصر البشرى بالعقيدة الإسلامية طريقة ومجالاً وهدفاً. فطريقة ومجال الاستثمار لابد وأن تكون محددة بالشريعة الإسلامية ولا تخرج عن نطاقها، كما يجب أن يهدف هذا الاستثمار إلى تحقيق الهدف النهائى من وجود الإنسان فى الأرض، وهو عبادة الله وخلاقته أو بمعنى آخر إعمار الأرض<sup>(١)</sup>. ولكى يتم إعمار الأرض (أى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية) فلا بد من توافر قدر معقول من الموارد التى توجد فيها ندرة نسبية. وهذا يتطلب تخصيص الموارد المتاحة للمجتمع نحو أفضل الاستخدامات الممكنة، والتى تحقق أقصى عائد كلى ممكن اجتماعياً واقتصادياً من وجهة النظر الإسلامية<sup>(٢)</sup>.

وفى إطار هذا المعيار العقائدى المحض، توجد معايير خاصة بالاستثمار فى العنصر البشرى وتشتمل هذه المعايير فى الآتى:

- ١- أهداف وظروف المجتمع.
- ٢- العدالة الاجتماعية الإسلامية.
- ٣- تحميل (التكاليف - المنافع).

(١) كما سبق توضيح ذلك فى الفصلين الثانى والخامس.

(٢) د. ولعت السيد العوضى، "فى الاقتصاد الإسلامى: التركيزات - التوزيع - الاستثمار - النظام المالى".

سلسلة كتاب الأمة، مؤسسة أخبار اليوم، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ٩٧ - ١٠٦.

## ١- أهداف وظروف المجتمع:

تعتمد عملية تحديد أولويات الاستثمار فى العنصر البشرى على كل من أهداف وظروف المجتمع الإسلامى والأخذ بوجهة النظر الإسلامية فى هذا الموضوع سوف يثير العديد من النقاط الجديدة بالمقارنة بما هو موجود فى النظرية الوضعية. فالمجتمعات غير الإسلامية قد تستهدف تنمية الناتج القومى الحقيقى بأقصى معدلات ممكنة و/أو تقليل نسبة البطالة فى المجتمع سعياً وراء توفير قدر معقول من الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى و/أو تحقيق العدالة فى توزيع الدخل والثروات. واتخاذ أى واحد من هذه الأهداف الاقتصادية يتدخل بشكل قاطع فى اختيار الاستثمارات وترتيبها (سواء من ناحية حجمها أو ميقات تنفيذها) وفقاً لأهميتها النسبية. وفى المجتمعات الإسلامية لانتصور إهمال هذه الأهداف، غير أن المجتمع الإسلامى الذى يعانى من التخلف الاقتصادى لابد وأن يهتم أولاً بتغطية جميع الحاجات الأساسية للسكان (مأكل وملبس ومسكن)<sup>(١)</sup>. وهذا يعنى أنه فى المرحلة الأولى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن يستهدف الاستثمار فى العنصر البشرى تغطية ضروريات المجتمع الإسلامى وفقاً للمبدأ الإسلامى المعروف: فرض الكفاية<sup>(٢)</sup>، وهو فرض ليس له نظير فى النظم الوضعية، وهذا يعنى أن توجه الاستثمارات أولاً إلى مايلبى الحاجات الضرورية لدى العنصر البشرى وتجعله قادراً على القيام بدوره الإنتاجى. ويستلزم ذلك توفير الغذاء والملبس والسكن الضرورى وإقامة المستشفيات العامة ومدارس التعليم الأولى وتنقية مياه الشرب وإنشاء المصارف الصحية ... الخ. ويلاحظ أن توفير هذه الضرورات الأساسية للعنصر البشرى فى المرحلة الأولى للتنمية أمر هام جداً لإضفاء وتقوية الشعور بالتماسك الاجتماعى وبناء

(١) فعن عثمان بن عفان رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: ليس لإبن آدم حق فى سوى هذه الخصال: بيت يكتنه وثوب يوارى عورته وجلف الحيز والماء". رواه الترمذى والحاكم وصحاحه.

- د. عبد الرحمن بصرى أحمد، دراسات فى علم الاقتصاد الإسلامى، مرجع سابق، ص ١٢٣ - ١٢٤.

(٢) إن القيام بما يلزم الجماعة الإسلامية يكون فرض كفاية. إذا قام به بعض المسلمين سقط الإثم عن الباقين. وهذا يعنى أنه إذا كان هناك نشاط اقتصادى مشروع ضرورى للمجتمع، يكون تنفيذه وتوجيه الاستثمارات إليه فرض كفاية على جميع المسلمين (ككل). إذا قام به بعضهم فإن هذا يكفى وتسقط المسئولية عن باقى أفراد الجماعة الإسلامية. وإذا لم يتم بهذا الاستثمار أحد، مع وجود القادرين عليه، تظل المسئولية واقعة على جميع المسلمين.

الإنسان المسلم وتلك الأمور فى غاية الأهمية لاستطراد عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم الاجتماعى<sup>(١)</sup>. وحيث إن الهدف النهائى من وجود العنصر البشرى يتمثل فى عبادة الله وخلافته وبالتالي يهدف الاستثمار فى العنصر البشرى فى المقام الأول إلى إيجاد الخصائص التى تمكن هذا العنصر من تحقيق عبادة الله وخلافته فى نفس الوقت، فيجب أن يراعى عند توفير الضروريات الأساسية توفير القدر الضرورى من القيم الروحية والدينية والثقافية الإسلامية - التى تعد فى نفس الوقت دافعا على العمل وإتقانه كما سبق وأسلمنا - ويتم ذلك عن طريق الإنفاق على دور العبادة والمساجد ورجال الدعوة والبرامج الإعلامية الإسلامية ... الخ. أما فى المرحلة التالية فيجب أن يستهدف الاستثمار فى العنصر البشرى تغطية حاجيات ثم تكميليات المجتمع على الترتيب وفقا للمنهج العام للأولويات الإسلامية<sup>(٢)</sup>.

ومن المنطقى أن تختلف أهداف المجتمعات الإسلامية باختلاف ظروفها، وبالتالي ستختلف الأولويات الاستثمارية فى العنصر البشرى وفقا لأهداف وظروف كل مجتمع (منهج حسب حاجة المجتمع الإسلامى)<sup>(٣)</sup>. وأهداف المجتمعات الإسلامية هى أهداف مادية وأهداف غير مادية. والأهداف المادية هى التى تختص أو ترتبط بإشباع الحاجات الحسية للإنسان بشكل مباشر أو غير مباشر حاضراً ومستقبلاً. وجميع هذه الأهداف يتم تحقيقها وفقا للحسابات المادية فقط (التكاليف والربحية الخاصة والاجتماعية والمنفعة المادية ... الخ). وفى الاقتصاد الوضعى لا تختلف الأهداف المادية عن الأهداف الاقتصادية نتيجة للتأثر بتيار الفلسفات المادية، أما فى الاقتصاد الإسلامى فإن الأهداف المادية لا بد وأن تخضع للشريعة حتى تصبح مقبولة كأهداف اقتصادية. أما الأهداف غير المادية فتتمثل فى كل ما يشبع الحاجات الروحية والفكرية والأخلاقية والتكافل والعدالة الاجتماعية ... الخ دون أى اعتبار لتكاليفها وعوائدها ومنافعها المادية بشكل مباشر أو غير مباشر. وفى النظم الاقتصادية الوضعية قلما ينظر إلى إشباع هذه الحاجات على أنها من الأهداف الاقتصادية غير المادية، بل غالبا ما تؤخذ التكاليف والعوائد (المنافع) الاجتماعية لهذه الحاجات فى الحسبان بشكل مباشر أو غير مباشر. وعلى ذلك يزد

(١) المرجع السابق، ص ١٢٦.

(٢) سيتم توضيح ذلك بالتفصيل فى البحث التالى.

(٣) سيتم توضيح ذلك بالتفصيل فى البحث التالى.



الاهتمام بها أو ينحسر وفقاً لمقارنة تكاليفها بعوائدها الاجتماعية أو وفقاً لمقارنة تكاليفها المادية بالعائد أو الفاقد الاقتصادي الذي يترتب على القيام بها أو وفقاً للقدرة المادية على إتمامها. أما في النظام الإسلامي فإن الأهداف غير المادية لها وضعها المستقل ولا تقل أهمية عن الأهداف المادية بل ربما تزيد، وهي قائمة على أسس شرعية ومرتبطة بالعقيدة الإسلامية. وبالتالي فهي غير قابلة للمساومات ولا يمكن إهمالها لارتفاع تكلفتها أو لقلّة العائد المادي المباشر أو غير المباشر منها، ولا يمكن الادعاء بأن الأهداف المادية لها أولوية عنها. وهذا أحد الفروق الجوهرية بين النظام الإسلامي والنظم الوضعية المعاصرة. ففي جميع النظم الوضعية المعاصرة تمثل الأهداف المادية الأولويات الأولى في عملية النمو أو التنمية الاقتصادية، بينما تأتي الأهداف غير المادية تابعة أو مكملتها، استكمالاً فقط للبناء الحضاري الحديث. أما النظام الإسلامي فيوازن بين الأهداف المادية وغير المادية ويعتبر ذلك جزءاً من العقيدة<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة لظروف المجتمعات الإسلامية، فيمكن النظر إلى هذه الظروف من ناحيتين مختلفتين: الأولى تعنى بدرجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثانية تعنى بمدى التزام المجتمع بتطبيق الشريعة الإسلامية في كافة المجالات. وليس هناك اتفاق بين وجهة النظر الإسلامية وتلك الخاصة بالنظم الوضعية في قياس مدى تقدم المجتمع. فإذا حدث تغير في المجتمع، فإن النظام الرأسمالي يعتبر هذا التغير تقدماً إذا كان مصحوباً بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد ويكون تخلفاً إذا كان مصحوباً بتدهور متوسط الدخل الحقيقي، وذلك دون الاهتمام كثيراً بشكل توزيع الدخل الكلي بين الأفراد. أما النظام الاشتراكي فيعتبر هذا التغير تقدماً إذا كان مصحوباً بزيادة النصيب النسبي لطبقة البروليتاريا من الدخل الكلي وانخفاض النصيب النسبي للطبقة الأرستقراطية، ويعتبره تخلفاً إذا حدث العكس. وعلى ذلك فإن معايير التقييم في كلا المنهجين هي معايير

(١) يقول تعالى "فمن الناس من يقول رنا آتانا في الدنيا وما له في الآخرة من خلاق، ومنهم من يقول رنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار، أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب" سورة البقرة: الآيات ٢٠٠ - ٢٠٢.

- د. عبد الرحمن بسري أحد - التنمية الاقتصادية: نقد الفكر الوضعي وبيان المفهوم الإسلامي، بدون ناشر أو تاريخ، ص ٢٣ - ٢٥.

مادية، فالقضية فى النظام الرأسمالى هى قضية نمو الدخل والثروة، وفى النظام الاشتراكى هى قضية توزيع الدخل والسلطة. أما النظام الإسلامى فيعتبر معايير التقييم مزيجاً من المعايير المادية وغير المادية، فكل تغير يقرن بتعاليم الله سبحانه وتعالى يعد تقدماً. وكل تغير يبتعد بالمجتمع عن تعاليم الله يعد تخلفاً. وعلى ذلك إذا اعتبر النظام الإسلامى أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى وعدالة توزيع الدخل والثروات من أهم المعايير المادية لقياس درجة التقدم أو التخلف الاقتصادى والاجتماعى، فإن مدى التزام المجتمع بتطبيق الشريعة الإسلامية فى كافة المجالات يعد من أهم المعايير غير المادية التى تقيس هذه الدرجة. ووفقاً للمعايير المادية فقط فإن غالبية (أو حتى جميع) المجتمعات الإسلامية المعاصرة تعد متخلفة أما بالنسبة للمعايير غير المادية - أى مدى التزام المجتمع بتطبيق الشريعة الإسلامية - فتنقسم البلدان الإسلامية المعاصرة إلى ثلاثة أقسام رئيسية<sup>(١)</sup>:

**القسم الأول:** ويشمل البلدان التى أعلنت التزامها بتطبيق الشريعة الإسلامية فى كافة المجالات وهى حتى الآن قليلة جداً ولكن من المتوقع أن يزداد عددها مع مرور الوقت. وهى بلدان تمر بمرحلة انتقالية بالنسبة لقضية الاقتصاد الإسلامى. ويلاحظ فى هذه البلدان أن عملية الدعوة الإسلامية نشطة ومدعمة بالإمكانيات المادية وتعمل على ترسيخ القيم الإسلامية فى نفوس أفراد المجتمع مع حثهم على ترجمتها فى شكل أعمال. كما لاتدخر الدولة جهداً فى سبيل بناء نظام الشورى وإقامة جهاز الحسبة الذى يضمن حرية الفكر والنشاط وسلامة المعاملات الاقتصادية. وفى نفس الوقت يتم إحلال التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية الإسلامية محل تلك الوضعية المخالفة للشريعة من خلال مرحلة انتقالية محددة زمنياً.

**القسم الثانى:** ويشمل البلدان التى لاتطبق الشريعة الإسلامية ولكنها فى سبيلها إلى ذلك ربما خلال عشرة أو عشرين سنة وهذا القسم يضم معظم البلدان الإسلامية المعاصرة والتى من المنتظر أن يقل عددها بالتحويل إلى القسم الأول مستقبلاً. ويلاحظ فى هذه البلدان وجود حركة فكرية إسلامية مستنيرة تتعرض للمشاكل الاقتصادية الواقعية وتعرض حلولاً إسلامية واقعية لها وهناك استجابة ملحوظة من أفراد المجتمع لهذه الحركة. وبالرغم

من أن القوانين والتنظيمات الوضعية السائدة فى هذه البلدان قد لاتسهم فى نمو أو ربما تعرقل النشاط الاقتصادى الإسلامى ولكنها لم تمنع قيامه خاصة مع وجود الشخصيات الإسلامية الرائدة والإمكانات المتاحة لدى المسلمين المهتمين بالقيام بأنشطة اقتصادية وفقا للمنهج الإسلامى، وفى نفس الوقت لاتتعتمد السلطات السياسية الاصطدام بالحركة الاقتصادية الإسلامية أو عرقلتها.

**القسم الثالث:** ويشمل البلدان التى لاتطبق الشريعة الإسلامية وليس هناك مؤشرات عن إمكانية تحقيق ذلك فى الوقت القريب نتيجة لارتباط هذه البلدان فكريا وسياسيا واجتماعيا بالنظم الأجنبية المستوردة التى خلفها لها الاستعمار منذ فترة طويلة وهى لاتستطيع الفكك منها فى ظروف التبعية. ويلاحظ فى هذه البلدان أن المناخ الثقافى يسمح بقدر من الحرية الفكرية التى تمكن المهتمين بالاقتصاد الإسلامى من نشر آرائهم واجتهادات علماء البلدان الأخرى فى نفس المجال، كما قد يسمح المناخ السياسى والقانونى بقيام بعض التجارب الاقتصادية الإسلامية ولكن فى أضيق نطاق ممكن.

## ٢- العدالة الاجتماعية الإسلامية:

أما مانقصده بمعيار العدالة الاجتماعية الإسلامية هو الإجابة على التساؤل عما إذا كان الاستثمار فى العنصر البشرى يتم توزيعه بطريقة عادلة على كافة أفراد المجتمع الإسلامى أم لا؟ وفى الواقع العملى نجد أن الطبقات الغنية هى التى تهتم بالاستثمار فى العنصر البشرى بدرجة أكبر من الطبقات الفقيرة. ويرجع السبب فى اهتمام الطبقات الغنية بهذا النوع من الاستثمار إلى العديد من الأمور: أولا أن نتائج هذا الاستثمار ستعكس مستقبليا فى صورة مكانة اجتماعية أعلى تحاول الطبقات الغنية المحافظة عليها، وثانيا تحاول هذه الطبقات المحافظة على مكانتها المادية فى المجتمع حيث تهتم بالدخول المستقبلية، وأخيراً فإن اهتمام هذه الطبقات ينصب على نوعيات معينة من العمل (ليس من بينها العمل اليدوى) لن تحصل عليها إلا بمزيد من الاستثمارات البشرية. ولذا فإن الطبقات الغنية تحصل على قدر أكبر من الاستثمارات التى تقوم بها الدولة فى مضمار تنمية العنصر البشرى. وفى نفس الوقت تتوافر لهذه الطبقات الغنية الإمكانيات الذاتية للاستثمار فى أنفسها مما يمكنها من رفع مستواها الاجتماعى والإنتاجى بدرجة أكبر فأكبر. وعلى العكس من ذلك، لاتهتم الطبقات الفقيرة بالاستثمار فى العنصر البشرى

ويرجع السبب فى ذلك إلى ضعف المستوى التعليمى للآباء والأمهات من جهة وإلى اهتمام هذه الطبقات بالحصول على الدخول القوية دون الاهتمام كثيرا بالدخول المستقبلية من جهة أخرى، حيث يفضل الكثير من الآباء قيام الأبناء بالاشتغال بأعمال يدوية بدلا من الحصول على مزيد من التعليم. ومن جهة ثالثة فإن هذه الطبقات لا تهتم كثيرا بنوعية العمل التى ترغبه، حيث لا تشكل نوعية العمل (يدوى أو غير يدوى) أى مشكلة بالنسبة لهذه الطبقات. ويترتب على ذلك كله انخفاض المستوى الاجتماعى والإنتاجى لهذه الطبقات بدرجات أكبر عما كانت عليه من دى قبل. والمحصلة وجود فجوة وعدم عدالة اجتماعية بين الطبقتين تزداد بمرور الوقت. ولذا فإن الاستثمار فى العنصر البشرى، سعيا وراء تحقيق العدالة الاجتماعية الإسلامية، يجب أن يركز على توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات للطبقات الفقيرة حتى تتمكن من رفع مستواها الاجتماعى وقدرتها الإنتاجية، كما يجب على الدولة أن توفر الإعانات والحوافز المختلفة لأفراد الطبقات الفقيرة حتى يزداد استفادتها من الاستثمارات التى تقوم بها الدولة. ويكون على ذلك أحد معايير الاستثمار فى العنصر البشرى أن يستهدف هذا الاستثمار تحقيق العدالة الاجتماعية الإسلامية بالمفهوم السابق الإشارة إليه.

### ٣- تحليل (التكاليف - المنافع)

قد يستخدم النظام الاقتصادى الإسلامى بعض الأدوات الاقتصادية التى يستخدمها الفكر الوضعى ومنها هذه الأداة تحليل (التكاليف - المنافع) ولكن الأمر قد يستلزم تطوير هذه الأداة بحيث تلام استخدام فى حالة المجتمعات الإسلامية. وقد سبق الإشارة إلى أن تحليل (التكاليف - المنافع) يمكن أن يحقق أمرين رئيسيين: يتعلق الأول بالفاعلية الاقتصادية فى استخدام الموارد المتاحة للمجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية، بينما يتعلق الثانى بتحقيق الأهداف غير المادية. وإذا تم استخدام هذا التحليل فى النظام الإسلامى كأحد المعايير للاستثمار فى العنصر البشرى، فيجب إعطاء أوزان نسبية مرجحة للأهداف الإسلامية قد ترتفع (أو تنخفض) نسبيا تبعا لارتفاع (أو انخفاض) الأهمية النسبية لهذه الأهداف فى المجتمع. وفى هذه الحالة لا يقتصر هذا التحليل على تقدير المنافع النقدية فقط دون هذه التى تخدم المجتمع وتحقق أهدافه المختلفة التى يتصورها الفكر الإسلامى. كما يستلزم ذلك التوسع فى طرق التقدير المختلفة التى يمكن استخدامها لتقدير المنافع

والتكاليف غير المباشرة، خاصة وأن جزءاً لا يستهان به من التكاليف والمنافع من وجهة النظر الإسلامية هو جزء (غير مباشر) لايسهل قياسه بالمقاييس المتاحة والمعروضة الآن في تحليل (التكاليف - المنافع) من وجهة النظر الوضعية.

وعموماً لا يجب أن ينظر إلى النتائج التي نحصل عليها من هذا التحليل والمتعلقة بقياس مدى ربحية المجالات المختلفة للاستثمار في العنصر البشري، على أنها المعيار الوحيد لتحديد أولويات الاستثمار في العنصر البشري، بل يجب التعامل مع نتائج هذا التحليل على أنها عنصر واحد فقط من بين عناصر متعددة تتداخل وتتشابك فيما بينها من أجل الوصول إلي تحديد أولويات الاستثمار في العنصر البشري التي تتلاءم مع ما ينشده المجتمع الإسلامي.

والضابط الأساسي للمعايير الثلاثة السابقة يتمثل في الالتزام الذي يضعه المنهج الإسلامي على الجماعة الإسلامية، ممثلة في الدولة، للقيام بالجزء الأكبر من عمليات الاستثمار في العنصر البشري اللازم للمجتمع - وهذا أحد الفروق الأساسية بين النظام الإسلامي وبين النظام الرأسمالي. فالآيات القرآنية والأحاديث الإسلامية الشريفة وأقوال وأفعال الصحابة والأئمة السابقين تؤكد على الدور الأساسي للدولة (ولي الأمر) في تخطيط وتوجيه الاستثمارات، خاصة الاستثمارات في العنصر البشري، بل تؤكد على أهمية تحمل الدولة للجزء الأكبر من الاستثمار الذي يوجه لتنمية الجانب الإنتاجي في العنصر البشري، بل وأيضاً تعطى لولي الأمر حق الوصاية على الاستثمار الخاص المتعلق بالتنمية الذاتية للجانب الإنتاجي في العنصر البشري<sup>(١١)</sup>.

(١١) حيث يقول تعالى "ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفاً" سورة النساء: الآية ٥. ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "من ولاه الله شيئا من أمر المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخلفتهم ففرهم واحتجب الله دون حاجته وخلفته وفقره يوم القيامة" رواه أبو داود: انظر النووي، ومباحث الصالحين، طبع على نفقة عبد الرحمن محمد، ١٣٥١ هـ، ص ٢٦٦. وينقل عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه "أن الله استخلفنا على عبادته، لنسد جوعتهم، ونستر عورتهم، ونوفر لهم حرقتهم". كما ينقل عن الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبغى من نظرك في استجلاب الخراج". كما يهتم عن الإمام الماوردي "أن من مسئولية الحاكم: عمارة البلدان، بالاعتناء مصالحها، وتهذيب سبلها ومساكنها". والأقوال الثلاثة لعمر ولعلي وللماوردي منقولة عن د. شوقي أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٢٣ - ٢٣٢.

وعلى ذلك يجب أن تساهم الحكومة الإسلامية بالدور الأكبر فى إنشاء مدارس التعليم الأولى والفنى التى تعلم الحرف والمهن البسيطة وفى إنشاء مستشفيات لعلاج الأمراض المستوطنة و الشائعة ولرعاية الأطفال وماشابه ذلك من الاستثمارات البشرية، لأن هذه تعد من الضرورات ذات الأهمية البالغة والتى قد يحجم النشاط الخاص عن القيام بها لانخفاض ربحيتها فى بعض الأحيان. أضف إلى ذلك أن هذه الخدمات تحتاج إلى عناية دقيقة وقد تصعب الرقابة عليها أو حتى تجدى فى رفع مستوى الأداء. وقيام الحكومات الإسلامية بالدور الأكبر فى هذه الاستثمارات يدخل ضمن إطار الضرورات الأساسية الشرعية التى منها المحافظة على العقل والنفس والنسل<sup>(١)</sup>.

---

(١) جليمة حسن حسنين، الأسلوب الإسلامى لرفع معدلات تكريم رأس المال فى فروع التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ٢٠٥.

## المبحث الثانى

### أولويات تخصيص الموارد للاستثمار فى العنصر البشرى

بناء على المعايير الثلاثة السابق مناقشتها فى المبحث الأول من هذا الفصل، تنقسم أولويات الاستثمار فى العنصر البشرى فى النظام الإسلامى إلى نوعين - أو إن شئنا الدقة منهجين - رئيسيين للأولويات هما:

١- المنهج العام للأولويات الإسلامية (الأولويات النهائية).

٢- منهج حسب حاجة المجتمع الإسلامى (الأولويات المرحلية).

(١) المنهج العام للأولويات الإسلامية (الأولويات النهائية):

وفقا لدالة المصلحة الاجتماعية للإمام الشاطبى ومن قبله الغزالى<sup>(١)</sup>، فإن الأنشطة الاقتصادية فى المجتمع يمكن أن تنقسم إلى ثلاثة مستويات رئيسية هى: الضروريات، الحاجيات، التكميليات. والضروريات تشمل كافة الأفعال والأشياء التى تتوقف عليها صيانة الأركان الخمسة للحياة الفردية والاجتماعية الصالحة من وجهة النظر الإسلامية، وهذه الأركان هى: الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وصيانة هذه الأركان من أول مقاصد الشريعة. وبالتالي تشمل الضروريات كافة التصرفات التى لابد منها للحفاظ على هذه الأركان الخمسة وكذلك الأوامر والنواهى المتعلقة بهذه التصرفات. أما الحاجيات فتشمل الأفعال والأشياء التى لا تتوقف عليها صيانة تلك الأركان الخمسة ولكن تتطلبها الحاجة لأجل التوسع ورفع الحرج، أو أنها تساعد وتسهل سبل المحافظة على هذه الأركان الخمسة مثل طباعة الكتب المتعلقة ببعض الضروريات (كالدعوة فى سبيل الله) وحفظ الصحة وتشجيع التربية البدنية لتقوية الجسم (حفظ الحياة وما يتصل بها من الضروريات)، واكتساب درجة معقولة من المعرفة والتعليم.... الخ. وباختصار فإن الحاجيات تطبيق مباشر للقاعدة الفقهية الشهيرة "ما لم يتم الواجب إلا به فهو واجب". أما التكميليات فتشمل الأعمال والأشياء التى لا تخرج الحياة ولا تصعب بتركها ولكن مراعاتها يسهل

(١) الغزالى، المستقصى، ج ١، ص ١٣٩ - ١٤٤. والشاطبى، الموافقات، ج ٢، ص ٨ - ٢٥، ١٧٦ -

١٨٦، نقل عن:

محمد البارك، نظام الإسلام: الاقتصاد ومبادئ وقواعد عامة، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٣٩٤ هـ -

١٩٧٤ م، ص ٨ - ١٠.

الحياة ويحسنها ويجملها، مثل الراحة والهوايات البريئة المتصلة بالمحافظة على راحة العقل والبدن واسترداد النشاط والقوة<sup>(١)</sup>.

وبالنسبة لقواعد الترتيب بين هذه المستويات الثلاثة - الضروريات والحاجيات والتكميليات - فتمثل أولاً فى ترتيب الأنشطة الاقتصادية فى المجتمع (وفقاً للأهداف الإسلامية) على شكل هرمى، فى أعلى مستوى الهرم نجد الضروريات وتليها الحاجيات ثم التكميليات. وثانياً استهداف تحقيق الضروريات باستخدام الموارد المتاحة للمجتمع، فإذا تبقى جزء من هذه الموارد يوجه إلى الحاجيات ثم التكميليات على الترتيب. فالقاعدة العامة هنا: أن الأفعال والأشياء المتعلقة بفئة ذات مستوى أدنى تهمل إذا تعارضت مع أهداف فئة ذات مستوى أعلى. فلا يراعى مثلاً حكم تكميلي إذا كان فى مراعاته إخلال بما هو ضرورى أو حاجى، لأن الغرض لا يراعى إذا كان فى مراعاته والمحافظة عليه تفرط فى الأصل. ويلاحظ أن هذه القاعدة البسيطة ممكنة التطبيق ضمن الفئة الواحدة أيضاً حين تكون عناصر تلك الفئة مرتبة أى متفاوتة فى القوة، فبعضها أدنى أهمية وبعضها أعلى.

وبالنسبة لتطبيق هذه الأولويات على مجال تنمية الجانب الإنتاجى للعنصر البشرى، نستطيع أن نخلص إلى بعض الأمثلة التى تؤيد هذا المنهج العام للأولويات. ففى مجال التعليم، قد يعد الاستثمار فى التعليم الأساسى من الضروريات التى يحتاجها المجتمع الإسلامى، بينما قد يعد الاستثمار فى التعليم الثانوى من الحاجيات، والتعليم العالى من قبيل التكميليات. وفى مجال الصحة، قد يعد الإنفاق العام على البرامج الصحية المتعلقة بالأمراض الشائعة والمستوطنة من قبيل الضروريات التى تحفظ الحياة فى مجتمع ما، بينما قد يعد الإنفاق على مستشفيات عامة فى مناطق ريفية أو مستشفيات أفضل فى مناطق حضرية من قبيل الحاجيات، أما محاولة علاج بعض الأمراض النادرة والغير شائعة والتى لاتتوقف على علاجها استمرار دولاى الحياة فإنها تعد من قبيل التكميليات والتى تشمل أيضاً أقصى درجات النظافة والوقاية العلاجية... الخ. ويمكن تطبيق نفس الفكرة السابقة على كافة مجالات الاستثمار فى العنصر البشرى، بحيث يحدد المجتمع المستويات الثلاثة

(١) محمد أنس الزرقاء، "صياغة إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية، ونظرية سلوك المستهلك"، فى اقتصاد الإسلام: بحوث مختارة من المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى. المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى، جامعة الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م - ١٤٠٠ هـ، ص ١٥٦ - ١٦٦.



- الضروريات والحاجيات والتكميليات - لكل مجال من هذه المجالات، وفى داخل كل مستوى يتم تحديد الأكثر أهمية فالأقل فالأقل، ووفقا لهذا الهرم الترتيبى يتم تخصيص الموارد المتاحة للمجتمع على هذه المجالات.

هذا المنهج العام للأولويات، هو منهج إلزامى للمجتمع الإسلامى، لابد أن يمر به. ويعد ولى الأمر مستولا عن تنفيذه، فإذا رأت الدولة أن هناك مجالات استثمارية فى العنصر البشرى تلبى حاجات وأهدافا ضرورية للمجتمع (أو حاجة مثلا) لم يتوجه إليها الاستثمار بالمعدل المطلوب، فإنه يمكنها توجيه الاستثمارات نحو هذه المجالات ويتخذ هذا التوجيه الشكلين الآتيين:

أ- التدخل مباشرة بالإنفاق على هذه المجالات - وتحمل الجزء الأكبر كما سبق الإشارة إلى ذلك.

ب- التدخل غير المباشر عن طريق الوسائل والأدوات الاقتصادية المختلفة لحفز الأفراد على الاستثمار فى هذه المجالات، مثل منح أو منع التراخيص للاستثمارات الجديدة، أو معاملة الاستثمارات فى هذه المجالات معاملة تمييزية كمنح الإعفاءات والامتيازات الخاصة والإعفاء من الرسوم الجمركية أو بعض أنواع الضرائب وتقديم دعم لها... الخ<sup>(١)</sup>.

## (٢) منهج حسب حاجة المجتمع الإسلامى (الأولويات المرحلية):

أما المنهج الثانى لأولويات الاستثمار فى الجانب الإنتاجى للعنصر البشرى فى النظام الإسلامى، فهو منهج حركى بمعنى أنه يتوقف على أهداف المجتمع (مادية وغير مادية) وظروفه (درجة التقدم الاقتصادى والاجتماعى ومدى التزام المجتمع بتطبيق الشريعة الإسلامية). وهذا المنهج يقوم على تلبية حاجات المجتمع المختلفة التى تتطلبها المرحلة التى يمر بها المجتمع الإسلامى. فإذا كان المجتمع فى حالة تخلف اقتصادى واجتماعى، فلا بد وأن يركز أولا على الضروريات الأساسية، وهى الضروريات اللازمة لاستمرار الحياة من جهة ولدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعدلات سريعة من جهة أخرى. أما إذا كان المجتمع فى حالة تقدم اقتصادى واجتماعى، فيمكنه تلبية حاجات

(١) أحمد محبى الدين أحمد حسن، "عمل شركات الاستثمار الإسلامية فى السوق العالمية"، بنك البركة الإسلامى للاستثمار، البحرين، ١٩٨٦، ص ٥٣.

هذه المرحلة عن طريق توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات إلى الحاجيات (حيث يكون المجتمع منطقياً قد أشبع كل الضروريات اللازمة لحفظ الحياة). وإذا تم للمجتمع الوصول إلى تمام حد الكفاية فيقوم بتلبية الحاجات الأكثر تحسناً وبالتالي بوجه جزء متزايد من الاستثمارات إلى التكميليات.

وإذا كان المجتمع الإسلامى يسعى إلى تحقيق التوازن بين أهدافه المادية وغير المادية<sup>(١)</sup>، فإن ذلك لن يكون بمعزل عن ظروف المجتمع. فالمجتمع الإسلامى الذى يسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية الغراء سيكون من أول وأهم ضرورياته محاولة تطبيق الشريعة تطبيقاً كاملاً وإحياء القيم والدوافع الإسلامية المشتقة من العقيدة. وهذا يتطلب تركيز الاستثمار فى العنصر البشرى على التعليم الأولى بقصد محو الأمية وغرس المفاهيم التربوية الأخلاقية الإسلامية. كما يستلزم الأمر إجراء تغييرات جوهرية فى برامج التعليم وأساليبه المتبعة بحيث يلتزم بتنفيذ الأهداف الإسلامية فى إطار التعليم الحديث. ومن ناحية أخرى يستلزم تطبيق الشريعة توجيه جزء من الاستثمارات فى العنصر البشرى إلى برامج التوعية التى تعمل على نشر الثقافة الإسلامية خاصة فى مجال المعاملات نظراً لجهل معظم الأفراد بقواعدها الفقهية وذلك من خلال أجهزة الإعلام المختلفة والإنفاق على الندوات التعليمية وأنشطة الدعوة الإسلامية. أما فيما يتعلق بالمجتمعات التى طبقت الشريعة الإسلامية، فيفترض أنها قامت بالاستثمار فى العنصر البشرى فى الأنشطة السابق ذكرها، وعليه فسيكون من الضروري أن توجه اهتمامها فى هذه المرحلة إلى الإنفاق على الدعوة الإسلامية وتعليم الدين الإسلامى بالقدر الذى يحافظ على التمسك بالعقيدة الإسلامية وتطبيق الشريعة ككل بالإضافة إلى رفع الدرجة الإيمانية لدى أفراد المجتمع<sup>(٢)</sup>.

ومن جهة أخرى تختلف أولويات الاستثمار فى العنصر البشرى فى المجتمع الإسلامى وفقاً لدرجة تقدمه الاقتصادى والاجتماعى. ففى بداية مراحل التقدم يجب التركيز على الاستثمار فى الأنشطة الضرورية للمجتمع مثل توفير حد الكفاف فى المأكل والملبس والسكن بالإضافة إلى الرعاية الصحية ومعالجة الأمراض الشائعة والمستوطنة.

(١) كما سبق توضيح ذلك فى البحث السابق من هذا الفصل.

(٢) د. عبد الرحمن يسرى أحمد، التنمية الاقتصادية: نقد الفكر الوضعى وبيان المفهوم الإسلامى، مرجع

كما يجب التركيز على التعليم الأولي وكذلك برامج محور الأمية لكافة أفراد المجتمع حيث يلعبان دوراً أساسياً في تعريفهم بالأركان الخمسة للحياة (الدين والنفس والنسل والعقل والمال) وكيفية صيانتها. والتركيز على التدريب الحرفي اللازم للأنشطة الضرورية للمجتمع .. إلخ. ومع تقدم المرحلة التي يعيشها المجتمع ووصوله إلى درجة أكبر من التقدم الاقتصادي والاجتماعي، يجب التركيز على الاستثمار في الأنشطة الحاجية للمجتمع مثل توفير مستوى الكفاية في المأكل والملبس والسكن والإنفاق على المستشفيات العامة والمراكز الصحية الأفضل لتوفير حد الكفاية من الرعاية الصحية. كذلك يجب التركيز على الاستثمار في التعليم الثانوي والتدريب المهني لرفع معدلات الأداء والإنفاق على البرامج التثقيفية الإسلامية التي تؤكد الحافز على القيام بالعمل وتزيد من إنتاجية العامل ... الخ. وفي الوقت الذي يتم فيه رسم سياسات التعليم والتدريب للقوى العاملة على المستوى الكلي وفقاً للاحتياجات في الأجل القصير والطويل، يجب الإنجاء إلى تدريس العلوم المختلفة من منظور إسلامي في إطار التعليم الحديث. وعند وصول المجتمع إلى درجة عالية من التقدم يمكنه التركيز على الاستثمار في الأنشطة التكميلية مثل تركيز الإنفاق على التعليم العالي وتشجيع عملية البحث العلمي والتقني عن طريق دعم الجامعات ومراكز البحث العلمي بما تحتاجه من أموال وأجهزة وأدوات. كما يمكن معالجة بعض الأمراض الخطيرة والنادرة في ذات الوقت وتدريب العمال على الآليات التقنية الحديثة والعالية المستوى وتقديم بعض أنواع الرفاهية ووسائل الترفيه والراحة والتي تساعد على تجديد النشاط والحياة وتزيد من معدلات الإنتاجية. ولكن يجب ألا يتجاوز المجتمع الإسلامي حدود التكميليات حتى لا يفسد أفراد المجتمع وروحهم ومشاربتهم على العبادة والعمل الصالح.

نخلص مما سبق إلى وجود ضابطين للاستثمار في العنصر البشري - ضابط عام يتمثل في اعتبار العقيدة، وضابط خاص بالاستثمار في العنصر البشري ويتمثل في التزام الدولة بتحمل الجزء الأكبر من الاستثمار في الإنسان. وفي إطار هذين الضابطين، هناك معايير للاستثمار في العنصر البشري في المنهج الإسلامي، تتمثل في: أهداف وظروف المجتمع الإسلامي، العدالة الاجتماعية الإسلامية، تحليل التكلفة - العائد. وبناء عليه

تنقسم الأولويات للاستثمار في العنصر البشري إلى أولويات عامة تتمثل في توجيه الاستثمار أولاً إلى الضروريات ثم الحاجيات فالتكميليات على الترتيب، وأولويات حسب حاجة المجتمع وهي أولويات حركية تتوقف على المرحلة التي يمر بها المجتمع الإسلامي. ومن الواضح أن كلا من المنهج العام للأولويات الإسلامية والمنهج حسب حاجة المجتمع سلامي يعمل في وجود الآخر، فهما منهجان متكاملان (وليس بديلين).

## المبحث الثالث

## مدى انطباق الأولويات الإسلامية على الواقع المصرى

توصلت الدراسة فى المبحث السابق إلى وجود منحنين للأولويات الإسلامية للاستثمار فى العنصر البشرى: المنهج العام للأولويات الإسلامية، ومنهج حسب حاجة المجتمع الإسلامى. وهذا المبحث يناقش مدى انطباق هذه الأولويات بالنسبة للإتفاق العام على مجالى التعليم والصحة فى مصر خلال الحقبة الأخيرة.

أولاً: التعليم<sup>(١)</sup>

باستقراء البيانات المتاحة عن مصر خلال الفترة الأخيرة يتضح الآتى:

جدول (١-٦)

تطور أعداد الطلاب المسجلين فى مراحل التعليم المختلفة فى مصر (ألف طالب)

السنة	مرحلة التعليم الأساسى		مرحلة التعليم الثانوى			مرحلة التعليم الجامعى	الإجمالى العام
	ابتدائى	اعدادى	جملة	عام	فنى		
٧١ / ٧٠	٣,٧٤٠	٨٥٢	٤,٥٩٢	٢٧١	٢٩٨	١٥٢	٥,٣١٣
٧٥ / ٧٤	٤,٠٧٥	١,٢٠٠	٥,٢٧٥	٣٤٥	٣٤٠	٢٨٠	٦,٢٤٠
٧٦ / ٧٥	٤,١٢١	١,٣٣٩	٥,٤٦٠	٣٧٤	٣٥٨	٣٧٩	٦,٥٧١
٧٧ / ٧٦	٤,١٥٢	١,٤٣٦	٥,٥٨٨	٤٠٤	٣٩٣	٤١١	٦,٧٩٦
٧٨ / ٧٧	٤,٢١١	١,٥١٨	٥,٧٢٩	٤٣٢	٤١٦	٤٣٣	٧,٠١٠
٧٩ / ٧٨	٤,٢٨٧	١,٥٤٧	٥,٨٣٤	٤٨٥	٤٤٣	٤٤١	٧,٢٣٠
٨٠ / ٧٩	٤,٤٣٥	١,٥٢٦	٥,٩٦١	٥٤٣	٤٦٨	٤٥٩	٧,٤٣١
٨١ / ٨٠	٤,٥٤٨	١,٥٧٤	٦,١٢٢	٦٢١	٤٨٦	٤٩٨	٧,٧٢٧
٨٢ / ٨١	٤,٧٤٨	١,٦٥٣	٦,٤٠١	٧٠٢	٥٠٧	٥٢٨	٨,١٣٨
٨٣ / ٨٢	٥,٠٣٧	١,٧٧٠	٦,٨٠٧	٧٣٥	٥١٨	٥٥٩	٨,٦١٩
٨٤ / ٨٣	٥,٣٤٩	١,٨٩٤	٧,٢٤٣	٧٦٠	٥٤٢	٥٦٨	٩,١١٣
٨٥ / ٨٤	٥,٦٨١	٢,٠٠٠	٧,٦٨١	٧٠٢	٥٦٤	٥٦٥	٩,٥١٢
٨٦ / ٨٥	٦,٠٠٣	٢,١٣٥	٨,١٣٨	٨٧٧	٥٦٩	٥٤٨	١٠,١٣٢
٨٧ / ٨٦	٦,٣٦٠	٢,٢٧٠	٨,٦٣٠	٩٢٥	٥٧٣	٥٢٨	١٠,٦٥٦
٨٨ / ٨٧	٦,٦٣١	٢,٤٤٧	٩,٠٧٨	٩٠١	٥٦٥	٥١١	١١,٠٥٥
٨٩ / ٨٨	٦,٩٥٥	٢,٣٨٣	٩,٣٣٨	٩٢٤	٥٦١	٤٨٣	١١,٣٠٦
٩٠ / ٨٩	٦,١٥٥	٣,٤١٣	٩,٥٦٨	٩٥٠	٥٧٠	٤٦٩	١١,٥٥٧

المصدر: د. محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات التعليم: مع دراسة خاصة عن التعليم المقترح والسياسة التعليمية الجديدة، دار الجامعات المصرية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، ١٩٩٠، ص ٦٧، جدول (٣-٦).

(١) د. محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات التعليم: مع دراسة خاصة عن التعليم المقترح والسياسة التعليمية

الجديدة، دار الجامعات المصرية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، ١٩٩٠، ص ٨٩ - ١١٦.

## جدول (٦-٢)

توزيع الطلاب المقيدون في مراحل التعليم المختلفة في مصر (نسبة مئوية)

السنة	التعليم الأساسي	التعليم الثانوي	التعليم الجامعي	الإجمالي العام
٧١ / ٧٠	٨٦,٤	١٠,٧	٢,٩	١٠٠
٧٥ / ٧٤	٨٤,٥	١١,٠	٤,٥	١٠٠
٧٦ / ٧٥	٨٣,١	١١,١	٥,٨	١٠٠
٧٧ / ٧٦	٨٢,٢	١١,٧	٦,١	١٠٠
٧٨ / ٧٧	٨١,٧	١٢,١	٦,٢	١٠٠
٧٩ / ٧٨	٨١,٠	١٢,٩	٦,١	١٠٠
٨٠ / ٧٩	٨٠,٢	١٣,٦	٦,٢	١٠٠
٨١ / ٨٠	٧٩,٢	١٤,٣	٦,٥	١٠٠
٨٢ / ٨١	٧٨,٧	١٤,٩	٦,٤	١٠٠
٨٣ / ٨٢	٧٩,٠	١٤,٥	٦,٥	١٠٠
٨٤ / ٨٣	٧٩,٥	١٤,٣	٦,٢	١٠٠
٨٥ / ٨٤	٨٠,٨	١٣,٣	٥,٩	١٠٠
٨٦ / ٨٥	٨٠,٣	١٤,٣	٥,٤	١٠٠
٨٧ / ٨٦	٨١,٠	١٤,١	٤,٩	١٠٠
٨٨ / ٨٧	٨٢,١	١٣,٣	٤,٦	١٠٠
٨٩ / ٨٨	٨٢,٦	١٣,١	٤,٣	١٠٠
٩٠ / ٨٩	٨٢,٨	١٣,٢	٤,٠	١٠٠

المصدر: د. محمد محروس إسماعيل، المصدر السابق، ص ٧٣، جدول (٣-٩).

## جدول (٦-٣)

اعتمادات الباب الأول والثاني وتوزيعها على مراحل التعليم العام المختلفة خلال الفترة ٨٦/٨٥ - ١٩٨٩/٨٨ (مليون جنيه)

السنة	التعليم الأساسي			الثانوي العام	الثانوي الفني	الإجمالي العام
	الإبتدائي	الاعدادي	الإجمالي			
٨٦ / ٨٥	٤٤٥,٠	٢٣٢,١	٦٧٧,١	٧١,٢	١٤٨,٧	٨٩٧,٠
			(٧٥,٥)	(٧,٩)	(١٦,٦)	(١٠٠,٠)
٨٧ / ٨٦	٤٨٥,٧	٢٤٨,٦	٧٣٤,٣	٧٥,٢	١٦٢,٤	٩٧١,٩
			(٧٥,٦)	(٧,٧)	(١٦,٧)	(١٠٠,٠)
٨٨ / ٨٧	٦٠٨,٥	٢٩٨,٤	٩٠٦,٩	٨٧,٤	١٨٠,٩	١١٧٥,٢
			(٧٧,٢)	(٧,٤)	(١٥,٤)	(١٠٠,٠)
٨٩ / ٨٨	٦٩٤,٧	٣١٨,٩	١٠١٣,٦	٩٦,٢	٢٠٣	١٣١٣,٤
			(٧٧,٢)	(٧,٣)	(١٥,٥)	(١٠٠,٠)

ملاحظات: (١) الباب الأول يشتمل على المرتبات والأجور والمكافآت.

(٢) الباب الثانى يشتمل على المخصصات الخاصة بالصيانة والإصلاح والانتقالات ونفقات السفر والوقود والمصروفات الجارية.

(٣) الباب الثالث يشتمل على الاعتمادات الخاصة بالإشاءات والاستثمارات الرأسمالية.

(٤) الباب الرابع يشتمل على القروض والمعونات من الجهات الأجنبية.

(٥) النسب المئوية بين القوسين تبين توزيع الاعتمادات بين مراحل التعليم المختلفة.

المصدر: د. محمد محروس إسماعيل، المصدر السابق، ص ١٠٢، جدول (٤-٣).

#### جدول (٤-٦)

توزيع الاستثمار والرأسمالى على مراحل التعليم المختلفة (أرقام مطلقة ونسبة مئوية)

خلال الفترة ٨٦/٨٥ - ٩٠/٩١ (ألف جنيه)

السنة	التعليم الأساسى	الثانوى العام	الثانوى الفنى	الإجمالى
١٩٨٦/٨٥	٦٢,٥٢٠ (٦٥,٢)	٦,١٤٥ (٦,٤)	٢٧,٢٥٧ (٢٨,٤)	٩٥,٩٢٢ (١٠٠,٠)
١٩٨٧/٨٦	٦٢,٦٩٣ (٦٤,١)	٦,٢٩٣ (٦,٤)	٢٨,٧٧٦ (٢٩,٥)	٩٧,٧٦٣ (١٠٠,٠)
١٩٨٨/٨٧	٥٨,٤٧١ (٤٧,٧)	٧,٤٩٧ (٦,١)	٥٦,٦٣٠ (٤٦,٢)	١٢٢,٥٩٨ (١٠٠,٠)
١٩٨٩/٨٨	٧٦,٤٥٦ (٥١,٠)	٨,١٠٣ (٥,٤)	٦٩,٤٣٥ (٤٣,٦)	١٤٩,٩٩٤ (١٠٠,٠)
١٩٩٠/٨٩	٧٧,١٧٠ (٥١,٠)	٨,١٩ (٥,٤)	٦٥,٨٢٥ <sup>(١)</sup> (٤٣,٦)	١٥١,١٨٥ (١٠٠,٠)
١٩٩١/٩٠	٧٠,٩٠٠ (٤٦,٣)	٩,٠٠٠ (٥,٩)	٧٢,٢١٦ <sup>(٢)</sup> (٤٧,٨)	١٥٣,١١٦ (١٠٠,٠)

(١) من هذا المبلغ خصص ٧٠٠,٠٠٠ لتطوير المدارس الثانوية الصناعية.

(٢) خصص لتطوير المدارس الثانوية الصناعية فى هذا العام مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ تم زيادتها بمبلغ إضافى قدره

٣,٩٧٢,٠٠٠

المصدر: د. محمد محروس إسماعيل، المصدر السابق، ص ١٠٤، جدول (٤-٤).

(١) د. محمد محروس إسماعيل، المرجع السابق، ص ١٠١ - ١٠٦.

(١) بلغت جملة الاعتمادات الجارية المخصصة (الباب الأول والثاني) لمرحلة التعليم الأساسى ١, ٦٧٧ مليون جنيه فى عام ١٩٨٦/٨٥، وارتفعت هذه الاعتمادات إلى ١٠١٣,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨، بزيادة قدرها حوالى (٤٩,٧٪). كما ارتفع نصيب التعليم الأساسى من الاعتمادات الجارية من ٧٥,٥٪ عام ١٩٨٦/٨٥ إلى ٧٧,٢٪ عام ١٩٨٩/٨٨ (جدول ٦-٣). وبالرغم من هذه الزيادة، فإن هذه الاعتمادات كانت غير كافية بدليل الزيادة الكبيرة فى الكثافة داخل الفصول وانتشار ظاهرة الثلاث فترات فى الكثير من المدارس الحكومية. خاصة وأن الاستثمارات الرأسمالية الموجهة إلى مرحلة التعليم الأساسى كانت غير كافية. حيث بلغت الاستثمارات الموجهة لإنشاء مدارس جديدة والتوسع فى المدارس القائمة حوالى ٦٢,٥ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥، ثم انخفضت إلى حوالى ٥٨,٥ مليون جنيه عام ١٩٨٨/٨٧، ثم عادت إلى الارتفاع إلى ٧٧,٢ مليون جنيه عام ١٩٩٠/٨٩، ولكنها عادت للانخفاض من جديد إلى حوالى ٧٠,٩ مليون جنيه عام ١٩٩١/٩٠ (جدول ٦-٤). وقد حاولت وزارة التعليم التغلب جزئياً على هذه المشكلة بطريقة سريعة عن طريق خفض عدد سنوات الدراسة فى التعليم الأساسى من ٩ سنوات إلى ٨ سنوات. وتوفير عدد من الفصول لزيادة استيعاب الطلاب الجدد فى هذه المرحلة العمرية الهامة.

ويرى البعض<sup>(١)</sup> أن أى زيادة فى الاستثمار يجب أن توجه إلى مرحلة التعليم الأساسى وذلك لتحقيق النتائج التالية:

(أ) تقليل الكثافة الطلابية فى الفصول لتصل إلى ٤٥ تلميذ كما تقضى بذلك القرارات الوزارية.

(ب) التخلص تدريجياً من نظام الفترات الثلاثة ونظام الفترتين فى مدارس التعليم الأساسى. والعودة مرة أخرى إلى نظام اليوم الدراسى الكامل الذى كان سائداً من قبل.

(ج) الاستيعاب الكامل لكل الأطفال فى سن السادسة (مما يقضى على الأمية بين الصغار) حيث يوضح جدول (٦-٥) أنه فى عام ١٩٨٦ بلغت نسبة الاستيعاب فى هذه المرحلة العمرية الهامة ٩٦٪ للذكور و ٧٧٪ للإناث، والأولويات الإسلامية



تتطلب أن تصل هذه النسبة إلى ١٠٠٪.

(د) الارتقاء بمستوى جودة التعليم الأساسي لأنه الأساس للعملية التعليمية. كما أن الأولويات الإسلامية تتطلب توفير الموارد الكافية لهذه المرحلة التعليمية الهامة.

#### جدول (٦-٥)

الطلاب المسجلون في مراحل التعليم المختلفة في مصر كنسبة من  
مجموعات العمر المختلفة

١٩٨٦	١٩٦٥		مراحل التعليم
٨٧	٧٥	الإجمالي	التعليم الأساسي
٩٦	٩٠	ذكور	
٧٧	٦٠	إناث	
٦٦	٢٦	الإجمالي	التعليم الثانوي
٧٧	٣٧	ذكور	
٥٤	١٥	إناث	
٢١	٧	الإجمالي	التعليم الجامعي

المصدر: تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم، ١٩٨٩، ص ٢٨٥، جدول ٢٩.

(٢) بلغت جملة الاعتمادات الجارية المخصصة للتعليم الثانوي العام ٧١,٢ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥، وقد أخذ هذا الرقم في التزايد حتى وصل إلى ٩٦,٢ مليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨ (جدول ٦-٣) وبالرغم من ذلك فقد تراجع نصيب هذا النوع من التعليم من ٧,٩٪ عام ١٩٨٦/٨٥ إلى ٧,٣٪ عام ١٩٨٩/٨٨. أما الاستثمارات الرأسمالية الموجهة إلى التعليم الثانوي العام (جدول ٦-٤) فقد زادت من ٦,١ مليون جنيه لعام ١٩٨٦/٨٥ إلى ٩ مليون جنيه عام ١٩٩١/٩٠. غير أن الأهمية النسبية لهذا الاستثمار قد انخفضت من ٦,٤٪ عام ١٩٦٨/٦٥ إلى ٥,٩٪ عام ١٩٩١/٩٠. وبالرغم من أنه يجب إعطاء التعليم الثانوي العام قدراً أكبر من الاعتمادات بهدف تقليل كثافة الفصول والتخلص من نظام الفترتين الدراسيتين في المدارس الثانوية الرسمية والارتقاء بالمستوى العلمي لطلاب هذا النوع من التعليم، إلا أنه وفقاً للأولويات الإسلامية

(منهج حسب حاجة المجتمع) يجب تقليل نسبة الإنفاق العام على التعليم الثانوى العام مقارنة بالتعليم الثانوى الفنى الذي يحتاجه البلاد فى هذه المرحلة من التقدم الاقتصادى، وهذا يعنى أن الأمر يتطلب المزيد من التخفيض فى الأهمية النسبية للتعليم الثانوى العام وفقا لهذه الأولويات الإسلامية، خاصة مع انخفاض نسبة الطلاب المسجلين فى هذه المرحلة التعليمية (جدول ٦-١) (جدول ٦-٢).

(٣) زادت الاستثمارات الكلية الموجهة للتعليم الثانوى الفنى زيادة كبيرة خلال الفترة محل الدراسة. حيث زادت الاستثمارات الجارية من ١٤٨,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ إلى ٢٠٣,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨، بنسبة ٣٦,٩٪ (جدول ٦-٣). كما زادت الاستثمارات الرأسمالية زيادة كبيرة جدا من ٢٧,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ إلى ٧٣,٢ مليون جنيه عام ١٩٩١/٩٠، بنسبة ١٦٨,٦٪ (جدول ٦-٤). وبينما انخفضت الأهمية النسبية للاستثمارات الجارية الموجهة إلى التعليم الثانوى الفنى من ١٦,٦٪ عام ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٥,٥٪ عام ١٩٨٩/٨٨ (جدول ٦-٣)، إلا أن الأهمية النسبية للاستثمارات الرأسمالية الموجهة للتعليم الثانوى الفنى زادت من ٢٨,٤٪ عام ١٩٨٦/٨٥ إلى ٤٧,٨ عام ١٩٩١/٩٠ (جدول ٦-٤). ويعتبر هذا التطور بالغ الأهمية ويتمشى مع الأولويات الإسلامية، خاصة مع تزايد أعداد الطلاب الملتحقين بهذا النوع من التعليم من ٢٩٨ ألف طالب عام ١٩٧١/٧٠ إلى ٩٥٠ ألف طالب عام ١٩٩٠/٨٩. بينما وصل عدد طلاب التعليم الثانوى العام إلى ٥٧٠ ألف طالب فقط فى عام ١٩٩٠/٨٩ (جدول ٦-١، جدول ٦-٢).

(٤) زادت الاستثمارات الموجهة للجامعات من حوالى ١٨٣ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠ إلى ٤٦٩,١ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ ثم إلى حوالى ٩٤٤,١ مليون جنيه عام ١٩٩٠/٨٩ (جدول ٦-٦)، أى بنسبة ١٠١,٣٪ خلال الفترة (١٩٨٥/٨٤ - ١٩٩٠/٨٩). وفى نفس الوقت تقلص عدد طلاب الجامعات من ٥٦٥ ألف طالب عام ١٩٨٥/٨٤ إلى ٤٦٩ ألف طالب عام ١٩٩٠/٨٩، بنسبة ٢٠,٥٪ (جدول ٦-١، جدول ٦-٢). وهى مرحلة التعليم الوحيدة فى مصر التى نقص فيها عدد

الطلاب بينما حدثت زيادة كبيرة في الاستثمارات المخصصة لهذه المرحلة، وهذا التناقض يفتح المجال أمام تساولين رئيسيين هما:

جدول (٦-٦)

### موازنة الجامعات موزعة على الأبواب المختلفة

خلال الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٠ / ٨٩ (ألف جنيه)

السنوات	الباب الأول	الباب الثاني	الباب الثالث	الباب الرابع	الإجمالي
١٩٨١/٨٠	٧٤٨٤٤	٣٢٧٩٥	٦٦٤٥٠	٨٨١٤	١٨٢٩٠٣
١٩٨٢/٨١	١١٤٦٤٧	٣٧٣٤١	٧٩٣٣٦	٨١٨٩	٢٣٩٥١٣
١٩٨٣/٨٢	١٧٣٤٠٣	٧١١١٧	٨٥٦٤٩	١١٩٧٣	٣٤٢١٤٢
١٩٨٤/٨٣	٢٠٣٨٩٣	١٠٩١٦٧	٩٠٠٩٠	٢٠٠٩٩	٤٢٣٢٤٩
١٩٨٥/٨٤	٢٦٦٠٤٦	٩٧٦١٤	٩٢٥٧١	١٢٨٩٠	٤٦٩١٢١
١٩٨٦/٨٥	٣١٧٥٤٠	١٠٦٧٨٠	١٠٥٨٣٦	١٣١٠١	٥٤٣٢٥٧
١٩٨٧/٨٦	٣٤٠٣٤٦	١٠٠١٤٨	١١٠٧٢٠	١٧٤٠٩	٥٦٦٦٢٣
١٩٨٨/٨٧	٣٨٦٥٦٦	١٠٩٤٠٩	١٥١٩٢٩	٢١٧٩٢	٦٦٦٦٩٦
١٩٨٩/٨٨	٥٠٢٠٣٩	١٢١٩٥٨	١٥٦٢٩٢	٣٢٣٨٢	٨١٠٦٧١
١٩٩٠/٨٩	٥٦٣٠١٧	١٤٤٠٣١	٢٠٨٦١٧	٢٨٤٣٢	٩٤٤٠٩٧

ملاحظة: للتعرف على أبواب الميزانية راجع الملاحظات الواردة أسفل جدول (٦-٣).

المصدر: د. محمد محروس إسماعيل، مصدر سابق، ص ١٠٨، جدول (٤-٥).

جدول (٦-٧)

### موازنة التعليم في مصر موزعة على مرحلتى التعليم العام والجامعى

(مليون جنيه ونسب مئوية)

السنوات	التعليم العام	التعليم الجامعى	الإجمالي
١٩٨٦/٨٥	٩٩٢,٩	٥٤٣,٣	١٥٣٦,٢
	(٦٤,٦)	(٣٥,٤)	(١٠٠,٠)
١٩٨٧/٨٦	١٠٦٩,٧	٥٦٦,٦	١٦٣٦,٣
	(٦٥,٤)	(٣٤,٦)	(١٠٠,٠)
١٩٨٨/٨٧	١٢٩٧,٨	٦٦٩,٧	١٩٦٧,٥
	(٦٦,٠)	(٣٤,٠)	(١٠٠,٠)
١٩٨٩/٨٨	١٤٦٣,٤	٨١٢,٧	٢٢٧٦,١
	(٦٤,٣)	(٣٥,٧)	(١٠٠,٠)

المصدر: د. محمد محروس إسماعيل، المصدر السابق، ص ١١١، جدول (٤-٦).

أ- ما الأهمية النسبية للموارد المخصصة للجامعات مقارنة بمراحل التعليم قبل الجامعى؟ وما مدى مساهمة ذلك لظروف مصر الاقتصادية؟

ب- هل يتمشى توزيع الموارد بين مراحل التعليم المختلفة مع الأولويات الإسلامية؟

بالنسبة للتساؤل الأول، فإن الجامعات تستأثر بحوالى ٣٥٪ من موازنة التعليم فى مصر بينما يحصل التعليم الأساسى والثانوى على حوالى ٦٥٪ (جدول ٦-٧). وبالتالى يمكن القول بعدم وجود عدالة فى توزيع الموارد على المراحل التعليمية المختلفة، وعدم تقسّى ذلك مع الأولويات الإسلامية وذلك للاعتبارات الآتية:

(أ) بلغ عدد طلاب التعليم العام فى عام ١٩٩٠/٨٩ حوالى ١١ مليون طالب (٩,٥٦٨ ألف طالب فى مرحلة التعليم الأساسى و ١,٥٢٠ ألف طالب فى مرحلة التعليم الثانوى) وهم يمثلون ٩٦٪ من إجمالى عدد الطلاب المسجلين فى مراحل التعليم المختلفة (جدول ٦-١، جدول ٦-٢)، يحصلون على حوالى ٦٥٪ من الموازنة الخاصة بالتعليم (جدول ٦-٧). بينما بلغ عدد طلاب التعليم الجامعى ٤٦٩ ألف طالب عام ١٩٩٠/٨٩ (٤٪ من إجمالى عدد الطلاب) ولكنهم يحصلون على ٣٥٪ من إجمالى الموارد العامة المخصصة للتعليم. وهذا يعنى وجود إقراط فى الإنفاق العام على الجامعات مقارنة بالتقشير فى الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعى.

(ب) يتم هذا التوزيع غير الأمثل للموارد بين المراحل التعليمية المختلفة، بالرغم من أنه أكثر فائدة ويعد أكثر أولوية فى المنهج الإسلامى أن يزداد الاهتمام بالتعليم قبل الجامعى خاصة التعليم الأساسى والفنى حيث تزداد فيه بشكل كبير المنافع الاجتماعية، بينما تقل هذه المنافع كثيراً فى التعليم الجامعى (راجع الفصل الرابع). وحيث إن الدولة هى التى تقوم بالإنفاق على التعليم فيجب أن تراعى توزيع الموارد الاقتصادية بالشكل الذى يتمشى مع الأولويات الإسلامية ويحقق للمجتمع أكبر فائدة ممكنة.

(ج) لكى يحقق التعليم الجامعى الهدف المرجو منه - أى تخريج الخبراء والمتخصصين فى المجالات المختلفة - يجب أن يكون المستوى العلمى لطلاب الجامعة جيداً فى مرحلة التعليم العام الثانوى. وهذا لن يتحقق فى المدارس الرسمية فى مصر الآن مع وجود الكثافة العالية للطلاب فى الفصول، وتعدد الفترات الدراسية فى المدرسة الواحدة،

وانخفاض المستوى العلمى للمعلمين. وللتغلب على هذه الصعوبات يجب توجيه جزء أكبر من الاستثمارات للتعليم الثانوى من أجل تحسين نوعية التعليم وليس التوسع فيه.

(د) بالرغم من أن الجامعات تحصل على حوالى ٣٥٪ من الموارد المخصصة للتعليم ككل، إلا أنها تخرج قوى عاملة لا يحتاج إليها سوق العمل المصرى، حيث ترتب على ذلك وجود أعداد هائلة من العاطلين عن العمل. فيقدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن معدل البطالة بين خريجي الكليات كان على النحو التالى عام ١٩٨٦: طب وتمرير ٢٥,٥٪، زراعة ٢١,٧٪، تجارة واقتصاد ٢٢,٥٪، هندسة وفنون ١٥,٩٪، علوم ٣٤,٣٪<sup>(١)</sup>. وإذا أضفنا إلى ذلك اشتغال البعض من الخريجين فى أعمال لا تناسب مؤهلاتهم العالية. فإن هذا يعنى أننا تنفق على أفراد ولا نستفيد بما تعلموه (تهديد فى الموارد)، وفى نفس الوقت نحرم الكثير من الأطفال من التعلم أصلاً لعدم استيعابهم فى مرحلة التعليم الأساسى، وإذا تم "حشرهم" فى مدارس ابتدائية وإعدادية مزدحمة، فإنهم لا يتعلمون إلا القليل. وكما أشارت الرسالة فى الفصل الرابع، فإن التعليم الأساسى يحقق أكبر عائد اجتماعى ممكن مقارنة بالتعليم العالى، كذلك فإن إنتاجية العامل المتعلم أعلى بكثير جداً من إنتاجية العامل الأمى. وهناك الكثير من الفوائد الأخرى التى يمكن أن يجنيها المجتمع لو ركز على التعليم الأساسى وفقاً للأولويات والاستراتيجيات الإسلامية لتنمية العنصر البشرى.

وبالنسبة للسؤال الثانى المتعلق بتمشى نمط توزيع الموارد بين مراحل التعليم المختلفة مع الأولويات الإسلامية، فقد اتضح أن هذا النمط لا يتناسب مع الأولويات العامة الإسلامية ولا مع أولويات حسب حاجة المجتمع (كما سبق الإشارة إلى ذلك أعلاه). وهذا يتطلب أن يتم تدريجياً إعادة توزيع الموارد المخصصة للتعليم بحيث تتناسب مع المنهج والأولويات الإسلامية لتخصيص الموارد للاستثمار فى العنصر البشرى. فيتم أولاً توجيه الموارد للتعليم الأساسى وبرنامج محو الأمية بحيث يأخذ كل منهما حقه كاملاً. ثم يتم تركيز الموارد الاستثمارية الأخرى المتاحة على التعليم الثانوى خاصة الفنى منه والذى

(١) د. عوض مختار هلودة، الموارد البشرية والبطالة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة ٢٣-٢٥ نوفمبر ١٩٨٩، ص ٨، جدول ٨.

تحتاجه بشدة المرحلة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع المصري الآن. في نفس الوقت الذي يجب أن يتم فيه ترشيد الإنفاق العام المتعلق بالجامعات، بحيث لا يتم التوسع في إقامة جامعات أو كليات جديدة، وإنما يتم دمج الكليات والأقسام المتشابهة وربط الجامعات بالصناعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة بالدرجة التي تشجع الجامعات على زيادة مواردها الذاتية عن طريق التوسع في خدمة المجتمع (مقابل أجر) كما هو الحال في الدول الصناعية المتقدمة.

### ثانياً: الصحة

بالرغم من استقرار نسبة الإنفاق العام على الصحة إلى إجمالي مصروفات الحكومة المركزية خلال فترة الثمانينات حيث تراوحت هذه النسبة بين ٢,٤٪ - ٢,٥٪ (عدا سنة ١٩٨٣ التي وصلت النسبة فيها إلى ٢,٨٪ ثم عادت إلى مستواها السابق)<sup>(١)</sup>، فإننا نلاحظ من الجدول (٦-٨) أن الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الناتج القومي

#### جدول (٦-٨)

حجم الإنفاق العام على قطاع الصحة كنسبة من الناتج القومي الإجمالي في مصر

السنة	١٩٨٢ - ٨٠	١٩٨٥ - ٨٣	١٩٨٧ - ٨٦
الإنفاق العام على الصحة (نسبة من الناتج القومي الإجمالي)	١,٤	١,٣	١,١

Source: World Health Organization, *World Health Statistics (Annual)*, W. H. O., Geneve, 1992.

الإجمالي قد تناقص خلال فترة الثمانينات من ١,٤٪ في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ إلى ١,٣٪ في الفترة ٨٣ - ١٩٨٥ ثم إلى ١,١٪ في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧. مثل هذا التناقص، بالإضافة إلى الزيادة السريعة في عدد سكان مصر (بمعدل حوالي مليون نسمة سنوياً) أدى إلى تناقص متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة خلال نفس الفترة من ٩ دولار أمريكي في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ إلى ٨ دولار أمريكي خلال الفترة ٨٣ - ١٩٨٥ ثم إلى ٧ دولار أمريكي خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧<sup>(٢)</sup>.

(١) البنك الدولي للإتشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم أعوام ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١.

(2) World Health Organization, *World Health Statistics (Annual)*, W. H. O., Geneve, 1992.

وفيما يتعلق بإجمالي الاستخدامات الاستثمارية الموجهة لوزارة الصحة في الخطط الخمسية المختلفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>(١)</sup>، فقد خصصت الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) مبلغ قدره ٦٥١,٨٥٠ مليون جنيه لوزارة الصحة أى ما يعادل ٢,٣٤٪ من إجمالي الإنفاق العام في الخطة. وتشير هذه النسبة إلى اتجاه الدولة للمحافظة على استقرار نسبة الإنفاق العام على الصحة إلى إجمالي الإنفاق العام والتي سادت خلال فترة الثمانينات. بينما تظهر الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦) اتجاهاً جديداً لدى الحكومة مؤداه رفع هذه النسبة، حيث تم تخصيص مبلغ ١٤٠٠ مليون جنيه لوزارة الصحة وهو ما يعادل ٤,٢٢٪ من إجمالي الإنفاق العام في الخطة - الأمر الذي يتمشى مع الضوابط الإسلامية التي تطالب الحكومات بدور متزايد في هذه المجالات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الزيادة النقدية في الإنفاق العام على الصحة والتي مقدارها ٧٤٨,١٥ مليون جنيه بنسبة زيادة تعادل ١١٤,٨٪ عن الخطة الخمسية الثانية إذا ما أخذنا في الاعتبار الزيادات المتتالية في الأسعار ستمثل في زيادة حقيقية لاتعدى نسبة ٤٣,٨٪<sup>(٢)</sup>.

وتتمثل الجهات الأساسية المستفيدة من الإنفاق العام بالقطاع الصحة في الجهاز الإداري (الذي يشمل الديوان العام والمستشفيات الحكومية المركزية) والهيئات الخدمية

(١) نظراً لعدم توافر بيانات عن حجم الإنفاق الفعلي لوزارة الصحة وتوزيعاته المختلفة، وكذلك لأن خطط التنمية التي تضعها الدولة تعد مؤشراً جيداً على الاتجاهات العامة للدولة. فقد اضطر الباحث إلى الاعتماد على كل من الخطة الخمسية الثانية والثالثة للوصول إلى أولويات الدولة بالنسبة لتخصيص الموارد المالية على قطاع الصحة بجهاته المختلفة.

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) وخطة عامها الأول (١٩٨٨/٨٧)، الجزء الثالث: المشروعات والبيانات التفصيلية، مايو ١٩٨٧.

- وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦) وخطة عامها الأول (١٩٩٣/٩٢)، المجلد الثالث: المشروعات والبيانات التفصيلية، إبريل ١٩٩٢.

(٢) تم استخدام الرقم القياسي للأبصار للخدمات الطبية وقدره ١٧١٪ على اعتبار أن سنة الأساس (١٩٨٧/٨٦) وأن سنة المقارنة هي (١٩٩١/٩٠).

انظر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩١، يونيو ١٩٩١.

والاقتصادية التى تتضمن الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية والهيئة العامة للتأمين الصحى والهيئة المصرية العامة للمستحضرات الحيوية واللقاحات والهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية وهيئة القطاع العام للدواء وشركات الأدوية المختلفة بالإضافة إلى المؤسسات العلاجية المختلفة. والجدول (٦-٩) يبين أن النسبة الكبرى من الإنفاق العام على الصحة فى الخطة الخمسية الثانية قد تم توجيهها إلى الجهاز الإدارى (متضمنا المستشفيات الحكومية المركزية) حيث خصص له مبلغ ٣٧٦,٧٤٠ مليون جنيه أى ما يعادل جدول (٦-٩)

### إجمالى ونسب الاستخدامات الاستثمارية المخصصة لوزارة الصحة فى

الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) بالآلاف جنيه

السنة الأولى ١٩٨٨/٨٧	الخطة الخمسية ١٩٩٢/٩١ - ٨٨/٨٧	الجهات المختلفة
(٤٦,٥) ٦٦٧٢٨	(٥٧,٨) ٣٧٦٧٤٠	١- الجهاز الإدارى (الدبوان العام والمستشفيات الحكومية المركزية).
(٣,٧) ٥٤٠٠	(١,٨) ١١٩٥٠	٢- الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية.
(٦,٦) ٩٥٠٠	(٩,٣) ٦١٠٠٠	٣- الهيئة العامة للتأمين الصحى.
(٢,٣) ٣٣٤٥	(١,٣) ٨٢٧٥	٤- الهيئة المصرية العامة للمستحضرات الحيوية واللقاحات.
(١٠,٧) ١٠٠٠	(٠,٤) ٢٤٠٠	٥- الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية.
(٢٢) ٣١٥١٥	(١,٠) ٦٥٢٩٥	٦- المؤسسة العلاجية لمحافظة القاهرة.
(١,٣) ١٨٤٥	(١) ٦٢٥٠	٧- المؤسسة العلاجية لمحافظة الاسكندرية.
(٠,٦) ٨٧٠	(٠,٣) ١٨٣٠	٨- هيئة القطاع العام للدواء.
(١٦,٣) ٢٣٣٧٠	(١٨,١) ١١٨١١٠	٩- شركات الأدوية المختلفة.
(١٠٠) ١٤٣٥٧٣	(١٠٠) ٦٥١٨٥٠	إجمالى وزارة الصحة

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولى، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٨/٨٧) - (١٩٩٢/٩١) وخطة عامها الأول (١٩٨٨/٨٧)، الجزء الثالث، المشروعات والهيئات التنفيذية، مايو ١٩٨٧.

٥٧,٨٪ من إجمالى المخصصات العامة لوزارة الصحة، هذا بالرغم من الانتقادات الشديدة التى توجه إلى المستشفيات الحكومية المركزية بسبب ماتعانيه من مشاكل متعددة أهمها انخفاض الكفاءة الإنتاجية وتفشى التسيب والإسراف - الأمر الذى لا يتماشى مع الأولويات الإسلامية لتخصيص الموارد. بينما خصص للهيئات الاقتصادية المختلفة مبلغ أو السياسات غير جائز شرعا ويعتبر تبديد لأموال المسلمين. لنزيد من التفاصيل انظر: د. عبد الرحمن يسرى أحمد، دراسات فى علم الاقتصاد الإسلامى، مرجع سابق، ص ١٦٧ - ١٧٤.



وقدره ١٦.٠٠٠ مليون جنيه أى ما يعادل حوالى ٣١٪ من إجمالى المخصصات العامة لوزارة الصحة. فى نفس الوقت نجد أن الهيئة العامة للتأمين الصحى، والتى يفترض فيها أن تلعب الدور الأكبر فى مجال الصحة من وجهة النظر الإسلامية لم تحصل إلا على ٦١ مليون جنيه أى ما يعادل حوالى ٣.٩٪ من إجمالى المخصصات العامة للصحة. وهو ما لا يتماشى مع الأولويات الإسلامية التى تطالب بدور أكبر لهذه الهيئة. وبالمثل نجد أن الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية، والتى يفترض فيها أن تلعب دوراً هاماً فى مجال تعليم وتدريب الأطباء والمرضات والفنيين الصحيين والقيام بالبحوث الطبية، لم يخصص لها فى الخطة إلا مبلغ قدره ١١.٩٥ مليون جنيه لفترة الخمس سنوات كاملة - أى ما لا يتعدى ١.٨٪ من إجمالى المخصصات العامة للصحة. ويرجع السبب فى ذلك جزئياً إلى أن هذه المستشفيات يخصص لها أيضاً مبالغ نقدية من قبل وزارة التعليم. ويمكن القول مما سبق أن غطت تخصيص الموارد المالية العامة على الجهات الصحية المختلفة لا يتماشى مع الأولويات الإسلامية، فالجزء الأكبر من المخصصات العامة للصحة يتم توجيهها إلى المستشفيات المركزية بدلاً من التركيز على الخدمات الوقائية والمحلية التى تعد أكثر جدوى فى الحد من الأمراض والوفيات. وبناء عليه فلو أعيد تخصيص المبالغ الموجهة لهذه المستشفيات بحيث توجه إلى التأمين الصحى والمستويات الأدنى من جهات الرعاية الصحية لأمكن الوقاية من الأمراض بدرجة كبيرة أو على الأقل علاجها فى وقت أسبق وتكاليف أقل.

والتساؤل الذى يثار الآن: هل حدث تقدم فى مستوى صحة المجتمع المصرى فى ظل هذا النمط لتخصيص الموارد أم لا؟ وتظهر الإجابة على هذا التساؤل من خلال مقارنة المؤشرات الصحية المختلفة (التي تم التعرض لها فى الفصل الرابع) على مدى فترات زمنية مختلفة. فقد ارتفعت توقعات الحياة بالنسبة للذكور من (٥٦.٨) عام فى سنة ١٩٨٠ إلى (٦١.٨) عام فى سنة ١٩٩٠. كما ارتفعت هذه التوقعات بالنسبة للإناث من (٥٩.٥) عام فى سنة ١٩٨٠ إلى (٦٤.٥) عام فى سنة ١٩٩٠<sup>(١)</sup>. كما انخفضت معدلات وفيات الأطفال لكل ألف من المواليد الأحياء من (١٤٥) طفل فى عام ١٩٦٥ إلى (٦٨) طفل فى عام ١٩٨٩ أى بنسبة ٥٣٪. فى الوقت الذى زاد فيه نصيب الفرد

(1) United Nations, *Compendium of Social Statistics and Indicators*, U. N., U. S. A., 1988.

من الإمداد اليومي للسعرات الحرارية خلال نفس الفترة من (٢٣٣٦) إلى (٣٢١٣) سعر حرارى بنسبة ٣٧٪<sup>(١)</sup>. كذلك انخفض عدد الأفراد المعاقين لكل ١٠٠ ألف نسمة بالنسبة للذكور من (٣٠٨٣،٤) فرد عام ١٩٧٦ إلى (١٨٣٩،٨) فرد عام ١٩٨١ بنسبة ٤٠٪، وبالنسبة للإناث من (٢٩٦١،٩) فرد عام ١٩٧٦ إلى (١١٧٢،٥) فرد عام ١٩٨١ بنسبة ٦٠٪، ويرجع السبب فى ذلك إلى قيام حملات توعية قومية بهدف رفع مستوى الوعى الصحى لدى الأفراد مما يساعد على مقاومة وكذا علاج الأمراض الشائعة المسببة للعجز مبكراً<sup>(٢)</sup>. فى نفس الوقت اتجه معدل الوفيات العام إلى الانخفاض بصفة عامة فقد انخفض بنسبة ٤٣،٢٪ حيث كان المعدل (١٩) لكل ألف نسمة عام ١٩٥٠ وأصبح المعدل (١٠،٨) عام ١٩٨٠، ويرجع السبب فى ذلك إلى تحسين طرق علاج الأمراض المعدية والطفيلية وأمراض الحساسية وأمراض الجهاز الهضمى وأمراض الطفولة. غير أن هناك أسباباً أخرى تحد من انخفاض هذا المعدل بدرجة أكبر وتتمثل فى الأورام والحوادث وأمراض جهاز الدورة الدموية وأمراض الجهاز التنفسى والأمراض النفسية<sup>(٣)</sup>. وعلى ذلك فوفقاً للأولويات الإسلامية ينبغى على الدولة أن تعيد ترتيب أولوياتها فى القطاع الصحى وتزيد من اهتمامها بالمشكلات القومية التى تتمثل فى الأورام وأمراض القلب والحوادث. وإذا كان القطاع الصحى لم يوجه بعد الرعاية اللازمة نحو الفئات الحساسة (الحوامل والمرضعات والأطفال)، ولم يركز بدرجة كافية على محاربة بعض الأمراض التى زاد انتشارها مثل التيتانوس والالتهاب الكبدى الوبائى، ولما ينته بعد من القضاء على مشاكل البلهارسيا والدرن والحمى الروماتزمية وشلل الأطفال، فوفقاً للمنهج الإسلامى للأولويات الاستثمارية ينبغى على الدولة أن توجه جزءاً متزايداً من استثماراتها الصحية لهذه المجالات. وهذا ما حدا بمنظمة الصحة العالمية إلى القول بأن المجتمع المصرى قد دخل فعلاً فى أغطاء أمراض البلاد المتقدمة فى الوقت الذى لم يتخلص فيه بعد من الأمراض المعدية والسارية وهو النمط السائد فى العالم المتخلف<sup>(٤)</sup>.

(١) البنك الدولى للإتشاء والتعمير، تقرير عن التنمية فى العالم عام ١٩٩١، جدول (١٢).

(٢) United Nations, *Op.Cit.*

(٣) د. محمد محمد الجوادى، الصحة والطب والعلاج فى مصر، مطبوعات جامعة الزقازيق، الزقازيق، ١٩٨٧.

ص ١٩.

(٤) المرجع السابق، ص ١٩.

وفى مجال التطور الحادث فى حجم ونوعية الخدمات الصحية المقدمة، والتي تمثل الطريق لتحقيق التنمية الصحية، فقد حدث زيادة فى إجمالى عدد الأسرة بالخدمات العلاجية فى مصر بنسبة ١٤,٣٪ من (٩٤٣٥٤) سريراً عام ١٩٨٦ إلى (١٠٧٨٨٠) سريراً عام ١٩٩٠. وبين الجدول (٦-١٠) أن نسبة ٤٠٪ من هذه الزيادة قد تم توفيرها عن طريق القطاعين العام والخاص، بينما لم توفر وزارة الصحة والوحدات الحكومية الأخرى خلال تلك الفترة غير ٦٠٪ من هذه الزيادة. ويمكن رفع معدل إشغال الأسرة فى المستشفيات التابعة لوزارة الصحة عن طريق رفع كفاءة العمل بالعيادات الخارجية وخفض متوسط الإقامة والإشغال للمريض والذي يبلغ حالياً ٦,٥ يوماً - علماً بأن المتوسط الأمثل أربعة أيام - مما يعنى إمكانية زيادة الطاقة الأسرية الحالية دون الحاجة إلى بناء مستشفيات جديدة (وهو الاتجاه السائد فى وزارة الصحة)، وبالتالي تحرير قدر لا يستهان به من الموارد المالية العامة وتوجيهها لمعالجة المشكلات الصحية القومية<sup>(١)</sup>. وإذا أضفنا إلى ذلك المبالغ الموجهة إلى برامج تنظيم (أو بمعنى أدق تحديد) النسل والتي تتعارض مع الشريعة الإسلامية<sup>(٢)</sup>، فيمكن القضاء تماماً على هذه المشكلات الصحية القومية - وهو ما يتفق تماماً مع الأولويات الإسلامية التي تعتبر القضاء على الأمراض المستوطنة والعارسة من ضروريات الحياة

### جدول (٦-١٠)

إجمالى عدد الأسرة بالخدمات العلاجية فى مصر (الوحدة: العدد)

البيان	١٩٥٢	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	نسبة التغير بين عامي ١٩٩٠ - ٨٦
أسرة وزارة الصحة	٢٥٧١٠	٥٨٩٦١	٥٩٩١٢	٦٢٥٢٧	٦٣٦٧٦	٦٤٦٥٥	٦٤٥٩٢	٧,٨
أسرة الوحدات الحكومية	٤٠٧٦	١٧٩٥١	١٨٥٨٠	١٩٦٣٢	٢٠٣٥٦	٢٠٣٥١	٢١٩٨٠	١٨,٣
أسرة القطاعين العام والخاص	٥٩٦٨	١٥٧٨٨	١٥٨٦٢	١٦١٨٥	١٦٣٧٤	١٦٨٥٩	٢١٣٠٨	٣٤,٣
المجملة	٣٥٧٤٤	٩٢٧٠٠	٩٤٣٥٤	٩٨٣٤٤	١٠٠٤٠٦	١٠١٨٦٥	١٠٧٨٨٠	١٤,٣

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩١، يونيو ١٩٩١، ص ١٣٦.  
جدول (٥-١).

(١) المرجع السابق، ص ٢٤.

(٢) قام د. عبد الرحمن بسرى بتحليل وتبيان موقف الإسلام من تكاثر الأعداد البشرية وأنهى إلى أن إبادة تحديد النسل يمكن أن يكون على مستوى الأفراد فقط ولأسباب معينة وبضمانات معينة ولكنه لن يكون على مستوى المجتمع ككل. ومن ثم فإن أية برامج أو خطط أو سياسات لتحديد النسل تضعها أية حكومة إسلامية وتروج لها بين الناس تمثل مخالفة صريحة للشريعة الإسلامية، وإلتفاف العام على مثل هذه البرامج أو الخطط

فى المجتمع المصرى فى هذه المرحلة. من ناحية أخرى يبين لنا جدول (٦-١١) أن إجمالى عدد الوحدات العلاجية الحكومية التى تخدم المدن قد زادت خلال الفترة ٨٦ - ١٩٩٠ بنسبة (١٣,٧) وصاحبها زيادة فى عدد الأسرة بنسبة (٨,٦)٪، بينما زاد عدد هذه الوحدات العلاجية فى الريف خلال نفس الفترة بنسبة (٣)٪ فقط وصاحبها جدول (٦-١١)

إجمالى عدد الوحدات العلاجية الحكومية التى تقوم بالخدمة فى المدن والريف

البيان	الوحدة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	نسبة التغير بين عامى ٨٦، ١٩٩٠
فى المدن	العدد	٣١٤٦	٣٢٤٢	٣٤٣٥	٣٦٢٦	٣٦٧٤	٣٦٨٦	١٣,٧
	عدد الأسرة	٥١٨٠١	٥٢٧٤٩	٥٥٢٣٠	٥٦٢٥٣	٥٧٦٠٧	٥٧٢٦٦	٨,٦
فى الريف	العدد	٢٥٩٦	٢٦٠٧	٢٧٤٠	٢٦٥٠	٢٦٦٢	٢٦٨٤	٣
	عدد الأسرة	٨٩٨٧	٨٨٩٠	٩٠٥٩	٩٠٧٠	٩٠٩٠	٩١٩٨	٣,٥
الجملة	العدد	٥٧٤٢	٥٨٤٩	٦١٧٥	٦٢٧٦	٦٣٣٦	٦٣٧٠	٨,٩
	عدد الأسرة	٦٠٧٨٨	٦١٦٣٩	٦٤٣٢٥	٦٥٣٢٣	٦٦٦٩٧	٦٦٤٦٤	٧,٨

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، المصدر السابق، ص ١٣٨ - ١٤٠، بيانات محسوبة من جدول (٥-٢).

زيادة فى عدد الأسرة بنسبة (٣,٥)٪. وهذا يعنى أن القطاع الصحى الحكومى يقوم بإنشاء وتجهيز الوحدات الصحية الحكومية دون أن يأخذ فى الاعتبار المؤشرات الجغرافية والاحتياجات الفعلية لهذه الوحدات. ويمكن القول بأنه لو تم توجيه استثمارات أكبر للوحدات الريفية والعمل على رفع كفاءتها، فإن ذلك سيعطى مردودا إيجابيا أكبر بالنسبة لتحسين الصحة فى مصر عامة والريف خاصة، كما سيحد من الضغوط المتزايدة على الوحدات الصحية فى المدن من قبل الريفيين. ونفس المناقشة السابقة تنطبق على نظام التأمين الصحى الذى كان يهدف عند إنشائه عام ١٩٦٤ أن يظل كل المصريين، ولكنه وحتى عام ١٩٨٧ لم يتعد عدد المستفيدين منه غير ٧٪ من مجموع المواطنين (أى حوالى ٣,٥ مليون نسمة) بينما لم يتعد المبلغ المخصص له فى الخطة الخمسية الثانية ٦١ مليون جنيه زيدت إلى حوالى ١٨٥,٦ مليون جنيه فى الخطة الخمسية الثالثة ولكنها لاتزال غير

كافية من ناحية. ومن ناحية أخرى لازال النظام يعانى من مشاكل مختلفة تؤثر على درجة كفاءة الأداء فيه. وبالتالي يجب على الدولة أن تزيد من الاهتمام بهذا النظام وتضعه فى مقدمة أولوياتها وتولييه عناية فائقة سواء من ناحية زيادة المخصصات الموجهة له أو من ناحية تحسين نوعية الخدمة المقدمة، نظراً للأهمية القصوى التى توليها الأولويات الإسلامية لهذا النظام والدور الذى يلعبه فى المجتمع.

وفيما يتعلق بفكرة العلاج بالخارج، فقد اتبعت الدولة منذ السبعينات مبدأ إتاحة الفرصة للمواطنين للعلاج بالخارج، حيث ارتفعت أعداد المسافرين للخارج من أجل العلاج من ٢٤٠ مريض عام ١٩٧٤ إلى ٤٧٣ مريض عام ١٩٩٠ بالإضافة إلى ٣٠٦ مرافق. وتجدر الإشارة هنا إلى حقيقة هامة تتمثل فى التناقض الذى تقع فيه سياسات الحكومة بالنسبة لتخصيص الموارد المالية على الصحة، فبينما تخصص الدولة لوزارة الصحة فى خطتها الثالثة مبلغاً يقل عن خمسة جنيهات للفرد فى العام (فى المتوسط)، فإنها تنفق على عدد محدود من الأفراد مبلغ ٢٦,١٥٨ مليون جنيه للعلاج بالخارج بمتوسط ٥١,٦٥٦ ألف جنيه للمريض و ٥,٦٣٦ ألف جنيه للمرافق كما يبين جدول (٦-١٢).

#### جدول (٦-١٢)

إجمالى عدد المرضى الذين تم علاجهم بالخارج على نفقة الدولة وتكاليف

علاجهم بالجنيه المصرى موزعاً حسب الدول المختلفة خلال عام ١٩٩٠

الدولة	عدد المرضى		المجموع	عدد المرافقين	تكاليف العلاج				معرض تكلفة المريض بالجنيه	معرض تكلفة المرافق بالجنيه
	ذكر	إناث			المبالغ المعتمدة للعلاج بالجنيه	بذل السر بالجنيه	فترات السر بالجنيه	الإجمالى بالجنيه		
المملكة المتحدة	١٩٠	٦٣	٢٥٣	١٤٩	١١٦٦٣٧٤	١٣٩٤٧٦٦	٥١٥١٢٦	١٣٥٧٣٦٧٦	٥٦٤٣٧	٤٩١٣
فرنسا	٨٦	٦١	١٤٧	٩٦	٦٦٠٠٢٦٣	١٠٩٦٦٦٣	٢٨٤٤٣٧	٧٩٨٥٣٦٣	٥٠٦٠٠	٥٧٠٠
ألمانيا الغربية	٢٢	١١	٣٣	٢٠	١٤٢٠٠٩٩	٣٧٢٣٢١	٥٩٩٧١	١٨٥٢٣٩١	٥١١٨٩	٨١٥٦
أمريكا	٢٠	٣	٢٣	٢٢	١٤٢٥٤٥٤	٣٨٠٣١٨	١٥٢٥٧٢	١٩٥٨٣٤٤	٧١٦٦٥	٩٦٨٩
بلجيكا	٧	١	٨	٦	٢٥٠٣٦١	٣٩٩٩٠	٢٠٢٢١	٣١٠٩٧٢	٣٥٦٢٤	٤٣٢٩
سويسرا	٤	٢	٦	٢	٣٦٥٩٥٨	٢٦٧٠٠	١٠٦٨١	٤٠٣٣٣٩	٦٥٦٦٦	٤٦٧٣
أستراليا	-	٢	٢	-	٢١٣١٠	٨١٠٠	-	٢٩٤١٠	١٤٧٠٥	-
السويد	١	-	١	١	٢٠٠٠٠	٢٠٩٥٢	٢٣٩٨	٤٤٦٥٠	٣٢١٧٥	١٢١٧٥
الإجمالى	٣٣٠	١٤٣	٤٧٣	٣٠٦	٢١٧٦٧٢٢٩	٣٣٢٩٨١٠	١٠٥٠٨٠٦	٢٦١٥٧٨٤٥	٥١٦٥٦	٥٦٣٦

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المصدر السابق، ص ١٥٠، جدول (٥-١٠).

وفى نفس الوقت تتفق على عدد من المرضى لا يتعدى ١٦١٨٧ مريضاً في عام ١٩٩٠ مبلغاً قدره ٣٧,٤٧٨ مليون جنيه للعلاج بالداخل بمتوسط تكلفة علاج للمريض قدرها ٢٣١٥ جنيه كما يبين جدول (٦-١٣). وفقاً للأولويات الإسلامية يجب إعادة النظر في جدول (٦-١٣)

إجمالي عدد المرضى الذين تم علاجهم بالداخل على نفقة الدولة خلال عام ١٩٩٠

الجهة	عدد المرضى		المبلغ المتد للـعلاج بالجنيه	متوسط تكلفة علاج المريض بالجنيه
	ذكور	إناث		
مستشفيات	٩٠٢٩	٦٩٨٥	٣٧٣١٨١٣٧	٢٣٣٠
مراكز تأهيل مهني	٨٥	٤٨	١٢٠٩٤٥	٩٠٩
شركات المستلزمات الطبية	٣١	٩	٢٨٥٧٢	٩٦٤
الإجمالي	٩١٤٥	٧٠٤٢	٣٧٤٧٧٦٥٤	٢٣١٥

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المصدر السابق، ص ١٤٩، جدول (٥-٩).

هذا الوضع من أجل تحقيق درجة أكبر من العدالة الاجتماعية الإسلامية بين الأفراد. خاصة وأن هناك الكثير من الحالات التي تعالج بالخارج لديها القدرات المالية للإنفاق على علاج أنفسهم من جهة، ومن جهة أخرى يمكن علاج بعضها في الداخل بتكلفة أقل.

## خاتمة البحث

تناول هذا البحث تطور المفهوم الإنتاجي للعنصر البشرى فى الفكر الوضعى، بدءاً من العصر الإغريقى ونهاية بحدسة رأس المال البشرى فى القرن الحالى. وفى خط مواز تم اشتقاق هذا المفهوم من القرآن الكريم والسنة المطهرة وتبيان الآراء المتعلقة بهذا المفهوم عند خلفاء المسلمين وأئمتهم وعلمائهم القدامى والمعاصرين. وكان الهدف من ذلك إبراز التباين فى نظرة كل من الفكر الوضعى والفكر الإسلامى إلى المفهوم الإنتاجى للعنصر البشرى. وترتب على ذلك وجود اختلاف فى مفهوم كل منهما للاستثمار فى العنصر البشرى ومن ثم اختلاف كل من أهداف ومجالات هذا الاستثمار فى كل من النظم الوضعية والنظام الإسلامى، وهو الأمر الذى حاول أن يبرزه هذا البحث. وحينما تختلف الأهداف والمجالات الاستثمارية لابد وأن تختلف أيضا المعايير ومن ثم الأولويات الاستثمارية. وعلى ذلك تمثل الهدف الرئيسى لهذا البحث فى وضع تصور عام للأولويات الاستثمارية فى العنصر البشرى من وجهة النظر الإسلامية، وذلك فى صورة مقارنة بهذه الأولويات وفقا لوجهة النظر الوضعية. وفى هذا المضمار ألقى البحث نظرة عامة على الوضع الحالى والمستقبلى للاستثمارات البشرية فى دول العالم المختلفة بصفة عامة وعلى مصر بصفة خاصة، مستبيناً مدى تحقق الأولويات الإسلامية التى تم التوصل إليها على الواقع المصرى. وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج والتوصيات المتعلقة بهذا الشأن ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلى:

## أولاً: النتائج

### (١) المفهوم الإنتاجى للعنصر البشرى

(أ) إن التطور فى مفهوم فكرة العمل (والتنظيم أيضاً) والتحول إلى فكرة رأس المال البشرى كان رداً على فشل الاقتصاديين الوضعيين فى حل العدد من الألفاظ والمتناقضات التى وقعت فيها النظرية الاقتصادية التقليدية (والتي ركزت على الجوانب المادية فقط). فلم يكن هذا التطور إلا محاولة لزيادة المقدرة التحليلية للمفهوم الوضعى. فقد امتدت جذور الفكر الاقتصادى الوضعى المتعلق بالعنصر البشرى إلى تيارات فكرية متعددة بداية من الفكر الإغريقى. وكان تركيز كل هذه التيارات الفكرية يدور بصفة عامة حول اعتبار العنصر البشرى أحد عناصر الإنتاج يتساوى فى ذلك مع سائر عناصر الإنتاج الأخرى فى الأساس النظرى من حيث مساهمته فى الإنتاج والعائد الذى يتحصل عليه

وضرورة زيادة إنتاجيته. وفي بداية علم الاقتصاد أكد آدم سميث على أهمية زيادة إنتاجية العنصر البشرى، غير أن الفكر الاقتصادي انصرف فيما بعد إلى التأكيد على أهمية رأس المال المادى وتراكمه معتبراً إياه المحرك الأساسى لعملية التنمية. وعندما عجز الفكر المادى عن تفسير العديد من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، عاد مرة أخرى فأكد على أن الإنسان بقدراته ومهاراته هو المحرك الأساسى للتنمية وليس رأس المال المادى بمفرده. ورغم ذلك لم يتخل عن المفهوم المادى الذى سيطر عليه فأدخل عملية تكوين قدرات الإنسان تحت سقف المال ناظراً إليها من منظور اقتصادى بحت، فبتأثير المال والمادية أطلق على الإنسان مصطلح "رأس المال البشرى". كما لم يتخل أيضاً عن فكرة تساوى العنصر البشرى مع سائر عناصر الإنتاج الأخرى فى الأساس النظرى. فهذا رأسمال بشرى وذاك رأسمال مادى وكلاهما رأسمال شامل، حيث يترتب على الأخذ بهذا المفهوم الجديد العديد من النتائج الاقتصادية. ومع ذلك لم يسلم هذا المفهوم الجديد من بعض الانتقادات الوضعية الموجهة إليه، وهى انتقادات لاتمس جوهر المفهوم وإنما تمسح فقط إمكانية تطبيقه وتتمثل فى (١) صعوبة الفصل والتمييز بين الشق الاستثمارى والشق الاستهلاكى للإلتفاق على الإنسان. (٢) وجود استحالة حقيقية فى تخصيص عائد محدد لاستثمار محدد فى الإنسان. (٣) أنه من غير المفضل اقتصادياً واجتماعياً استخدام هذا المفهوم فى رسم السياسات الاقتصادية عامة والاستثمارية خاصة وتحديد أولويات الاستثمار على أساسها. (٤) صعوبة القطع بمعنى رأس المال البشرى.

ب) أما الإسلام فينظر إلى الإنسان على أنه خليفة لله فى الأرض، وبالتالي لايتساوى فى الأساس النظرى مع سائر عناصر الإنتاج الأخرى، ذلك أنه غاية الإنتاج ووسيلته فى آن واحد. وكونه خليفة لله سبحانه وتعالى فهو مطالب بـ"تعمير الأرض" على أكمل وجه، وهو الوجه الذى أرادته الله سبحانه وتعالى. وقد زوده الله بالعديد من الأدوات التى تمكنه من تحقيق ذلك أهمها العلم والإيمان. وشتان بين هذه النظرة وبين نظرة الفكر الوضعى للعنصر البشرى، فالأمر بالعمل والإنتاج فى الإسلام هو أمر ربانى بينما هو أمر وضعى فى النظم الأخرى. والفكر الإسلامى - القديم منه والحديث - والمتعلق بالمفهوم الإنتاجى للعنصر البشرى لم يخرج عن الإطار العام المحدد فى القرآن الكريم والسنة المطهرة والخاص بهذا المفهوم. والاختلاف السطحي فى آراء علماء المسلمين فى هذا الشأن يرجع فقط إلى الاختلاف فى درجة التأثر بالفقه الإسلامى من جهة، وإلى الظروف البيئية وتطورها من جهة أخرى. فأفكار علماء المسلمين الأوائل جاءت متأثرة بدرجة كبيرة بأفعال



وأقوال صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتباعه الصالحين، ولهذا جاءت كتاباتهم المتعلقة بالعنصر البشرى أقرب ما تكون إلى الفقه الإسلامى. ولكن بعد تطور المجتمعات الإسلامية وانتشار الإسلام شرقاً وغرباً، بدأ الفكر الاقتصادى الإسلامى متأثراً بدرجة أكبر بالظروف البيئية والأوضاع السائدة، وإن لم يخرج عن الإطار العام للشريعة الإسلامية.

ويحكم المفهوم الإنتاجى للعنصر البشرى فى الفكر الإسلامى مجموعة من القواعد والأسس التى وضعتها الشريعة الإسلامية الغراء. وهى بمثابة الإطار العام لهذا المفهوم وتمثل فى (١) أن يقع العمل فى دائرة الحلال. (٢) صلاح مناخ العمل (٣) صلاح توقيت العمل (٤) حركية العمل. بينما يتمثل هذا المفهوم فى أمرين: الرغبة فى الإنتاج والقدرة على الإنتاج. والدافع الأساسى للقيام بالعمل والإنتاج فى الإسلام هو "رضا الله" وينبثق من هذا الدافع عدة دوافع جزئية أهمها (١) إعمار الأرض (٢) فرضية العمل (٣) القدوة الحسنة (٤) الإتفاق فى سبيل الله (٥) الحصول على الدخل وتكوين الثروة. أما القدرة على الإنتاج فهى قدرة طبيعية وأخرى مكتسبة. وعلى الإنسان أن يختار المجال الذى يتناسب مع قدرته وأن ينمى فى ذاته جانبى الرغبة والقدرة. حيث تتوقف إنتاجية العنصر البشرى على عاملين هما القوة والأمانة. قوة الإنسان التى تترجم فى خبراته ومهاراته الفكرية والفنية وقدراته الجسمية، وأمانة الإنسان التى تترجم فى قدراته الروحية والخلقية. ولذا لا يؤمن المنهج الإسلامى بفكرة الاقتصاد على أهل الخبرة ولا بفكرة الاقتصاد على أهل الثقة والإخلاص وإنما لا بد منهما معاً.

## (٢) مفهوم الاستثمار فى العنصر البشرى

أ) وفقاً للمفهوم الإنتاجى للعنصر البشرى فى الفكر الوضعى، فإن مفهوم الاستثمار فى هذا العنصر يتمثل فى "كل إنفاق على المجالات الاستثمارية المختلفة من أجل تنمية القدرات والمهارات الإنتاجية للأفراد". وبالتالي يشتمل هذا المفهوم على أربعة عناصر هى (١) أن يخصص الإنفاق الاستثمارى لتنمية القدرات والمهارات الإنتاجية للأفراد. (٢) أن الهدف من هذا الإنفاق هو زيادة الدخل الحقيقى للمجتمع حالياً ومستقبلاً. (٣) يتم تحقيق هذا الهدف من خلال الإنفاق على مجالات استثمارية متعددة. (٤) يترتب على هذا الإنفاق آثار اقتصادية تتعلق مباشرة بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية.

ب) بينما وفقاً للمفهوم الإنتاجى للعنصر البشرى فى الفكر الإسلامى، فإن مفهوم الاستثمار فى هذا العنصر يتلخص فى "استخدام وسائل وأساليب مناسبة لتنمية جوانب

ألراد المجتمع المختلفة - الروحية والجسدية والفكرية - من أجل زيادتها نفعيا، كما ونوعا، لتحقيق هدف المجتمع النهائي وهو عبادة الله وخلافته. وبالتالي يشمل هذا المفهوم على أربعة عناصر هي (١) أن يخصص الإتفاق الاستثمارى لتنمية كافة جوانب أفراد المجتمع المختلفة. (٢) أن الهدف من هذا الإتفاق هو تحقيق الهدف النهائي من وجود الإنسان على الأرض، أى عبادة الله وخلافته. (٣) يتم تحقيق هذا الهدف باستخدام وسائل وأساليب شرعية (أى فى إطار الشريعة الإسلامية ومقاصدها) ومن خلال الإتفاق على مجالات استثمارية عديدة وشرعية. (٤) يترتب على هذا الاستثمار آثار عديدة أهمها زيادة الإنتاج والإنتاجية.

### (٣) أهداف الاستثمار فى العنصر البشرى

أ) إن أهداف الاستثمار فى العنصر البشرى فى الفكر الوضعى أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. وتنقسم الأهداف المتعلقة بالجانب الإنتاجى للعنصر البشرى إلى قسمين رئيسيين: أهداف تنصب مباشرة على الإنتاج وتتمثل فى زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحقيق التوظيف الكامل والأمثل وتحقيق العدالة فى توزيع الدخل. وأهداف غير مباشرة بالنسبة للإنتاج وتتمثل فى بناء الدوافع الاقتصادية الرشيدة لدى الأفراد وإحداث التغيير الفكرى والاجتماعى اللازم لعملية التنمية وتوفير مناخ البحث العلمى فى المجتمع وإحداث التقدم التكني وتحسين المناخ السياسى. ويترتب على الاستثمار فى العنصر البشرى العديد من الآثار بالنسبة للإنتاج أهمها الأثر على زيادة الإنتاج والإنتاجية والأثر على زيادة فرص العمل بين الأفراد والأثر على زيادة حركية عنصر العمل.

ب) حيث إن الهدف النهائي من وجود الإنسان فى الأرض هو خلافة الله وعبادته. وازدواج التسمية هنا يؤدى أغراضا عدة، فاعتبار الإنسان خليفة يعكس مركز الإنسان بين المخلوقات وأنه المشرف والمهيمن عليها، أما العبادة فتعكس مركز الإنسان بالنسبة لله تعالى وعلاقته به من حيث الخضوع التام. فإن الهدف النهائي من الاستثمار فى العنصر البشرى فى الفكر الإسلامى يتمثل فى إيجاد الخصائص التى تمكن هذا العنصر من تحقيق عبادة الله وخلافته فى نفس الوقت. بينما تسعى الأهداف الجزئية لهذا الاستثمار إلى إيجاد عاملى القوة والأمانة وتنميتها فى العنصر البشرى. وتتمثل الأهداف المتعلقة بتنمية جانب القوة فى تحقيق التوظيف الكامل والأمثل وتوفير مناخ البحث العلمى فى المجتمع وإحداث التقدم التكني. بينما تتمثل الأهداف المتعلقة بتنمية جانب الأمانة فى

تحقيق صلاح المناخ الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الملزم للتنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة فى توزيع الدخل والثروات.

والمقارنة الموضوعية لأهداف الاستثمار فى العنصر البشرى بين كل من وجهة نظر النظم الوضعية ووجهة نظر النظام الإسلامى، تكشف لنا بوضوح مدى تميز هذا النظام الأخير. فهو لا يرفض أهداف هذا الاستثمار - سواء الاقتصادية منها أو غير الاقتصادية - وفقا لوجهة النظر الوضعية، ولكنه يدرجها ضمن الأهداف الجزئية من وجهة النظر الإسلامية، ويخضعها للشرعية الإسلامية (أى فى إطار الشريعة الإسلامية ومقاصدها) هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فهو يقلق كل هذه الأهداف الجزئية بهدف أسمى وهو عبادة الله وطاعته. وإذا تحكم هذا الهدف فى دوافع الأفراد للقيام بالعمل وفى كل تصرفاتهم وسلوكهم عند القيام بالعملية الإنتاجية، فسيكون لذلك مردوداً إيجابياً أعلى بكثير على الإنتاج والإنتاجية مقارنة بالأفراد الذين يقومون بنفس العمل ولكن دون أن يأخذوا هذا الأمر فى حساباتهم.

#### (٤) مجالات الاستثمار فى العنصر البشرى

أ) وفقاً للنظم الوضعية تتمثل أهم مجالات الاستثمار فى العنصر البشرى فى التعليم بكافة أنواعه والتدريب الوظيفى والرعاية والخدمات الصحية وتنظيم التعبئة والانتقال الاقتصادى لأفراد القوى العاملة.

ب) بينما تتمثل مجالات هذا الاستثمار فى النظام الإسلامى فى أية مجالات تحقق وتنمى عاملى القوة والأمانة فى العنصر البشرى. وبالتالي يجب أن تشمل هذه المجالات ثلاثة أنواع (١) الاستثمار فى الجانب الروحى للإنسان (٢) الاستثمار فى الجانب الفكرى للإنسان (٣) الاستثمار فى الجانب الجسدى للإنسان.

ومرة أخرى نجد هذا التمايز للمنهج الإسلامى مقارنة بالنظم الوضعية واضحاً جلياً فى تناولنا لمجالات الاستثمار فى العنصر البشرى. فالمنهج الإسلامى لا يرفض مجالات الاستثمار التى تقترحها النظم الوضعية (التعليم والتدريب والهجرة والصحة)، بل يأخذ بها ولكن فى إطار من الشرعية، شرعية الباعث والوسيلة والأسلوب والهدف، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، لا يكتفى المنهج الإسلامى بهذا المجالات، بل يشدد على الاستثمار فى الجانب الروحى للإنسان، هذا النوع من الاستثمار الذى يؤدي إلى تقوية الباعث والحافز على العمل وإتقانه وزيادة الإنتاجية. فالنظم الوضعية قد تجاهلت أهمية الاستثمار فى

قدرات الأفراد الروحية والخلقية بينما أولاهما النظام الإسلامى عناية خاصة.

### (٥) أولويات الاستثمار فى العنصر البشرى

أ) تتوقف عملية تحديد أولويات الاستثمار فى العنصر البشرى من المنظور الوضعى على معيارين رئيسيين: يتمثل أولهما فى الأهداف التى يرنو المجتمع إلى تحقيقها فى ظل الظروف السائدة فيه. وحيث إن هذه الأهداف قد تتداخل أو تتعارض - فى بعض الأحيان - فيما بينها، فإن تحديد أولويات هذا الاستثمار يتطلب كشرط ضرورى معرفة كبيرة بالأهمية النسبية المعطاة لكل هدف من هذه الأهداف وظروف كل مجتمع على حدة. أما المعيار الثانى فيتمثل فى تحليل (التكاليف - المنافع) الذى يستخدم عند القيام باتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص موارد المجتمع المحدودة. وهو ليس مجرد تحليل مالى وإنما يتضمن أيضا فى تقييمه نواحى اجتماعية واقتصادية ويسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين: يتعلق الأول بالفاعلية الاقتصادية فى استخدام الموارد المتاحة للمجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية، بينما يتعلق الثانى بتحقيق الأهداف الاجتماعية وإعطاء كل هدف منها وزنا ترجيحيا معنا قد يرتفع (أو ينخفض) نسبياً وفقاً لارتفاع (أو انخفاض) أهميته النسبية فى المجتمع. وبالرغم من أنه يلعب دوراً هاماً فى تخطيط السياسات العامة، إلا أن النتائج المتحصل عليها من هذا التحليل لاتؤخذ بصفة عامة على أنها المعيار الوحيد فى عملية تخصيص الموارد. ففي أغلب الأحيان، يتم التعامل مع نتائج هذا التحليل على أنها عنصر واحد فقط من بين عناصر متعددة فى عملية سياسية واسعة تهدف إلى الوصول إلى قرارات تخصيص الموارد الأكثر قبولاً فى المجتمع.

و يتم رسم سياسات الاستثمار فى العنصر البشرى اعتماداً على ماتم التوصل إليه من أولويات، آخذين فى الاعتبار أهمية تحقيق توازن فعال فى الاختيار بين السياسات المختلفة. بينما يتم تقييم هذه السياسات باستخدام مؤشرين: الأول يقيس رصيد المجتمع من رأس المال البشرى ويتضمن مستوى التحصيل العلمى ونسبة الأفراد الذين يتولون وظائف عالية المستوى إلى إجمالى السكان أو القوى العاملة ومستوى صحة المجتمع، بينما يقيس المؤشر الثانى معدل تكوين رأس المال البشرى ويتضمن العديد من المؤشرات. وتتلور المشاكل التطبيقية العامة التى تواجه المجتمع عند وضع سياسات الاستثمار البشرى فى فئتين رئيسيتين: الأولى هى المشاكل المتعلقة بالقياس والتى أهمها (١) صعوبة التمييز بين الشق الاستثمارى والشق الاستهلاكى للإلتفاق على العنصر

البشرى. (٢) صعوبة تقدير المنافع غير الأجرية. (٣) صعوبة تحديد أثر القدرات الشخصية على العائد من الاستثمار فى العنصر البشرى. (٤) صعوبة تحديد الزيادة فى الدخل الراجعة إلى استخدام أسلوب الاستبعاد وتلك الراجعة إلى زيادة القدرات الإنتاجية. وكل هذه المشاكل قد تجعل كلا من العوائد والتكاليف مبالغ فيها أو أقل من الحقيقة مما يؤثر على أولويات وسياسات الاستثمار البشرى. بينما تتعلق المشاكل الثانية بالاختلال فى الموارد البشرية وأهم هذه المشاكل (١) نقص الموارد البشرية الماهرة فى المجالات المختلفة. (٢) الموارد البشرية الفائضة عن حاجة المجتمع.

ب) وتتوقف عملية تحديد أولويات الاستثمار فى العنصر البشرى من المنظور الإسلامى على نوعين رئيسيين من المعايير: يمثل الأول منهما فى معيار عقائدى محض يستلزم ارتباط هذا الاستثمار بالعقيدة الإسلامية طريقة ومجالاً وهدفاً. بينما يمثل الثانى فى معايير ترتبط بأهداف وظروف المجتمع ومدى تحقق العدالة الاجتماعية الإسلامية ومدى ربحية الاستثمار فى العنصر البشرى (تحليل التكاليف - المنافع). فحيث إن أهداف المجتمعات الإسلامية إما مادية أو غير مادية فيجب أن يسعى الاستثمار فى العنصر البشرى إلى تحقيق التوازن بينهما. أما ظروف المجتمع فتشمل درجة التقدم الاقتصادى والاجتماعى ومدى التزام المجتمع بتطبيق الشريعة الإسلامية فى كافة المجالات. ويلعب معيار العدالة الاجتماعية الإسلامية دوراً هاماً فى توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات البشرية إلى الطبقات الفقيرة حتى تتمكن من رفع مستواها الاجتماعى وزيادة قدرتها الإنتاجية. وإذا كان تحليل (التكاليف - المنافع) يصلح للاستخدام كأحد معايير الاستثمار فى العنصر البشرى فى النظام الإسلامى - ويهدف لقياس ربحية هذا الاستثمار - إلا أن الأمر يستلزم هذا التحليل بحيث يلائم الاستخدام فى حالة المجتمعات الإسلامية. والضابط الأساسى للمعايير الثلاثة السابقة يتمثل فى الالتزام الذى يقع على الدولة للقيام بالجزء الأكبر من الاستثمارات البشرية اللازمة للمجتمع.

ووفقاً لهذه المعايير تنقسم أولويات تخصيص الموارد للاستثمار فى العنصر البشرى فى النظام الإسلامى إلى منهجين رئيسيين: يمثل أولهما فى المنهج العام للأولويات الإسلامية حيث يتم الاستثمار فى الأنشطة الضرورية للمجتمع فالحاجية فالتكميلية على الترتيب. بينما يمثل الثانى فى منهج حسب حاجة المجتمع الإسلامى وهو منهج حركى يتوقف على أهداف المجتمع وظروفه ويقوم على تلبية حاجات المجتمع المختلفة التى

تتطلبها المرحلة التي يمر بها المجتمع الإسلامى. وكلا المنهجين متكاملان (وليس بديلين).

ومرة ثالثة، نجد تمايز النظام الإسلامى على النظام الوضعى فى تحديد أولويات الاستثمار البشرى. فبالرغم من أن هذه الأولويات فى كل منهما تسعى إلى تلبية حاجات المجتمع أخذة فى اعتبارها أهداف وظروف هذا المجتمع ومدى ربحية الاستثمار البشرى. إلا أن اختلاف رؤية كل من النظامين لهذه الأهداف والظروف، يجعل للنظام الإسلامى تفوقا واضحا، حيث يرتاد مجالات غير مألوفة فى النظم الوضعية ويكون لها أولوية خاصة لديه. فمن أهم أولوياته السعى لتحقيق الأهداف غير المادية جنبا إلى جنب الأهداف المادية فى إطار من التوازن بينهما، والسعى لتلبية الحاجات الضرورية للمجتمع حتى ولو لم تعط مردودا إيجابيا منظورا فى المستقبل القريب، والسعى إلى تهيئة المناخ لتطبيق الشريعة الإسلامية الفراء والعمل على تأكيدها فى نفوس الأفراد، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، تولى الأولويات الإسلامية للاستثمارات البشرية أهمية خاصة لتحقيق العدالة الاجتماعية الإسلامية، وتعتبرها من أهم معايير تخصيص الموارد. وفى نفس الوقت يمثل أحد الفروق الأساسية بين النظام الإسلامى وبين النظام الرأسمالى فى الالتزام الذى يضعه المنهج الإسلامى على الدولة للقيام بالجزء الأكبر من عمليات الاستثمار البشرى اللازم للمجتمع، بل ويحق للدولة الوصاية على الاستثمار الخاص المتعلق بالتنمية الذاتية للجانب الإنتاجى فى العنصر البشرى.

## ٦) الوضع الحالى والمستقبل للاستثمارات البشرية فى دول العالم

لأسباب تاريخية واقتصادية وسياسية كان لحكومات الدول النامية دور أساسى فى التعليم والصحة فى معظم البلدان. وقد شهدت فترة الثمانينات معدل نمو متناقص للإنتاج العام الحقيقى على التعليم والصحة فى معظم الدول النامية، خاصة أفريقيا وأمريكا اللاتينية. حيث كان معدل نمو الإنتاج العام الحقيقى على التعليم والصحة أقل من معدل النمو الحقيقى فى الدخل القومية، ويرجع السبب فى ذلك إلى انخفاض الميزانيات العامة فى قيمتها الحقيقية نتيجة لحدوث الركود العالمى والتقلبات الملحوظة فى أسعار البترول وتزايد حدة أزمة الديون بالإضافة إلى وجود معدلات مرتفعة من التضخم فى هذه الدول. وترتب على ذلك أن حولت بعض الحكومات أولوياتها من التعليم والصحة إلى الخدمات الاجتماعية الأخرى والدفاع، بينما اختارت بعض الحكومات الأخرى أن تحصى قطاعى التعليم والصحة ولكنها أعطت أولوية كبيرة للتعليم العالى والثانوى والمستشفيات الحضرية على حساب التعليم الابتدائى والوحدات العلاجية الحضرية والريفية.

وينتظر أن يتعرض النشاط الحكومى فى مجالى التعليم والصحة فى الدول النامية إلى المخاطر فى المستقبل نتيجة لثلاث مشاكل رئيسية تتمثل فى (١) اشتداد المطالب والقيود المالية مع تعرض هذه الدول للنكسات الاقتصادية الكلية. (٢) عدم الكفاءة الداخلية للبرامج العامة لتنمية العنصر البشرى. (٣) التوزيع غير المتكافئ للدعم الحكومى فى مجالى التعليم والصحة مما يؤدي إلى عدم وصول الدعم المقدم إلي مستحقيه. وعلى ذلك فمن المنتظر أن تزداد الفجوة الواسعة فى نصيب الفرد من الإنفاق على العنصر البشرى بين البلدان الصناعية والبلدان النامية اتساعاً بدلاً من أن تضيق.

### (٧) مدى انطباق الأولويات الإسلامية على الواقع المصرى

بالرغم من التزايد المستمر فى الاعتمادات الموجهة إلى قطاع التعليم فى السنوات الأخيرة، فقد تبين وجود اختلال فى نمط تخصيص هذه الاعتمادات على المراحل التعليمية المختلفة، بما يؤثر على حجم المنافع التى يمكن الحصول عليها من هذه الاعتمادات. فبينما تستأثر الجامعات بنسبة كبيرة من هذه الاعتمادات (٣٥٪ تقريباً)، فإنها لاتخدم إلا نسبة صغيرة من الطلاب (٤٪ تقريباً)، فى الوقت الذى تقوم فيه بتخريج قوى عاملة لايحتاج إليها سوق العمل المصرى، الأمر الذى ساهم فى زيادة معدلات البطالة المقلقة والسائرة. وفى المقابل تعاني مرحلة التعليم الأساسى من نقص فى الموارد المالية الموجهة إليها، الأمر الذى أدى إلى حدوث زيادة كبيرة فى الكثافة داخل الفصول وانتشار ظاهرة الثلاث فترات فى الكثير من المدارس الحكومية. بالرغم من أن هذا النوع من التعليم يحقق عائداً اجتماعياً أكبر بكثير مقارنة بمراحل التعليم الأخرى. هذا الإقتراب فى الإنفاق العام على الجامعات مقارنة بالتقدير فى الإنفاق العام على التعليم الأساسى، لا يتماشى مع الأولويات العامة الإسلامية ولا مع أولويات حسب حاجة المجتمع، خاصة وأن نسبة الاستيعاب فى التعليم الأساسى بلغت ٩٦٪ للذكور و ٧٧٪ للإناث، وتتطلب الأولويات الإسلامية أن تصل هذه النسبة إلى ١٠٠٪. وفى المقابل ظهر مؤخراً الاتجاه إلى زياداً حجم ونسبة الاستثمارات الموجهة للتعليم الثانوى الفنى، خاصة مع تزايد عدد الطلاب الملتحقين بهذا النوع من التعليم وهو ما يتماشى مع الأولويات الإسلامية وفقاً لحاجة المجتمع المصرى. بينما تناقصت نسبة الاستثمارات الموجهة إلى التعليم الثانوى العام إلى إجمالى الاستثمارات وهو ما يتماشى مع منهج حسب حاجة المجتمع.

وبالمثل، على الرغم من التزايد المستمر فى حجم الإنفاق العام على الصحة، إلا أن نسبة هذا الإنفاق من الناتج القومى الإجمالى فى تناقص مستمر وكذلك متوسط نصيب

الفرد من هذا الإنفاق، مما يعنى وجود تناقص مستمر فى اهتمام الحكومة بقطاع الصحة فى السنوات الأخيرة. وقد تبين أيضا وجود اختلال فى نمط تخصيص هذا الإنفاق على الجهات الأساسية لقطاع الصحة. حيث يوجه الجزء الأكبر من المخصصات العامة لوزارة الصحة إلى المستشفيات المركزية التى تنخفض فيها درجة الكفاءة بدلا من التركيز على الخدمات الوقائية والمحلية والتى تعد أكثر جدوى فى الحد من الأمراض والوفيات ومعدلات الإعاقة. وفى نفس الوقت لم يخصص للهيئة العامة للتأمين الصحى إلا نسبة ضئيلة من المخصصات العامة للصحة (٩,٣٪)، على الرغم من الدور الكبير الذى يمكن أن تلعبه فى مجال الصحة، وهو الأمر الذى يتعارض مع الأولويات الإسلامية التى تطالب بدور أكبر لهذه الهيئة. وعلى الرغم من التحسن فى مستوى صحة المجتمع المصرى عموما، فإن هناك بعض المشاكل القومية (مثل الأورام وأمراض القلب والحوادث) والفئات الحساسة (الحوامل والمرضعات والأطفال) لم تحظ بالاهتمام والرعاية الكافية من الدولة، وهو ما يتعارض مع الأولويات الإسلامية التى تعطى هذه المشاكل القومية وهذه الفئات الحساسة أولوية خاصة. وعموما يمكن القول بأن تخصيص الإنفاق العام على الصحة لا يتماشى مع الأولويات العامة الإسلامية ولا مع منهج حسب حاجة المجتمع، والدليل على ذلك يتمثل فى وجود تناقض فى سياسات الحكومة بالنسبة لهذا التخصيص. فبينما تخصص الحكومة لوزارة الصحة فى خططها مبلغا يقل عن خمسة جنيهات فى المتوسط للفرد فى العام، تنفق على عدد محدود من الحالات مبالغ طائلة للعلاج فى الخارج وأغلب هذه الحالات يمكن علاجها فى الداخل بنفقة خاصة أو عامة أقل.

### ثانيا: التوصيات

ستناداً إلى الدراسة السابقة ونتائجها يمكن تقسيم توصيات الدراسة إلى نوعين: توصيات عامة تتعلق بتطبيق أولويات الاستثمار البشرى فى النظام الإسلامى عموما، وتوصيات خاصة تتعلق بتطبيق هذه الأولويات على الواقع المصرى. وبالنسبة للنوع الأول، فإن الباحث يوصى بما يلى:

(١) السعى إلى إصلاح الوضع الواقعى للمجتمعات الإسلامية عن طريق:

أ- تطبيق الشريعة الإسلامية فى كافة نواحي الحياة وبصورة تدريجية.

ب- تطهير هذه المجتمعات وتحريرها من الاستعمار العقائدى والفكرى والسياسى، بالعمل على نشر الفكر والثقافة الإسلامية وتوسيعها فى نفوس كافة أفراد



المجتمع عن طريق الاستثمار البشرى فى هؤلاء الأفراد.

ج- زيادة الاهتمام بالتعليم الأولى وبرامج محور الأمية، وزيادة الإنفاق عليهما ووضعهما فى مقدمة الأولويات الاستثمارية، مع مراعاة التركيز على التعليم الدينى الإسلامى.

د- دفع عملية البحث العلمى والتقنى وتشجيع المخترعين من المعاهد والهيئات العلمية عن طريق توفير كل مايلزم هذه العملية، وكل مايلزم هؤلاء المخترعين.

(٢) العمل على توجيه الاستثمارات البشرية أولاً إلى تحقيق حد الكفاية فى المأكل والملبس والسكن والتعليم والصحة لكافة أفراد المجتمع، باستخدام كافة الوسائل والأساليب المتاحة والشرعية.

(٣) العمل على تعبئة أقصى قدر ممكن من الطاقات البشرية، واستخدام الأولويات الاستثمارية الإسلامية للمواءمة بين المتاح من هذه الطاقات وبين الاحتياجات الفعلية لمختلف قطاعات النشاط الإنتاجى.

(٤) الاهتمام بتدريس الاقتصاد الإسلامى على مستوى الدولة ككل بصفة عامة، وفى الجامعات بصفة خاصة. وتشجيع البحث العلمى فيه، خاصة وأن هناك "دورا" مجهولة ومفقودة فى الفكر الاقتصادى الإسلامى تتمثل فى أمهات المراجع الإسلامية التى تحوى الدقة والعمق والأصالة الفكرية وتلائم المجتمعات الإسلامية. بدلا من اللهث وراء أفكار ونظريات مستوردة - مهما كانت جيدة فهى لا تلائم هذه المجتمعات، بدليل هذا الواقع المشين الذى تعيشه المجتمعات الإسلامية الآن نتيجة لتطبيق هذه الأفكار والنظريات المستوردة لفترة طويلة.

(٥) العمل على تطوير تحليل (التكاليف - المنافع) بلا يلام استخدام فى حالة المجتمعات الإسلامية. ويستلزم ذلك التوسع فى طرق التقدير المختلفة التى يمكن استخدامها لتقدير المنافع والتكاليف غير المباشرة. خاصة وأن جزءاً لا يستهان به من التكاليف والمنافع من وجهة النظر الإسلامية هو جزء غير مباشر لايسهل قياسه بالمقاييس المتاحة والمعروضة الآن فى تحليل (التكاليف - المنافع) من وجهة النظر الوضعية.

وبالنسبة لتطبيق الأولويات الإسلامية على الواقع المصرى، يوصى

الباحث بما يلى:

(١) إعادة توزيع الموارد المخصصة للتعليم تدريجيا بحيث تتناسب مع المنهج والأولويات الإسلامية للاستثمار في العنصر البشرى. وهذا يتطلب أولا ضرورة توجيه الموارد للتعليم الأساسى وبرامج محو الأمية إلى أن يأخذا حقهما كاملا من أجل تقليل الكثافة الطلابية فى الفصول والتخلص تدريجيا من نظامى الثلاث فترات والفترتين وتطبيق نظام اليوم الدراسى الكامل والوصول إلى الاستيعاب الكامل لكل الأطفال فى سن السادسة وتقليل نسبة الأمية بين الكبار.

(٢) العمل على توجيه المزيد من الاستثمارات البشرية إلى التعليم الثانوى الفنى الذى تحتاجه بشدة المرحلة الاقتصادية التى يمر بها المجتمع المصرى الآن.

(٣) ترشيد الإنفاق العام على الجامعات، وعدم التوسع فى إقامة جامعات أو كليات جديدة مع دمج الكليات والأقسام المتشابهة. والعمل على ربط الجامعات بالصناعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة من أجل زيادة مواردها الذاتية من جهة، وخدمة المجتمع من جهة أخرى.

(٤) تركيز الاستثمارات العامة الصحية على الخدمات الوقائية المحلية والوحدات الريفية والعمل على رفع كفاءتها، بدلا من التوسع فى بناء مستشفيات حضرية وريفية جديدة. وبدلا من الاهتمام والقيام ببرامج تنظيم النسل.

(٥) تعميم نظام التأمين الصحى ليشمل كافة أفراد المجتمع وزيادة الاستثمارات الموجهة إليه وتحسين نوعية الخدمة المقدمة.

(٦) توجيه المزيد من الرعاية والاهتمام والاستثمارات من أجل العناية بالمشكلات القومية الصحية (الأورام وأمراض القلب والحوادث) وزيادة الرعاية للفئات الحساسة (الحوامل والمرضعات والأطفال) ومحاربة بعض الأمراض الشائعة والسارية (التيتانوس والحمى الروماتيزمية والبلهارسيا وشلل الأطفال).

(٧) إعادة النظر فى فكرة العلاج بالخارج من أجل تحقيق درجة أكبر من العدالة الاجتماعية الإسلامية بين الأفراد. لأن الكثير من هذه الحالات لديها القدرة على علاج أنفسهم من ويتوفر علاجها فى الداخل بتكلفة أقل من جهة أخرى.

## قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

أ: الكتب

(١) القرآن الكريم.

(٢) الإمام البخارى (أحمد بن إسماعيل)، صحيح البخارى، المطبعة الأميرية الكبرى، القاهرة،

١٣١٤هـ

(٣) إبراهيم، نعمة الله نجيب (د.) ويكرى، كامل (د.)، مبادئ علم الاقتصاد، شباب الجامعة للطباعة

والنشر، الإسكندرية، ١٩٨٤م.

(٤) ابن الجوزى، تاريخ عمر بن الخطاب، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة، بدون تاريخ.

(٥) ابن القيم الجوزية (أبو عبد الله شمس الدين بن أبى بكر)، الطرق الحكيمة فى السباسة الشرعية،

مطبعة المننى، القاهرة، ١٩٦١م.

(٦) ابن تيمية (أحمد بن عبد الحليم)، الحسبة ومسئوليات الحكومة الإسلامية، دار الإسلام،

القاهرة، ١٩٧٣ م.

(٧) \_\_\_\_\_، الرسائل والمسائل، مطبعة المنار، الطبعة الأولى، ١٣٤١ هـ

(٨) \_\_\_\_\_، السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٧ هـ.

(٩) \_\_\_\_\_، الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن محمد بن قاضى وإبنه محمد، مكتبة المعارف،

الرباط.

(١٠) ابن خلدون (عبد الرحمن أبو زيد بن محمد)، المقدمة، طبعة دار الشعب، القاهرة، بدون رقم أو

تاريخ.

(١١) أبو عبيد (القاسم بن سلام)، الأموال، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، القاهرة، ١٣٩٧ هـ.

(١٢) أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم)، كتاب الخراج، المطبعة السلفية، القاهرة، ط٦، ١٣٩٧ هـ.

(١٣) أحمد، عبد الرحمن يسرى (د.)، تطور الفكر الاقتصادى، دار الجامعات المصرية، ط٢،

الإسكندرية، ١٩٨٠م.

(١٤) \_\_\_\_\_، دراسات فى التنمية الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٣م.

- (١٥) ———، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٨٨م.
- (١٦) الألباني، محمد نصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة وثق من قلها ولقائدها، المجلد الأول، المكتب الإسلامي، القاهرة، بدون تاريخ.
- (١٧) إسماعيل، محمد محروس (د.)، اقتصاديات التعليم: مع دراسة خاصة عن التعليم المتفرج والسياسة التعليمية الجديدة، دار الجامعات المصرية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ١٩٩٠م.
- (١٨) البراوي، راشد (د.)، تطور الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٧٦م.
- (١٩) الجوادى، محمد محمد (د.)، الصحة والطب والعلاج في مصر، مطبوعات جامعة الزقازيق، الزقازيق، ١٩٨٧م.
- (٢٠) الدلبى (أحمد بن على)، الفلاحة والمفلكون، مطبعة دار الشعب، القاهرة، ١٣٢٢ هـ.
- (٢١) الرازى، محمد بن أبى بكر، مختار الصحاح، دار الكتاب العربى، بيروت، ط ١، ١٩٦٧م.
- (٢٢) الزمخشري، الكشاف، مصطفى البابى الحلبي، مصر، ١٩٦٦م.
- (٢٣) السيوطى (جلال الدين بن عبد الرحمن)، تاريخ الخلفاء، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٢٦٩ هـ.
- (٢٤) الشاطبى، الموافقات، ج ٢، بدون رقم أو تاريخ.
- (٢٥) الشرباصى، أحمد (د.)، الإسلام والاقتصاد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥ م.
- (٢٦) الشريف الرضى، نهج البلاغة، تقديم وشرح الشيخ محمد عبده، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
- (٢٧) الشعراوى، محمد متولى، قضايا معاصرة، إعداد عماد عبد اللطيف، مكتبة القرآن، القاهرة، ١٩٨١م.
- (٢٨) الشيبانى، محمد أبو الحسن، الاكتساب فى الرزق المستطاب، تقديم د. سهيل زكار، عبد الهادى حرصونى، دمشق، ط ١، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.
- (٢٩) الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، دار الكتاب اللبنانى، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.

- (٣٠) العقاد، عباس محمود، عبقرية عمر، طبعة وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٦٨م.
- (٣١) العوضي، رفعت السيد (د.)، في الاقتصاد الإسلامي (المركبات - الفروع - الاستثمار - النظام المالي)، سلسلة كتاب الأمة، أخبار اليوم - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- (٣٢) الفزالي، أبو حامد، إحياء علوم الدين، دار الكتاب العالمية، بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
- (٣٣) \_\_\_\_\_، المستصلى، ج١، بدون رقم أو تاريخ.
- (٣٤) الفزالي، محمد، ظلام من الغرب، دار الكتاب العربي، بدون تاريخ.
- (٣٥) الكتاني، عبد الحى، القرائيب الإدارية، محمد أمين دمج، بيروت، ج٢، بدون تاريخ.
- (٣٦) الليسى، محمد على (د.) وإسماعيل، محمد محروس (د.)، مقدمة في علم الاقتصاد، الجزء الأول - الاقتصاد الجزئى، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٨م.
- (٣٧) المبارك، محمد، نظام الإسلام، الاقتصاد ومبادئ وقواعد عامة، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤م.
- (٣٨) النورى، رياض الصالحين، طبع على نفقة عبد الرحمن محمد، القاهرة، ١٣٥١ هـ.
- (٣٩) بيبى، س. أ.، نوعية التربية في البلاد النامية، ترجمة كمال السيد درويش، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٦م.
- (٤٠) حسن، أحمد محى الدين أحمد، عمل شركات الاستثمار في السوق العالمية، بنك البركة الإسلامى للاستثمار، البحرين، ١٩٨٦م.
- (٤١) حسين، طه (د.)، الشيخان، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٧٧.
- (٤٢) دنيا، شوقي أحمد، الإسلام والتنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة، دار الفكر العربى، ط١، ١٩٧٩م.
- (٤٣) سلامة، رمزي إبراهيم (د.)، التصديقات والتنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩١م.
- (٤٤) \_\_\_\_\_، تطور الفكر الاقتصادي، بدون ناشر أو تاريخ.

- (٤٥) سول، جورج، المذاهب الاقتصادية الكبرى، ترجمة د. راشد البراوي، الطبعة الرابعة.
- (٤٦) شقير، لييب (د.) تاريخ الفكر الاقتصادي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٦م.
- (٤٧) عيده، عيسى (د.) ويحيى، أحمد إسماعيل، العمل في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣م.
- (٤٨) غنيمى، محمد محمود (د.)، فائض العمالة في الدول النامية: دراسة مقارنة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٣م.
- (٤٩) قطب، سيد، العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار الشروق، ط ١٠، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- (٥٠) \_\_\_\_\_، معركة الإسلام والرأسمالية، دار الشروق، ط ٩، ١٤٠٣هـ - ١٩٧٩م.
- (٥١) كول، ج. هـ.، تاريخ الفكر الاشتراكي (الماركسية والفلوضية ١٨٥٠ - ١٨٩٠م)، ترجمة عبد الكريم على، الهيئة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٣م.
- (٥٢) لويس، بول، الفكر الاشتراكي في مائة وخمسين عاماً، ج ١، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢م.
- (٥٣) ماركس، كارل، رأس المال - نقد الاقتصاد السياسي، المجلد الأول، ج ١، ترجمة فهدكم نقش، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٥م.
- (٥٤) هيكل، محمد حسين (د.)، الفاروق، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٣م.
- (٥٥) وجدى، محمد فريد، الإسلام بين الهداية والإصلاح، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٦٩م.
- (٥٦) يوسف، إبراهيم يوسف (د.)، استقراطية وتكتيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، مطابع للبنوك الإسلامية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.

### ب- الأبحاث والمقالات:

- (١) أحمد، عبد الرحمن يسرى (د.)، التنمية الاقتصادية: نقد الفكر الوضعي وبيان المهتم الإسلامي، بدون ناشر أو تاريخ.
- (٢) الزرقاء، محمد أنس (د.)، صياغة إسلامية لجوانب دالة المصلحة الاجتماعية: ونظرية سلوك المستهلك، في الاقتصاد الإسلامي: بحوث مختارة من المؤتمر العالى الأول

للاقتصاد الإسلامى، جامعة الملك عبد العزيز، ط١، جدة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

(٣) الغزالى، عبد الحميد (د.)، الإنسان أساس المنهج الإسلامى فى التنمية الاقتصادية، سلسلة نحر  
وعى اقتصادى إسلامى، إدارة البحوث، مركز الاقتصاد الإسلامى، المصرف  
الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية، القاهرة، ١٩٨٨ م.

(٤) الفنجري، محمد شوقي (د.)، المذهب الاقتصادى فى الإسلام، المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد  
الإسلامى، جدة، ١٣٩٥ هـ.

(٥) حسنين، جليلة حسن، الأسلوب الإسلامى لرفع معدلات تكوين رأس المال فى ظروف التنمية  
الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، ١٩٨٨ م.

(٦) درة، إسماعيل إبراهيم الشيخ، الاستثمار البشرى وأثره فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية  
فى الكويت، رسالة ماجستير، جامعة الكويت، نوفمبر ١٩٧٥ م.

(٧) دنيا، شوقى أحمد، تمهيد التنمية فى الاقتصاد الإسلامى: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية  
التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٨٢ م.

(٨) شومان، جابر عبد السلام، دور الإتفاق على البرامج الصحية فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى  
مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، ١٩٨٨ م.

(٩) عبد الجواد، مجدى الدين محمد، تنمية الموارد البشرية والتطور الاقتصادى فى الدول النامية مع  
التركيز على المجتمع المصرى، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،  
جامعة القاهرة، ١٩٨٣ م.

(١٠) عبده، جمال محمد أحمد، دور المنهج الإسلامى فى تنمية الموارد البشرية مع دراسة خاصة على  
المجتمع الأردنى، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ١٩٨٢ م.

(١١) فهمى، أحمد فؤاد على، الموارد البشرية وسياسات التنمية فى الاقتصاد الكويتى، رسالة  
دكتوراه فى الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، ١٩٧٩ م.

(١٢) مذكور، محمد سلام (د.)، حاجتنا إلى التشريع الإسلامى، مجلة الأزهر، عدد أغسطس،  
١٩٥٩ م.

(١٣) مندور، أحمد محمد، تهيؤ المساهمة الاقتصادية للتعليم فى النمو الاقتصادى مع التطبيق على  
مصر، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، ١٩٨٤ م.

(١٤) هلودة، عوض مختار (د)، الموارد البشرية والبطالة، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوى الرابع عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ٢٣ - ٢٥ نوفمبر، ١٩٨٩م.

#### جـ- التقارير والدوريات

- (١) البنك الدولى للإتشاء والتعمير، تقرير عن التنمية فى العالم (سنوى)، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١.
- (٢) الجهاز المركزى للتنمية العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩١، القاهرة، يونيو ١٩٩١م.

(٣) عالم الفكر، ٤ (يناير/ مارس ١٩٧٢).

(٤) التخطيط والتعاون الدولى، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) وخطة عامها الأول (١٩٨٨/٨٧) - المجلد الثالث: المشروعات والبيانات التفصيلية، وزارة التخطيط والتعاون الدولى، القاهرة، مايو ١٩٨٧.

(٥) وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٧/٩٦) وخطة عامها الأول (١٩٩٢/٩١) - المجلد الثالث: المشروعات والبيانات التفصيلية، وزارة التخطيط، القاهرة، إبريل ١٩٩٢.



ثانياً: المراجع الأجنبية

أ- الكتب

- (1) Adiseshiah, M.S., *Let My Country Awake*, UNESCO, Paris, 1970.
- (2) Becker, G.S., *Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education*, Second Edition, The University of Chicago Press, U.S.A., 1980.
- (3) Blaug, M., *A Cost - Benefit Approach to Educational Planning in Developing Countries*, International Bank for Reconstruction and Development (IBRD), Washington, Dec. 1967.
- (4) Cohn, E., *The Economics of Education*, Ballinger, 1979.
- (5) Coombs, P.H. and Hallak, J., *Cost Analysis in Education: A Tool for Policy and Planning*, The Johns Hopkins University Press, London, 1987.
- (6) Cooper, M.H. and Culyer A.J. (eds.), *Health Economics*, Penguin Press, U.K. 1973.
- (7) Dension, E.F., *Accounting for United States Economic Growth 1929 - 1969*, The Brookings Institution, Washington, 1974.
- (8) \_\_\_\_\_, *Why Growth Rates Differ: Postwar Experience in Nine Western Countries*, Brookings Institution, Washington, 1967.
- (9) Durand, J.D., *The Labor Force in Economic Development: A Comparison of International Census Data*, Princeton University Press, 1978.

- (10) Hadgkin, R.A., *Education and Change*, Oxford University Press, London, 1965.
- (11) Hallak, J., *Investing in the Future: Setting Educational Priorities in the Developing World*, Pergamon Press, U.K. 1990.
- (12) Harbison, F. and Myers, C., *Education, Manpower and Economic Growth: Strategies of Human Resources Development*, I.B.H. Publishing Co., New Delhi, 1974.
- (13) Harbison, F., *Human Resources and Development: Economic and Social Aspects of Educational Planning*, UNESCO, Pairs, 1964.
- (14) ———, *Human Resources as the Wealth of Nations*, Oxford University Press, U.K., 1973.
- (15) Kindleberger, C.P., *Economic Development*, McGraw-Hill Inc., Second Edition, New York. 1965.
- (16) Lewis, W.A., *The Theory of Economic Growth*, Allen and Unwin Ltd, London, 1961.
- (17) Marshall, A., *Principles of Economics*, The MacMillan Company, 8th Edition, London, 1930.
- (18) McConnell, C.R. and Brue, S.L., *Contemporary Labor Econmics*, McGraw-Hill Book Company, Singapore, Second Printing, 1989.
- (19) Meier, G.M., *Leading Issues in the Development Economics*, Oxford University Press, New York, 1964.

- (20) Mill, J.S., *Principles of Political Economy*, Ashly, W.A. (ed.), Longman, London, 1909.
- (21) Ortolono, L., *Environmental Planning and Decision Making*, John Wiley and Sons, Toronto, 1984.
- (22) Rogers, D.C. and Ruchlin, H.S., *Economics and Education*, The Free Press, New York, 1971.
- (23) Roll, E., *A History of Economic Thought*, Faber and Faber, London, 1973.
- (24) Shultz, T.W., *Investment in Human Capital: The Role of Education and Research*, The Free Press, New York, 1971.
- (25) Schumpeter, J.A., *History of Economic Analysis*, George Allen and Unwin, London, 1955.
- (26) —————, *The Theory of Economic Development*, Translated by Opie, R., Cambridge University Press, Cambridge, 1934.
- (27) Smith, A., *An Inquiry Into Nature and Causes of the Wealth of Nations*, Rondon House, London, 1935.
- (28) Taylor, O.H., *A History of Economic Thought*, Harris, S.E. (ed.) Mc.Graw Hill Book Co., U.S.A. 1960.
- (29) Todaro, M.P., *Economic Development in the Thrid World*, Longman Inc., Fourth Edition, New York, 1989.
- (30) UNESCO, *Economic and Social Aspects of Educational Planning*, UNESCO, Paris, 1964.
- (31) United Nations, *Development and Utilization of Human Resources in Developing Countries*, Economic and Social Council, New York, 1967.

- (32) United Nations, *Manpower and Industrialization*, United Nations Development Organization (UNIDO), New York, 1969.
- (33) Vogel, R.J., *Cost Recovery in the Health Care Sector: Selected Country studies in West Africa*, The World Bank, Technical Paper No. 82, The World Bank, Washington, 1988.
- (34) World Bank, *Implementing Program of Human Development*, World Bank Staff Working Paper no. 403, The World Bank, Washington, July 1980.
- (35) Wykstra, R.A. (ed.), *Human Capital Formation and Manpower Development*, The Free Press, New York, 1971.

#### ٦- المآلات:

- (1) Bologh, T. and Streeten, P., "The coefficient of ignorance", *Bulletin of The Oxford University*, Institute of Statistics, Vol. 25, No.2, 1963.
- (2) Becker, G.S., "Investment in human Capital: A theoretical analysis", *Journal of Political Economy*, 5, Oct., 1962.
- (3) Dension, E.F., "The contribution of capital to economic growth", *The American Economic Review*, Vol. 70, No.2, May 1980.
- (4) Feldstein, M.S., "Planning health care", in *Health Economics*, M.H. Cooper and A.J. Culyer (eds.), Penguin Books, U.K., 1973.
- (5) Fuchs, V.R., "The output of the health industry", in *Health Economics*, M.H. Cooper and A.G. Culyer (eds.), Penguin Books, U.K., 1973.
- (6) Hill, T.P., "Growth and investment according to international Comparisons", *Economic Journal*, June, 1964

- (7) Houthakker H.S., "Education and income, in *Education and The Economics of Human Capital*, R.A. Wykstra (ed.), The Free Press, New York. 1971.
- (8) Hu, T.W., and Others, "Theory of public expenditure for education", in *Education and the Economics of Human Capital*, R.A. Wykstra (ed.), The Free Press, New York 1971.
- (9) Johnson, D.W. and Chiu, J.S., "Reply", *Economic Journal*, Sept. 1965.
- (10) McKean, R.N., "The unseen hand in government", in *Human Capital Formation and Manpower Development*, R.A. Wykstra (ed.), The Free Press, New York, 1971.
- (11) Mincer, J., "On the job training: Costs, returns and some applications", *Journal of Political Economy*, Vol. 70, No.5, Pt.2, Oct., 1962.
- (12) Mushkin, S.J., "Health as an investment", *Journal of Political Economy*, Vol. 70, 1962.
- (13) \_\_\_\_\_, "Health as investment", in *Health Economics*, M.H. Cooper and A.J. Culyer, Penguin Books, U.K. 1973.
- (14) Myint, H., "Social flexibility, Social discipline and economic growth", *International Journal of Social Sciences*, Vol. XVI, No.2, 1964.
- (15) Peterson, E., "Woman in the labour force", in *Human Resources: Training of Scientific and Technical Personnel*, United States Agency for International Development, New York, February, 1963.

- (16) Renshaw, E.F., "Estimating the return to education", in *The Economics of Education*, UNESCO, Paris, 1968.
- (17) Schultz, T.W., "Capital formation by education", *Journal of Political Economy*, Vol. 67, No. 6, Dec. 1960.
- (18) \_\_\_\_\_, "Education and economic growth", in *Social Forces Influencing American Education*, N.B. Henry (ed.), University of Chicago Press, Pt.2, U.S.A., 1961.
- (19) \_\_\_\_\_, "Investment in human capital", *The American Economic Review*, Vol. 51, No.1, March, 1961.
- (20) \_\_\_\_\_, "Investment in human capital: reply", *The American Economic Review*, Vol. 52, No.4, 1961.
- (21) \_\_\_\_\_, "Cost -benefit analysis in education: comment", *The Southern Economic Journal*, Vol. 32, Pt. 2, July, 1965.
- (22) Shaffer, H.G., "Investment in human capital: comment", *The American Economic Review*, Vol. 52, No. 4, 1961.
- (23) Solow, R., "Investment and economic growth: some comments", in *Investment in Human Capital*, B.F. Kiker (ed.), Columbia University of South Carolina Press, U.S.A., 1971.
- (24) Somers, G.S. and Stormsdorfer, E.W., "A benefit - cost analysis of manpower retraining", in *Human Capital Formation and Manpower Development*, R.A. Wykstra (ed.), The Free Press, New York, 1971.
- (25) Tyler, R.W., "Programming of science and technology within the educational structure", in *Human Resources: Training of Scientific and Technical Personnel*, United States Agency for International Development, New York, Feb., 1963.

- (26) Weisbrod, B.A., "The 'valuation of human capital", *The Journal of Political Economy*, Vol. 69, Oct., 1961.
- (27) Weisbrod, B.A., "Education and investment in human Capital", *Journal of Political Economy*, 5, Oct., 1962.
- (28) \_\_\_\_\_, "Investing in human capital", in *Educatin and The Economic of Human Capital*, R.A. Wykstra (ed.), The Free Press, New York, 1971.
- (29) Welch, F., "Eduction in production", *Journal of Political Economy*, Jan/Feb. , 1970.
- (30) Wiseman, J., "Cost - benefit analysis in education", *The Southern Economic Journal*, Vol. 32, Pt.2, July, 1965.
- (31) Zymelman, M., "Labour, education and development," in *Education in Natinal Development*, D. Admas (ed.), Routhedge and Kegan Paul, London, 1971.

#### چ-الدریات

- (1) UNESCO, *Statistical Yearbook*, UNESCO, PARIS, 1982, 1984, 1985, 1986, 1987, 1988.
- (2) United Nations, *Compendium of Social Statistics and Indicators*, U.N., Washington, 1988.
- (3) World Health Organization, *World Health Statistics (annual)*, W.H.O., Geneve, 1992.





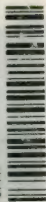








Bibliotheca Alexandrina



1194084



## دار التعليم الجامعي

بتطبعة وانتشروا بتوزيع

٢١ ش شادي عبد السلام - برج زهرة الأنوار - ميناى - الإسكندرية - ج. م. ع.

تليفاكس: ٥٥٦٢٩٦١ / ٠٢ - ٠٠٢٠٠١٨٣١٩٦ / ٠٠٩٠٠١١٩٩٩٥ / ٠٠٢

Email: dartalemg@yahoo.com